جورج لنشوفسكي

الشرق الاوسط

في الشؤون العالمية

الجزء الثاني

ترجمة : جعفر خياط

منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع - فرع العراق

جورج لنشوفسكي

الشرق الأوسط في الشؤون العالمية

ترجمة

جعفر خيّاط

المراجعان

الدكتور محمود الأمين و الدكتور ابراهيم احمد السامرائي

تصدير

الدكتور حسن علي الذنون

دار الكشّاف
للنشر والطباعة والتوزيع
فرع العراق

هذه الترجمة مرخص بها وقد قامت مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق

**This is an authorized translation of
« THE MIDDLE EAST IN WORLD AFFAIRS. »
BY GEORGE LENCZOWSKI.
Copyright 1956, Second Edition.
Published by Cornell University Press.
ITHACA, NEW YORK. U.S.A.**

ملتزم الطبع والنشر :
دار الكشاف
فرع العراق – بغداد

نشر بالاشتراك مع
مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بغداد – نيويورك

القسم الثالث

الهلال الخصيب

الفصل السابع

العـــــراق

اعتلى فيصل عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ . وكان القرار بتقديم التاج اليه قد اتخذ في مستهل السنة نفسها في مؤتمر بريطاني عقد للمذاكرة في شوؤن الشرق الأوسط . فأيد ذلك ٩٦٪ من سكان العراق باجراء استفتاء عام فيه . وقد وصفت كرترود بيل سكرتيرة السر برس كوكس ، هذا الاستفتاء بأنه « سياسة تسير على عجلات مشحمة بشحم مائع للغاية »[١] .

ويعتبر تتويج فيصل بداية عهد جديد في تاريخ العراق . وقد جوبهت المملكة الجديدة في الداخل بمهمة توحيد سكان ما بين النهرين من غير المتجانسين وصهرهم في أمة واحدة ، ثم انتشالهم من حالة التأخر الموروثة عن الامبراطورية العثمانية والنهوض بهم الى مستوى أعلى ، مع نشر الأمن والنظام في البلاد . أما بالنسبة للخارج فقد كانت مشاكل العراق تدور حول علاقته ببريطانية . وكانت المشاكل الخارجية والداخلية متداخلة تداخلاً وثيقاً.

---

(١) رسائل المس بيل ، التي نشرتها ١٩٢٧ الليدي فلورنس بيل الجزء الثاني ص ٥٣٣ . ومع ذلك فان نسبة الاستفتاء هذه امر مشكوك فيه فقد ناوأ فيصل عدد غير قليل من رجالات العراق على التاج وعارضوا تنصيبه ملكاً على العراق واعتبروه دخيلا ومنفذاً لسياسة استعمارية بريطانية مما حدا بالسلطات البريطانية المحتلة ان تعتقل الذين وقفوا بوجه فيصل والانجليز ومنهم السيد طالب النقيب الذي كان يرى انه احق بتاج العراق من فيصل الغريب عن البلاد ، فالقت عليه القبض ونفته الى جزيرة سيلان .

الحكومة العراقية

تقع المشاكل الادارية خارج نطاق هذه الدراسة ، ولذلك فان شيئاً قليلاً منها فقط ، سيرد ذكره هنا . على ان الذي يؤبه به من الناحية السياسية هوما كان موجوداً في البلاد من جنوح عام الى التحرر من السيطرة البريطانية . فقد كانت إدارة[1] العراق على عهد الكولونيل ويلسن يتولاها البريطانيون في الغالب ، لكن الحكم كان حتّى قبل أن يعتلي فيصل العرش قد انتقل جزئياً الى أيدي العراقيين أنفسهم . إذ ترأس نقيب بغداد إدارة الدولة خلال فترة ١٩٢٠ الانتقالية . وقد تشكلت بوصول فيصل وزارة نظامية في البلاد ، لكن البريطانيين ظلوا محتفظين بالوظائف المهمة فيها مثل وظائف المستشارين في شتّى الوزارات ، وكان المستشارون يشغلون وظائف أكثر استدامة وأعلى راتباً من رؤسائهم بالاسم من العراقيين . يضاف الى ذلك ان وظائف مهمة مثل وظيفة مفتش الشرطة العام ومديري الصحة ، والكمارك والمكوس ، والزراعة ، والأشغال العامة ، والري ، والبرق كان يشغلها كلها موظفون بريطانيون . اما الادارة في الألوية فقد انقلب الحكام السياسيون السابقون فيها الى مشاورين (ومفتشين أداريين فيما بعد) للموظفـين العراقيين ، لكن صلاحيتهم الحقيقيـة بقيت كاملة غير منقوصة في الغالب . ولعب المشاورون هؤلاء في الألوية دوراً مهماً جداً في تخليد السيطرة البريطانية في البلاد ، بصرف النظر عن الترتيبات الرسمية التي اتخذت بين الانجليز والعراقيين ، وخاصة في المناطق العشائرية . وكانت القبائل تؤلف سدس سكان العراق وتكوّن بصورة تقليدية معضلةً لاية حكومة مستقرة في البلاد . وقد أدخل البريطانيون الى المناطق العشائرية في أول أيام احتلالهم ما كان يسمى بنظام ساندمان الذي وضع وجرب في الهند من قبل . فكان يمارس السيطرة على القبائل بموجب هذا النظام رؤساؤها الوراثيون . فبدلاً من ان تمارس الحكومة سلطتها المباشرة على الناس ، كانت ، بتعبير آخر ، تستخدم الشيخ المحلي وكيلاً لها فتعترف بسلطته وتقدم المساعدة المالية له في بعض الأحيان ، أو تحمي مصالحه « الأسرية » . وقد كانت فائدة هذا النظام أنه يُبقي على المجتمع العشائري العريق في القـدم ويضمن قسطاً كبـيراً من النظام والسلم من دون

(١) يمكن ان يجد القارىء بحثاً مسهباً عن التطور الاداري والدستوري في العراق فيما كتبه فيليب آيرلاند Ireland في كتابه Iraq : A Study in Political Development (London 1937) (وهو ما ترجمه مترجم هذا الكتاب ونشره بعنوان العراق – دراسة في تطوره السياسي . المترجم.)

تدخل مباشر . كما كان عيبه انه يجنح الى المحافظة على العلاقات الاقطاعية بين فريق كبير من السكان ويجعل من الصعب تنفيذ أية سياسة إنشائية تستهدف التقدم وإدخال الأساليب الحديثة بين طبقات الأمة بوجه عام . وكان النظام يعني من الناحية السياسية ان شيوخ العشائر كانوا في كثير من الحالات أشد صداقةً للبريطانيين من سكان المدن ، وان البريطانيين كان في وسعهم على الدوام ان يسخروا هذه القوة العشائرية الاحتياطية كيفما يريدون عندما تتأزم الأحوال . وحينما انتقلت المسؤوليات الادارية الى العراقيين بالتدريج ورثت الحكومة العراقية نفسها هذه المشكلة . ومثل أية حكومة جديدة ، جربت أن تثبت سيادتها المطلقة في جميع أنحاء العراق فارتطمت بصورة لا مناص منها بالمعارضة العشائرية . وقد التجأت العشائر الى العنف في بعض الحالات . فبعد ان حصل العراق على استقلاله التام قامت قبائل الفرات الأوسط في ١٩٣٥ بثورة واسعة النطاق كان لا بد أن يقمعها الجيش بعد قتال عنيف . وكانت المشكلة العشائرية أبعد ما تكون عن الحل حتّى في ١٩٥٠ ، أي بعد أن مر عقدان من السنين على تحرر العراق الرسمي .

قضايا الاقليات

كانت مشكلة العلاقات العشائرية متصلة اتصالاً وثيقاً بمشكلة الأقليات . فقد كانت هذه الجماعات والطوائف تؤلف ما يزيد قليلاً على ٢٠٪ من سكان العراق . وكان الأكراد يؤلفون أكبر أقلية من هذه الأقليات ويعيشون في الأقسام الشمالية من البلاد حول الموصل وكركوك والسليمانية وراوندوز[1] . وكان هؤلاء الجبليون الأشداء ، الذين يسكن قسم منهم المدن والقرى ويحيا القسم الآخر حياةً بدوية ، مصدراً مزمناً للمصاعب التي يجابهها العراق .

وقد ظلوا في غضون الفترة التي تقضت بين الحربين كثيراً ما يلتجئون الى الفتن.

(١) يراجع للحصول على معلومات أساسية عن الاكراد ما كتبه Col. W. G. Elphinston بعنوان The Kurdish Question في مجلة International Affairs ، عدد كانون الثاني ١٩٤٦. وما كتبه الكاتب نفسه أيضاً بعنوان : Kurds and the Kurdish Question في مجلة R. C. A. J. وكذلك ما كتبه و. ل. وسترمان بعنوان Kurdish Independence and Russian Expansion في مجلة Foreign Affairs عدد تموز ١٩٤٦ . ويراجع عن وجهة النظر في القضية كتاب Lucien Rambout المعنون Les Kurdes et le Droit(Paris1947)

فوقعت ثورات واسعة النطاق في ١٩٢٢ – ١٩٢٤ و ١٩٣٠ – ١٩٣١ و ١٩٣٢ بقيادة الشيخ محمود زعيم السليمانية المعروف ، ومع أن هذه الثورات كانت في الأساس أحداثاً داخلية تؤثر على سلامة العراق فانها مثل كثير من مشاكل العراق الداخلية الأخرى كانت لها ناحيتها الدولية أيضاً .فقد كان الأكراد ، وهم منتشرون في بلاد خمسة ، لا بد أن يؤثر أي شيء يحدث في واحد منها على وضعهم في البلاد الأخرى . وقد جعل من السهل لهم ان يهربوا عبر الحدود الى الدول المجاورة عند الضرورة لأنهم كانوا يسكنون كجماعات تكاد تكون متكتلة في مناطق الحدود . وهذا بدوره كان لا بد أن يثير منازعات دولية بين الأمم التي يعنيها الأمر ، وبين العراق وايران على الأخص .

وكانت القضية الكردية متصلة كذلك بسياسات الدول الكبرى ، وخاصةً بريطانية العظمى والاتحاد السوفييتي . فقد لعب البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى بفكرة تأسيس دولة كردية تحميها[1] بريطانية، ليساعدهم ذلك على دفع نفوذهم شمالاً الى المنطقة الستراتيجية التي تكون الحدود مع القفقاس . يضاف الى ذلك ان تأييد الاكراد كان يمكن ان يتخذ وسيلة للضغط على تركية الكمالية المعارضة وايران ، وعلى العراق خاصة حيث تكون نسبة الأكراد فيه أعلى من أية بلاد أخرى . على أن خطة تأسيس دولة كردية تبقى ألعوبة في يد بريطانية على هذه الشاكلة، قد صرف النظر عنها لان بريطانية أدركت ان الأمر يهدد بالانفجار ، وانه من المحتمل ان يؤدي الى الاخلال بتوازن الشرق الأوسط واستقراره ، وان تأسيس مثل هذه الدولة سيؤدي في النهاية الى انتفاع السوفييت بها أكثر من أية جهة أخرى . وقد كان هذا الرأي يتفق مع السياسة البريطانية القاطعة بالتأثير على العراق وكسب الرأي العام العربي بمختلف الامتيازات السياسية . وإذ اختارت بريطانية اتباع سياسة ميالة للعرب بالتأكيد وجدت من الصعب عليها ان تشجع في الوقت نفسه الخطط التي يكون من شأنها تضييق الرقعة التي تخضع لحكم العرب ، ولهذا السبب بدلت موقفها من القضية الكردية . على ان هذا لم يعنِ ان صداقتها مع الأكراد أُلقيت في عرض البحر ، بل كان الأمر بالعكس . إذ استأنفت تنمية تلك الصداقة والتوسع بها ، وخاصة في المستوى المحلي باستخدام عدد من الوكلاء السياسيين

(١) يراجع ماكتبه Dr. G. M. Lees في مجلة Royal Central Asian Journal في عدد كانون الثاني ١٩٤٨ ص ٥٠ .

البريطانيين في العراق وايران معاً . وقد خدم هذا الترتيب غرضين في الحال : أولهما ، ان بريطانية أبقت القضية الكردية احتياطياً تكتيكياً في يدها تستفيد منه حينما تنشأ مصاعب لها في بغداد او طهران ، وثانيهما انها أبعدت عن المنطقة بذلك التغلغل الأجنبي سوفييتياً كان أم ألمانياً . ومع هذا كله فانها باتباعها سياستها الأصلية الميالة للعرب جعلت القوة الجوية البريطانية تساعد الجيش العراقي في قمع الثورة الكردية سنة ١٩٣٢ .

وفيما عدا الأقلية الكردية كانت هناك أقليات عنصرية تركية وايرانية وتركمانية وآشورية – تسكن عادة في مناطق جغرافية معينة – وعدد من الأقليات الأخرى مثل اليهود وشتى الطوائف الدينية منتشرةً في جميع أنحاء العراق أو محتشدة في بعض البلدان . وكان الآشوريون من بين هذه الطوائف والجماعات سبباً لاثارة مشكلة من أصعب المشاكل[1] .. فقد كانوا بخلافِ سائر الأقليات قادمين جدداً في الغالب . لأنهم جاءوا العراق هرباً من تركية أو ايران في ظروف عصيبة جداً خلال الحرب العالمية الأولى . وإذ كانوا يعيشون في بادىء الأمر على المعونات البريطانية واستوطنوا استيطاناً موقتاً فيما بعد في عدد من القرى في شمال العراق، فقد كانوا يتمتعون بحماية سلطات الانتداب البريطانية التي جندت منهم رجالاً لحراسة مطارات القوة الجوية الملكية البريطانية ومنشآتها . ونظراً لأن هؤلاء نصارى نسطوريون فقد ظلوا يتمتعون بتأييد الكنيسة الانجليكانية وثقة الأوساط البريطانية الرسمية . فنجمت عن هذا الاعتماد على الحماية الأجنبية ، المقرونة بحالة الاملاق والصفات العسكرية التي يتصفون بها ، صعوبات في الاختلاط بعرب العراق الذين يعتبرونهم على الدوام دخلاء لا يرحب بهم . وقد ازداد التوتر حينما طالب المار شمعون بطريرك الآشوريين وزعيمهم الدنيوي باعادة النظام الطائفي الذي يمكن ان يمنح أبناء طائفته استقلالاً أكثر في شؤونهم . وبلغ السيل الزبى حينما عبرت في ١٩٣٣ جماعة من الآشوريين من العراق الى سورية إلا أن سلطات الانتداب الفرنسية هناك كانت عازمة على منع تسربهم الى سورية ، عنوةً اذا اقتضى الأمر . وإذ خاب ظنهم حاولوا العودة إلى العراق ولكنهم قوبلوا بمعارضة من المخافر العراقية . وفي الاشتباك الذي أعقب ذلك قتل الآشوريون عدداً من

(١) للحصول على معلومات أساسية عن الآشوريين راجع كتاب W. A. Wigram المعنون The Assyrians and Their Neighbours (لندن ١٩٢٩) ، وكتاب R.S. Stafford المعنون The Tragedy of the Assyrians (لندن ١٩٣٥) .

الجنود العراقيين ثم عبروا الحدود. فأدى الهياج الذي سببته هذه الحادثة الى أن تجرد الحكومة العراقية حملة تأديبية قامت بحرق ما يقرب من عشرين قرية آشورية وقتل سكانها [١]، وكان قائد هذه الحملة العقيد بكر صدقي. وقد أدت هذه الحادثة الى قيام عصبة الأمم باجراء تحقيق يتناول وضع هذه الأقلية بوجه عام، واقترُح في وقت من الأوقات توطين الآشوريين قاطبةً في البرازيل لكن ذلك لم يتبلور منه شيء.

توتر طائفي

كانت من القضايا الداخلية الأخرى قضية البغضاء بين الطائفتين المسلمتين الكبيرتين في العراق، الشيعة والسنة. فقد كان الشيعة أكثر مـن السنة بقليل في عددهم، لكنهم كانوا أكثر تأخراً أيضاً لاحجامهم عن قبول التعليم العلماني. وبنتيجة ذلك لم يتوفر منهم أشخاص مدربون يمكنهم إشغال مناصب حكومية ذات مسؤولية. وكانت الوزارات العراقية المتعاقبة تضم أكثرية سنية في العادة، كما كانت أحياناً تضم وزيراً شيعياً واحداً للمحافظة على مظهر التمثيل النسبي. وكان الشيعة يكادون ان يكونوا فاترين [٢] تجاه فيصل باعتباره أميراً سنياً.. مستورداً.. من الخارج. وقد أضاف تحشدهم الجغرافي في جنوب العراق الى المصاعب الموجودة، صعوبات أخرى. فقد كانت تربطهم عن طريق علمائهم روابط كثيرة بايران التي تعد بلاداً شيعية في الغالب. والحق ان الكثير من كبار المجتهدين أو العلماء كانوا أيرانيي الجنسية ـ ويعزى ذلك جزئياً الى مسلك رضا شاه المعادي لرجال الدين، الذي أدى الى نزوح عدد من العلماء إلى العراق. وإذ كان هؤلاء العلماء الايرانيون منشغلين بالشؤون الدينية، ومتعصبين أحياناً، فانهم لم يكونوا يشعرون بولاءٍ من أي نوع كان لفكرة تكوين دولة عراقية وكثيراً ما كانوا يعرقلون [٣] سير الادارة العراقية بصورة اعتيادية. ولم يكن رجال الدين

---

(١) استمد المؤلف معلوماته هذه على ما يظهر من تقارير المار شمعون التي قدمها لعصبة الامم في تلك السنة والتي يتهم فيها الجيش العراقي بابشع الوسائل الوحشية. فالجيش العراقي لم يحرق قرى الاشوريين وانما احرق الاشوريون عدداً من قرى الاكراد وقتلوا عدداً من سكانها. محمود الامين

(٢) (٣) – يظهر من هـذا ان مؤلـف الكتاب متـأثر جـداً بكتابات الانجليز المتحيزة، وخاصة اولئك الذين كتبوا منهـم عن الثورة العراقية في الفرات الأوسط او الذين كانوا مسؤولين عن السياسة التعسفية التي اتبعت يومذاك في العراق مثل ويلسن والمس بيل وما أشبه. وكنت أتمنى=

الشيعة مناوئين للسنّة فحسب بل كانوا ضد البريطانيين [١] أيضاً، وكثيراً ما كانوا يلتجئون الى المقاومة السلبية للوقوف في طريق الكثير من المشاريع الانجليزية [٢] العراقية المشتركة. وقد انزعج فيصل من نشاطهم الذي سبق إجراء الانتخابات في ١٩٢٢ بحيث، أمر بتسفير أربعين عالماً ايرانياً وإرجاعهم الى ايران. وقد كان الشيعة بوجه عام، وهم يحتشدون حول عتباتهم المقدسة في النجف وكربلاء، يكونون قوةً فعالة لا تستطيع أية حكومة عراقية تجاهلها.

سياسة العراق الداخلية

كان العراق زاوية من أبعد زوايا الامبراطورية العثمانية وأقلها تقدماً، كما كان اكثر تأخراً عن شقيقاته البلاد العربية التي تقع على البحر الأبيض المتوسط. ولم يستطع الانتقال البسيط من عهدة الامبراطورية العثمانية الى عهدة الامبراطورية البريطانية، ثم الى حظيرة الحكم الوطني ان يغير هذه العوامل الأساسية بسرعة. فقد كانت الأمية ضاربةً أطنابها في كل مكان، وكانت المؤسسات التعليمية على تقدمها وتزايدها ضعيفة وغير كافية. فلم يكن في بغداد ولا معهد واحد من معاهد التعليم العالي. وكانت المدارس الأجنبية بالرغم من انها كانت تحمل اسم « الكليات » كما كانت الحالة مع المعاهد الأميركية البريسبيترية في الشرق الأوسط في سوية المدارس الثانوية على أحسن تقدير. كما كانت الطبقة الراقية من العراقيين تتكون من طبقة تثقف بعضها في تركية أو في بلاد الغرب، وبقي القسم الآخر بدون ثقافة. والطبقة التي تعرف بالطبقة المثقفة كانت طبقة ضئيلة للغاية. فكان من الصعب والحالة هذه ان توجد أحزاب سياسية، ومع هذا فقد شهد العراق في فترة ما بين الحربين ظهور عدد من الأحزاب السياسية واختفاءها. فقد كانت هناك مثلاً ثلاثة أحزاب وطنية: الحزب الوطني وحزب النهضة والحزب الحر في العشرينات من سني هذا القرن، وحزب الاخاء الوطني وحزب الأهالي وجمعية الاصلاح الشعبي في الثلاثينات. غير انه لا يمكن

= ان لا يخوض المؤلف هذا الموضوع الشائك عليه معتمداً فقط على المراجع المتحيزة الوحيدة التي تتيسر له بالانجليزية، والتي لا تخلو من الدس علاوة على التحيز. ولايخفى ان السياسة الاستعمارية خلقت عدداً كثيراً من العملاء الذين اخذوا يتبارون في خدمة الاستعمار على حساب الطائفية والنزعات المذهبية.

(١) (٢) راجع الملاحظة السابقة

مقارنة واحدة من هذه الهيئات بالأحزاب التقليدية الموجودة في الغرب . إذ كانت الشخصيات تلعب أدواراً أكثر أهميةً في السياسة العراقية من المناهج الحزبية ، لأن موقف الأسر المرموقة أو شيوخ العشائر ، أو موقف ضباط الجيش البارزين وزعماء الدين هو الذي كان يحسب له الحساب لا غير . فقد كان لأسرة نقيب بغداد ، السيد عبدالرحمن الكيلاني ، نفوذ عظيم في العاصمة ، ويصح الشيء نفسه على أسرة العمري المتنفذة في الموصل . وفي الجنوب ، لم يكن السيد طالب باشا ابن نقيب البصرة واحداً من الزعماء الوطنيين المرموقين فحسب بل كان من الطامعين بالتاج أيضاً . ومن زعماء الشيعة البارزين من غير رجال الدين كان للسيد محمد الصدر من بغداد وجعفر أبي التمن من الكاظمية [1] وزنٌ كبير في السياسة الداخلية . وقد برز ايضاً بعض الضباط الذين كانوا في الخدمة الشريفية فأصبحوا زعماء أصحاب نفوذ حينما اعتلى فيصل العرش . وكان فيصل ميالاً الى ان يحيط نفسه باخوانه السابقين في السلاح من الحملة الحجازية ، لكنه كان يحذر معاكسة الآخرين اذا ما تطرف في هذا التقريب . ولذلك كانت هناك خصومة معروفة بين الشريفيين القدماء وضباط الخدمة التركية السابقين .

أما فيصل نفسه فقد كان من الصعب ان تقاس شعبيته وقوته . إذ كان وهو مواطن من مواطني المملكة الحجازية البدوية ، وسليل من سلالة النبي ، وقائد للجيش الشريفي في حملة البادية ، وعاهل في سورية لم يطل أمده ، يتحلّى ببعض الصفات القيادية ولكنه لم تكن له روابط شخصية بالعراق . بل كان الأمر بالعكس ، حيث كانت له روابط قوية مع البريطانيين الذين كان مديناً لهم بتاجه . وقد كان ارتباطه بالبريطانيين هذا عائقاً خطيراً يوءثر على شعبيته ومحبته عند بعض المتطرفين من الوطنيين . . وفي ١٠ تموز ١٩٢٤ شرّع المجلس التأسيسي العراقي دستوراً أسبغ على البلاد جميع المظاهر الخارجية الدالة على الديمقراطية البرلمانية ، لكن هذا التدبير كان له تأثير ضئيل على المسلك الذي كانت تسير فيه السياسة العراقية من الناحية العملية . فالحقيقة ان فيصلاً ظهر للوجود بهذا الدستور وهو مستبد ولم يكن يشعر بأن القيود الدستورية الرسمية التي فرضت عليه كانت شيئاً محرجاً . وكـان عليه بخلاف ذلك ان يوفق بـين نفسه ومراكز القوة الحقيقية في العراق : العلماء الشيعة ، والأسر البارزة ، وضباط الجيش ، والعشائر . ولم يكن الدور الذي كان يضطلع به شيئاً هيناً لأنه اضطر الى ان يعمل وسيطاً

(١) الصحيح هو العكس فالمرحوم الصدر كان كاظمياً والمرحوم ابو التمن كان بغدادياً – المترجم .

بين سلطات الانتداب البريطانية والمتطرفين من الوطنيين العراقيين . وليس من شك بأنه هو نفسه كان يطمح بتحرر أعظم للعراق، لكنه كان في الوقت نفسه واقعياً بحيث كان عارفاً بامكانيات بلاده المحدودة وقوة بريطانية .

تحرر العراق التدريجي

ان هذا البحث الموجز عن وضع فيصل ومركزه ليوءدي بنا الى الخوض في علاقات العراق الخارجية في فترة ما بين الحربين. فقد كان نمط هذه العلاقات بسيطاً ببساطة نسبية : إذ كان العراق يطمح الى حرية أكثر واستقلال زائد ، بينما كانت بريطانية بعد أن أراقت الدماء وبذلت الأموال في هذه البقعة من العالم وهي شاعرة بأهمية العراق الستراتيجية والاقتصادية – حريصةٌ على الاحتفاظ بسيادتها عليه. ونظراً لأن بريطانية كانت على علم بامكانيات الوطنية العراقية المتفجرة ، كما استبان من ثورة ١٩٢٠ ، فقد كانت تعمل بحيطة وحذر وتوفق بين الأمور على قدر الامكان . وقد تسنى للحكومة البريطانية بنقل الشوءون العراقية من وزارة الهند الى وزارة المستعمرات ان تقوم بوضع وتنفيذ سياسة معقولة أكثر ، وأحسن انسجاماً مع سياستها تجاه البلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط .

المعاهدات مـع بريطانية

لم تطلب الحكومة البريطانية من عصبة الأمم ، وهي تجابه حركات وطنية قوية ، ان يعين لها الانتداب بصورة رسمية على البلاد ، لكنها قررت عوضاً عن ذلك ان تمارس سيطرتها بعقد معاهدة مع العراق . فعقدت المعاهدة يوم ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ . وقد أيدت هي والاتفاقيات الأربع الملحقة بها السيطرة البريطانية على العراق بمنحها الحق لبريطانية في : (١) تعيين مستشارين للحكومة العراقية (٢) وتسليح الجيش العراقي (٣) وحماية الأجانب (٤) وتقديم المشورة له في الشوءون الخارجية . وقد نصّت المعاهدة كذلك على أن تتبع بريطانية سياسة الباب المفتوح ، وتقدم المساعدة المالية للعراق ، كما ضمنت بريطانية عدم نقل ملكية الأراضي العراقية الى دولة أخرى . وتقرر أن تبقى المعاهدة نافذة المفعول عشرين عاماً ، لكن مدتها أنقصت ببروتوكول

تم التوقيع عليه في ١٩٢٣ إلى أربع سنوات . ولم تختلف المعاهدة كثيراً في نصوصها المهمة عن لائحة الانتداب التي كانت قد عرضت على مجلس عصبة الأمم في أيلول ١٩٢١ للنظر فيها ، ولم يتم إقرارها رسمياً بعد . أما مسؤولية بريطانية تجاه عصبة الأمم فقد كانت مبنية على قرار مجلس الحلفاء الأعلى المتخذ في سان ريمو يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ بتخصيص الانتداب على العراق الى بريطانية ، وعلى المادة ٢٢ من ميثاق العصبة التي تبحث في نظام الانتداب .

وكانت معاهدة ١٩٢٢ ، بالنسبة للبريطانيين ، شكلاً آخر من أشكال السيطرة لكنه كان مغلفاً تغليفاً مناسباً . إذ كان المستر هـ . أ . ل . فيشر ، المندوب البريطاني في جنيف ، قد أوضح في الحقيقة بجلاء خلال جلسة مجلس العصبة في تشرين الثاني ١٩٢١ بأن حكومته ترى من الأنفع لها أن تمارس الانتداب عن طريق المعاهدة . على أن هذا لم يكن من رأي العراقيين أنفسهم ، لأنهم كانوا يرون أن المعاهدة تعتبر رفضاً باتاً لوضع الانتداب وخطوة أولى الى الاستقلال التام . ومع انها كانت تفضل على الانتداب فإن كثيراً من الوطنيين كانوا يحاربون نصوصها . ولذلك كان المجلس التأسيسي الذي اجتمع في ١٩٢٤ يخالجه شيء غير يسير من الشك والريبة فيها ، ومتردداً في المصادقة عليها . ومن حسن حظ البريطانيين ان ذلك المجلس كان يحتوي على أربعين عضواً من رجال العشائر الذين وقفوا بجانب التأييد . وهـذه الحقيقة ، مقرونةً بالضغط الشديد الذي فرضه البريطانيون على الأعضاء الآخرين ، هي التي أدت بالمجلس الى التصديق على المعاهدة يوم ٢٧ مارس ١٩٢٤ .

ومنذ ١٩٢٤ الى ١٩٣٠ ظلت مطالبة العراق بمقدار أعظم من الحرية تزداد تردداً على الأفواه[1] . وقد خطا البريطانيون ، بعقد المعاهدتين الانجليزيتين — العراقيتين في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ و ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ خطوات أخرى في سبيل التخفيف من غلواء السيطرة البريطانية ، وخاصة في النواحي المالية والعسكرية . وكانت المعاهدة الأخيرة تحتوي بالاضافة الى ذلك على وعدٍ بريطاني بتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ .

ولم تُرضِ معاهدة ١٩٢٧ الوطنيين العراقيين . فلم يحصل في الحقيقة سوى تبدل

(١) كانت الشكوك التي أبداها مجلس عصبة الامم بقابلية العراق للحكم الذاتي شيئاً يخالف أماني العراقيين في الاستقلال . وقد ظهرت هذه للعيان في ١٩٢٥ حينما خصصت الموصل للعراق بشرط ان يستمر الانتداب البريطاني عليه ٢٥ سنة اخرى .

طفيف في واقع الأحوال السياسية ، وظل المندوبون السامون المنتمون الى المدرسة الهندية ، مثل السر هنري دوبس ، يعملون من دون تناقص في سلطتهم . وحينما وصل في ١٩٢٧ صديق فيصل الشخصي السر غيلبرت كلايتون ، الخبير بالعربية والذي كان له اتصال سابق بحملة الحجاز ، تبدل الجو . فبدىء بمفاوضات تستهدف إجراء تسوية تلاقي قبولاً أكثر ، وقد انتهت ، بعد موت كلايتون المفاجىء ، على يد خلفه السر فرانسيس همفريز .

وفي ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وقع المندوب السامي ونوري السعيد وزير الخارجية معاهدة انكليزية — عراقية جديدة ، كانت آخر معاهدة في السلسلة[1] . وكانت هذه المعاهدة تنص على عقد حلف أمده خمس وعشرون سنة بين بريطانية والعراق ، وتؤيد عزم بريطانية على تأييد العراق في الدخول الى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ ، كما أعلنت استقلال العراق التام وانتهاء مسؤوليات الانتداب البريطانية فيه اعتباراً من تاريخ دخوله العصبة . وقد كانت فيها او في ملاحقها الشروط الرئيسية التالية :

١ — السياسة الخارجية . وافق الفريقان على[2] « إجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة » ، ويتعهد كل منهما بأن لا يتخذ سياسة « تتنافى مع التحالف او قد تخلق المصاعب للفريق الآخر »[3] .

٢ — الدفاع . تعهدت بريطانية بالدفاع عن العراق في حالة وقوع الحرب . وعند ذاك يكون دور العراق منطوياً على « ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ... ومن ذلك استخدام سكك الحديد والأنهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات . »[4]

٣ — القواعد وحق المرور . تعهد العراق ان يؤجر لبريطانية مواقع للقواعد الجوية

(١) النص الكامل موجود في كتاب Helen M. Davis ed., Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East (Durham, N.C., 1947) . ص ١٤٣

(٢) نقل هذا النص من بين نصوص المعاهدة الأصلية حرفياً (المادة الأولى) — المترجم

(٣) هذه ترجمة النص الانكليزي المدرج في الكتاب : اما النص العربي في النسخة العربية من المعاهدة الأصلية فهو « ... ان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف او يخلق مصاعب للفريق الآخر » — المترجم

(٤) نقلت حرفياً من النص العربي للمعاهدة الأصلية (المادة ٤٥) — المترجم

فيما يقرب من البصرة وفي غرب الفرات ، وسمح لبريطانية بابقاء القوات في هذه المواقع . وقد سمح لها أيضاً بابقاء قوات في مناطق أخرى من العراق (الهنيدي ، بغـــداد والموصل) خلال فترة الانتقال التي تقرر أن لا تزيد على الخمس سنوات . ومنحت علاوةً على ذلك الحق بامرار جيوشها عبر الأراضي العراقية .

٤ ــ الحصانات . تقرر أن تتمتع القوات البريطانية في العراق بالاعفاء من الضرائب ومفعول القوانين المحلية .

٥ ــ تدريب الجيش العراقي . تقرر أن يكون لبريطانية ، حينما يقرر العراق دعوة مدربين عسكريين أجانب ، أو تدريب ضباطه في الخارج ، أو شراء الأسلحة والمعدات من البلاد الأجنبية ، الحق التام بتقديم هذه الخدمات والأسلحة والمعدات « على ان لا تختلف في الطراز عن تلك التي تستعملها قوات صاحب الجلالة البريطانية » .

٦ ــ التمثيل الدبلوماسي . تقرر أن يستبدل المندوب السامي بسفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب .

وقد كانت لهذه المعاهدة أهمية عظمى لأنها رسمت النمط الذي عقدت على غراره المعاهدات مع البلاد العربية الأخرى . إذ اتبع نفس الاسلوب ، في الشروط الرئيسية ، حينما عقدت المعاهدة البريطانية مع مصر في ١٩٣٦ ومعاهدات فرنسة مع سورية ولبنان في السنة نفسها .

التخلص من السيطرة الاجنبية

لقد سمح للعراق في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ بالدخول الى عصبة الأمم بعد أن قدمت عنه « لجنة الانتدابات الدائمة » تقارير مشجعة كان يشوبها شيء من التردد . وقبل أن يسمح له بذلك طلبت العصبة اليه أن يقدم ضمانات لحماية الأقليات ، بما فيها الأكراد ، وحقوق الأجانب ، واحترام حقوق الانسان ، والاعتراف بالديون والمعاهدات التي عقدتها الدولة المنتدبة . فأصدر العراق تنفيذاً لهذه الشروط بياناً يحوي الضمانات المطلوبة في ٣٠ مايس ١٩٣٢ .

وفي خلال فترة الاستقلال التي أعقبت ذلك أخذت العلاقات الانكليزية ــ العراقية تتدهور باطراد ، لكن بريطانية ظلت محتفظة بمكانتها المسيطرة . ولم يكن التدهور ناجماً عن الحرية الزائدة التي حصلها العراق فحسب ، بل كان ناجماً أيضاً عن وفاة فيصل

صديق بريطانية الموثوق به قبل الأوان . فكان خليفته غازي ، الذي يبلغ الحادية والعشرين من عمره ، شاباً غير مجرب وغير مسؤول لدرجة ما ، يهتم بسباق السيارات والدراجات البخارية أكثر من اهتمامه بشؤون الدولة . فانتكست البلاد الى حالة من التقلب السياسي الذي كان يتميز بالتغير الدائم في الوزارات ، وتكرر وقوع القلاقل بين العشائر والأقليات .

ولقد كان من الواضح ان دستور ١٩٢٤ ، الذي تأسست بموجبه شبه ديمقراطية للطبقة العليا من السياسيين المتقدمين في السن ، لا ينتظر منه ان يحل مشاكل العراق الاجتماعية والاقتصادية . فقد عانى العراق ، مثل كثير من البلاد الزراعية الأخرى ، من تأثير الأزمة الاقتصادية التي عمت أرجاء العالم في الثلاثينات الأولى من سني هذا القرن . ولم تبدأ شركة النفط العراقية باستخراج النفط الا في ١٩٣٠ ، ولذلك كان من الضروري أن ينقضي وقت غير قصير قبل أن يستطيع العراق الاعتماد على واردات مستديمة وافرة من ذلك المصدر .

انقــلاب ١٩٣٦

كانت الأقلية الحاكمة في العراق منقسمة خلال هذه الفترة الى فئتين رئيسيتين : الفئة التي تحبذ التحالف مع البريطانيين ، وتلك التي تعارض في ذلك . وقد كان على رأس الفئة الأولى ضباط الجيش الحجازي السابقين مثل نوري السعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي . وكانت الفئة الثانية ، وهي اكثر عدداً ، تضم وجهاء مثل ياسين الهاشمي (الذي كان أخوه الجنرال طه الهاشمي رئيساً غير سياسي لأركان الجيش) وحكمت سليمان (الميال جداً للأتراك وشقيق الجنرال محمود شوكت باشا من رجال تركية الفتاة قبل الحرب) ورشيد عالي الكيلاني وكامل الجادرجي . وقد ألفت الفئة المناوئة للبريطانيين هذه حزب الاخاء الوطني في ١٩٣٠ ، فكانت تعارض في توقيع المعاهدة الانكليزية العراقية [1] . وهيمنت على السياسة العراقية بين وفاة الملك فيصل وعام ١٩٣٦ مع كونها

(١) لقد أغفل المؤلف ذكر الحزب الوطني الذي كان يرأسه المرحوم الحاج محمد جعفر جلبي آل ابي التمن. فقد كان هذا الحزب أول الاحزاب المعارضة واشدها مقاومة للانكليز ونفوذهم في العراق خلال مدة وجوده كلها . وتآخى هذا الحزب مع حزب الاخاء الوطني الذي كان يرأسه المرحوم ياسين الهاشمي، ونشر الحزبان وثيقة تآخيهما الموقعة في ٢٢-٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ . ثم أخذ الحزبان المتآخيان =

كانت تضطر أحياناً للتعاون مع بعض الساسة الميالين لبريطانية [1] .

وقد استثار حكم الاخائيين المحافظ ، غير الكفء ، تذمراً واسع النطاق بين السكان ، وكان هذا التذمر يلاحظ على الأخص بين جماعات المثقفين من الشباب العراقي . وكان انعدام التقدم في العراق وعدم الاستقرار الحكومي فيه يقارنان بالانجازات العظيمة التي حققها نظام الحكم الجديد في تركية وثبات الحكومة الكمالية في مركزها . وكانت طائفة من الشباب المثقف في بغداد قد ألفت في ١٩٣١ جماعة « الأهالي » التي شرعت تبشر بـ « الشعبية » التي كانت عبارة عن خليط من الاشتراكية الديمقراطية ، وتدعو الى إجراء اصلاحات جذرية في البلاد . ولما كانت هذه الجماعة تقتصر في أعضائها على المثقفين الشبان كان تأثيرها في السياسة العراقية شيئاً ضئيلاً ، على الرغم من أنها كانت تنشر جريدة رائجة بين الناس . وقد اكتسبت جماعة الأهالي أهمية أعظم عندما ظفرت ، بنتيجة الانشقاق الحاصل في صفوف الاخائيين البارزين ، بتعاون حكمت سليمان وعدد من الزعماء المجربين الآخرين . إذ أصبح من الممكن لجماعة الأهالي بعد ذلك ان تطمح الى الحصول على النفوذ السياسي في البلد . وصار يلاحظ في الوقت نفسه فوران غير يسير في الجيش . فقد كان عدد من الضباط يعتقد بأن تقسيم العالم العربي الذي فرضه الغرب لتجزئة العرب الى دول متفرقة يعتبر تقسيماً مصطنعاً للغاية ، ولا يمكن ايجاد حل جذري للمشكلات العربية ما لم تتوحد هذه الدول في اتحاد عربي شامل . وكانت هذه الزمرة تلقي اللوم على عاتق السياسيين الذين يسيّرون دفة الحكم وتتهمهم بتشجيع الفرقـة لتحقيق الأطماع الشخصية . وكان من عقيدة هؤلاء الضباط ان الجيش هو الهيئة المنظمة الوحيدة القادرة على إجراء التبديل المطلوب ، والبدء بالاصلاحات الضرورية . وكان يتزعم الجماعة العسكرية هذه الجنرال بكر صدقي قائد إحدى الفرق و « بطل » الحملة التأديبية التي ذكر شيء عن سوقها آنفاً لتأديب الآشوريين . وقد ساعد حكمت سليمان ، صديق بكر الشخصي ، على تأسيس ارتباط بـين جماعة

= يعارضان المعاهدة سوية ، فكان لمعارضتها تأثير بارز على إذكاء الروح الوطنية في البلاد . وظل الحزبان يعملان سوية حتى اشترك الاخائيون في الوزارة الكيلانية التي توحدت الحكم في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وأخلت بالشروط الواردة في وثيقة التآخي . فألغي التآخي وصدر بيان الحزب الوطني العراقي في هذا الشأن بتاريخ ٩ حزيران ١٩٣٣ . — المترجم

(١) يراجع ما كتبـه الدكتور مجيـد خدوري بعنوان: « The Coup d'Etat of 1936: A Study in Iraqi Politics » في عدد تموز ١٩٤٨ من مجلة : Middle East journal

الاهالي والجيش . فتقرر بمبادءة من بكر تنظيم مؤامرة لاقالة وزارة ياسين الهاشمي المتربعة في دست الحكم . وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ نفذ بكر صدقي الانقلاب المتفق عليه ، يساعده في ذلك قائد آخر من قواد الفرق هو الجنرال عبد اللطيف نوري وآمر القوة الجوية العراقية محمدعلي جواد . إذ زحف على بغداد تصحبه « قوة الاصلاح الشعبي » التابعة له طالباً استقالة وزارة ياسين في الحال وتعيين حكمت سليمان رئيساً للحكومة . وحينما أفزعت ياسين الغارة الجوية التي شنتها على العاصمة قوة محمدعلي جواد الجوية (كان ما أُلقي فعلاً من القنابل أربع قنابل خفيفة فقط) قدم هو ووزارته الاستقالة فطلب غازي ، الذي اتخذ سياسة عدم المقاومة ، إلى حكمت سليمان أن يشكل الحكومة . وكان جعفر العسكري وزير الدفاع المحبوب في وزارة ياسين الخسارة الوحيدة التي ذهبت ضحيةً للانقلاب فقد قتل بأمر من بكر حينما كان يحاول مفاوضة بعض الضباط شخصياً . ومما كان يميز الوضع في العراق ان وزارة ياسين حينما عقدت اجتماعها الأخير للطوارىء في القصر الملكي كان السفير البريطاني السر ارتشيبالد كلارك كير (اللورد اينفرتشابل Inverchapel فيما بعد) حاضراً فيه .

وقد كان من المقرر أن يكون العهد الجديد مبنياً على التعاون بين جماعة الأهالي التقدمية والجيش ، غير انه سرعان ما اتضح ان أهداف هاتين الجماعتين كان من الصعب التأليف بينها . إذ كان الحزب الحكومي الذي شكل حديثاً باسم « جمعية الاصلاح الشعبي » عبارة عن واجهة ظاهرية تحجب وراءها اصطدامات خطيرة كانت آخذة بالتكوين . حيث أوجد بكر صدقي ، الذي احتفظ لنفسه بمنصب رئاسة أركان الجيش ، ديكتاتورية عسكرية في الواقع ، بينما اضطر حكمت سليمان الى التخلي عن أصدقائه جماعة الأهالي ونهج في النهج الذي كان يسير فيه بكر . وقد كان كلا الرجلين متأثراً بالتجربة الكمالية ، وكلاهما حاول تطبيقها في العراق بنجاح مشكوك فيه . فكانت النتيجة الايجابية الوحيدة لحكم بكر التقارب مع تركية الذي أعرب عن نفسه بعقد ميثاق سعدآباد يوم ٩ تموز ١٩٣٧ . وكان هذا الميثاق ، الذي وقع عليه العراق وتركية وإيران وافغانستان ، ينص على شيء من التعاون بين الموقعين عليه . غير ان افتقار بكر الى البراعـة واللوذعية في السياسة ، والعجرفة التي كان يبديها المقربون اليه ، سببا له خسران سمعته بسرعة . فان أصله الكردي ، ونفي بعض الزعماء المتنفذين[1] ، وقتل جعفر العسكري

---

(١) وهم ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد الذين التجأوا الى سورية ومصر .

المؤسس الحقيقي للجيش كانت كلها عوامل حقيقية تعمل ضده . وبينما كان بكر ومحمد علي جواد في طريقهما الى حضور المناورات العسكرية في تركية اغتالهما في الموصل يوم ١١ آب ١٩٣٧ خصومهما في الجيش .

اما موقف البريطانيين إبان هذه الحوادث فقد كان موقفاً غير ملزم في الغالب . فان التبدلات العنيفة التي كانت تحصل في الحكومة العراقية من دون ان يكون لبريطانية سابق معرفة بها ، ومن دون أن تحظى بتأييدها هي ، لم يكن ينتظر أن تسبب تحمساً لها في لندن ، غير ان بكر صدقي لما كان غير مندفع بدافع شعور مناوىء للبريطانيين في الدرجة الأولى فان بريطانية لم تحاول علناً التخلص منه . حتى أن سياسته الميالــة للأتراك قد حصلت له على بعض الثناء في الصحافة البريطانية ، خاصة وان سنة ١٩٣٧ كانت سنة حصل فيها تقارب تدريجي بين البريطانيين والترك بنتيجة الوضع الخطر الذي أخذ يتكون في أوروبة . وقد أعربت بريطانية عن استعدادها للتراضي مع السلطة الجديدة هذه في العراق بمنح حكومة بكر قرضاً بمليون دينار في تموز ١٩٣٧ ، أي قبل اغتياله بشهر واحد تقريباً . على ان الديكتاتور حينما توارى عن المسرح لم يسمع في لندن أي تأسف عليه ، وسرعان ما أعادت الدبلوماسية البريطانية ترتيب شؤونها لتصبح متفقة مع الوضع الجديد . فتولى رئاسة الوزارة جميل المدفعي أحد الساسة المعتدلين. وعاد النمط القديم في الدس والخصومات الشخصية الى سابق عهده ، مع فرق واحد وهو أن الجيش أخذ يتدخل باستمرار في التطورات السياسية بعد أن ذاق طعم السيطرة مرة واحدة . فقد كانت الفئة التي أزالت جميل المدفعي عن الحكم في ١٩٣٨ وأحلت محله صديقاً آخر من أصدقاء بريطانية ، نوري السعيد ، عصبة من ضباط الجيش . كما حاولت عصبة أخرى منهم إزاحة نوري السعيد عن الحكم لأنه كان شديد الميل الى بريطانيــــة .

وفي ٤ نيسان ١٩٣٩ لقي غازي حتفه في حادث سيارة بالقرب من بغداد . وتدل القلاقل التي نجمت عن الحادث ، وقتل المستر مونكتون Monckton القنصل البريطاني في الموصل من قبل جموع الشعب الغاضبة ، على مزاج السكان المناوىء لبريطانية الذي كان ميالاً الى أن يعزو أية بلية تصيب العراق الى أفاعيل البريطانيين . ولا شك ان الدعاية الألمانية والأيطالية كانت قد عملت كثيراً على تهيئة هذا الوضع الفكري ، فان الدكتور فريتز غروبا الوزير الالماني في بغداد كان نشطاً في تشجيع الشعور الميال للمحور في البلاد . وقد خلف غازي الذي أحدثت وفاته ارتياحاً في لندن ، ابنه الطفل فيصل الثاني . ثم شكلت وصاية بعهدة خاله عبد الاله ، الرجل الذي يقبل به البريطانيون . وفي مثل

هذا الوقت الذي كانت الأزمات العالمية فيه آخذة بالتزايد كان في وسع بريطانية أن تنتظر من العراق أن يبقى مخلصاً لتعهداته المدرجة في المعاهدة .

العراق في اثناء الحرب العالمية الثانية

في أيلول ١٩٣٩ قطعت الحكومة العراقية التي كان يرأسها نوري السعيد علاقاتها الدبلوماسية مع المانية ، تنفيذاً لما جاء في معاهدة التحالف المعقودة مع بريطانية . وكانت السنتان الأوليان من الحرب خاليتين تقريباً من الحوادث . ففي آذار ١٩٤٠ استُبدل نوري برشيد عالي الكيلاني ، المعادي للبريطانيين . وقد أدى هذا مقروناً بالانتكاسات الأولية التي أصابت بريطانية على يد الألمان الى نشوء اتجاهات محايدة في الأوساط السياسية العراقية . فكان الحياد العربي ، كما وصفته مجلة بريطانية كبيرة ، مبنياً على التعليل الآتي : « فاذا فازت بريطانية سنكون نحن من السالمين على كل حال ، واذا كان النازيون هم الذين سيفوزون فان أملنا الوحيد أن لا نعمل شيئاً يستفزهم الآن » . ولذلك « فان النهاية طالما كانت شيئاً غير معروف » على حد قول المجلة « فان المحور لا بد أن تكون له فائدة الشك »[1] . وقد برهنت على مسلك العراق الحذر بأحسن وجه سياسة الحكومة في تجاهل أمر إعلان إيطالية الحرب على بريطانية وفرنسة . إذ سُمح للوزير الايطالي غابرييلي بالبقاء في بغداد ونشر الدعاية المحورية مدة تقارب السنة بعد دخول ايطالية الحرب ، ولم يقنع العراقيين أي مقدار من التوسلات البريطانية على تغيير فكرهم .

وهكذا ، فقد كان موقف العراق تجاه بريطانية موقفاً تمليه قوة بريطانية تجاه المحور . فقد انعكست فوراً في تزايد الشعور المناوىء للبريطانيين في العراق الاندحارات الخطيرة التي مني بها البريطانيون في ربيع ١٩٤١ في بلاد البلقان ، والاندفاع الايطالي الالماني في ليبية . وقد اشتد هذا الشعور وتفاقم لأن بغداد أصبحت يومذاك مركزاً للتحريض في صالح المحور . حيث كان الحاج أمين الحسيني ، مفتي فلسطين المنفي ، وعدد من ساسة سورية المتطرفين قد ثبتوا أقدامهم هناك وأضافوا الى الحماسة الوطنية شيئاً غير يسير من الحدة .

---

(١) مجلة الأيكونوميست ، ١١ كانون الثاني ١٩٤١ .

وبنتيجة التفاعل الحاصل في السياسة العراقية خسر رشيد عالي منصبه الى الجنرال طه الهاشمي في كانون الثاني ١٩٤١ . ونظراً لأن رشيد كان يعتزم العودة الى الحكم فقد تعاون مع فئة مكونة من عقداء أربعة ، عرفت باسم « المربع الذهبي » ، وحقق انقلاباً في يوم ٣ نيسان طوّح فيه بوزارة طه وتسلم رئاسة الوزارة . وقد فر عبدالاله الوصي ونوري السعيد مع أكثرية أعضاء الوزارة الى شرق الأردن . وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها رشيد عالي باحترام المعاهدة الانكليزية العراقية فقد كانت بريطانية مصممة على إعادة الحكومة الشرعية الى الحكم . فأرسلت الى بغداد سفيراً جديداً هو السر كيناهان كورنوالس ، ذو الخبرة الطويلة في الشؤون العربية ، ليدعم عمل بريطانية الدبلوماسي ، وفي أواخر نيسان نزلت في البصرة قطعة من الجيش البريطاني الهندي تنفيذاً لنصوص المعاهدة . على أن وصول قطعة ثانية من الجيش استفز المعارضة العراقية فبدأ القتال في أول ايار . فقد أحاطت المدفعية العراقية بالقاعدة الجوية البريطانية في الحبانية بينما ظلت قوات أخرى تراقب أبنية السفارة البريطانية في بغداد التي وجد الرعايا البريطانيون ملجأ فيها .

وكان رشيد عالي والمشتركون معه يؤملون الحصول على مساعدة المحور العسكرية . فأوفد الى أنقرة من أجل ذلك السيد ناجي شوكت وزير الدفاع ليوجد ارتباطاً بالسفير الألماني فون بابن . لكن النتيجة كانت شيئاً مخيباً للآمال . إذ كانت ألمانية ، وهي منشغلة في اليونان ومتأهبة لاحتلال روسية ، غير مستعدة لتحويل أي مقدار مهم من المساعدة الى العراق . يضاف الى ذلك انها لم تكن قادرة على نقل السلاح والجند عبر تركية على الرغم من الضغط الذي فرضته على أنقرة في هذا الشأن . وكان الطريق الوحيد المفتوح لذلك طريق سورية التي كانت تخضع لحكومة فيشي يومذاك . وقد سمح بالفعل الجنرال دينز Dentz المندوب السامي في سورية للألمان باستخدام سكة حديد حلب — الموصل لنقل الذخائر ، والمطارات للمرور والتزود بالوقود ، لكن النازيين اخفقوا في تنظيم حركات جوية بنطاق واسع في مثل هذا الوقت القصير . وفي النهاية ، هبط في العراق عدد من الطائرات الألمانية ، لا يزيد على ٢٣ طائرة ، وظلت الموصل مدة من الزمن خاضعة للسيطرة الألمانية .

وقد خف البريطانيون في الوقت نفسه الى سوق المزيد من الجند من فلسطين ، وتعزيز ذلك بكتيبة آلية من كتائب الجيش العربي التابع لعبدالله في شرق الأردن . فأراحت هاتان القوتان الحامية البريطانية التي كانت مضايقة في الحبانية ، وحاربتا حرباً

موفقة في الفلوجة ، وبالتعاون مع الجيش الذي جعل قاعدته في البصرة دخلتا بغداد في آخر ايـار. وهكذا قضي على الثورة ، وفر الى ايران رشيد عالي الذي كانت أبرز حادثة في أيام حكمه القصير تأسيس علاقات دبلوماسية مع روسية في ١٦ أيار . وفر كذلك شركاؤه مع المفتي بطريق طهران وحلب ، ثم وجد عدد منهم في النهاية طريقه الى برلين حيث أقاموا حتى نهاية الحرب .

في ظل حكومة ميالة للحلفاء

كان انهيار نظام رشيد عالي قد ساعد الوصي والوزراء المنفيين على العودة الى العراق . فنصب جميل المدفعي رئيساً للوزارة ، وفي تشرين الأول ١٩٤١ أعقبه نوري السعيد الذي ظل محتفظاً بالمنصب حتى عام ١٩٤٤ . وبذلك تسلمت مقاليد الأمور في البلاد الفئة المتعاونة مع الحلفاء ، ولم تحصل صعوبات سياسية مهمة خلال السنين الأربع التي تلت ذلك [1] . وأخذت تتدفق على العراق أعداد كبيرة من الجند البريطاني مكوّنة أولاً مما صار يعرف بالجيش البريطاني العاشر ، و « بايفورس Paiforce [2] » بعد ذلك ، وقد عهد الى جيش بولندي تألف في روسية ، ونقل الى الشرق الأوسط ، بحراسة مداخل العراق الشمالية في ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ضد اي اندفاع يحتمل ان يحصل من جهة القفقاس . وفي ١٩٤٢ أصبح العراق من البلاد المشمولة بمساعدات الأعارة والتأجير الأمريكية ، فوصلت الى البصرة بعثة عسكرية أمريكية لتساعد في أيصال الذخائر والمعدات الحربية الى الاتحاد السوفييتي. ثم أعلن الحرب في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٣ على ألمانية وأيطاليا واليابان ، ووقع في الثاني والعشرين منه على تصريح هيئة الأمم المتحدة فكان أول دولة عربية تتوفر فيها الشروط لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو المقبل .

وفي هذا الدور الأخير من الحرب تجمعت جهود العراق ، بالنسبة للعلاقات الخارجية ، في التعاون مع الدول العربية على تشكيل جـامعة الدول العربية . فكان نوري السعيد نشطاً جداً في دعم جامعة الدول العربية الجديدة ، والدعوة في الوقت نفسه الى تحقيق

---

(١) حوكم ثلاثة من قادة الثورة فيما بعد وحكمت عليهم محاكم العراق العسكرية بالاعدام . وقد حكم بالاعدام غيابياً على رشيد عالي ، واعتبر بعد الحرب لاجئاً سياسياً في المملكة العربية السعودية .

(٢) يراجع عن أعمال هـذه القوة العسكرية : Paiforce: The Official Story of the Persia and Iraq Command, 1941 — 1946 .

مشروع « سورية الكبرى » الذي يراد به أن يوءدي الى اتحاد سورية والعراق والأردن في ظل تاج هاشمي مشترك [1] . وقد أظهر العراقيون كذلك اهتماماً متزايداً بالولايات المتحدة عبّرت عنه زيارة الوصي الى واشنطن في ١٩٤٥ بدعوة من الرئيس ترومان . ورفعت المفوضيتان العراقية والأمريكية بعد ذلك الى مرتبة السفارة . وكان من نتاج التحالف السوفييتي ــ البريطاني في أيام الحرب إعادة فتح المفوضية الروسية في بغداد سنة ١٩٤٢ .

وفي الداخل ، كانت البلاد معظمها عدا المنطقة الكردية في الشمال هادئة تمام الهدوء . فقد تأسست في ايران سنة ١٩٤٣ منظمة كردية سياسية تدعى « كومالا » ، وأخذت تتناول بنشاطها المراكز الكردية في العراق لتبقي الروح القومية متأججة فيها . وكان استقلال الأكراد الايرانيين قد شجع أكراد العراق على العمل فثارت قبيلة بارزان برئاسة الملا مصطفى سنة ١٩٤٣ ، ونجحت في تحدي الحكومة حتى حل خريف ١٩٤٥ وأجبرت على الهرب الى ايران . وهناك اتصل البارزانيون بزعماء الجمهورية الكردية قصيرة الأجل في مهاباد . وعلى أثر انهيارها هربوا شمالاً طالبين الالتجاء الى أراضي الاتحاد السوفييتي .

وقد برهنت المسرحية الكردية هذه من جديد على مقدار التداخل الوثيق بين التطورات الداخلية والخارجية في الشرق الأوسط . إذ أضاف وجود فئة غير قليلة من أكراد العراق (كان بينهم ضباط مدربون تدريباً حسناً في الجيش العراقي) في روسية تعقيداً كامناً آخر الى التعقيد الذي كان يلازم القضية الكردية من قبل .

بعد الحرب العالمية الثانية

بعد ان استقال نوري السعيد في ١٩٤٤ تولى مقاليد الحكم حمدي الباجه جي (١٩٤٤ ــ ١٩٤٦) فلم تختلف سياسته اختلافاً جوهرياً عن سياسة سلفه . وكان كلا الرئيسين قد بقي في الحكم أطول مدة من أية حكومة أخرى تشكلت من قبل ومن بعد . وبعد الفترة التي بقي فيها الباجهجي في الحكم عاد العراق الى طريقته المألوفة في تبديل الوزارات بسرعة ، تلك الوزارات التي لم يكن يزيد معدل عمرها على التسعة أشهر . وفي ١٩٤٦ تحرك توفيق السويدي رئيس الوزراء حركة توازي حركة شبيهة بها بدرت

(١) للحصول على المزيد من التفاصيل يراجع الفصلان الثامن والسادس عشر من هذا الكتاب .

من مصر ، وطلب الى بريطانية النظر في تعديل معاهدة ١٩٣٠ . وقد كان هدف العراق من ذلك ، كما يمكن أن ينتظر ، أن يحذف من المعاهدة بقايا السيطرة البريطانية التي كانت مخلة بعزته القومية . ومع أن العراق شهد ، مثل غيره من بلاد الشرق الأوسط ، موجة عارمة من الوطنية المنبعثة بعد الحرب فانه لم تحدث فيه سنة ١٩٤٦ــ١٩٤٧ تظاهرات عنيفة ضد البريطانيين مثل ما حدث في مصر [1] . ويمكن ان يُعزى هذا الهدوء لدرجة ما الى طبيعة السياسة في العراق والى قرب البلاد من الاتحاد السوفييتي الذي كان نشاطه في أذربيجان سنة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ قد جعل الساسة العراقيين الأكثر اتزاناً يفكرون مرتين قبل أن يقدموا على خطط تتصف بالمغامرة . وفي وسعنا ان نضيف الى هذا بأن وصي العراق عبد الاله كان مديناً بالشيء الكثير الى بريطانية ، وموءيداً بصفته الهاشمية للتفاهم العربي ــ البريطاني بخلاف فاروق ملك مصر الذي كان حانقاً منذ زمن طويل من جراء الاهانات الشخصية التي لحقته من البريطانيين خلال الحرب .

وقد كان ظهور الحركات الشيوعية بنطاق واسع وما أعقبه في كانون الثاني ١٩٤٧ من توقيف عدد من الشيوعيين البارزين ومحاكمتهم ، دليلاً يشدد من جديد على أهمية الخطر السوفييتي وواقعه في البلاد . ولا شك ان هذا كان من شأنه ان يشد أزر الوصي حينما زار لندن في آب ١٩٤٧ جرياً على سياسته في مصادقة بريطانية . وسرعان ما اجليت الجيوش البريطانية عن العراق بعد ذلك في تشرين الأول ١٩٤٧ مراعاةً لدقة أحساس العراقيين وشعورهم . فبقيت وحدات من القوة الجوية الملكية فقط في قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين اللتين اشترطت تخصيصهما المعاهدة . وقد تولى مفاوضات تعديل المعاهدة التي تلت ذلك وزير الخارجية [1] صالح جبر الذي أوصلها الى نتيجة ناجحة يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ بالتوقيع على معاهدة جديدة مع المستر بيفن في بورتسموث . وقد أعطت المعاهدة الجديدة ، التي كانت تشبه القديمة من وجوه كثيرة ، الحق لبريطانية بارسال الجيوش الى العراق في حالة وقوع الحرب أو عندما توشك على الوقوع . وتنازلت

(١) وهذا ما حدا بالكولونيل داوسن أحد الوكلاء البريطانيين ، الذي أقام طويلا في العراق ، الى ان يقول بثقة سنة ١٩٤٦ « ان طبقات الموظفين تحمل الآن شعوراً ودياً جداً تجاه البريطانيين» ثم يضيف ، معرضاً بما يجري في مصر بلا شك ، قوله : « والحكومة التي ينصبها طلاب المدارس ، كما يجري في بلاد اخرى حيث يملي فيها طلاب الكليات وسائر المدارس السياسة على الحكومة ، لا تزال في دور الطفولة . وقد أبدى الوزراء صلابة معجبة في قمع مثل هذه المظاهرات » . راجع ص ٢٥٤ من عدد تموز ــ تشرين الأول من مجلة R. C. A. J.

بريطانية ازاء ذلك عن حقها باشغال القاعدتين الجويتين في العراق ، لكن طائراتها بقي لها الحق في أن تهبط هناك . كما احتوت المعاهدة أيضاً على شروط تتعلق بتدريب الجيش العراقي وتجهيزه بالمعدات من قبل بريطانية .

وكان هناك احتمال اكيد بأن المعاهدة الجديدة سيقبل بها البرلمان ، ولو بشيء من التبرم . على ان الحوادث سلكت مسلكاً يختلف تمام الاختلاف عما كان ينتظر وقوعه بالنظر لظهور القضية الفلسطينية المفاجىء . فقد كان من تعاسة صالح جبر أن يفاوض بريطانية بُعيد ان أصدرت الجمعية العمومية في هيئة الأمم قراراً يوصي بتقسيم فلسطين. إذ التهب الرأي العام في العراق ، وسائر البلاد العربية التهاباً خطراً وحينما وصلت الى بغداد أنباء المعاهدة حصلت في البلاد مظاهرات ضد البريطانيين والأمريكان . وخوفاً من هذه الانفجارات ، على ما يظهر ، أعلن الوصي في ٢١ كانون الثاني ان المعاهدة الجديدة « لا تحقق أهداف العراق الوطنية » ولذلك لا يمكن أن يتم التصديق عليها . وحينما عاد صالح جبر من لندن استقال هو ووزارته ، وفي اليوم التالي ، أي في يوم ٢٨ كانون الثاني ، هرب الرئيس التعس بالطائرة الى شرق الأردن تفادياً لخطر الاغتيال . فشكل الوزارة الجديدة محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان .

وقد كان للحرب الفلسطينية ، التي اشترك فيها الجيش العراقي الى جانب الجيش العربي التابع لعبد الله ، تأثير مقلق على العراق . فقد أفسح المجال في ١٩٤٦ — ١٩٤٧ للتظاهرات الوطنية ، الرسمية وغير الرسمية . وسحبت البعثة الاستشارية البريطانية للجيش العراقي بطلب من العراق في ١٦ ايار ١٩٤٨ . ثم رجمت الجماهير الغاضبة دائرة الاستعلامات الأمريكية بالحجارة . وأبرم قانون مستعجل يعتبر الأعمال الصهيونية الفعالة جريمةً عقوبتها الموت . وقد حكمت إحدى المحاكم بالموت على تاجر من أبرز التجار اليهود وهو عدس ، لتزويده اسرائيل بالسلاح. وتعرضت الأقلية اليهودية في الوقت نفسه الى دعاية صهيونية شديدة تحث أبناءها على الهجرة الى دولة اسرائيل الجديدة التي كانت بها حاجة ماسة الى الأيدي العاملة للأغراض الاقتصادية والدفاعية . ومن المحتمل أن تكون هذه الدعاية هي التي أقنعت اليهود العراقيين بالتخلي عن بيوتهم ومحلاتهم التجارية ، وان مفعولها كان أشد من أية تصرفات

---

(١) لم يكن صالح جبر وزيراً للخارجية وانما كان رئيساً للوزراء ورئيس الوفد المفاوض ، اما وزير الخارجية فقد كان الدكتور فاضل الجمالي. — المترجم

فعلية كانت تصدر من جانب العراقيين أنفسهم . وكانت الحكومة العراقية مترددة في السماح بأية هجرة جماعية لأنها لم تكن راغبة في تقوية اسرائيل بأية وسيلة كانت . يضاف الى ذلك أن بعض زعماء العراق كانوا يميلون الى الاحتفاظ باليهود رهائن حقيقية تسخر للضغط على اسرائيل في حالة إقدامها على الاساءة للأقلية العربية الموجودة عندها في المعاملة . وقد كانت تعمل ضد هذه الاعتبارات فكرة مغرية وهي « تطهير » البلاد من أقلية طائفية ممقوتة سوف لا تترك للمنافسين العراقيين مركزها المتين في عالم التجارة فحسب ، ولكنها أيضاً سوف تصفي ممتلكاتها خلال عملية الهجرة المستعجلة وتبيعها بأثمان بخسة . فتغلبت الاعتبارات الأخيرة في النهاية على ما يبدو ، وفي ٣ آذار ١٩٥٠ صادق مجلس النواب على لائحة مستعجلة تسمح لليهود بالتخلي عن جنسيتهم والهجرة الى خارج البلاد ، وسرعان ما رخصت الحكومة بعد ذلك لاحدى الشركات الأمريكية، شركة نقليات الشرق الأوسط المتحدة ، بأن تنقل عن طريق الجو ما يزيد على الخمسين ألف يهودي الى اسرائيل . وقد كانت السلطات العراقية المختصة لا تصرح للطائرات بالسفر الا بعد أن تتأكد بأنها سوف لا تطير الى فلسطين مباشرةً . فتحتم على الطائرات بنتيجة ذلك أن تطير الى قبرص أولاً . وما حل حزيران ١٩٥١ حتى بلغ عدد المهاجرين من العراق الى اسرائيل (١٦٠,٠٠٠) [١] يهودي .

وكان للحرب الفلسطينية تأثير مربك على اقتصاديات العراق كذلك . فبقطع تدفق النفط في الأنابيب الممتدة من كركوك الى حيفا التي استولت عليها اسرائيل انقطع عن العراق دخل يقدر بحوالي المليون جنيه استرليني في السنة . (ونذكر بالمناسبة ان العراق كان الدولة العربية الوحيدة التي قدمت مثل هذه التضحية الباهظة في « الحرب الباردة » ضد اسرائيل) .

وقد استأنفت سياسة العراق الداخلية سيرها الاعتيادي بالتدريج بعد أزمة المعاهدة في ١٩٤٨ ، باستثناء شيء واحد هو أن الحكومات المتعاقبة أصبحت اكثر تحسساً بالرأي العام المعبر عنه بمظاهرات الطلاب وعنف العامة [٢] .

---

(١) هناك مبالغة في هذا الرقم على ما يبدو ، حيث ان المعروف هو ان مجموع اليهود الذين نزحوا الى اسرائيل يقدر بمئة وعشرة آلاف فقط. — المترجم

(٢) ان ما يدل على ان كل شيء لم يكن على ما يرام في حياة العراق العامة هو الانقلاب العقيم الذي حاول القيام به في شباط ١٩٥٠ علي خالد مدير الشرطة العام . وقد أحبط الانقلاب واعتقلت الحكومة علي خالد في الحال .

السياسة الداخلية في الخمسينات

كانت القوى السياسية في السنين الأولى من خمسينات هذا القرن منقسمة الى طبقتين رئيسيتين : طبقة المحافظين الحاكمة التي تستمد قوتها في الدرجة الأولى من عناصر الملاكين ، وعلى الأخص شيوخ الفرات الأوسط ، وطبقة المعارضين الوطنية والاشتراكية التي تعتمد في الغالب على التأييد الذي تلقاه في المدن . وقد كانت الطبقة المحافظة تميل الى الالتفاف حول شخص نوري السعيد الذي لم يظهر بمرور الزمن وهو الزعيم غير المنازع لقوى المحافظة على الوضع الراهن فقط ، بل والمؤيد الأول للأسرة الهاشمية وخادمها ، والناطق باسم الروابط الوثيقة مع بريطانية والغرب . وقد نجح نوري السعيد في أن يجمع حوله الأتباع المخلصين من أبناء الطبقة التقليدية العامة ، كما نجح في أن يخضع لزعامته عدداً من الساسة المحافظين المتقدمين في السن . فان رؤساء وزارات سابقين مثل جميل المدفعي وأرشد العمري وعلي جودت وتوفيق السويدي كانوا ، مع كونهم اشتغلوا من قبل لغايات وأغراض متعارضة تحت قيادة أقل براعة ، يجنحون الى التعاون بين بعضهم البعض ونوري السعيد باعتبارهم فريقاً متجانساً بمقدار غير يسير .

وكان الشذوذ الرئيسي الوحيد عن هذا « المنتدى » الزعيم الشيعي صالح جبر الذي ألّف في حزيران ١٩٥١ حزبه المعروف بـ « حزب الأمة الاشتراكي » . لكن معارضة صالح جبر كانت ، بخلاف معارضة بعض الجماعات والهيئات الأخرى ، معارضة موالية ولو كانت شيئاً لا يمكن أن يهمل قط ، ولذلك نجد أن حزبه لم يختلف اختلافاً جوهرياً عن حزب نوري. فقد كان يتفق مع الأخير في السياسة الخارجية بينما كان يتخذ موقفاً أكثر تقدميةً في الشؤون الداخلية . ولم يكن حزب صالح جبر مختلفاً في تكوينه الاجتماعي عن حزب نوري . وكانت قوته الرئيسية في المناطق الشيعية ، غير أن ما يجدر ذكره هنا هو أن حزب الأمة لم يكن حزباً شيعياً بالكلية ، كما لم يكن أتباع نوري من السنة فقط . والحقيقة ان حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يرأسه نوري كان يتمتع بتأييد قوي بين الشيعة الى حد انه كان يسيطر على مناطق شيعية مهمة مثل الديوانية والحلة والعمارة . على أن صفة « الاشتراكي » التي كان يوصف بها حزب الأمة يجب أن لا تفسر تفسيراً حرفياً تاماً . فقد كان في الشرق الأوسط ميل خاص لقرن التقدم بالاشتراكية لأن هذا الاسم كان شيئاً شائعاً . ولذلك فقد كان موقف حزب الأمة الفعلي من الملكية الشخصية وحرية المسعى موقفاً محافظاً يكاد يشبه حزب نوري .

أما حزب الاتحاد الدستوري فليس من الصحيح ان يعتبر مجرد حلف ينضوي تحت لوائه الرجعيون القدامى . فقد جمع حواليه فريقاً من حملة الشهادات أمثال الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية ، والدكتور ضياء جعفر الذي أشغل وزارة المالية مرات عديدة ، والدكتور نديم الباجهجي الذي تناوب على وزارتي الاقتصاد والاعمار ، وخليل كنه السكرتير العام لحزب الاتحاد الدستوري ووزير المعارف مدة من الزمن ، وقد كانت مواهبهم شيئاً ضرورياً لتسيير حكومة نوري السعيد بشكل منتظم . وكانت حكومة نوري السعيد بوجود هذا الفريق من الأعوان هي الحاكمة في البلاد خلال الخمسينات بصرف النظر عن وجود نوري على رأسها أو عدم وجوده .

وكانت القوى المعارضة ، عدا حزب الأمة الذي يرأسه صالح جبر ، تلتف اما حول راية حزب الاستقلال أو الحزب الوطني الديمقراطي . فقد كان حزب الاستقلال ، وعلى رأسه محمد مهدي كبه وفائق السامرائي وصديق شنشل ، يناضل للتحرر التام من بريطانية وقطع الروابط معها . إذ كان حزباً وطنياً بلا مواربة ، يدعو الى فسخ معاهدة ١٩٣٠ الانكليزية العراقية والتمسك بسياسة الحياد في النزاع القائم بين الشرق والغرب . وكان على اتفاق تام مع هذا المنهج في السياسة الخارجية الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يدعو علاوةً على ذلك الى الاشتراكية لحل المعضلات الداخلية . وقد كان هذا الحزب ، وعلى رأسه كامل الجادرجي ومحمد حديد ، يثير اهتمام الطلاب والطبقة المثقفة الى آخر حد ويصيب نجاحاً بين طبقة العمال في المدن . وكانت جريدته المعبرة عن آرائه ، صوت الأهالي ، التي كانت تعطلها الحكومة بين الفينة والأخرى، تدعو باطراد الى اتباع النظم الديمقراطية في العراق ، والعدل الاجتماعي ، والى التحرر من بريطانية في الميدانين السياسي والاقتصادي . وإذ كان الحزب الوطني الديمقراطي الخليفة الفعلي لجماعة الأهالي التي ظهرت في الثلاثينات فان جماعة نوري كانت تنظر اليه بكره وريبة خاصين . ولم تترد هذه الجماعة في اتهامه بالتساهل تجاه الشيوعيين وتسللهم بين صفوفه .

وفي ١٩٥١ توسعت صفوف المعارضة وعظم شأنها بتأليف حزب كان يعرف باسم الجبهة الشعبية الموحدة . ولم يكتسب هذا الحزب ، بخلاف حزب الاستقلال والاشتراكيين ، صفة المنظمة الجماهيرية البارزة . ومع هذا يجدر بنا ان نذكر هنا أن لجنته المركزية كان بينها شخصيات بارزة مثل الجنرال طه الهاشمي ومزاحم الباجهجي ، وكلاهما من رؤساء الوزارات السابقين ذوي الآراء المعتدلة . وبعد أن تكونت الجبهة الشعبية قررت في الحال التعاون مع اشتراكيي الجادرجي فسُجل عنها انها كانت تحبذ

الحياد في السياسة العالمية ، وتعديل المعاهدة العراقية ، وتأميم النفط .

وقد ظلت قضية النفط مدة من الزمن مداراً للنشاط السياسي . فقد سبب تأميم صناعة النفط في ايران المجاورة رجّات مفهومة في العراق ، إذ طالب في ٢٤ آذار ١٩٥١ ثمانية عشر نائباً في البرلمان باتخاذ إجراء مماثل بحق شركة النفط العراقية ومجموعة الشركات الملحقة بها في البلاد . ومع أن المعارضة لم تكن مجمعة على وجوب تأميم النفط أو عدم تأميمه ، فانها كانت تدعو بقوة الى الحصول على شروط أحسن للعراق في المفاوضات التي كانت تجريها الحكومة مع الشركة في غضون ١٩٥١ . فاتخذ توقيع اتفاقية معدلة للامتياز يوم ٣ شباط ١٩٥٢ ، وتصديقها بعد ذلك من البرلمان الذي كان يسيطر عليه نوري في ١٤ و ١٧ شباط ، حجةً جديدة للمعارضة تثبت عدم وطنية الحكومة ، وإخلاصها وخدمتها للمصالح الاستعمارية . وقد فشلت المحاولات المبذولة لمقاومة الاتفاقية الجديدة عن طريق القيام باضراب عام ومظاهرات في الشوارع .

وبعد أن قاوم نوري عاصفة النفط وتغلب عليها استقال من رئاسة الوزارة ليحل محله السياسي « المستقل » مصطفى العمري في ١١ تموز ١٩٥٢ . وقد عرفت فترة ابتعاد نوري الموقت عن الوزارة بنشاط متزايد بدا من جانب المعارضة . فبتأثير الثورة الناجحة في مصر (التي نشبت بعد استقالة نوري باسبوعين) وبتشجيع منها قدم حزب الاستقلال ، والوطنيون الديمقراطيون ، والجبهة الشعبية في ٢٨ تشرين الأول مذكرات الى الوصي طالبين فيها إجراء انتخابات عامة مباشرة ، وتطهير جهاز الدولة ، وتحديد ملكية الأرض ، وتجريد العشائر من السلاح ، وتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ، وإعادة النظر في الدستور لتحديد صلاحيات الملك ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانية ، ورفض خطط الدفاع الاقليمي التي يشرف عليها الغرب . ثم قدم صالح جبر الى الوصي مذكرة مماثلة باسم حزبه ، حزب الأمة الاشتراكي .

وقد اعتبر جواب الوصي جواباً غير شافٍ ، فضاعفت المعارضة جهودها في الحصول على الاصلاحات المطلوبة وهددت بمقاطعة الانتخابات ما لم يعدل قانون الانتخاب فيُجعل التصويت بدرجة واحدة بدلاً من درجتين . وأضرب طلاب مدرسة الصيدلة في بغداد يوم ٢٢ تشرين الثاني ، ثم انقلب الاضراب الى هياج عمّ المدينة كلها وهز الحكومة هزاً عنيفاً . وباتت الفوضى تهدد بالخطر حينما عجزت قوات الأمن عن منع جموع الشعب الهائجة من الهجوم على مقر حزب نوري ومجلس الأعمار ، وعلى مكتب الاستعلامات الأمريكي ومكاتب جريدة الأوقات العراقية . وقد عبّر الهياج عن الوضع

السياسي في العراق حيث كانت الطبقتان المثقفة والفقيرة في المدن في حالة ثورة ضد الحكومة والنفوذ الاجنبي . ويمكن ان يُعزى التحول المتطرف الذي طرأ على المظاهرات الى التغلغل البارع الذي قام به الشيوعيون من جهة ، وعجز الشرطة والأحزاب المعارضة من جهة أخرى عن السيطرة على الجماهير بعد أن بدأت بالهياج .

وحينما جوبه العمري بوضع افلت فيه الزمام قدم ووزراؤه استقالتهم في أول يوم المظاهرات . وفي ٢٣ تشرين الثاني كلف الوصي الجنرال نورالدين محمود رئيس أركان الجيش بتأليف الوزارة . فكانت أول أعمال نورالدين محمود أنه بادر الى إعلان الأحكام العرفية وغلق المدارس ، وتلا ذلك اعتقال زعماء حزب الاستقلال والوطنيين الديمقراطيين. وبعد ان اتخذ هذه الاجراءات القمعية أعلن في اليوم التالي قرار حكومته بتنفيذ الاصلاحات التي كان يطالب بها الجمهور . وقدكان من بينها تخفيض بعض الضرائب ، وجعل الدراسة مجانية في المدارس العالية ، وإعادة تنظيم الجيش ، ثم تطهير جهاز الدولة الاداري ، واعداد لائحة للضمان الاجتماعي . وربما كان أهم قرار فيها جعل الانتخابات العامة انتخابات مباشرة . فكانت سياسته على ما يظهر سياسة « اختلاس » الوسيلة التي تتذرع بها المعارضة من دون الاخلال بأسس المجتمع العراقي . وهكذا ، فبينما ألغى رئيس الوزراء نشر ثمان وعشرين جريدة من بينها جرائد تنطق باسم الأحزاب ، بر بوعده في إقرار فكرة الانتخابات المباشرة بابرام قانون جديد للانتخابات يوم ١٦ كانون الأول .

وقد نجم عن انتخابات النواب التي جرت بموجب القانون الجديد يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ ان انتصرت القوى الحكومية [1] ، ولكن برغم التدخل والتخويف اللذين اتهمت المعارضة الحكومة بهما فقد فازت المعارضة في انتخاب واحد وعشرين نائباً كان يمكن أن يضاف اليهم بعض المستقلين الناقمين على النظام القائم .

وبعد أن أعاد الجنرال نورالدين محمود النظام العام والحالة الاعتيادية الى البلاد قدم استقالته (الظاهر أن مواهبه كانت مقتصرة على الشؤون المتعلقة بالأمن الأساسي) فظهرت للوجود وزارة جديدة يرأسها جميل المدفعي ويشغل وزارة الدفاع فيها نوري السعيد . وعلى الرغم من وجود شخص آخر في مقعد السائق فقد ظل نظام الحكم نظاماً سعيدياً . فلا عجب اذن ان يخص صالح جبر بعد ذلك نوري السعيد

(١) حصل حزب الاتحاد الدستوري التابع لنوري السعيد على ٦٧ مقعداً ، وحصلت الجبهة الشعبية ١١ ، وحزب الأمة الاشتراكي ٨ وحزب الاستقلال ١ ، والمستقلون (وكثير منهم يؤيدون نوري) ٤٨ من مجموع ١٣٥ مقعداً .

بالنقد لا المدفعي ويجعله مسؤولاً عن الديكتاتورية السائدة في العراق . ومع أن سلطة الطبقة الحاكمة عادت فثبتت أقدامها في البلاد فقد بقيت قضية الاصلاح الأساسية تنتظر حلاً لها . وكان من رأي نوري ، الذي يشاركه فيه أعوانه الأكثر محافظة ، أن البلاد بها حاجة الى الاعمار – الفني والاقتصادي – لا الى الاصلاح . اما بالنسبة لمشكلة الأرض فان نوري كان يعارض في تحديد الملكية وتقسيم المقاطعات الكبيرة ، ويفضل عوضاً عن ذلك تحقيق مشاريع الري واستصلاح الأراضي التي تحل عدداً من المشكلات الاقتصادية الملحة بصورة تلقائية . ونقول هنا على سبيل الاستعارة بان هـذا السياسي لم يكن يعتقد بطريقة تقطيع « الكيك » بقدر ما كان يعتقد بادخال زيادة على حجمه . ولذلك فقد راح يعلق أهمية خاصة على مجلس الاعمار المشكّل حديثاً ، وأخذ يعين بمرور الزمن أعوانه الأحدث عمراً والأكثر قابلية لادارته .

ومع هذا فقد كانت تسمع حتى من بين أفراد الطبقة الحاكمة أصوات تصرح بأن طريقة تقطيع « الكيك » ليست من الأمور التي يصح عدم الاكتراث بها . وكانت هذه الأصوات تنبعث لدرجة ما من جناحٍ يدعي انه حر كان موجوداً في حزب نوري ، ومن الأوساط المتصلة بالبلاط الذي كانت مصالح الأسرة فيه لا تتفق دائماً مع مصالح الشيوخ الأثريـاء . وحين اعتـلى فيصل الثـاني العرش في عامه الثامن عشر يوم ٢ ايار ١٩٥٣ سنحت الفرصة للمعتدلين من الداعين الى التغيير بأن يقترحوا تبديل النمط السائد في شكل السياسة .

وان كان هناك أي شك في تبرم العناصر المتذمرة في العراق فقد تبدد بسرعة حينما هاج السجناء السياسيون في بغداد خلال شهر حزيران . ثم حدث هياج آخر بين المساجين في الكوت فأدى الى تصدع الوزارة المدفعية . وقد انتهت الأزمة الوزارية التي تطاولت خلال الأسبوعين الأولين من شهر أيلول بتعيين محمد فاضل الجمالي ، رئيساً للوزارة في اليوم السابع عشر منه . وكان الجمالي من أصدقاء نوري الحميمين ومن المنتمين إلى الطبقة الحاكمة ، لكنه كان يتمتع علاوةً على ذلك بثقة البلاط الخاصة (الى حد تلقيبه بساعد الوصي الأيمن) . ومن الجـدير بالذكر أن وزارتـه ضمت اثنين كانا من أعضاء الجبهة الشعبية المتحدة ، وقد أُنيطت بأحدهما الشؤون الاجتماعية وبالآخر الاقتصاد . وكانت لعبدالكريم الأزري وزير ماليته أفكار لا بأس بها عن الجباية التقدمية للضرائب ، حاول إدخالها في قوانين جديدة كان يزمع ابرامها .

ومع ان وزارة الجمالي ، المؤلفة من « أحرار موالين » ، قد بدأت بفأل حسن فانها سرعان ما أخذت تجابه مصاعب غير يسيرة في نواح عدة . إذ وقع في كانون الأول اضراب كبير بين عمال النفط في البصرة ، فأدى العنف الناتج عن ذلك – الذي عُزي الى التغلغل الشيوعي أيضاً – الى إعلان الأحكام العرفية والتجاء الحكومة الى التدابير الصارمة . وأخذت جرائد حزب الاستقلال والاشتراكيين تشن حملات جديدة على الحكومة ، بينما عانت الوزارة أول انقسام داخلي لها باستقالة وزيري الجبهة الشعبية احتجاجاً على إصدار الأحكام العرفية . ولم يساعد على إعادة الوئام بين الرئيس والجبهة الشعبية حتى إلغاء الأحكام المذكورة في كانون الثاني ١٩٥٤ . ولم يصبح الجمالي بمرور الزمن هدفاً للمعارضة الوطنية واليسارية فحسب بل لنواب نوري القدامى في البرلمان أيضاً . فانه بينما كان يعد محافظاً أكثر مما يجب في نظر المعارضة صار يعتبر تقدمياً أكثر مما يجب في نظر الحارس القديم الذي رفع عقيرته بالاعتراض الشديد على بعض مشاريع الضرائب وتقسيم الأراضي التي جاءت بها الوزارة . ولم يتيسر الوقت الكافي للجمالي في هذه الظروف ، من أجل التفرغ للعلاقات بين الدول العربية التي أخذت تدخل بنتيجة التحولات الدراماتيكية التي حصلت في سورية ومصر في دور جديد حاسم . وفي ١١ كانون الثاني ١٩٥٤ رفع الى اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية مشروعاً للاتحاد العربي يمكن أن ينجز في عدة مراحل ، فأحيا بذلك مشروع الهلال الخصيب . فأجّلت لجنة الجامعة البحث فيه ، وقد أعاقته الحوادث التي وقعت في بلاده بعد ذلك من تعقيب القضية الى أكثر من هذا .

وقد فاضت دجلة في أواخر آذار أسوأ فيضان عرفه تاريخ العراق وتهددت بغداد بالموت والخراب . فتركزت جميع جهود الوزارة الجمالية في حماية العاصمة ، ولم تنقذ في الحقيقة الا بجهود الحكومة وتفاني الشعب . وبعد أن خرجت وزارة الجمالي من ساعة الامتحان ومن الشدة هذه أخذت تواجه خصومة متجددة من أكثرية نوري السعيد في البرلمان . فذهبت القضية الى الملك (وخاله عبدالاله ولي العهد الذي كان لم يزل متنفذاً) ، وتردد في الجو سؤالان : هل يؤيد رئيس الوزراء ويحل المجلس للاتيان بمجلس جديد اكثر ميلاً الى منهج الجمالي؟ أم يطلب الى رئيس الوزراء التخلي عن الحكم بسبب المعارضة المتزايدة التي صار يلقاها في البرلمان ؟ فقر القرار اخيراً على مواجهة الفكرتين في منتصف الطريق : اي ان يحل المجلس ، ويستقيل رئيس الوزراء .

وفي ٢٩ نيسان ألف أرشد العمري وزارة جديدة غير حزبية ، كانت مهمتها إجراء الانتخابات للمجلس الجديد – فأدت الانتخابات التي جرت يوم ٩ حزيران الى النتائج التالية : حزب الاتحاد الدستوري ٥٦ ، حزب الأمة الاشتراكي ١٤ ، الجبهة الوطنية ١٢ ، الجبهة الشعبية ، المستقلون ٥١ ، غير المعروفين ٢ من مجموع ١٣٥ مقعداً في مجلس النواب . وكانت الميزتان اللتان يجدر ذكرهما عن هذا الانتخاب تناقص قوة نوري (خسر ١١ مقعداً) وظهور اثني عشر نائباً من الجبهة الوطنية يمثلون كلهم الميول الاشتراكية او الوطنية المتطرفـة . وقد كان من الممكن باضافة نواب حزب الأمة الأربعة عشر أن تتكون من هؤلاء جميعاً جبهة بارزة قوامها ستة وعشرون نائباً لمناهضة نوري وزعامته . وكان نوري حينذاك في لندن ، غير ان أحد أعوانه ، الدكتور ضياء جعفر ، اتهم الجبهة الوطنية بالميول الشيوعية . ومن الممكن أن يعتبر هذا التصريح معبراً عن رأي نوري وجماعته المحافظة . وعلى أثر افتتاح البرلمان الجديد استقال الرئيس أرشد العمري ، فعرضت رئاسة الوزارة عـلى نوري الذي كان قد عاد من لندن . وإذ كان نوري غير راضٍ عن نتائج الانتخابات قبل بالتكليف شريطة أن يُحل البرلمان الجديد في الحال وتُقر خطته السياسية (التي شرحها في مذكرة خاصة رفعها للملك) . فأصدر الملك استجابةً لرغباته إرادةً بحل البرلمان في ٣ آب ، وفي اليوم التالي تعين نوري السعيد رئيساً للوزارة . وسرعان ما تعين يوم ١٢ أيلول موعداً لاجراء الانتخابات الجديدة ، باشرافه هو هذه المرة . وقد شهدت فترة الأسبوعين الفاصلة تعطيل ثماني عشرة جريدة سياسية ، وإصدار مراسيم صارمة لردع نقابات العمال وقمع الشيوعية التي تسربت اليها ، وغلق المقر العام للحزب الوطني الديمقراطي مع اجراء تحرٍ فيه ، كما صدر قرار من حزب الاتحاد الدستوري بحل نفسه ، وبذلك تمهد الطريق لحكم غير حزبي .

فانتجت انتخابات أيلول ، كما كان يمكن أن ينتظر ، نصراً ساحقاً لأعوان نوري . فقد حصلت الجبهة الشعبية (التي كانت خسارتها كاملة في انتخابات حزيران) على مقعدين في هذه المرة ، وحزب الاستقلال على مقعدين أيضاً ، لكن هذه المقاعد حصل عليها أصحابها بنتيجة « اتفاقية الجنتلمان » بين الطبقة الحاكمة والنواب شخصياً وليس بنتيجة الكفاح الانتخابي . وقد تنصل حزب الاستقلال في الحقيقة من العضوين اللذين أدعيا تمثيله في البرلمان . وفيما بين ١٦ و ١٩ أيلول صدرت أوامر مشددة جديدة ضد الصحافة والاجتماعات ، وتلا ذلك بأيام معدودة حل الأحزاب جميعهـا .

وهكذا ، فما حل خريف ١٩٥٤ حتى كان العراق قد عاد في شؤونه الداخلية الى حيث كان قبل التجربة السياسية التي جرت عـلى عهد الجمالي ، إذ عادت العناصر المحافظة الى تولي الحكم ، ولم يدعم من جديد سلطان نوري على الشؤون الوطنية فقط بل ازداد رسوخاً كذلك . فتفرقت المعارضة شذر مذر واجبرت على التستر ، ثم أُعيد التأكيد على شؤون الاعمار لا الاصلاح . وكان يبدو في الظاهر ان المياه قد عادت الى مجاريها الاعتيادية في البلاد ، وصار هذا الاستقرار المفروض يميزها عن عدد من البلاد العربية الأخرى التي كانت تغلي بالهياج .

ميثاق بغـداد

كان نوري السعيد ، بعد ان أزاح عن طريقه العوائق الداخلية ، في وضع يمكنه من التفرغ للشؤون الخارجية الكبرى المعلقة . فقد تقضت سنوات عدة في البحث عن قاعدة عامة يمكن بموجبها تعزيز الدفاع عن العالم الغربي ضد العالم الشرقي وتستسيغها مع ذلك شعوب الشرق الأوسط في الوقت نفسه . على أن مشروع الغرب الأصلي لتشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط كان لا بد أن ينبذ بتلكؤ ، نظراً لمعارضة مصر له في الدرجة الأولى . وقد درست طرق أخرى ، فكانت القاعدة الجديدة ، التي وضعتها واشنطن ولندن ، ان حصر الجهود في ما يسمى بـ « النطاق الشمالي » أي بسلسلة البلاد الممتدة بين تركية والباكستان ، التي كان ينتظر منها ، وهي تشعر أكثر من غيرها بالخطر السوفييتي ، ان تدخل في اتفاقيات عسكرية ثنائية أو متعددة الفرقاء . وبعد أن رسمت الخطوط الرئيسية للستراتيجية الجديدة على هذه الشاكلة انتهزت تركيـة الفرصة وأخذت المبادءة بيدها حالاً . فعقدت قبل كل شيء ميثاقاً للمساعدة العسكرية مع الباكستان التي كانت تفكر بأمنها وسلامتها (٢ نيسان ١٩٥٤) ، وبديبلوماسية فعالة أردفت ذلك بعقد اتفاقيات مماثلة بينها وبين العراق وايران . وكان من المحتمل أن تعقد اتفاقيات مماثلة مع بعض الدول العربية الأخرى . ومع أن الولايات المتحدة لم تكن مشتركة اشتراكاً مباشراً في المفاوضات فقد ثبت انها كانت تساند هذه المشاريع الدفاعية بابقاء مساعدتها لتركية ، وعقدها معاهدة للمساعدة المتبادلة مـع الباكستان (١٩ أيار ١٩٥٤) ، وتقديم المساعدة العسكرية (من دون أن تدخل الحلف) للعراق في الوقت نفسه .

وقد ترتب على العراق أن يتخذ قرارين أساسيين : (١) الانضمام الى مواثيق دفاع النطاق الشمالي أو عدم الانضمام اليها (٢) تعيين شكل العلاقات بينه وبين بريطانية التي كان يرتبط معها بمعاهدة ١٩٣٠ . وكان اتخاذ قرار بالانضمام الى المواثيق العسكرية من شأنه تنفير اكثريـة دول الجامعة العربية التي تقودها مصر ، ومعاكسة قسم غير قليل من طبقات الرأي العام التي سبق ان استولى عليها القلق من جراء القضايا الداخلية . وبالنسبة للقرار الأساسي الثاني — بشأن المعاهدة الانكليزية العراقية — كان الرأي العام في العراق يحبذ بشدة فسخ المعاهدة أو ادخال تعديلات جوهرية عليها على الأقل . وقد كان من المخطر على أية حكومة ، حتى القوية منها ، أن تزدري بشعور الأكثرية في هذا الشأن . وكان أجل المعاهدة سينتهي في عام ١٩٥٧ ، ولا ريب أن الضغط بعدم تجديدها كان لا بد أن يتزايد كلما قرب ذلك الموعد . وكان من الممكن للحكومة بطبيعة الحال أن لا تفعل شيئاً وتترك المعاهدة على رسلها حتى ينتهي أمدها في الوقت المقرر . لكن العيب في سلوك هذا المسلك انه كان سيؤدي الى تدني العلاقات ببريطانية ، ولا يجعل للحكومة أي نوع من الفضل في الموقف السلبي الذي كانت ستتخذه في هذا الشأن .

ولم يخالج نوري السعيد الا القليل من التردد ، إن وجد ، بالنسبة للمسلك الذي كان ينبغي أن يسلكه . فقد كان عازماً على الانضمام الى جهاز السلامة الغربي كما كان في الوقت نفسه يريد انتهاز الفرصة ليخلص العراق من المعاهدة غير المتكافئة مع بريطانية . وكان التعليل الـذي يدعم هذا القرار كالآتي : لم يكن العراق يرغب في فصم عرى ارتباطه ببريطانية لكنه كان في الوقت عينه لا يريد أن يستمر الارتباط على أسس غير متكافئة (أي بحصول بريطانية على قواعد جوية وامتيازات خاصة في العراق) . وعلى هذا فقد كان إلغاء المعاهدة الانكليزية — العراقية ، وإجبار البريطانيين على الجلاء عن العراق قبل موعد انتهائها سيعتبر عملاً وطنياً رائعاً . وكان على العراق في الوقت نفسه أن لا يرفض الضمان الذي ينجم عن التحالف مع بريطانية ، غير انه كان من الواجب أن يحوّل ذلك التحالف من مجال العلاقات الثنائية الضيق مع بريطانية الى مجال أوسع يتضمن عقد ميثاق أقليمي تشترك فيه بريطانية بوصفها دولة واحدة من عدة دول أخرى لا باعتبارها الشريك الوحيد فيه .

وقد كان من المنتظر أن تحصل معارضة لايستهان بها لهذه الخطط . وبالفعل وقفت القاهرة موقفاً معارضاً لها .

وكانت تركية والعراق في الوقت نفسه قد خطوا خطوات أخرى في سبيل التعاون الأوثق . ففيما بين ٦ و ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥ زار بغـداد عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية ، وفي ١٣ منه أعلن هو ونوري السعيد أن ميثاقاً للمساعدة المتبادلة سيتم التوقيع عليه قريباً . فأثار البيان عاصفة من النقد في مصر ، حيث دعا الرئيس جمال عبدالناصر الى عقد مؤتمر يحضره رؤساء الدول العربية في القاهرة للبحث في علاقات الدول العربية بالغرب . وعقد المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني عـلى الرغم من مقاطعة نوري له . وقد أصر الرئيس المصري خلال المناقشات على اتخاذ قرار لا ينص على كون الأحلاف العسكرية التي يعقدها أعضاء الجامعة خارجاً عنها منافية لميثاق الجامعة ، والحلف العربي المشترك فحسب ، بل يدين حكومة العراق أيضاً لرغبتها المعلن عنهـا في التوقيع على حلف مع تركية . على أن الرؤساء المجتمعين لم يكونوا متهيئين للذهاب الى هذا الحد ، واقترحوا عوضاً عن ذلك تشكيل لجنة رباعية (تتألف من رؤساء وزارات سورية ولبنان والأردن والصاغ صلاح سالم عن مصر) توفد للتوسط في بغداد . غير ان الزيارة القصيرة التي قامت بها هذه اللجنة للعاصمة العراقية (٣١ كانون الثاني الى ٢ شباط) لم تكن مثمرة ، وانتهى المؤتمر من دون التوصل الى قرار ما ولا الى أي بيان نهائي يصدره .

وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ تم التوقيع على الميثاق العراقي التركي في بغداد من قبل ملك العراق ورئيس الجمهورية التركية اللذين كانا يصحبهما رئيسا وزارتيهما ووزيرا خارجيتيهما . ولم يكن الميثاق ينص على التحالف بالتدقيق ، لكنه كان يشترط التعاون ليضمن للفريقين المتعاقدين السلامة والدفاع ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحتمال انضمام دول أخرى تهمها سلامة الشرق الأوسط في المستقبل بشرط أن يعترف بها الفريقان ، وتشكيل مجلس وزراء دائم ينفذ قرارات الميثاق بعد أن يصبح عدد الفرقاء الموقعين أربعة على الأقل . وقد أعقب التوقيع على الميثاق تبادل الرسائل التوضيحية بين الرئيسين التركي والعراقي ، فذكر فيها ان البلدين سوف يعملان سوية لتنفيذ قرارات هيئة الأمم بشأن فلسطين[1] . وقد كان هذا بالمعنى السياسي ثمناً لا بد أن تدفعه تركية لتخطب ود واحدة من بين سائر الدول العربية — ومعنى ذلك اعترافها منذ ذلك اليوم فصاعداً بأنها ستقف حيث تكون أقرب الى العرب من اسرائيل

(١) يوجد النص في عدد الربيع لسنة ١٩٥٥ من مجلة Middle East Journal ، ص ١٧٧ .

في القضايا الحيوية التي تؤثر على سلامة الأخيرة ووحدتها الاقليمية. وفي ٢٦ شباط صادق البرلمانان التركي والعراقي على الميثاق بأكثرية ساحقة.

وقد أظهرت كل من مصر والسعودية في غضون الأشهر التي تلت ذلك نشاطاً لا هوادة فيه لعزل العراق عن دول الجامعة العربية الأخرى، والحيلولة دون انضمام الدول الأخرى الى الميثاق التركي العراقي، وفي عقد ميثاق ضمان ثلاثي جديد يجمع القاهرة بالرياض ودمشق ويوازن بالمقابلة محالفات النطاق الشمالي. فتكللت جهودهما بشيء من النجاح (راجع الفصل الحادي عشر).

وفي بغداد وقّع العراق وبريطانية بالأحرف الأولى يوم ٣٠ آذار ١٩٥٥ على اتفاقية جاء فيها(١) ان بريطانية تنضم الى الميثاق التركي العراقي المنعقد في ٢٤ شباط (٢) وان الفريقين يوافقان على فسخ معاهدة التحالف الانكليزية ـ العراقية المنعقدة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ (٣) وان بريطانية تتعهد بتقديم مساعدة عسكرية، وفي حالة وقوع اعتداء يعترف الفريقان بكونه مهدداً لسلامة العراق تبادر بريطانية بطلب من العراق الى مساعدته. وفي ٤ نيسان وقع كلا الفريقين في بغداد على الاتفاقية الجديدة هذه. ولم يتطلب ذلك مصادقة البرلمان العراقي لانها اعتُبرت ملحقاً من ملاحق الميثاق التركي العراقي الذي تكهن مقدماً في المادة الخامسة منه بمثل هذا الانضمام[1].

وقد كان لانضمام بريطانية أهمية خطيرة الشأن، لأن ذلك فتح الباب لانضمام أول دولة كبيرة الى الميثاق الذي كان حتى ذلك التاريخ يربط بين دول متوسطة أو صغيرة الشأن فقط. وإذ كانت هذه الخطوة معززةً للميثاق بالمعنى العسكري فانها كانت تنطوي أيضاً على احتمال امتداد النفوذ البريطاني لمدى أبعد في هذه المنطقة. ويُعزى عجز الولايات المتحدة (الدولة المشرفة ضمنياً) عن الانضمام الى الميثاق أولاً لاحجامها عن حرق الجسور بينها وبين مصر، وثانياً لاحتجاجات اسرائيل التي هاجمت الميثاق واعتبرته معادياً لها. وقد كان لهذا التردد من جانب أمريكا تأثيرات مؤسفة من وجهة نظر العراق لأن ذلك عرض الميثاق لانتقادات أخرى مفادها انه لم يكن في الحقيقة سوى آلة بيد بريطانية، وانه يسمح لبريطانية

---

(١) النص في Cahiers، ١٩٥٥، الاول، المشار اليه من قبل.

«بأن تترك الدار من الباب وتعود اليها من الشباك». وكان من المحتمل لهذه الاعتراضات أن يكون لها أساس متين من الصدق بالنسبة لايران على الأخص فيما لو دعيت للانضمام الى الميثاق. على انها ـ الاعتراضات ـ لم يكن من المحتمل لها ان تثني الباكستان عن الدخول وهي التي سبق لها ان عقدت مع تركيا معاهدة تعاون مشترك. فأعلنت الباكستان حقيقة انضمامها الى الميثاق يوم ٣٠ حزيران، وبذلك اكملت الصفة الرباعية المشترطة لتأسيس منظمة دائمة تختص بالميثاق.

ثم أصبح انضمام ايران القضية الأخرى في جدول الأعمال. فلأسباب شتى من جملتها الأسباب المذكورة آنفاً كانت ايران متلكئة في إلزام نفسها بالكتلة الغربية، وما قارب خريف ١٩٥٥ حتى صار يبدو ان ميثاق بغداد (كما أصبح يسمى) كان لا بد أن يستغني عن الحلقة التي تربط الباكستان ببقية الموقعين على الميثاق. لكن ايران، بعد أن زارها مندريس رئيس وزراء تركيا في أوائل الخريف، بدلت رأيها وعكست وضعها فانضمت الى الميثاق في تشرين الأول.

وهكذا أصبح مشروع دفاع النطاق الشمالي حقيقةً واقعة، وصار في وسع دول الميثاق أن تتابع العمل لتأسيس منظمة مستديمة من دون حصول مثبطات أخرى. فظهرت هذه المنظمة للوجود في اول اجتماع عقدته دول الميثاق في بغداد بتاريخ ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥. وقد حضر الاجتماع الذي ترأسه نوري السعيد رؤساء وزارات دول الشرق الأوسط الموقعة على الميثاق ووزير خارجية بريطانية. فنجم عن ذلك تأسيس سكرتارية دائمة يكون مقرها العام في بغداد، وانتخاب شخص عراقي، هو عوني الخالدي، يكون سكرتيراً عاماً فيها. وقد كان هذا الحدث بالنسبة لنوري السعيد تتويجاً لجهوده الطويلة وتزكيةً لسياسته الخارجية. ومع أن العراق ابتعد بهذا عن مصر والمملكة العربية السعودية فقد وجد مكاناً له بين الدول الاسلامية

وبعد ان التفتت الحكومة الى السياسة الخارجية هذا الالتفات صارت معضلتها الرئيسية معضلة داخلية. فعلى الرغم من التأييد الذي لقيه نوري في قضية الميثاق من عدد كبير من الشخصيات السياسية ظلت سياسته تنفر منها الجماهير والطلاب والطبقات المثقفة في خارج نطاق الطبقة الحاكمة. وقد كانت العناصر التي تطالب بالاصلاح والتطهير في البلاد تعارض في الغالب المسلك الذي كان يسلكه نوري في السياسة الخارجية. ولا يبدو من الممكن، بأي مقدار من الاقناع، كسب المتصلبين في معارضتهم الى جانبه من بين طبقات الشعب التي جزمت برأيها فكانت مواقفها السلبية تعزى في الدرجة

الأولى الى استيائها من الأحوال الداخليـــة . ولذلك سيظل مفتاح الطمأنينة والاستقرار في البلاد ، خلال المدى الطويل ، منوطاً بمقدرة الحكومة – ورغبتها – على تنفيذ الاصلاحات التي تحتاجها احتياجاً ماساً . وليس من الممكن ابتداع أية طريقة أخرى للتخفيف من حدة التوتر السياسي الذي لا يزال موجوداً في العراق على الرغم من إعادة الأمن الى نصابه في الظاهر .

الفصل الثامن

سوريـة ولبنـــــان

كان استيلاء الجنرال غورو على دمشق في ٢٤ تموز ١٩٢٠ قد أنهى حكم فيصل في سورية الداخلية ، فبسطت فرنسة سيطرتها على جميع البلاد التي خصصت لها في سان ريمو . وقد تم التوقيع على قانون الانتداب في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، وبذلك أسبغت الصفة الرسمية على العلاقات بـين فرنسة وبلاد المشرق باشراف عصبة الأمم .

فرنسة وبـلاد المشرق

كان الانتداب على سورية ولبنان يكاد يتفق مع ما جاء في اتفاقية سايكس – بيكو Sykes - Picot المعقودة زمن الحرب . وبهذه الطريقة أيدت تسوية الصلح الترتيبات التي أجريت في أيام الحرب . ومن الضروري أن يتحرى المرء عن السبب الذي أدى الى ان تُهدى بلاد المشرق الى فرنسة ، وليس لغيرها من الدول . فهل سبب ذلك العلاقات الطويلة التي كانت تربط فرنسة بهذه البلاد ، والتي بدأت منذ عهد الحملات الصليبية . ويتذكر القارىء ان فرنسوا الأول كان قد حصل من السلطان في ١٥٣٥ على أول امتيازات أجنبية ، فنجم عن ذلك تأسيس المراكز التجارية والقنصليات

في سورية . ثم استأنف هنري الرابع وريشليو ولويس الرابع عشر هذه العلاقات معها . وكان كولبرت يشجع التجارة عملياً مع بلاد المشرق في عهد « الميركانتالية » . إذ تمكنت فرنسة من تجديد الامتيازات الأجنبية بمعاهدة ١٧٤٠ . وكانت تحتوي ، كما علمنا مما مر في فصل سابق ، على إشارات خاصة الى بلاد المشرق والأماكن المقدسة في فلسطين ، ومراعاة المصالح الفرنسية هناك ثم اعتبار فرنسة في الواقع حامية للمسيحية اللاتينية في المنطقة كلها . وباتفاقية عقدها نابليون مع السلطان سنة ١٨٠٢ ، أيد الامتيازات الأجنبية من جديد ، فأصبحت مصالح فرنسة في بلاد المشرق مصالح لا يستهان بها منـــذ ذلك الوقت . فكانت تعطف على محمد علي الذي مـــدّ سلطانـــه ، كما مر ذكره ، الى سورية في الثلاثينـــات من القرن الماضي . كما تكونت روابط ودية معروفة بين فرنسة والمسيحيين المارونيين في لبنان . وتدخلت فرنسة في صالح لبنان فأجبرت الباب العالي على الاعتراف بالحكم الذاتي فيـــه بتاريخ ١٨٤٢ – ١٨٤٥ وفي ١٨٦٠ . وقد أسست معاهد ثقافية دينية في بلاد المشرق مثل جامعة اليسوعيين في بيروت ، وأسهمت هذه بدورها في انتشار النفوذ الثقافي الفرنسي انتشاراً غير قليل . ومن الأهمية بمكان أن يذكر هنا بأن العرب المثقفين الذين كانوا يفكرون في الشؤون القومية انتخبوا باريس مكاناً لاجتماعهم حينما قرروا عقد مؤتمر لهم سنة ١٩١٣ ، وقد جاءت أغلبية أعضائه من سورية ولبنان . وعلى هذا فان فرنسة كانت تعتبر نفسها الأمين الشرعي على بلاد المشرق حينما أصبح تقسيم الامبراطورية العثمانية حقيقةً واقعة .

وقد كانت خيبة أملها عظيمة لما أدركت أن القومية العربية التي ظهرت بعد الحرب لم تكن تأتلف مع مفهومها هي عن رسالتها الثقافية في المشرق . فقد أوضح السوريون للجنة كينغ –كراين أنهم لا يريدون إشرافاً أجنبياً عليهم ، لكنه اذا ما فرض عليهم فرضاً فانهم يفضلون الانتداب الأمريكي أو البريطاني على الانتداب الفرنسي . ورأت فرنسه بـــأم رأسها الأمير فيصلاً يحكم في دمشق عـــلى رأس جيش عربي متطرف في القومية، وهو معرض للتأثيرات البريطانية لا الفرنسية . وقد كان وجود الحكم الفيصلي في المنطقة الداخلية من البلاد شيئاً لا يمكن تصوره لفرنسة التي كانت تحاول تثبيت حكمها في سورية . ولذلك كان عمل الجنرال غورو في إخراجه من دمشق نتيجة منطقية لقرارات تقسيم الامبراطورية ، وتسوية الصلح التي تلتها .

وبعد ان ثبتت فرنسة سيادتها العسكرية غير المنازع فيها على سورية أخذت

تجابه مشكلة ايجاد الطرق الناجعة لادامة حكمها هناك . وكان الجواب على ذلك شيئاً واضحاً على ما يبدو : إذ كان ينطوي على التمسك بالقول المأثور القديم : « فرق تسد » . وما كادت تمضي ستة أسابيع على تنحية فيصل عن الحكم حتى أعلن الجنرال غورو في أول أيلول ١٩٢٠ تقسيم البلاد الخاضعة للانتداب الفرنسي الى أربع وحدات متميزة : لبنان الكبير ، دولة الشام (بما فيها منطقة جبل الدروز) ، ودولة حلب (بما فيها الاسكندرونة) ، ودولة اللاذقية (منطقة العلويين) [1] .

وكان يمثل فرنسة في بلاد المشرق مندوب سام يحكم تحت إشرافه الحكام الفرنسيون في الوحدات التي تتألف منها البلاد . وقد استقام الميل الاصلي في المحافظة على تقسيم هذه البلاد خلال عهد الانتداب الفرنسي كله ؛ بالرغم من إجراء بعض التعديلات الاقليمية والادارية فيه . ففي ١٩٢٢ منح جبل الدروز منزلة دولة منفصلة على حدة ، وشكل الفرنسيون في الاسكندرونة سنة ١٩٢٤ سنجقاً يتمتع بالحكم الذاتي (جرياً على قاعدتهم الاساسية في التفريق من جهة ، وإرضاءً لشعور الأتراك من جهة أخرى) . كما ان دولتي الشام وحلب توحدتا في أول كانون الثاني ١٩٢٥ واصبحتا تعرفان باسم « الدولة السورية » . وقد كانت السياسة الفرنسية في بلاد المشرق تجنح الى اتباع النمط الاداري المتبع في المستعمرات الفرنسية . وكان نظام الحكم هذا نظاماً مركزياً لا يعبأ بالحكم الذاتي الا في النادر . ولم يكن الاداريون الفرنسيون في سورية ولبنان من العيار الثقيل تماماً . (كان الاشتغال في المستعمرات الفرنسية لا يجتذب كثيراً من شبان فرنسة اللامعين ، بخلاف الحالة في المستعمرات البريطانية) .

---

(١) هناك دراسة مسهبة للتبدلات والتقسيمات الاقليمية في كتاب حوراني الموسوم : Syria and Lebanon, A Political Essay (London 1946).

يراجع ايضاً كتاب Raymond O'Zoux الموسوم Les Etats du Levant sous Mandat Francais (Paris, 1931).

ويراجع ايضاً كتاب J. Achkar الموسوم : Evolution Politique de la Syrie et du Liban, de la Palestine et de l'Iraq (Paris, 1935).

لبنان بعد الحرب العالمية الأولى

كانت السياسة الفرنسية تبدو ناجحة نجاحاً نسبياً في اثنين فقط من الاقسام الرئيسية الأربعة التي قسمت اليها منطقة الانتداب ، في لبنان وفي اللاذقية . فقد كان لبنان الذي يسكنه خليط من السكان ، ويضم أكثرية طفيفة من المسيحيين ، يتمتع بمركزه الخاص وينظر الى فرنسة في حمايته . وفي ١٩٢٥ وضع المجلس التمثيلي اللبناني لائحة دستور صادق عليها المندوب السامي فأصبحت قانوناً في ايار ١٩٢٦ . وتأسست بموجبه في لبنان مؤسسات برلمانية على النمط الغربي ، وصار هناك رئيس للدولة ووزارة ومجلسان (صارا مجلساً واحداً بعد ذلك) للبرلمان . وقد نوهت المادة الثلاثون منه على الأخص بعلاقة الجمهورية بفرنسة واعتمادها عليها جرياً على ما اشترطه انتداب عصبة الأمم . ثم طرأ تعديل على الدستور في ١٩٢٧ و ١٩٢٩ .

وكانت سنة ١٩٣١ والأشهر الأولى من ١٩٣٢ من الأوقات العسيرة على لبنان . فقد عانت البلاد أزمة اقتصادية حادة انعكس تأثيرها في بطالة العمال والإضرابات والقلق العام . وتعرضت الشؤون المالية العامة الى الضيق والاجهاد الخاص ، فلم تفعل السلطات المحلية فيه الا القليل من التدابير لتحسين الوضع . وقد عطل المندوب السامي الفرنسي ، المسيو بونصو ، الدستور في ٩ ايـار ١٩٣٢ وعين حكومة موقتة ، ثم اتخذ تدابير فعالة لاعادة النظام الى الخزانة اللبنانية . فأدت هذه الأزمة الى أن يغير الفرنسيون آراءهم عن صلاح المؤسسات الديموقراطية ذات النمط الغربي لبلاد متأخرة مثل لبنان . ونجم عن ذلك صدور قرار بتحويل لبنان من جمهورية لبنانية الى دولة نقابية غير كاملة السلطة . وفي ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ أصدر مندوب سام جديد ، الكونت دي مارتيل ، دستوراً لبنانياً جديداً ضمن التمثيل النيابي فيه لمختلف المهن والحرف ، وحدد صلاحية البرلمان ، وعزز مركز السلطة التنفيذية ، ثم وضع ضمانات مناسبة للشؤون المالية العامة ضد الصرف من دون مسؤولية .

فتكون في البلاد تدريجياً تقليد خاص يكون رئيس الجمهورية بموجبه من النصارى المارونيين ورئيس الوزراء من المسلمين السنة ، ليضمن بذلك التوازن بين الطائفتين الكبيرتين من السكان . ولم ينص الدستور على اية ديانة للدولة ، ولذلك أصبحت حرية العبادة شيئاً حقيقياً . وصارت تلاحظ بقايا نظام الطوائف التركي السابق في الترتيبات التي اتخذت لمنح الطوائف الدينية المشتركة في الدولة الحق في تنظيم بعض

الشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية العائدة لابنائها . وقد كانت القوى السياسية في لبنان موزعةً بين زعماء الدين ، الذين كان أكثرهم نفوذاً البطريرك الماروني ، والأحزاب السياسية ، وكانت أهم هذه الأحزاب « حزب الوحدة » الذي كان يرأسه اميل إده المعروف بإصراره على الاستقلال اللبناني التام ، وجماعة « الدستوريين » برئاسة بشارة الخوري الذي كان يحبذ تكوين علاقات أوثق بسائر البلاد العربية . وفيما عدا ذلك لم تكن الاختلافات بين هذه الهيئات عميقة جداً .

وكانت منطقة اللاذقية ، مثل لبنان ، تحيا حياةً سلمية نسبياً . حيث كان العلويون يكونون طائفةً إسلامية خاصة حريصة على الاحتفاظ بكيانها وخائفة من سيطرة السنة السوريين عليها . وقد استغل الفرنسيون هذه المخاوف استغلالاً تاماً ، فشجعوا النعرات الخاصة وساعدوا المنطقة في تقدمها المادي مساعدةً غير يسيرة .

سورية بعد الحرب العالمية الأولى

كانت الأحوال في سورية وجبل الدروز[1] بعيدة عن كونها شيئاً مرضياً . فقد كان الحكم الفرنسي في هذه الدويلات مكروهاً لمركزيته ، ولأنه عزل عن سورية مناطق كان يعتبرها الوطنيون من العرب السنة مناطق سورية[2] وقد تجمع في البلاد خلال خمس سنوات شيء لا يستهان به من التوتر . فنشبت في نهاية ١٩٢٥ نتيجة ذلك ثورة في جبل الدروز ، سرعان ما انتشرت وامتد لهيبها الى دمشق الشام وسائر انحاء سورية[3] . وأخذ الفرنسيون يرسلون الامدادات الى لبنان لقمع الثورة ، فأرسلت

---

(١) يراجع عن الاحوال في جبل الدروز كتاب Narcisse Bouron الموسوم Les Druzes (باريس ١٩٣٠) .

(٢) يشرح وجهة نظر الوطنيين بمقدرة ، ادمون رباط في كتابه Unité Syrienne et Devenir Arabe (باريس ١٩٣٧) . يراجع كتـاب The Nationalist Crusade in Syria تأليف Elizabeth P. Mac Callum (نيويورك ١٩٢٨) .

(٣) وقد ساندت هذه الثورة شتّى الهيئات السياسية مثل حزب الشعب السوري ، وجماعة مستقبل الاسلام في قونية ، واللجنة الاسلامية في برلين ، والمؤتمر الدولي الثالث في موسكو . وكان الاستاذ فارس الخوري من قادة الثورة المثقفين. وكانت تقود الثوار في جبل الدروز أسرة سلطان الاطرش البارزة، اما في الشام فقد كافت زعامة الثورة تقع على عاتق الدكتور الشاهبندر .

الجنود المرتزقة من الشركس والأرمن المسلحين لمحاربة العرب الثائرين ، وبأوامر من المندوب السامي الجنرال سراي قصفوا دمشق في ربيع ١٩٢٦ . واحتلت القوات الفرنسية بعد ذلك جبل الدروز . وما انتهت سنة ١٩٢٦ حتى كانت الثورة قد انتهت ، وعهد هنري دي جوفينيل الى أحمد نامي بتشكيل حكومة في الشام كان من المؤمل ان تنقاد لارشاد الفرنسيين .

وقد كانت السياسة الفرنسية في الوقت ذاته تجنح الى ان تتبع في سورية النمط الذي تكوّن في لبنان . فأجرى المندوب السامي الفرنسي في ١٩٢٨ الانتخابات لتشكيل مجلس تأسيسي سوري . وأدت انتخابات المجلس الى أن تظهر للوجود كتلة وطنية أسسها ابراهيم هنانو . وقد كان من بين زعمائها رجال مثل هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعدالله الجابري وفارس الخوري . وكانت تعمل في داخل هذه الكتلة جماعة أخرى أطلق عليها اسم « الاستقلاليين » ، لأنها كانت تدعو الى الاستقلال التام . وكانت تضم عدا رئيسها شكري القوتلي الأمير عادل أرسلان ورياض الصلح أحد الوطنيين المعروفين في لبنان . ولم تفز الكتلة بأكثرية المقاعد ، غير أنها لما كانت أكثر عزماً وضبطاً من الهيئات الأخرى لعبت دوراً غير متناسب مع عدد أعضائها ، وسرعان ما أخذت تسيطر على السياسة السورية . وقد انتخب أعضاؤها لأهم المناصب في المجلس .

وقد وضع المجلس التأسيسي دستوراً لم تقبل به السلطات الفرنسية من وجوه مهمة عديدة . وكانت النقاط التي أثارت الاعتراض على الأخص النص على توحيد سورية (مما كان سيعني إلغاء وضع لبنان الخاص وسائر المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي ، فضلاً عن فلسطين وشرق الأردن) ، وتشكيل قوات سورية مسلحة مع تأسيس علاقات خارجية من دون أن يرد ذكر ما لفرنسة وعلاقاتها بالانتداب . ولهذا السبب أقدم مندوب سام جديد ، المسيو بونصو ، بتعطيل المجلس التأسيسي أولاً وحله نهائياً بعد أن جرت محاولات عدة غير موفقة للتفاوض . وأصدر في ايار ١٩٣٠ دستوراً جديداً لسورية بمرسوم منه هو . وكانت الوثيقة الجديدة هذه تحتوي في الواقع على جميع المواد التي كانت موجودة في الدستور القديم ، عدا المواد التي اعترضت عليها فرنسة . وقد أيدت المادة ١١٦ على الأخص مسؤوليات فرنسه المنصوص عليها في انتداب عصبة الأمم . كما بقي جبل الدروز خارج الحظيرة السورية . وكانت هناك مواد خاصة تنص على تأسيس ما سمي بـ « المصالح المشتركة » (لسورية ولبنان

وسائر المناطق) التي تقرر أن يديرها موظفون فرنسيون في الغالب .

وقد قبل الشعب السوري بالدستور الجديد من دون معارضة عنيفة ، وفي ١٩٣٢ جرت الانتخابات للمجلس الوحيد الذي ورد ذكره . فنجم عنها فوز « المعتدلين » ، أي الذين كانوا يريدون التعاون مع فرنسة . ومع هذا فقد نجح الوطنيون المتطرفون في الحصول على ما يقرب من ٢٥ ٪ من المقاعد . وقد انتخب المجلس محمد علي العابد رئيساً للجمهورية ، فعين بدوره أحد المعتدلين ، حقي العظم ، رئيساً للوزارة . على أن الوزارة الجديدة كان بين أعضائها عدد من الوطنيين ، وسرعان ما برز العدد المذكور للوجود وهو أشد الهيئات نفوذاً في مجلس النواب وأخذ يطالب بعقد معاهدة فرنسية – سورية تحل محل الحكم الانتدابي . وقد عزز موقفهم هذا ما حصل من التطورات العراق الذي كانت تسيطر عليه بريطانية ، حيث كان قد تم عقد معاهدة بديلاً عن الانتداب .

معاهدات مع فرنسة

لقد دامت المعاهدات التي أعقبت ذلك ما يقرب من أربع سنوات . وقد أجراها في سورية أولاً المندوب السامي بونصو ، لكنها انتهت بالفشل بسبب الاصرار الشديد الذي بدا من جانب الكتلة . فنقلت المفاوضات الى فرنسة في النهاية . وقصد باريس وفد سوري يتألف من ستة أعضاء كان من بينهم ممثلون عن المعتدلين والوطنيين ، وهناك عقد المعاهدة في ٩ أيلول ١٩٣٦ . وكانت هذه الوثيقة التي وقعها فيينو Vienot وكيل وزارة الشؤون الخارجية وهاشم الأتاسي رئيس الوفد السوري ، تتألف من صلب المعاهدة نفسها واتفاقية عسكرية وملحقات ، وقد تم الاتفاق على أن تبقى نافذة المفعول خمسة وعشرين عاماً . أما شروطها الرئيسية فقد كان كالآتي : أن تصبح سورية دولة مستقلة في ظرف ثلاث سنوات ومن ثم ترشحها فرنسة لعضوية عصبة الأمم ، وأن تدخل فرنسة وسورية في حلف عسكري يعقد بينهما ، ويكون الحق لفرنسة في الاحتفاظ بقاعدتين جويتين ، ويسمح للقوات البرية الفرنسية بأن تبقى مرابطة في منطقتي العلويين والدروز خمس سنوات ، على أن تظل هاتان المنطقتان مندمجتين في سورية ، وأن يقوم بتدريب الجيش السوري مدربون عسكريون من فرنسة ، وتمد فرنسة هذا الجيش بالأسلحة والمعدات العسكرية ، ويكون من واجب

سورية في حالة الحرب أن تتعاون مع فرنسة في داخل البلاد بالمحافظة على المطارات وإدامتها وتقديم الماء والمساعدات اللازمة في النقل والمواصلات .

وقد وافقت سورية في الرسائل الملحقة بالمعاهدة على استخدام المستشارين الفنيين الخبراء من الفرنسيين ، ووضع نظام قضائي خاص للمحافظة على الأجانب ، مع منح السفير الفرنسي حق الأقدمية على سائر الممثلين الدبلوماسيين . وكانت جميع هذه الشروط موضوعة على غرار ما جاء في معاهدة ١٩٣٠ الانكليزية العراقية ، غير انها كان فيها بعض الاختلافات التي تنطوي عليها النصوص التالية : (١) نصت المعاهدة بوضوح على الاستقلال الاداري لمنطقتي اللاذقية وجبل الدروز على الرغم من سيادة سورية عليهما (٢) أسس جهاز خاص للمدارس الأجنبية والمعاهد الخيرية وبعثات التنقيب عن الآثار القديمة (٣) أعطي وعد خاص باجراء مفاوضات لعقد اتفاقية عن الجامعة . (٤) قدمت سورية وعداً باحترام الحقوق الطبيعية والقانونية التي اكتسبها الفرنسيون في البلاد (٥) عقدت اتفاقية للنقد (٦) ألحقت اتفاقية مالية بالمعاهـــدة .

وقد كان من السهل نسبياً على الفرنسيين أن يعقدوا معاهدة مماثلة مع لبنان . فوقع عليها الكونت دي مارتيل واميل إده يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ بعد مفاوضات جرت في بيروت . وكانت المعاهدة اللبنانية في الحقيقة نسخة طبق الأصل من المعاهدة السورية باستثناء الشروط التي تشير الى المشاكل الاقليمية والاقليات المختصة بلبنان، وكونها لم تحدد وقت وطراز وعدد القوات الفرنسية التي كان يجب أن ترابط في البلاد اللبنانية .

وفي أواخر الخريف جرت الانتخابات في سورية ، فنجم عنها انتصار كاسح للكتلة الوطنية التي حصلت على أكثرية في المجلس الذي كان يتألف من ستة وثمانين عضواً [1] . وقد انتخب المجلس فارس الخوري رئيساً له ، وبعد أن قبل استقالة محمدعلي العابد من رئاسة الجمهورية انتخب لهذا المنصب هاشم الأتاسي . وأصبح جميل مردم رئيساً للوزارة . وكـــان أول عمل مهم قـــام به البرلمان الجديـــد التصديق على المعاهدة الفرنسية السورية ، كما كان العمل الذي يتضمن إدماج جبل الدروز واللاذقية بالجمهورية

(١) وقد كان ١٦ منهم يمثلون الاقليات الدينية وسبعة يمثلون القبائل البدوية .

السورية . ثم أخذ المندوب السامي الفرنسي يحيل بالتدريج أشغاله على الحكومة السورية [1] . فامتلأت نفوس السوريين بالأمل والرجاء ، وبلغ هذا الرجاء ذروته حينما عاد عدد من الزعماء البارزين الذين شملهم العفو العام من المنفى .

وقد سلكت التطورات السياسية في لبنان طريقاً موازياً ، بالرغم من ان العرب السنة لم يشاركوا المارونيين أفراحهم بعقد المعاهدة . فقد كانت تعني بالنسبة لهم التخلي عن الأمل بالانضمام الى سورية من جديد . وفي كانون الثاني ١٩٣٧ أعيد العمل بدستور ١٩٢٦ . وكان قانون الانتخاب الجديد الذي أبرم في ١٩٣٧ ينص على تشكيل مجلس ينتخب ثلثا أعضائه على أساس طائفي و الثلث الآخر عن طريق الترشيح ، فأجريت انتخابات خريف ١٩٣٧ وفقاً لهذا النص . ولم يكن من الممكن حصول تبدل جوهري في السياسة اللبنانية التي استمرت على كونها تتميز بالخصومات الشخصية والمشاكل الطائفية .

على أنه سرعان ما تبدد التفاؤل المبكر الذي كان يخالج نفوس الوطنيين من السوريين واللبنانيين . فقد أخرت فرنسة التصديق على المعاهدة أولاً ، ثم رفضتها فيما بعد . وكان هذا يعزى الى التبدلات السياسية التي وقعت في فرنسة من جهة (إذ أفسحت جبهة بلوم الشعبية المجال الى ائتلاف من اليمين والوسط) والشعور بالخطر على كيان الأمة الفرنسية من جهة أخرى . فاذا أصبحت فرنسة تقف وجهاً لوجه أمام الطغيان العسكري في ألمانية وايطالية صارت تحجم عن تصفية قاعدتها السورية – اللبنانية في شرق البحر الأبيض المتوسط . وسرعان ما أخذت سورية تجابه من الوجهة الثانية مشكلة عويصة حينما شرعت بالعمل على توحيد البلاد . فقد جاءت المعارضة من جانب تركية ، حيث كان النزاع ينحصر في قضية سنجق الاسكندرونة .

سنجـــق الاسكندرونة

كانت تركية منذ أن تمت تسوية الصلح تنظر باهتمام ورغبة الى السنجق الذي كان يسكنه خليط من السكان العرب والأتراك والأكراد .

(١) يراجع كتاب John Morgan Jones الموسوم : La Fin du Mandat Français en Syrie et au Liban (باريس ١٩٣٨) .

وقـد كانت تركية منـذ أن عقـدت اتفاقيـة فرانكلن – بوييون سنة ١٩٢١ متأكدة من اعـتراف فرنسة بمركز الاسكندرونة الخـاص ، ومنح السنجق حكماً ذاتيـاً كافياً . وبعقد المعاهدة الفرنسية – السورية ، التي كانت تنص عـلى إقامة سورية الموحدة ، أخذت تركية تشعر بتعرض مستقبل الاسكندرونة للخطر ، فأبدت اعتراضها في الحال . وكانت حجة تركية في ذلك تتلخص كما يلي : لم تكن تركية حينما عقدت اتفاقية فرانكلن – بوييون تعتبر فرنسة دولةً منتدبة على سورية ، كما لم تكن تعتبر السنجق جزءاً من سورية في يوم من الأيام . وقد عهدت الى فرنسة وحدها بمراعاة الأتراك الموجودين في الاسكندرونة ، ولذلك كان لا بد لها ان تعترض على انتقال المسؤوليات الى سورية . فكان الحل الوحيد المعقول لفرنسة ان تعقد مع السنجق معاهدة على حدة تماثل المعاهدتين المعقودتين مع سورية ولبنان .

فلم تقبل فرنسة بالتعليل هذا كله ، لكنها كانت تريد إجراء نوع من التوافق . وأخيراً ، عرض الأمر على مجلس عصبة الأمم في كانون الأول ١٩٣٦ . وفي ٢٧ كانون الثاني أوصى المجلس المذكور بأن يمنح السنجق حكماً ذاتياً تاماً في شؤونه الداخلية . وتقرر أن تناط شؤونه الخارجية بسورية ، ويرتبط بها باتحادٍ مالي ونقدي . ثم اعتبرت التركية لغةً رسمية . واحتفظ المجلس لنفسه بالحق في المصادقة على أعمال الحكومة السورية ، في ميدان السياسة الخارجية ، التي لها مساس بمركز السنجق الخاص . وقد تقرر كذلك أن يقيم في السنجق مندوب عن مجلس العصبة فرنسي الجنسية يكون له الحق بالنقض (فيتو) الموقت ، وان تنفذ فرنسة وتركية قرارات المجلس عند الضرورة ، وتوضع لائحة قانون أساسي تقدم لمصادقة المجلس المذكور عليها . وفي ٢٩ أيار ١٩٣٧ أقر المجلس القانون الأساسي ، على أن يبدأ العهد الجديد في السنجق وفقاً لنصوصه اعتباراً من ٢٩ تشرين الثاني . وعقدت تركية وفرنسة في الوقت نفسه معاهدة بينهما ضمنتا بها وحدة السنجق . وبذلك أحدثت أول ثلمة في الوحدة السورية، لأن السنجق فصل واقعياً عن الجمهورية الفتية [1] .

فاحتجت على هذه القرارات بشدة الحكومة والرأي العام في سورية ، ورفض البرلمان السوري ان يقبل بوضع الاسكندرونة الجديد . وقد انتقدت فرنسة انتقاداً مراً للتخلي عن حليفتها الجديدة سورية ترضيةً لتركية . كما تكبدت الكتلة الوطنية

(١) للبحث عن هذه القضية من وجهة النظر الفرنسية يراجع كتاب Paul du Véou الموسوم : Le Desastre d'Alexandrette, 1934 – 1938 (باريس ١٩٣٨) .

هبوطاً غير يسير في السمعة لأنها لم تدافع عن السنجق بعزم أشد .

وقد كان من رأي السوريين ان ترتيبات ١٩٣٧ لم تكن سوى ترتيبات وقتية لا بد أن تؤول في النهاية ، اذا ما تمادت فرنسة في سياستها الممالئة لتركية ، الى اندماج السنجق بالدولة التركية نهائياً . فكانوا محقين في ذلك . إذ كانت فرنسة ، وهي تشعر بتهديد المانية وايطالية لها ، عازمةً على كسب حلفاء لها في البحر الأبيض المتوسط . كما كانت تعتقد بأن الأتراك هم أكثر فائدةً لها من السوريين . وقد كانت الأسباب التي حملتها على عدم التصديق على معاهدتها مع سورية ولبنان نفس الأسباب التي أدت بها الى الانحياز الى الجانب التركي في مشكلة السنجق . إذ اتضح في ١٩٣٨ بأن تركية ستعتبر إجراء حل مرضٍ لها في قضية السنجق الثمن الوحيد الذي تقبل به لقاء ربط مصيرها بمصير فرنسة . وفي ٣ تموز ١٩٣٨ عقدت فرنسة وتركية اتفاقية في أنطاكية لإبقاء حامية مشتركة في السنجق من الجند الفرنسي والتركي . وتم التوقيع في اليوم التالي على معاهدة صداقة فرنسية تركية في أنقره . فدخلت السنجق في ٥ تموز وحدات من الجنود الأتراك . وقـد دلت القوائم الانتخابية المهيأة في ظـل الاشراف الفرنسي التركي المشترك على وجود أكثرية تركية تبلغ نسبتها ٦٩٪ من السكان، الأمر الذي كان يعني أن الأتراك سيحصلون على أكثرية المقاعد في مجلس السنجق.

وكانت نتيجة الانتخابات التي جرت في أيلول ١٩٣٨ ، كما أمكن التكهن بها مقدماً ، اذ تأسس مجلس يسيطر عليه الأتراك . فغدا رئيسه ، مع رئيس الوزراء ورئيس السنجق ، الذي انقلب الى جمهورية أسمها « جمهورية هاتاي » كلهم من الأتراك . وقد تلا ذلك حصول هياج شديد يستهدف ضم هاتاي الى تركية . ولم تعمر جمهورية هاتاي ، التي لم تكن في الحقيقة سوى حكم تركي – فرنسي مشترك ، إلا أقل من سنة واحدة . إذ عقدت تركية وفرنسة يوم ٢٣ حزيران ١٩٣٩ في باريس معاهدة للمساعدة المتبادلة ، وتنازلت فرنسة في اليوم نفسه عن سنجق الاسكندرونة الى تركية باتفاقية خاصة تم التوقيع عليها في أنقره .

سورية ولبنان في أثناء الحرب العالمية الثانية

كان لرفض فرنسة التصديق على معاهدة ١٩٣٦ تأثير سيء على الحياة السياسية في سورية . فقد حصل انقسام في الكتلة الوطنية المتغلبة ، وتكونت معارضة قوية

تعرف بالحزب الدستوري حول الدكتور عبدالرحمن الشهبندر الذي كان قد عاد من المنفى . ثم تعاقبت الأزمات الوزارية ، الواحدة تلو الأخرى ، تعاقباً سريعاً فأدت في الواقع الى توقف الأعمال الحكومية وفي ٧ تموز ١٩٣٩ استقال رئيس الجمهورية ، وفي ١٠ منه عطـل المندوب السامي الفرنسي الجديد غبرييل بيو Gabriel Pueaux الدستور ، وحل المجلس النيابي ثم عين مجلس مديرين غير سياسي لحكم البلاد تحت سلطته . وتلا هذا صدور عدد من المراسيم لاعادة أنظمة الحكم السابقة لجبل الدروز واللاذقية وفصلهما عن سورية ، مع تشكيل إدارة خاصة في لواء الجزيرة الشمالي الشرقي . وبذلك أعادت فرنسة عشية إعلان الحرب العالمية الثانية حكمها المباشر على سورية بأمل تحصين معقلها الحصين في شرق البحر الأبيض المتوسط . وقد قمعت الادارة الفرنسية كذلك مختلف المؤسسات الميالة للنازية والمتطرفة ، ومن بينها الحزب الشيوعي .

واتخذت إجراءات مماثلة في لبنان بعد نشوب الحرب مباشرةً ، فقد عطل المندوب السامي هناك أيضاً الدستور وحل المجلس النيابي . على ان رئيس الجمهورية ظل في منصبه ، لكن الوزارة الاعتيادية استبدلت بوزير دولة واحد ، أخذ يحكم البلاد عن طريق الموظفين المدنيين في ظل الاشراف الفرنسي . وكانت الأوساط السورية واللبنانية تعبر عن ولائها ، ظاهرياً على الأقل ، للفرنسيين الذين كانوا يواجهون خطراً يهدد بقاءهم ، وتؤكد تعلقها بالمعسكر الديمقراطي أيضاً . على أن الرأي العام العربي كان في الحقيقة معادياً لفرنسة والحلفاء بوجه عام . وكانت هناك عوامل عدة تتضافر لتكون ميلاً جازماً ضد الحلفاء في بلاد المشرق ، مثل استياء الناس مما كانوا يعتقدونه خيانة منهم للعرب بعد الحرب العالميـة الأولى ، وممالأة تركية في قضية الاسكندرونة ، والامتناع عن تصديق المعاهدتين السورية واللبنانية ، والتأثر الشديد من جراء القضية الصهيونية في فلسطين . وقد وصف هذه الحالة وصفاً بارعاً احد المراقبين بقوله : « فان الأمم المستقلة في الشرق لم تكن ترى كثيراً من الفرق بين الظلم الذي كان يقع باسم الديمقراطية والظلم الذي كان يصدر باسم الفاشية » [1] .

وقد حشدت فرنسة في غضون الأشهر الأولى من الحرب قوة كبيرة في سورية ، كانت تعرف بجيش المشرق ، تحت قيادة الجنرال ويغان . وكان من المنتظر أن يلعب هذا الجيش دوراً رئيسياً في الحرب اذا ما امتدت الى شرقي البحر الأبيض المتوسط .

(١) حوراني ، المشار اليه من قبل ، ص ٢٣٠ .

لكن انحدار فرنسة في حزيران ١٩٤٠ قضى على هذه الخطط . فوجدت سورية ولبنان نفسيهما خاضعتين لسيطرة حكومة فيشي ، إذ رفض معظم موظفي الادارة المدنيين والعسكريين الانضمام الى لجنة فرنسة الحرة التي شكلها الجنرال ديغول .

وكان من الممكن أن يفسر موقف الفرنسيين هذا لدرجةٍ ما بالشعور التقليدي الذي كان يكنه الفرنسيون في سورية ضد البريطانيين . فقد ليمت بريطانية من قبل لاقدامها على سابقةٍ خطيرة حينما عقدت في ١٩٣٠ معاهدة مع العراق جرّأت فيها الوطنيين السوريين كثيراً في كفاحهم . ولم يستطع بعض الفرنسيين قط من تبديد الريبة المستولية عليهم من اعتقادهم بأن بريطانية كان يسرها خلال العشرينات أن يسود فيصل في سورية فتحل بذلك سيطرتها في محل السيطرة الفرنسية . أضف الى ذلك ان الفرنسيين كانوا يعلمون بانزعاج بريطانية من اتخاذ سورية ولبنان مركزاً لحركات المناضلين من عرب فلسطين الذين كانوا يديرون حرب العصابات ضد بريطانية من هذا الملجأ الآمن .

وكان يراود سلطات فيشي الأمل بأن تحول دون استيلاء البريطانيين على المشرق الفرنسي ، لكنها أجبرت في عين الوقت على فتح أبوابها لنفوذ المحور . إذ وصلت الى بيروت في آب ١٩٤٠ لجنتا الهدنة الألمانية والايطالية ، وقبل أن يمضي وقت طويل أخذت علامات التغلغل المحوري بالازدياد . فقد وصل سورية الهر فون هنتيغ رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الألمانية ، ودفعت الدعاية الألمانية الناجحة بين العرب في العادة دفعاً لا يستهان به الى الأمام . وحصلت الأزمة الحقيقية في ايار حينما سمح الجنرال دينتز ، المندوب السامي الذي يمثل حكومة فيشي ، للطيارات الألمانية بالهبوط في المطارات السورية والتزود بالوقود في طريقها الى العراق لمساندة ثورة رشيد عالي . ولم يعد من الممكن الادعاء بالمحافظة على الحياد ، فقررت بريطانية أن تتدخـل .

التدخل البريطاني في بلاد المشرق

في ٨ حزيران ١٩٤١ زحفت الجيوش البريطانية ، بقيادة الجنرال السر هنري ميتلاند ويلسن ، من فلسطين وشرق الأردن والعراق فاحتلت سورية . وكانت تصحب هذه الجيوش العناصر الفرنسية الحرة . فأبدت قوات فيشي شيئاً من المقاومة ، لكن الجنرال دينتز طالب بالصلح بعد قتال استمر شهراً واحداً . وفي ١٤ تموز تم التوقيع

على الهدنة . وقد أدخلت سورية ولبنان في المنطقة التابعة لقيادة الشرق الأوسط البريطانية واخضعتا لاحتلال الجيش البريطاني التاسع . ورغبةً في توحيد اقتصاديات المشرق بسائر بلاد الشرق الأوسط أدخل البريطانيون المنطقة كلها ضمن الكتلة الاسترلينية في شهر أيلول .

وقد ظلت مشكلة العلاقات الفرنسية – السورية – اللبنانية تنتظر الحل اللازم لها . فأصدر القائد الفرنسي الجنرال كاترو في يوم الاحتلال بياناً ذكر فيه ان فرنسة الحرة تنوي إنهاء الحكم الانتدابي ، والمناداة بحرية سورية ولبنان واستقلالهما ، مع الشروع بالمفاوضات لعقد معاهدة خاصة تحدد العلاقات المشتركة بينهما ، وقد صادق على تصريح كاترو ، في بيان منفصل أصدره في القاهرة في اليوم نفسه ، السفير البريطاني السر مايلز لامبسن Miles Lampson باسم بريطانية . وفي ٢٤ تموز عين الجنرال ديغول الجنرال كاترو « مندوباً عاماً ووزيراً مفوضاً فوق العادة لفرنسة الحرة في بلاد المشرق » – وهو عنوان استبدل به العنوان السابق ، المندوب السامي – وأصدر اليه التعليمات بالمفاوضة لعقد معاهدتين مع سورية ولبنان بأقرب وقت ممكن .

ولا ريب ان الفرنسيين الأحرار كانوا وهم يعطون هذه الوعود يتبعون سياسة كان يدعو لها البريطانيون أنفسهم . فقد أتاحت التبدلات المحزنة التي حصلت في سورية الفرصة للبريطانيين بأن يستعيدوا لدرجة ما منزلتهم الحسنة عند العرب ، التي كانت قد مرت من قبل في أدوار عصيبة بسبب المشكلة الفلسطينية . وسرعان ما أتضح بأن التفسيرات البريطانية والفرنسية للعهود المقطوعة في يوم ٨ حزيران ١٩٤١ كانت تختلف فيما بينها . فقد كان الجنرال ديغول يتبع سياسة المماطلة والتسويف ويحاول تأجيل اللحظة التي تتحرر فيها سورية ولبنان ، ليصر على أن تحصل فرنسة على منزلة ممتازة في البلاد حتى بعد أن تكون المعاهدات قد عقدت . وكانت بريطانية في مقابل ذلك تفسر هذه العهود تفسيراً حرفياً ، ففي الوقت الذي كانت لا تنكر فيه على فرنسة منزلتها الممتازة في بلاد المشرق كانت تضغط عليها لنقل الإدارات والمصالح الأساسية بسرعة الى أيدي السوريين واللبنانيين . وقد جرت محاولات عدة للتوفيق بين الموقفين : فقد تبودلت الرسائل في ١٥ آب ١٩٤١ بين المستر اوليفر ليتلتون Oliver Lyttelton وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط ، والجنرال ديغول وجرى التأكيد فيها من جديد على « أن بريطانية ليس من مصلحة لها في سورية ولبنان عدا كسب الحرب » وان دولتي المشرق بعد أن تحصلا على استقلالهما يجب

ان يكون لفرنسة مركز الأرجحية فيهما على أية دولة أوروبية أخرى »[1] . وفي ٩ أيلول ١٩٤١ أفضى المستر تشرشل رئيس الوزراء بتصريحات مماثلة في مجلس العموم . لكن ذلك كله لم يستطع إزالة التباعد الأساسي الذي كان موجوداً بين السياستين البريطانية والفرنسية . ولم يخف التوتر كذلك بتعيين أمير اللواء السر ادورد سبيرز ، الممثل الأمين للتقاليد الامبراطورية ، رئيساً للبعثة البريطانية في بلاد المشرق . فقد كان الفرنسيون يستنكرون تدخله في السياسة السورية ويرتابون منه فيعتبرونه شريكاً للعرب في التآمر على الفرنسيين في هذه البلاد .

تحرر سورية ولبنـــان

كان الجنرال كاترو قد تولى في الوقت نفسه المهمة الصعبة – من وجهة النظر الفرنسية – التي تستهدف التوصل الى اتفاق مع سورية ولبنان يؤدي الى تحررهما . فأعلن في ٢٨ أيلول ١٩٤١ استقلال سورية ، مصرحاً على الأخص بأنها سوف « (١) تتمتع من الآن فصاعداً بحقوق الدولة ذات السيادة وامتيازاتها (٢) وانها سوف تكون لها السلطة اللازمة لتعيين الممثلين الديبلوماسيين في الخارج (٣) والحق في تشكيل قوات وطنية لها (٤) وستكون ملزمة بمنح فرنسة وحلفائها المساعدة والتسهيلات الممكنة أثناء الحرب (٥) وان تستبدل الشروط المارة الذكر بالسرعة الممكنة بتسوية نهائية « على شكل معاهدة سورية – فرنسية تضمن استقلال البلاد بصورة قاطعة »[2] .

وقد تلا هذا اعلان استقلال لبنان في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ . وكانت شروطه على غرار الشروط الواردة في بيان استقلال سورية . ولوضع هاتين الوثيقتين في موضع التنفيذ طلب الجنرال كاترو الى الشيخ تاج‌الدين تولي رئاسة الجمهورية السورية ، والى ألفريد نقاش رئيس الجمهورية اللبنانية البقاء في منصبه .

فأذاعت بريطانية اعترافها الشرعي بالجمهوريتين بعد ذلك مباشرةً ، وتعين الجنرال سبيرز في شباط ١٩٤٢ أول وزير بريطاني في سورية ولبنان . وحصلت على أثر ذلك اعترافات أخرى ، غير أن الدول العربية كانت متحفظة وبطيئة في استقلال

(١) اقتبسها حوراني المشار اليه من قبل ، ص ٢٤٥ .
(٢) المرجع الأخير ، ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

سورية ولبنان . أما الولايات المتحدة فقد احتفظت بحكمها النهائي الى ما بعد الانتهاء الرسمي من حالة الانتداب التي كانت تعتقد بأنه يجب أن يتم بعقد معاهدتين ثنائيتين بين فرنسة والدولتين المذكورتين ، وتصديقهما . وفي ١٩٤٢ تعين جورج وادزورث Wadsworth قنصلاً عاماً لأمريكا، ووكيلاً ديبلوماسياً في دولتي المغرب .

وبرغم التحرر الرسمي هذا لم تكن ترغب فرنسة في نقل واجبات الحكومة الرئيسية الى الجمهوريتين الجديدتين كما لم تكن مستعدة لتفعل ذلك . وعلى هذا فقد ظلت الصفة الدستورية لنظامي الحكم الجديدين معلقة ، لأن الرئيسين تاج‌الدين وألفريد نقاش تعينا بادىء ذي بدء بارادة الجنرال كاترو لا بارادة الشعب المعبر عنها بحرية . أضف الى ذلك ان الجنرال ديغول كان يعترض باسم فرنسة الحرة على إجراء الانتخابات في كلا البلدين .

وأخيراً ، فقد أفسحت حالة الانتظار في البلاد المجال بالتدريج لحالة العداء والخصومة. ولم يستثن الرأي العام حتى بريطانية نفسها من اللوم ، اعتقاداً منه بأنها كانت تستصوب سلوك فرنسة . فارتدت الحياة في سورية الى الكتلة الوطنية ، بقيادة شكري القوتلي هذه المرة ، ولوحظ وجود جنوح بارز الى التطرف اليساري كما كان يستبان من تزايد الحركات الاشتراكية والشيوعية واتساع شأنها .

وبضغط من الرأي العام قررت سلطات فرنسة الحرة في آذار ١٩٤٣ أن تعيد الدستورين المعطلين في سورية ولبنان الى سابق عهدهما . فنجم عن الانتخابات التي جرت في صيف تلك السنة انتخاب برلمانين ينزعان نزعة وطنية في دمشق وبيروت . إذ استعادت الكتلة الوطنية في سورية مكانتها المسيطرة وانتخبت زعيمها الجديد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية . وتسلم مقاليد الحكم من جديد فارس الخوري وسعدالله الجابري وجميل مردم بك زعماء الكتلة السابقون بتسنمهم المناصب التشريعية والتنفيذية المهمة .

وقد سلكت الحوادث سلوكاً موازياً في لبنان . إذ أقصي الزعماء الموالون لفرنسة عن وظائفهم وحل في محلهم أناس من الوطنيين كانت للبعض منهم ، مثل رياض الصلح رئيس الوزراء الجديد ، روابط عريقة بزعماء سورية الوطنيين . وانتخب مجلس النواب اللبناني ، المؤلف من ثلاثين مسيحياً وخمسة وعشرين من النواب المسلمين ، بشارة الخوري رئيساً للجمهورية .

وقد كان مجيء الوطنيين الى الحكم في كلا البلدين يدل مقدماً على البدء بصراع

عنيف للتحرر التام من الاشراف الفرنسي . وكان هذا الاشراف ينطوي على عدد من القيود التشريعية والإدارية التي فرضتها فرنسة على الجمهوريتين من قبل . فقد ظل المندوب الفرنسي العام محتفظاً على الأخص بالحق في إصدار مراسيم تقيد البرلمانين في ممارسة سلطاتهما التشريعية ، وبقي متمسكاً بالنصوص الموجودة في الدستورين السوري واللبناني التي تجعل فرنسة ، اعتماداً على انتداب عصبة الأمم ، مسؤولة عن الأمن والنظام وعن علاقات البلدين الخارجية والدفاع عنهما . يضاف الى ذلك أن المندوب العام كان يدير المصالح المشتركة مباشرة ، وخاصة الجمارك ، ويحتفظ بالسيطرة على الجنود المحلية المرتزقة المعروفة بـ« الجند الخاص »[1] وشرطة أمن الدولة، ويمارس السلطة على القبائل البدوية والرقابة الصحفية . وكان كذلك في وضع يمارس فيه النفوذ ، عن طريق المشاورين الفنيين من الفرنسيين ، في الشؤون الإدارية السورية واللبنانية . كما كان ضباط الاستخبارات الفرنسيون ، المعروفون بوكلاء « الخدمات الخاصة » موجودين بكثرة في كلتا الدولتين .

وقد اعترضت الحكومتان الوطنيتان في سورية ولبنان على جميع هذه الامتيازات وطلبتا إلغاءها ، فردت لجنة فرنسة الديغولية الحرة بأن مسؤولياتها هذه لا يمكن أن يوضع حد لها من دون مصادقة عصبة الأمم أو ما يخلفها من المؤسسات . وأبانت كذلك بأن الامتيازات الخاصة التي كانت تتمتع بها فرنسة ليس من الممكن نقضها الا بعقد معاهدات تضمن مصالحها في بلاد المشرق .

فكان رد الفعل الوطني على هذا الرفض أقوى مما كانت تتوقعه فرنسة الحرة . إذ اتخذ البرلمان اللبناني في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ قراراً يحذف فيه من الدستور جميع المواد التي تشير الى اعتبار فرنسة دولة منتدبة على البلاد . وبعد يومين أمر المندوب الفرنسي العام المسيو هليو Helleu باعتقال رئيس الجمهورية ومعظم أعضاء وزارته ، وعطل أحكام الدستور ، ثم عين اميل اده رئيساً للدولة والحكومة . فرد اللبنانيون على ذلك بالاضراب العام والهياج ضد فرنسة . ولم يخف البريطانيون استهجانهم للأعمال الفرنسية الطائشة ، لأنهم كانوا يشعرون بأن مثل هذا العمل كان من المحتمل جداً أن يهدد الأمن والنظام في المنطقة الخاضعة للقيادة العسكرية البريطانية . وعندما جوبه ديغول بالاضطرابات الوطنية والضغط الوطني في الوقت نفسه استدعي هليو في الحال وأرسل الجنرال كاترو لتسوية الخلاف . فأطلق سراح الزعماء اللبنانيين واعيدوا الى مناصبهم .

(١) Troupes Speciales.

وقد حصلت أزمة مماثلة في سورية يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٤ ، ولكن بعنف أقل . فقد أدى رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان يمين الطاعة للدستور في ذلك اليوم ، وحذفوا بصراحة المادة ١١٦ التي كانت تشير الى مسؤوليات فرنسة الانتدابية . على أن هذا العمل لم يصطبغ بنفس الصبغة الثورية التي اصطبغ بها التحدي اللبناني من قبل لأنه جاء على أثر اتفاقية تم التوصل اليها في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣ مع لجنة التحرير الوطني الفرنسية بدلاً من ان يتم قبلها . وكانت الاتفاقية ، التي تنطبق على سورية ولبنان معاً ، تنص على نقل السلطات بصورة باتة من المندوب العام الى الحكومتين المختصتين . وبذلك انتصر الوطنيون .

وفي غضون ١٩٤٤ نقلت جميع أعمال المندوب العام الى الحكومتين السورية واللبنانية باستثناء « الجند الخاص » . وقد سبب تقاعس فرنسة في وضع هذا الجند تحت تصرف القيادة السورية اللبنانية كثيراً من الاستياء . وازداد الانفعال المتبادل باصرار الفرنسيين على عقد معاهدات يكون من شأنها ربط سورية ولبنان بفرنسة ، الأمر الذي كانت تعتبره شيئاً ضرورياً لاعفائها من مسؤولياتها الانتدابية . فأصرت بوجه خاص على (١) إعطاء ضمانات للمعاهد الثقافية الفرنسية الموجودة في بلاد المشرق (٢) والاعتراف بحقوقها الاقتصادية (٣) والاعتراف بمصالحها الستراتيجية في المنطقة (طالبت بقواعد جوية وبحرية وبحق تنظيم الجيشين السوري واللبناني وقيادتهما) .

احتضار النفوذ الفرنسي

لقد تقرر ان تبدأ المفاوضات لهذه المعاهدات في ١٩ أيار ١٩٤٥ . غير ان فرنسة أنزلت إمدادات فرنسية جديدة في بيروت قبل ذلك الموعد بأربعة أيام . فاحتج اللبنانيون بشدة على وصولها ، وسرعان ما أعلنت الاضرابات وبدأت القلاقل التي أعقبت ذلك في بيروت ، وعمت جميع أنحاء سورية ولبنان . وهوجم المواطنون الفرنسيون ، ثم قطعت الحكومتان المفاوضات مع المندوب الفرنسي العام الجنرال بينيه Beynet وظل الوضع السياسي في بلاد المشرق يسوده القلق والاضطراب عدة أيام ، كما باتت سيادة الدولتين في كفة القدر . ذلك لأن استقلال سورية ولبنان لا بد أن يظل شيئاً وهمياً طالما كان في مقدور فرنسة الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على المنطقة بأجمعها وكان كلا الفريقين يدرك هذه الحقيقة تمام الادراك .

وفي لحظة التوتر هذه كان التدخل البريطاني المباشر هو الذي رجّح الكفة في صالح

الجمهوريتين من جديد . فقد طلب السر ونستون تشرشل رئيس الوزراء الى الجنرال ديغول في نهاية ايـار ، بشكل يشبه الانذار ، ان يأمر جيوشه بالتوقف عن إطلاق النار والانسحاب الى الثكنات . وحينما أصبح الجنرال ديغول مهدداً بتدخل البريطانيين وقيامهم بعملٍ ما أذعن لهذا الطلب . فاستُعيد السلم ، غير ان المفاوضات لعقد المعاهدة مع فرنسة لم تتجدد . وإذ تشجعت سورية ولبنان بالمساندة البريطانية لهما أصدرا في ٢١ حزيران ١٩٤٥ بياناً مشتركاً بطرد جميع الرعايا الفرنسيين من خدمتهما وإدخال « الجند الخاص » تحت سيطرتهما الوطنية . فأبدت فرنسة موافقتها الرسمية على هذا الانتقال في ٧ تموز . وقد تم ذلك كله في ظرف خمسة وأربعين يوماً .

وقد صدرت من الدول يومذاك أعمال عديدة كانت تدل في الوقت نفسه على الاعتراف بالوضع الدولي الذي يدل على استقلال الجمهوريتين . إذ منح الاتحاد السوفييتي في تموز ١٩٤٤ ، والولايات المتحدة في أيلول من السنة نفسها، الجمهوريتين اعترافاً تاماً غير مشروط من دون أن يرد ذكر ما لمركز فرنسة الخاص في ذلك . واشتركت كلتا الجمهوريتين بوصفهما دولتين مستقلتين في المفاوضات التي نجم عنها تشكيل جامعة الدول العربية ، ثم وقعت كلتاهما على ميثاق الجامعة يوم ٢٢ آذار ١٩٤٥ كأعضاء مؤسسين . وقد أعلنت سورية ولبنان الحرب على ألمانية واليابان في اليوم الأول من آذار ١٩٤٥ تنفيذاً لقرارات يالطة ، ووقعتا على بيان هيئة الأمم المتحدة في نيسان ، فحصلتا بهذه الأعمال على حق الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في سان فرانسيسكو . ومنذ ذلك الوقت مُنحت الجمهوريتان وضع الدولة المستقلة ذات السيادة من دون اعتراض من العالم الخارجي وحتى من فرنسة . غير أن المشكلة الوحيدة التي بقيت معلقة بانتظار الحسم كانت مشكلة انسحاب الجيوش الأجنبية من أراضي الجمهوريتين . فأصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية بياناً مشتركاً وعدتا فيه باجلاء قواتهما عن بلاد المشرق بالتدريج ، لكنه أثار عاصفةً من الاحتجاجات في بيروت ودمشق ، حيث كانت الحكومتان الوطنيتان حريصتين على رحيل الجيوش الأجنبية بسرعة . وفي ٤ شباط ١٩٤٦ عرضت سورية ولبنان الأمر على مجلس الأمن ، وبعد مناقشة قصيرة اقترح الوفد الأمريكي أن يعرب المجلس عن ثقته بأن يتم جلاء القوات الأجنبية بأسرع ما يمكن عملياً ، وأن تبدأ المفاوضات لهذا الغرض من دون تأخر . وبالرغم من اقتران هذا الاقتراح بسبعة أصوات ايجابية لم يبرم القرار بسبب النقض الروسي (الفيتو) . إذ صوتت روسية ضده على أساس انه غامض . ولذلك

أعلنت بريطانيـــة وفرنسة انهمـــا وبالرغم من النقض الـــذي تعرض له القرار سيقومان بتنفيذه . وأشعرتا مجلس الأمن بأنهما اتفقتا على سحب جيوشهما من سورية في الحال ، ومن لبنان بمراحل تدريجية . فتم الجلاء عن سورية في الشهر نفسه ، وغادر آخر جندي الأراضي اللبنانية في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ . وهكذا حصلت كلتا الجمهوريتين على التحرر السياسي التام .

جمهورية لبنـــان

ان تاريخ لبنان بعد الحرب يمكن أن يستعرض بعنوانين : (١) السياسة الداخلية (٢) علاقته بالدول الكبرى ودول الشرق الأوسط .

فقد استمرت الجمهورية الفتية في الداخل سائرةً على نمطها السياسي التقليدي المعروف [1] . إذ بقيت رئاسة الجمهورية يشغلها أحد المسيحيين ، وظل منصب رئاسة الوزارة لأحد المسلمين . فبقي بشارة الخوري ورياض الصلح في منصبيهما . بالرغم من التعديلات السياسية والتبدلات التي كانت تطرأ على عضوية الوزارة . وفي ربيع ١٩٤٧ جرت أول انتخابات ، منذ أن حصل لبنان على استقلاله ، في وسط حملة سياسية عرفت بالميول المتطرفة وبعض العنف . وقد أضيف الى القلق السياسي الذي كان موجوداً في البلاد شيء غير يسير من الحركة حين عاد من المنفى أنطوان سعادة الذي تسنم زعامة الحزب السوري القومي ، وفوزي القاوقجي الثائر الذي اشتهر في حوادث فلسطين وقضى أيام الحرب في ألمانية . ثم دبت الحياة في منظمة « الكتائب اللبنانيـــة » والحزب الشيوعي في وقت واحد . كمـــا أدى فصم الروابط مـــع فرنسة ، وحدوث نزاع مـــع سورية حول ادارة الجمارك ، والبطالة التي نجمت عن جلاء الجيوش الأجنبية الى نشوء مصاعب اقتصادية خطيرة وقلق إجتماعي . وأثارت الانتخابات ، التي حصل فيها مؤيدو الحكومة (الحزب الدستوري) على أكثرية كبيرة ، عاصفةً من الاحتجاج صدرت من جانب المعارضة بسبب التلاعبات المزعومة . وفي أيلول ١٩٤٧ طالبت الهيئات المعارضة التي اجتمعت في طرابلس بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة . فلم يتخذ إجراء ما بحق هذا الطلب لأن

(١) يراجع في البحث عن سياسة ما بعد الحرب المقال الذي كتبه G. E. Kirk بعنوان : Independent Syria and Lebanon في عدد تموز – تشرين الأول ١٩٤٨ من مجلة R. C. A. J. .

اهتمام الشعب كان قد تحول في ١٩٤٨ الى المشكلة الفلسطينية . وقد اتخذت الحكومة منذ أن حل خريف ١٩٤٨ إجراءات صارمة ضد الهيئات والأحزاب المتطرفة التي كانت تهدد النظام والأمن . ففرضت رقابة شديدة على مصطفى العريس أحد رؤساء النقابات وزعيم الحزب الشيوعي الممنوع ، كما اعتقل عدة مرات وحكم عليه بالسجن لمدد قصيرة . وفي ٧ تموز ١٩٤٩ اعتقلت الحكومة أنطوان السعادة وعدداً من أعوانه بتهمة القيام بمؤامرة ضد الحكومة . وفي اليوم التالي أعدم سعادة بقرارٍ من إحدى المحاكم العسكرية . وبينما كانت هـــذه التدابير تتخذ ضـــد العناصر المتطرفـــة خطت الحكومة خطوةً مهمة للسيطرة على الرأي العام سيطرةً أشد بتعطيل الجرائد التي كانت تطبع أقل من (١٥٠٠) نسخة في اليوم ، كما عطلت اثنتين وستين جريدة لأنها عجزت عن وضع التأمينات المطلوبة .

وبرغم الاستقرار الذي كان يلاحظ ظاهرياً في نظام الحكم (جدد انتخاب الرئيس الخوري في أيلول ١٩٤٩ لدورة أخرى أمدها ست سنوات وظل رياض الصلح رئيساً للوزارة) كانت هناك تيارات خفية من القلق والعنف برهنت على وجودها عملية اغتيال رياض الصلح في آذار ١٩٥٠ من قبل عضو من أعضاء الحزب السوري القومي الممنوع . وفي نيسان ١٩٥١ أُجريت الانتخابات الثانية في الجمهورية المستقلة باشراف حكومة انتقال كان يرأسها حسين العويني . وقد أجمع الكل على ان الحكومة في هذه المرة أمسكت نفسها عن التدخل وراحت الأوساط الرسمية والمعارضة على السواء تعتبر الانتخابات انتخابات نزيهة . وقد حافظ الحزب الدستوري على أكثريته المعهودة في المجلس ، أما المعارضة فقد كانت تتألف من حزب كمال جنبلاط (من زعماء الدروز) الاشتراكي التقدمي وحزب الكتلة الوطنية (جماعة حضارة البحر الأبيض المتوسط) الذي يرأسه اميل اده والكتائب اللبنانية التي يتزعمها بيير الجميّل وجماعة مستقلين يتزعمهم كميل شمعون . على أن هذه الانتخابات لم يلاحظ فيها أي انحراف اساسي عن الصبغة الطائفية التي كانت تصطبغ بها السياسة اللبنانية في الأصل ، ولذلك حوفظ على التمثيل النسبي للطوائف الدينية في مجلس النواب .

العلاقات بالغرب

كان لبنان حريصاً في الشؤون الدولية على تنمية علاقات حسنة بالدول الغربية ، وعلى الأخص بالولايات المتحدة . وكانت المؤسسات الثقافية الأمريكية ، وخاصةً

الجامعة الأمريكية في بيروت ، حلقةً مهمة تربط بين البلدين وتزداد قوتّها بازدياد التبادلات الاقتصادية . وقد مددت الخطوط الجوية الأمريكية وإحدى شركات النفط أعمالها التجارية الى لبنان ، وجعلت الأخيرة منها مدينة صيدا نهاية لأنابيب « التابلاين » التي تنقل النفط من حقول المملكة العربية السعودية . غير أن المشاكل النقدية والمالية كانت تعكر جو العلاقات اللبنانية بفرنسة ، ولكن ليس الى حد الانقطاع . ومما كان يبرهن على توجه لبنان الى الغرب كذلك ما مر ذكره من أعمال القمع التي قامت بها الحكومة ضد النشاط الشيوعي ، ورفضها الاعتراف بنظام الحكم في بعض بلاد أوروبة الشرقية الدائرة في الفلك السوفييتي . ومع هذا فقد حافظ لبنان على علاقاته الدبلوماسية بالاتحاد السوفييتي .

وقد سُجل عن الدكتور شارل مالك مندوب لبنان في هيئة الأمم بأنه كان يكرر تحبيذه للمفاهيم الغربية عن حقوق الانسان والخطط التي يتبعها الغرب . فأيد لبنان في تموز ١٩٥١ جميع قرارات الأمم المتحدة التي كانت تعتبر شيوعيي كوريا الشمالية معتدين ، كما كان يظهر حرصه بوجه عام على تنمية الصداقة مع الغرب . على أن المشكلة الفلسطينية عادت فكشفت من جديد عن الطابع العربي الذي كانت تنطبع به هذه الجمهورية . إذ اعترض لبنان بشدة على تقسيم فلسطين وبعث بنتيجة ذلك جزءاً من قواته ضد أسرائيل . وقد أثارت السياسة الأمريكية الميالة لاسرائيل مظاهرات معادية لأمريكا وخاصةً بين الطلاب .

العلاقات مع الشرق الاوسط

ظلت علاقات لبنان بجيرانه العرب يكيّفها عاملان اثنان : (١) سجيته العربية الأصلية كأمة من الأمم (٢) وتغلب العنصر المسيحي بين سكانه . وبينما كان العامل الأول يدفع به الى التعاون مع الدول العربية عن طريق الجامعة العربية وغيرها كان العامل الثاني عبارة عن جهاز توقيف يكبح من ميوله العربية ويملي على هذه الجمهورية الصغيرة أن تسلك مسلكاً حذراً يسمح لها بالمحافظة على استقلالها وشخصيتها . وقد كان العامل الثاني في السياسة اللبنانية هذا هو الذي يؤدي به على الدوام الى معارضة مشروع سورية الكبرى الذي كان يدعو اليه عبدالله ملك الأردن ، وأصراره على احتفاظ أعضاء الجامعة العربية بسيادتهم التامة . وقد جعل هذا العامل بالذات من الضروري للبنان ان يبقي الباب مفتوحاً على الدوام للتفاهم مع الغرب ويعتبر ذلك ضماناً برهنت على صحته الأيام ضد انغماره التام في محيطه المسلم .

انقلاب ١٩٥٢ ونتائجه

كانت ديمقراطية لبنان ، برغم كونه جزيرة للتساهل اذا ما قورن بشقيقاته البلاد العربية الأخرى ، تعاني من نقصين بارزين : أولهما الأسس الطائفية البحتة لاعماله السياسية ، والثاني ضيق صرحه السياسي . ولذلك كانت السياسة اللبنانية تبدو للمراقب السياسي وهي أشبه بلعبة غير متناهية من الكراسي الموسيقية لا يتغير فيها الممثلون الرئيسيون على الدوام ، وقد يتغيب عن المسرح هذا الشخص أو ذاك تبعاً للمخاطر الاعتيادية المعروفة في المهنة السياسية . وقد كان ينتظر من الشعب بوجه عام اما ان ينصرف لشأنه في معالجة الوضع الاقتصادي غير المتوازن الموجود في هذه الدولة الصغيرة او أن ينزل على رغبات الأسياد الاقطاعيين ، ورؤساء الأحزاب ، وزعماء الدين (الذين يكثرون في هذا البلد المليء بالطوائف الدينية) . أما الذين كانوا يجدون ان وطنهم فقير مزدحم بالسكان ، فقد كان في وسعهم ان يهاجروا الى البلاد التي تبشر بخير أكثر في أمريكا الجنوبية أو الشمالية ، بشرط أن تكون الأخيرة متساهلة في خططها الموضوعة للهجرة . وهذا هو الوضع الذي كان يسود البلاد بوجه عام حتى صيف ١٩٥٢ .

وفي حزيران من تلك السنة المهمة في سجل التاريخ العربي ، ظهرت للوجود منظمة جديدة نذرت نفسها للاصلاح الجوهري . فقد كانت هذه المنظمة ، التي تدعى بالجبهة الاشتراكية الوطنية ، تطالب بوضع حد للتمثيل الطائفي ، وتطهير جهاز الدولة الاداري ، وقطع دابر سوء التصرف في الحكومة . ومع أن الجبهة كان لا يمكنها ان تنجح بأكثر من ثمانية نواب في البرلمان المؤلف من سبعة وسبعين عضواً فقد كانت تلاقي اقبالاً غير يسير من جماهير السكان . يضاف الى ذلك انه كان يتزعمها عدد من الزعماء الاصلاحيين الذين لم تتلوث سمعتهم بشيء في جو التفسخ الذي كان موجوداً في كل مكان . ومن بين القادة هؤلاء كان كمال جنبلاط ، احد رؤساء الدروز وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي ، وكميل شمعون الوزير المفوض السابق في بريطانيا ، واميل البستاني المليونير العصامي ورجل الأعمال المعروف بصراحته ، وغسان تويني أصغر أعضاء البرلمان سناً الذي درس في هارفارد ، وآخرون غيرهم يمثلون بوجه عام الميول المناوئة للاقطاعية والطائفية .

وقد كان للثورة المصرية التي وقعت في ٢٣ تموز تأثير منعش على نشاط الجبهة ومواقفها . فما حلت نهاية تموز حتى رفعت هيئات ثلاث اخرى صوتها ضد الحكومة ،

وهي الكتائب التي يتزعمهابيير جميّل ، ولجنة محمد خالد الوطنية ومؤتمر محمد ادريس الوطني الذي كان يطالب بتشكيل وزارة من خـــارج البرلمان ، وحل المجلس ، وتنفيذ الاصلاحات بسرعة ، وفي ١٧ آب عقدت الجبهة الاشتراكية والوطنية اجتماعاً جماهيرياً عاماً في دير القمر حضره خمسون ألف نسمة من الناس على وجه التقدير . وقد دعا الخطباء الذين كان من بينهم كمال جنبلاط وكميل شمعون وحميد فرنجية الى الاصلاح العاجل وهددوا بالثورة ، كما طالبوا باستقالة رئيس الجمهورية . والحقيقة ان بشارة الخوري رئيس الجمهورية نفسه ، لا سامي الصلح رئيس الوزراء ، هو الذي كانت توجه سهام النقد اليه . وفي العشرين من شهر آب قبل سامي الصلح بمطاليب الجبهة ونشر منهجاً للاصلاح يحتوي على تعديل قانون الانتخاب ، وفصل الموظفين غير الاكفاء ، وبيع أراضي الدولة ، مع تشكيل مجلس اقتصادي . على ان منهجه هذا لم يقبل به البعض من أعضاء الوزارة الذين قدموا استقالتهم لأنهم كانوا يعتبرون الصلح كيرنسكي الثورة اللبنانية . وفي ٩ أيلول مثل رئيس الوزراء أمام البرلمان ، وهناك شن هجوماً عنيفاً على الادارة القائمة في البلاد جاعلاً هدفه الخاص البعض من أفراد أسرة رئيس الجمهورية. وكان من بين التشهيرات الواردة في خطابه تدخل الرئيس في أعمال وزارة الداخلية ، والحيلولة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد القمار ، والتساهل في شؤون التهريب الى اسرائيل والمتاجرة بالمخدرات فضلاً عن الأسهام فيها ، ومحاولة التأثير على القضاء، واغتصاب صلاحيات رئيس الوزراء. وبعد ان ألقى سامي الصلح اتهامه هذا قدم استقالته . فمنع الرقيب الخاضع لرئيس الجمهورية نشر الخطاب الهجومي الذي ألقاه الصلح في الصحف .

ومع هذا فقد أخذت الحوادث تتحرك بسرعة في لبنان . إذ دعت الجبهة الوطنية والاشتراكية الشعب في ١١ أيلول إلى القيام باضراب عام يجبر رئيس الجمهورية على الاستقالة . وقد تبنى هذا النداء بيير الجميّل زعيم الكتائب وحلفاؤه السياسيون . فكانت استجابة الشعب للنداء شيئاً كاسحاً ، وفي يومي ١٥ و ١٦ أيلول توقفت جميع الأشغال والأعمال التجارية في بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وبعلبك . وأعلنت الصحافة ان الأضراب لم يكن في الحقيقة سوى استفتاء عام في صالح المعارضة . فطلب الرئيس بحركة غير مجدية الى الجنرال شهاب ، رئيس أركان الجيش ، أن يعيد النظام الى نصابه لكنه جوبه بالرفض فقدم استقالته يوم ١٨ أيلول . وكان آخر عمل دستوري قام به انه عين الجنرال المذكور نفسه لرئاسة الوزارة .

وبذلك أنهت المعارضة اليوم الموفق هذا بثورة غير دامية أصبحت تسمى منذ ذلك اليوم بـ « الانقلاب » . وكانت القضية العاجلة التي واجهت البلاد قضية ملء الشاغر الذي حصل باستقالة الخوري . ولو كانت المعارضة هيئة ثورة متهيجة حقاً لعطلت الدستور وجاءت بنظام حكم خاص بها . لكن الحالة لم تكن كذلك . فمع ان جنبلاط وشمعون وزملاءهما كانت تجمعهم الخصومة المشتركة لأسلوب الخوري في الحكم فقد كان ينقصهم التنظيم والعزم على العمل من دون رحمة عند الحاجة . وبدلاً من ان يحل زعماء ديرالقمر البرلمان الذي جاء به الخوري فضلوا العمل في ضمنه . ومراعاةً لروح العصر قرر البرلمان في ٢٣ أيلول انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية بأكثرية ٧٤ صوتاً من مجموع ٧٦ . وبذلك لم يثبت الانقلاب كونه انقلاباً غير دامٍ فحسب بل كونه ثورةً « دستورية » كذلك . على ان مثل هذا النتاج كانت له مساوؤه الواضحة ، من وجهة نظر الداعين الى الاصلاح على الأقل ، لانه نصب الرئيس الجديد في برلمان محافظ في الأساس وتابع لأسلوب الحكم القديم وبذلك أتاح الفرصة للبرلمان نفسه ان يستجمع قواه في الأيام المقبلة . وقد ثبت ذلك بالفعل بعد انتخاب كميل شمعون عندما باءت بالفشل محاولة جرت لتشكيل وزارة تفكر في الاصلاح الحقيقي . وأخيراً تم ابتداع الطريقة التوافقية الآتية : تشكل وزارة غير سياسية تماماً برئاسة أحد الدبلوماسيين ، الأمير خالد شهاب ، وتتألف من ثلاثة أعضاء آخرين فقط يؤتى بهم من بين الطبقة العليا الحاكمة . فمنح البرلمان هذه الوزارة صلاحية تامة بتشريع القوانين بالمراسيم خلال الأشهر الستة التالية .

وقد كان من بين المراسيم البارزة التي أصدرتها الحكومة في غضون الأشهر هذه مرسوم بتعديل قانون الانتخاب ينقص فيه عدد النواب من ٧٧ الى ٤٤ ، ويمنح الحق بالتصويت للنساء اللواتي يحملن شهادة الدراسة الابتدائية . ولم يلغ هذا القانون التمثيل الطائفي المعروف تقليدياً ، كما انه أتاح لرئيس الجمهورية فرصة أكبر للتأثير على النواب . وفيما عدا ذلك ، فقد كانت « إصلاحات » الوزارة الجديدة تدور في الغالب حول إعادة تصنيف موظفي الخدمة المدنية وما شابه ذلك من شؤون الموظفين الذاتية . فلم يكن ما تم إجراؤه شيئاً يؤبه به كثيراً ، وسرعان ما أخذت تظهر إمارات التذمر والاستياء من العهد الجديد . وما حل ربيع ١٩٥٣ حتى كانت العلاقات قد تدنت بين الرئيس شمعون وشريكه السابق في العمل السياسي ، كمال جنبلاط ، الى حدٍ تعذر فيه اعتبار الائتلاف الموجود في الجبهة الاشتراكية الوطنية

والوطنية شيئاً فعالاً . فسرعان ما صار رئيس الجمهورية ، بعد ان تسنم أعلى منصب في الدولة ، يظهر الدلائل على أنه أخذ يكيف نفسه مع النمط التقليدي السائد في السياسة اللبنانية ويجنح في جميع أعماله الى التخفيف من غلواء المثل الأصلية أو الجذرية للانقلاب . وفي مقابل ذلك كان جنبلاط ، الذي يعد مثالياً أكثر من غيره ، يصر على وضع المنهج الثوري في موضع التنفيذ من دون ان يعبأ كثيراً بنواحيه العملية او يلاحظ الاعتبارات التكتيكية او المحالفات السياسية . فصوت في شهر أيار معظم أعضاء الجبهة الأصليين ضد حكومة صائب سلام المتألفة حديثاً ، وعادوا بذلك الى صف المعارضة . ولا ريب ان رئيس الوزراء الجديد كان يصرح بالحاجة الى تحقيق أهداف « ثورة أيلول » ، لكن ذلك كان من قبيل الإشادة بفضيلة المبدأ أكثر من كونه نية خالصة لاجراء تبدلات جوهرية في صرح لبنان السياسي والاقتصادي .

فكان لابد للمشكلة الأساسية ، بعد ان انتقل مركز الثقل في السلطة السياسية من « الاربعين أسرة » الأولى في لبنان الى طبقات أقل حظاً منها ، ان تنتظر الجواب عليها في الاقتراع الشعبي الذي كان سيتم بموجب قانون الانتخاب الجديد . وقد صحب الحملة الانتخابية شيء كثير من المرارة والعنف ، الى حد الاغتيال . وكان يعزى عنف الاصطدام لدرجة غير يسيرة الى انقاص عدد المقاعد في البرلمان الذي أدى الى جعل المزاحمة بين المرشحين المئة والستة عشر وضعاً متأزماً تزداد حدته . فاتهم كمال جنبلاط رئيس الجمهورية في عز الحملة الانتخابية بالتآمر ضد مرشحي حزبه بضغط من الشركات ذات الامتيازات المعروفة ، وشركات النفط مع « مصلحة الاستخبارات البريطانية » ، ومروجي خطط الدفاع عن الشرق الأوسط . وقد أماط اللثام كذلك عن رشوة حاول تقديمها له ممثل دولة أجنبية لقاء انسحابه من الاشتغال في السياسة ، لكنه عجز عن اثبات ادعائه .

وقد انعكس في البرلمان المنتخب في تموز ١٩٥٣ شيء من التبدل في منظر السياسة اللبنانية ، غير ان الفرق لم يكن جوهرياً بدرجة تستدعي القول بأن مركز الثقل في السلطة السياسية قد تبدل من الناحية الاجتماعية فقد كان ثلاثة وعشرون نائباً من مجموع اربعة واربعين نائباً يكونون البرلمان الجديد أعضاء في البرلمان السابق ، ولم

يكن من الممكن اعتبار الواحد والعشرين نائباً الباقين ذوي وجهة نظر اجتماعية جديدة . وقد انكسرت بهذا البرلمان شوكة بعض الاقطاعيين وضعف سلطانهم على بعض المناطق ، وتقلصت احتكارات بعض الأسر البارزة . غير أنه لم يكن هناك أي دليل على ان المتغلبين الجدد كانوا يستصوبون فلسفةً اجتماعية تختلف كثيراً عن فلسفة أسلافهم .

وكان التحول السياسي ، إن وجد حقيقةً ، يدل على تزايد سطوة رئيس الجمهورية الجديد الذي كان في وسعه بالرغم من انتظام الأصول الانتخابية أن يؤثر تأثيراً لا يستهان به على الانتخابات جرياً على تقاليد منصبه . فاستمر تمثيل « الأربعين أسرة » تمثيلاً لا يستهان به في القوة في البرلمان الجديد بينما حصل الحزب الاشتراكي التقدمي بعد نضال عنيف على مقعد واحد فقط — لرئيسه . وحينما أخفق جنبلاط في مسعاه عبّر عن استيائه في خطاب برلماني مهم ألقاه في اليوم الأول من شهر تشرين الأول ١٩٥٣ ، حيث قال :

« منذ أن وقعت حوادث أيلول ١٩٥٢ تعين في الحكومة ثلاثة آلاف موظف جديد ، وصرف اثنا عشر مليون ليرة إضافية ... أما الميزانية التي تقدم لنا هنا فقد نظمت جميعها تقريباً للصرف على تسعة الى عشرة آلاف موظف ... فليس بمثل هذا تدار الحكومة ... ويكاد المرء أن يقول ان الحكومة لم يعد لها وجود . ان أرباب السلطة يقولون ان الوضع المالي سليم ، وهذا ما كان يقال في العهد البائد أيضاً . هناك الكثير من الناس اليوم لا يسدون رمقهم ، والصناعة ترنح في سيرها ولا يدفع معظم دافعي الضرائب ما يستحق عليهم منها .

ومن السخف أن تستمر البلاد على أن تستورد اكثر مما تحتاجه ولا تصدر أي شيء تقريباً كما نفعل نحن الآن . نحن لا نستطيع أن نعيش الى الأبد على الواردات غير المنظورة ، على تهريب الذهب والحشيش ... وما يهمنا هذه الساعة هو أن نسوق الى العدالة أولئك الذين تنكروا لثورة أيلول وخانوا الشعب »[1] .

ونادراً ما كانت التبدلات الوزارية تتم بنتيجة التباعد الكبير في السياسة . فان مسألةً طفيفة مثل مسألة من يجب أن يمثل لبنان في باريس كانت كافية لحصول أزمة وزارية في صيف ١٩٥٥ أدت الى استقالة وزير الخارجية . ونجد من جهة أخرى ان المحاولات

(١) هذه المعلومات مذكورة في كايه ١٩٥٣ ، ٢ .

التي بذلها عدد من النواب لالغاء الطريقة التقليدية في التمثيل الطائفي لم تجد مجالاً للتقدم أبداً . فقد دافع عن هذه الطريقة بشدة أشخاص مرموقون مثل حميد فرنجية وسامي الصلح . وكان التوازن بين الطوائف العديدة يحافظ عليه بكثير من الاصرار ، كما كان من الممكن أن تلاحظ من وراء مظهر التجانس الخارجي تيارات قوية خفية من الخصومة بين المسيحيين والمسلمين . إذ كان المسلمون ينتقدون نظاماً للحكم لا يشغل فيه المسيحيون على أساس تفوقهم العددي (الضئيل) المزعوم ؛ أعلى منصب في الدولة فحسب بل يشغلون أيضاً عدداً كبيراً من وظائف الخدمة المدنية ولذلك أصروا على أن تقوم الحكومة باحصاء عام للنفوس وكانوا واثقين من أن هذا الاحصاء سيبرهن على تفوقهم هم في العدد على المسيحيين . وكان المسيحيون من جانبهم لا يستسيغون مناقشة هذه الأمور علناً ، ولكنه عندما أجبرتهم الظروف على ذلك صاروا يتحججون بأنهم يدفعون ثمانين بالمئة من الضرائب للدولة وانهم يرحبون باحصاء النفوس بشرط أن يدخل في الاحصاء اللبنانيون المقيمون فيما وراء البحار أيضاً . وكانت حجتهم هذه مبنية على الدور المهم الذي لا يزال المغتربون المسيحيون يلعبونه في حياة البلاد . ومهما كان شأن الأخطاء الناجمة عن وجود طبقة حاكمة مختلطة دينياً ، فانها حاولت بكل جد أن تخفف من غلواء الحماسة الطائفية بين طبقات الشعب وتقلل من شأنها . وجرياً على هذه السياسة حكمت المحاكم بالسجن على كاتبين[1] وجدا مذنبين بجريمة التحريض على النزاع الديني .

مشاكل السياسة الخارجية في الخمسينات

لم يحدث تبدل يذكر في شؤون السياسة الخارجية بعد انقلاب ١٩٥٢ . فقد استمر لبنان على سياسته الأساسية في موالاة الغرب والتوجه اليه بقبول المساعدات الفنية الأمريكية ، والمحافظة على العلاقات التجارية والثقافية بالبلاد الغربية ، وبكونه شبه موطن لكثير من الهيئات والمدارس الغربية ، ومن بينها جامعة فرنسية وأخرى أمريكية . لكن الاتجاه الى الغرب كان يلطف من تأثيره ، الشعور بأن سائر العالم العربي كان عابساً في وجه الغرب ومحبذاً للحياد . وحينما أخذ ميثاق بغداد يظهر في الأفق فيعتبر معضلة

(١) لقد حكم على مصطفى الخالدي لنشره كتاب « لبنان المسلم اليوم » ، وعلى جورج شاكر لنشره كتاب « الثورة والكبت » بالفرنسية . وقد صدر كلا الحكمين في ١٩٥٤ .

الشرق الأوسط الرئيسية في ١٩٥٤ — ١٩٥٥ تعرض لبنان لأنواع كثيرة من الضغط والالتزامات . وقد كان بوده أن ينضم الى الميثاق ويرحب بالمساعدة العسكرية والاقتصادية التي تأتيه من الغرب بسبب هذا الانضمام . كما لم يكن لديه أي مانع من أن يحصل على ضمانات من العراق وسائر دول الميثاق ضد احتمال قيام سورية بابتلاعه وأدماجه بها . غير أن الجامعة العربية لما كانت قد أدانت هذا الميثاق واستهجنته بشدة فان لبنان لم يكن يجرأ على تنفيرها من دون أن يتعرض لمجازفات داخلية وخارجية خطيرة . فقد كان من الممكن أن تبادر مصر والعربية السعودية الى مقاطعة الاصطياف وتوظيف الأموال فيه ، فيؤدي ذلك به الى تكبده الخسائر الفادحة . كما كان الحلف التقليدي غير المكتوب مع مصر شيئاً أعلى من أن يتامر به . ولذلك فقد حاول لبنان أن يسلك مسلكاً محايداً بين القاهرة وبغداد ، فيتبادل الزيارات الرسمية مع زعماء الكتلتين ، لكنه رفض الانضمام الى ميثاق بغداد أو الحلف الجديد الذي كانت تعمل على تشجيعه المملكة العربية السعودية ومصر . وبالتقيد بهذه الروحية أصبح الرئيس شمعون الداعي الأول للتوفيق بين الدول العربية . وكان نشاطه الدبلوماسي الشديد ومناداته بالمحافظة على وحدة الصف العربي أجدر بالاعتبار نظراً لأن بلاده كانت أقل عروبةً في طبيعتها من سائر دول الجامعة . ومع ذلك فان هذا القلق كان يمكن فهمه على ضوء صغر لبنان في حجمه وتعرضه للأذى والفقر .

وكانت علاقاته باسرائيل علاقات خصومة رسمية (بصفته عضواً في جامعة الدول العربية) لكنها كانت تنقصها الطبيعة الميالة الى الخصام التي كانت تنطبع بها علاقات اسرائيل بمصر أو سورية . فحينما تصدى في ١٩٥٥ كمين عربي لبعض الاسرائيليين في شمال فلسطين وهاجمهم بعض العرب الذين كان يُظن انهم جاءوا من لبنان بادرت السلطات اللبنانية في الحال الى نقل أحد معسكرات اللاجئين من منطقة الحدود الى داخل البلاد ، واتخذت في الوقت ذاته إجراءات صارمة للحيلولة دون عبور الحدود بصورة غير قانونية . وكان هذا العمل يتفق مع وضع لبنان الذي كان من الناحية العسكرية أضعف من أن يواجه أي عمل انتقامي مقابل قد تقوم به اسرائيل ، وأكثر اعتماداً مما يجب على حسن نية الدول العربية الشقيقة بحيث كان غير قادر على تجاهل ضغطها في اتخاذ موقف أشد صرامةً تجاه اسرائيل فيما اذا تطورت إحدى حوادث الحدود وأصبحت حادثة لها شأن يذكر .

ومع أن لبنان نجح في هذه المناسبة الخاصة في التملص من وضع محرج فقد كان

لا بد من الضغط عليه لاتخاذ سياسة واضحة في النزاع من أجل فلسطين . وكانت المشكلة ، بعد أن يضيّق نطاقها بحيث تصبح مقتصرة على نقاطها الأساسية فقط ، تتلخص في هل كان لبنان مستعداً لتحمل حصته من المسؤولية الملقاة عليه في الاتفاقيات العسكرية التي كانت المفاوضات تدور من أجلها بين جيران اسرائيل أم لا ؟ لقد أخرج هجوم اسرائيل على سورية في منتصف كانون الأول ١٩٥٥ هذا الأمر من حيز التمعن والتأمل الى حيز المفاوضة الفعلية . وبانتهاء سنة ١٩٥٥ اتخذت سورية خطوات قاطعة لربط لبنان بها عسكرياً ، ومن ورائها مصر تسوقها الى هذه الصفقة . فلم يعد في وسع لبنان تأجيل قراره . ولا ريب انه كان في وسعه أن يرفض الطلب بالتخلي عن موقفه المحايد في الخلاف الحاصل بين الدول العربية والانضمام الى ميثاق بغداد . لكنه ، ما لم يفعل كذلك ، كان من الصعب أن يرى المرء كيف يستطيع لبنان تجنب الدخول في اتفاق عسكري مع سورية (ومصر بصورة غير مباشرة) من دون أن يعرض نفسه الى الانعزال التام في الشؤون العربية .

الجمهورية السورية

كانت السياسة السورية بعد الحرب ملأى بالعنف والتقلبات الفجائية . فقد بقيت السلطة الحكومية مدةً تزيد على الثلاث سنوات ، منذ أن تحررت سورية ، بيد زعماء الكتلة الوطنية شكري القوتلي وجميل مردم بك وسعدالله الجابري وغيرهم ممن قضوا الشطر الأكبر من حياتهم يناضلون من أجل الاستقلال . وبعد أن فاز هذا الجيل الذي تقدمت به السن بالحرية لبلاده بات غير صالح لمهمة التعمير والاصلاح بعد الحرب . إذ يرى النقاد ان زعماء الكتلة الوطنية لم يكن اهتمامهم منصباً الا في جني المكافآت الشخصية عن الفوز الذي أحرزوه ، وتخليد حكمهم . وقد جرى أول انتخاب في سورية المستقلة ، خلال شهر تموز ١٩٤٧ ، بدون أن يحصل فيه تزوير كثير كما حصل في لبنان . ومع هذا فقد استثارت هذه الانتخابات أيضاً احتجاجات عنيفة ضد التدخل الحكومي . وفي ١٩٤٧ أصدرت الأكثرية الموالية للحكومة تعديلاً دستورياً يسمح باعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرةً ثانية . فاستند البرلمان في ١٩٤٨ على هذا الحق وأعاد انتخاب شكري القوتلي للرئاسة .

وإذ كان زعماء الكتلة الوطنية ، الذين شبهت فلسفتهم السياسية بفلسفة الأحرار

البريطانيين في أواخر القرن الثامن عشر ، مخلصين للمبدأ الجمهوري فقد كانوا يدركون أن وضعهم في الحكم لا يمكن أن يفترق عن سيادة سورية وبقائها أمة منفصلة عن غيرها . ولذلك كانوا يعارضون خطط توحيد العالم العربي التي كان سينجم عنها انغمار سورية بكيانٍ أكبر . فقد كانوا يعارضون على الأخص مشروع سورية الكبرى الذي كانت تدعو اليه المملكتان الهاشميتان ، العراق وشرق الأردن ، ويحبذه عبدالله ملك الأردن الذي لم يخفِ عن أحد طموحه في حكم المنطقة الشاسعة التي تضم سورية الأصلية ولبنان والعراق وشرق الأردن وفلسطين . على أن الملك عبدالله لم يكن الشخص الوحيد الذي كان يحبذ المشروع بشدة . فقد كان يدعو اليه أيضاً حزب انطوان سعادة السوري القومي الذي كان يستمد أعضاءه من بين العناصر المتطرفة في كلتا الجمهوريتين . وكانت تسانده في ذلك أيضاً جماعة حلب الدستورية التي أطلق عليها في ١٩٤٨ أسم « حزب الشعب » الذي أخذ يجتذب أعداداً لا يستهان بها من السياسيين المعتدلين ويمتد نشاطه الى جميع أنحاء سورية . على أن هاتين الجماعتين لم تكونا تحبذان أن يكون الملك عبدالله هو الملك المقبل .

وقد كان من المحتمل أن يمتد حكم القوتلي إلى أمد غير محدود لو لم تنشأ قضية فلسطين . فقد نجم عن سوء تدبير الحرب الفلسطينية ، التي وقعت في ١٩٤٨ على عهد القوتلي ومردم بك ، استياء عام ونفور بين طبقات الشعب . إذ تكشفت عنه بوضوح نقاط ضعف العهد المذكور ، وسبب الفوضى والاضطرابات التي اتخذت في كانون الأول ١٩٤٨ شكل هياجات ضد الحكومة أوشكت أن تنقلب الى ثورة غوغاء تلقائية . فأجبر جميل مردم بك على الاستقالة من رئاسة الوزارة . وفي الأخير أعاد النظام والقانون الى نصابهما حسني الزعيم رئيس أركان الجيش الذي تجول في البلاد ، وبمزج القوة بالاقناع نجح في إنقاذ سورية من التدمير . وقد تقوت بفشل الحكومة في الحرب الفلسطينية فكرة الاتحاد العربي الذي كان يدعي دعاتها بأن اتحاداً أكبر مع العرب ، وتعاوناً أوثق مع العراق وشرق الأردن ، كان يمكن للعرب أن يتفادوا بهما الكارثة . وحينما جوبهت جماعة القوتلي بالانتقاد المر في كل مكان حاولت إلقاء اللوم في الفشل الذي منيت به في حرب فلسطين على عاتق الجيش . فكانت هذه هي الشرارة التي أدت الى وقوع انفجار عنيف .

انقلاب حسني الزعيم

لقد حقق الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ انقلاباً نظيفاً [١]. فبعد ان اعتقل الرئيس القوتلي وخالد العظم رئيس الوزراء حل البرلمان وتسلم السلطات الديكتاتورية في يده. وقد عبر انقلابه عن رد الفعل الذي حصل عند الشعب السوري من الوضع الأخرق الذي كان يتخبط فيه عهد القوتلي. إذ كانت تختلج في نفوس الجميع الرغبة في التبديل، فصادف العمل الذي قام الزعيم به تأييداً عاماً استخرج مظاهر الفرح والتوقع المفعم بالآمال. وكان الزعيم يستند في عمله هذا على فئتين ساخطتين تختلفان في المبدأ، إحداهما الجيش والأخرى أوساط الشباب التي كانت تدعو الى الاصلاح وترغب في إجراء تبدل جذري في الأوضاع العامة. كما كان الشباب الذي يدعو الى الاصلاح يستمد أتباعه من هيئات وجماعات مختلفة مثل فرع الحزب السوري القومي في حماه (وهو حزب انطوان سعادة الميال للوحدة، الشبيه بالفاشيست، والمعتقد بمبدأ الزعامة)؛ وحزب الشعب (الميال للوحدة، المحافظ بصورة معتدلة، والمعتقد بالمبادىء الديمقراطية).

فدشن الزعيم؛ وهو يستند على هذه الهيئات والجماعات، «عهده الجديد» المبني على النمط التركي في الحكم. (كان يعرف عنه هو نفسه انه من المعجبين جداً بكمال أتاتورك.) فكان من أصلاحاته إشراك المرأة المتعلمة بالتصويت، والتفريق العملي بين الدين والدولة، وتحديد سلطة رجال الدين، وإدخال القانون المدني المبني في الغالب على الطراز الأوروبي؛ والبدء بتطبيق مشاريع واسعة النطاق في ميدان الأشغال العامة. وقد دفعته الاعتبارات الايديولوجية والعملية الى التعاون مع العراق والأردن وفقاً لما كان يريده دعاة الوحدة. وكانت هناك أيضاً حاجة قسرية تحتم قبول مساعدة هذين البلدين العسكرية في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات الهدنة مع اسرائيل. إذ كان من المحتمل ان تؤدي مثل هذه المساعدة الى تعزيز موقف سورية وضمان حمايتها ضد الخطر الاسرائيلي. يضاف الى ذلك، ان ما تعهد به الزعيم من الاصلاح، اذا كان من الضروري له أن يخرج الى حيز العمل ولا يبقى مجرد كلمات جوفاء؛ كان لا بد أن يدعم باتخاذ بعض الخطوات العاجلة في سبيل الانتعاش الاقتصادي. ولم يكن هذا ممكناً الا بالتعاون الودي مع بعض البلاد الأخرى. وكان العراق والأردن العميلين

---

(١) هناك تحليل واف للتبدلات السياسية العنيفة في سورية في المقال الذي كتبه Alford Carleton في عدد كانون الثاني ١٩٥٠ من مجلة Middle East journal بعنوان: The Syrian Coups d'Etat of 1949.

الرئيسين لسورية، حيث كانا يأخذان حوالي الستين بالمئة من صادراتها وخاصة من الحبوب. وعلى هذا فقد كان توسيع الأتجار معهما يعتبر عاملاً أساسياً في إنعاش الحالة الاقتصادية في سورية. ولذلك دخل الزعيم في مفاوضات مع الدولتين الهاشميتين حالما تسلم مقاليد الحكم. وأدت به الرغبة في التقدم الاقتصادي السريع الى استئناف البحث مع شركة التابلاين التي كانت ستقدم النقد في الحال الى الخزانة السورية التي أفرغتها الحرب لقاء السماح لها بنقل النفط الى نهاية خط أنابيبها في صيدا. ومما يجدر ذكره هنا ان المفاوضات مع شركة التابلاين كانت قد قطعتها حكومة القوتلي انتقاماً من الولايات المتحدة لأنها كانت تؤيد اسرائيل. ولم يكن الزعيم أكثر ميلاً لاسرائيل من سلفه، لكنه كان مستعداً للتخلي عن مقاومة القوتلي العنيدة غير العملية من أجل الحصول على المساعدة الخاصة والعامة من الولايات المتحدة.

وقد كان الزعيم تواقاً للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بنظام حكمه. وقد أدى به هذا الطلب بالاعتراف، المقرون بالرغبة في المساعدة الاقتصادية العاجلة من الخارج، الى أن يغير سياسته تغييراً يكاد يكون مفاجئاً ويتجه الى مصر والمملكة العربية السعودية باعتبارهما شريكين وصديقين. ولم تكد تنقضي ثلاثة أسابيع على انقلابه حتى قبل دعوة الملك فاروق بزيارة القاهرة. وبعد أن استقبل استقبالاً ودياً للغاية في عاصمة أغنى دولة عربية، حصل بسرعة على اعتراف مصر بنظام حكمه وعلى وعود بعيدة المدى بالمساعدات المالية والعسكرية. وحذت حذو ذلك المملكة العربية السعودية في الحال، إذ تعهد له ابن سعود فوراً بتقديم قروض كبيرة من خزانته الملأى بالذهب. وبحصول هذه التطورات لم يؤخر لبنان اعترافه به.

ولقد اشترى الزعيم نصره الدبلوماسي بثمن غير يسير. إذ كان الثمن استنكاره لمشاريع سورية الكبرى ورفضه لأي تقارب وثيق مع العراق. فحينما اضطر الى ان يختار بين الوعد بالانعاش الاقتصادي البطيء لبلاده عن طريق التعاون السياسي مع المملكتين الهاشميتين والمنافع السياسية والمالية العاجلة المتأتية عن المساعدات المصرية والسعودية قرر أن يختار الأخيرة. يضاف الى ذلك انه تقبل مثل هذا الحل على أسس شخصية بحتة. فان مشروع سورية الكبرى عندما يوضع في موضع التنفيذ سوف يضع حداً لسيرة حسني الزعيم بصفته رئيساً لدولة مستقلة ويجعله لا أكثر من رئيس موقت يسير الأمور خلال دور الانتقال. وقد استثير طموحه في القاهرة على هذا الأساس، فشُجع على أن يجعل من مكانته شيئاً مستديماً. وكان في وسعه بالاضافة الى النعمة التي

أسبغت عليه من مصر والعربية السعودية أن يتأكد تأكداً معقولاً من المساندة الأمريكية والفرنسية له. فبالرغم من أن المفوضية الأمريكية في دمشق كانت تحافظ على حيادها التام في تطورات سورية الداخلية لم يكن يخفى على أحد ان السياسة الامريكية كانت تعطي أفضلية تامة للعلاقات الودية بين الولايات المتحدة والعربية السعودية بناءً على وجود الأموال الموظفة في النفط المستخرج من هذه البلاد. وكان ابن سعود يقاوم بعناد مشروع سورية الكبرى، الذي يعزز قوة خصومه الهاشميين، ويحبذ المحافظة على الوضع الراهن وابقاء سورية دولةً مستقلة. وعلى هذا فقد كانت السياسة الأمريكية تحبذ الابقاء على سورية المستقلة كذلك. وهكذا، فان مطمح الزعيم المتكشف حديثاً في ترسيخ أقدامه بصفة دائمة لم يكن شيئاً مغايراً للأهداف الأمريكية، وربما كانت الولايات المتحدة في الحقيقة ترحب بقيام حركة إصلاحية حقة ضد الاقطاع في دمشق. وقد أضافت تصريحات الزعيم الحازمة ضد الشيوعية شيئاً غير قليل الى قضية الرضاء عنه في وزارة الخارجية الأمريكية. أما فرنسة فقد كانت تمتعض تقليدياً من مشروع سورية الكبرى، اعتقاداً منها بأنه من وحي السياسة البريطانية. ونظراً لأن فرنسة كانت تضع اللوم على بريطانية في الانحدار السياسي الذي منيت به في بلاد المشرق زمن الحرب فقد كانت مستعدة لدعم أي حل يناوىء الانجليز في الشام. ومع انها لم تكن قادرة على تقديم العضد العسكري والسياسي كانت لا تزال في وضع يمكنها من تقديم المساعدة المالية للزعيم، وهذا اعتبار لم يستطع تجاهله هو.

وقد كانت لهذه المكابرة في سياسة الزعيم الخارجية تأثيرات عاجلة في الداخل. فاذ ترك فكرة الاتحاد الوثيق مع العراق والأردن كان لا بد له أن يفترق عن العناصر الميالة الى الوحدة، التي كانت قد آزرته بادىء ذي بدء، ويعتمد اعتماداً أكثر على الجيش. فنفرت عنه هذه السياسة عدداً كبيراً من الشباب الطّامح من الساسة السوريين. وقد نجم عن حل الزعيم لجميع الأحزاب السياسية في صيف ١٩٤٩، وفشله في تشكيل حزبٍ خاص به، حصول فراغ سياسي خطر يشهد بعدم براعته في تصريف شؤون السياسة الداخلية.

فتبددت بالتدريج الحماسة التي صحبت تسنمه الحكم في بداية الأمر وأخذ الشعب يشعر بالأغلاط التي كان يرتكبها. وقد كانت من بين هذه الأغلاط حركات فسرت بكونها شيئاً يمالىء الفرنسيين، وهي والحالة هذه عرضة للنقد الشديد، وإجراءات كانت تستهدف تفخيمه والتعظيم من شأنه مثل تلقبه بلقب المارشال في وسط المراسيم

المطنطنة، وسكناه في مسكن مترف باذخ؛ وتقلده رئاسة الدولة بعد إجراء إستفتاء غامض مريب، وتسليمه انطوان سعادة الى حكومة لبنان بعد أن كان قد منح حق الالتجاء (حكم على سعادة فيما بعد بالاعدام في لبنان)، والتأخر في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية. على أن فقدانه تأييد الجيش له هو الذي رجح الكفة ضده في الأخير. إذ كان الزعيم يعتمد في الغالب على الوحدات الكردية والشركسية ويستخدمها داخل البلاد بينما يترك الوحدات العربية البحتة على حدود فلسطين. فولد ذلك استياءً من تصرفاته، أدى إلى تدبير مؤامرة ضده.

انقلابا الحناوي والشيشكلي

في ١٤ آب ١٩٤٩ قبض على حسني الزعيم ورئيس وزرائه، محسن البرازي، فأعدما حالاً في انقلاب قام به الزعيم سامي الحناوي. وفي بيان صدر بعد ذلك بمدة وجيزة أعلن الحناوي بأن هذا العمل قام به الجيش تحقيقاً لأهداف الانقلاب الأول الذي كان الزعيم وحكومته قد خاناها. ثم طلب الحناوي الى رئيس الجمهورية السابق هاشم الأتاسي تشكيل حكومة موقتة ريثما يتم انتخاب مجلس تأسيسي. وكانت مهمة المجلس أن يسن دستوراً جديداً عوضاً عن الدستور الذي كان حسني الزعيم قد عطله من قبل. ومع ان انقلاب الحناوي كان من صنع الجيش فقد أتاح لحزب الشعب فرصةً جديدة. وكان الزعيم قد أحبط أعمال هذا الحزب، فعاد الآن للوجود من جديد. وفي انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في تشرين الثاني ١٩٤٩ (والتي سمح فيها للمرأة بالتصويت للمرة الأولى) حصل حزب الشعب على اثنين وأربعين مقعداً من مجموع مئة وأربعة عشر، فأصبح أكبر حزب منفرد في المجلس. وقد انتخب رشدي الكيخيا رئيساً له. أما حزب الكتلة الوطنية الذي كان يترأسه القوتلي فقد قاطع الانتخابات. وجُعل هاشم الأتاسي رئيساً موقتاً للجمهورية.

وبعد أن قلب الزعيم الحناوي سياسة الزعيم الودية تجاه مصر والسعودية أعاد فتح باب المفاوضات مع العراق والأردن لتأسيس تقارب سياسي أوثق. فأيده في عمله هذا حزب الشعب الذي ظل مثابراً على تحبيذ مشروع سورية الكبرى بثبات. وحينما اجتمع المجلس لأول مرة يوم ١٢ كانون الأول منح قضية الاتحاد مع العراق أقدمية فائقة باعتبارها مشكلة دستورية أساسية. على أن التشكيلة التي كانت متزعمة في الجيش لم تحبذ هذا الحل. ولأجل أن يقطع الجيش الطريق على أية حركة قد ترمي الى تحقيق

اتحاد سورية والعراق ، قام بقيادة العقيد أديب الشيشكلي فعزل سامي الحناوي في الانقلاب الثالث الذي وقع خلال سنة واحدة . فأعلن الشيشكلي باسم الجيش معارضته لمشروع سورية الكبرى ، لكنه تنصل من أية نية في حكم البلاد بنفسه . وعلى الرغم من هذه الضمانات ظل الجيش يراقب التطورات السياسية بيقظة وحذر ويتدخل تدخلاً فعالاً في كل مناسبة يبدو من الحكومة انها مقدمة فيها على عمل لا يؤيده . ولذلك نقض الجيش تعيين ناظم القدسي نائب رئيس حزب الشعب رئيساً للوزارة بعد حصول انقلاب الشيشكلي بمدة وجيزة في أواخر كانون الأول ١٩٤٩ . فاضطر الرئيس هاشم الأتاسي إلى أن يطلب الى خالد العظم ، أحد المستقلين ، تشكيل الوزارة . وفي وزارة العظم هذه خسر حزب الشعب الوزارات المهمة الثلاث ، الخارجية والدفاع والداخلية ، وتولاها رجال ممن كان يثق بهم الجيش .

وكان الناطق المدني الأول باسم الجيش في الوزارات التي تلت ذلك أكرم الحوراني وزير الدفاع . وقد حاول الحوراني ان يقاوم نفوذ حزب الشعب بتأسيس حزب جديد أطلق عليـــه اسم « الحزب الاشتراكي العربي » ؛ وتنظيم جبهة جمهورية تتألف من خمسة وأربعين عضواً في داخل المجلس .

وقد كانت سياسة العهد الجديد تجاه الدول الكبرى سياسة ميالة الى الحياد ، وانعزالية في الغالب . فكانت غير موالية للفرنسيين [1] عـــلى وجه التأكيد . ولم تكن ميالة للبريطانيين كذلك اذا علمنا مقدار اهتمام بريطانية بتحقيق مشروع سورية الكبرى . على أنها كانت تتفق بصورة غير مباشرة مع الولايات المتحدة ، لان حكومة الشيشكلي ــ العظم كانت قد جددت علاقات الصداقة مع مصر والسعودية (وذهب ابن سعود الى حد انه منح سورية قرضاً كبيراً في كانون الثاني ١٩٥٠ محاولاً بذلك تعضيد حكمها المناوىء للهاشميين) . غير ان العلاقات الودية التي كانت تميز حكم حسني الزعيم قد تركت تركاً باتاً ، إذ سلكت سورية عوضاً عن ذلك مسلكاً ملتوياً كانت تتذبذب فيه بين المفاوضة للحصول على مساعدات فنية محدودة والتشهير الصريح بواشنطن لسياستها الممالئة لاسرائيل . فقد كان يوجد في سورية ، وسائر

(١) كانت سورية قد قطعت روابطهـــا الاقتصادية بفرنسة قطعاً باتاً . ففي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ خرجت من كتلة الفرنك وصارت تختلف بذلك عن لبنان الذي توصل الى اتفاقية مع فرنسة حول القضية . وفي شباط ١٩٤٩ وقعت فرنسة وسورية اتفاقية نقدية تنص على انفصال سورية نهائياً عن كتلة الفرنك ، وعلى ان تعيد فرنسة دفع غطاء العملة السورية الى سورية .

البلاد العربية ؛ شعور بخيبة الأمل تجاه أمريكا . وقد حدا هذا الشعور بعدد من أعضاء حكومة العظم البارزين الى ان يعلنوا تحبيذهم الصريح لاتباع سياسة ميالة للسوفييت. وكان الموضوع الذي يتكرر ذكره في هذه التصريحات ان العرب خيرٌ لهم ان « يتسوفتوا » من ان « يتهودوا » ، وانه من المناسب لهم ان يتعاونوا مع الاتحاد السوفييتي بصفته « عدو عدونا » ، أي الولايات المتحدة ، بنفس الطريقة التي كان العرب قد تعاونوا فيها مع ألمانية النازية لانها كانت عدوة بريطانية [1] .

وقد أوضح خالد العظم منذ شباط ١٩٥٠ ان سورية سوف لا تسعى الى الحصول على قرض أمريكي ، وانها تنوي ان « تسير وحيدة » في مشاريعها العمرانية . وكانت السلطات السورية تعرقل بكل قواها مساعدة الأمم المتحدة التي تشرف عليها أمريكا للاجئين من عرب فلسطين ، كما اتخذت موقفاً مناهضاً تجاه بعثة كلاب Clapp . وقد أثارت احتجاجات المفوضية الأمريكية ، على لهجة افتتاحيات الصحف السورية المناوئة لأمريكا في ١٩٥٠ ، حملة صحفية أشد عنفاً ضد ما سُمي بالتدخل في حرية الصحافة . وكان لتصريحات الشخصيات الأمريكية المتكررة عن اسرائيل ، وكونها « الحصن الرئيسي للديموقراطية والايديولوجية الأمريكية [2] » في الشرق الأوسط ، تأثير بارز في ابقاء جذوة الغضب السوري متقدة . ومما كان يدل على مقدار العداء السوري لأمريكا وقوع حوادث عدة مثل حادثة تمزيق العلم الأمريكي وتفجير قنبلة في حديقة المفوضية الأمريكية ، والتدابير الرسمية التي كانت ترمي الى فرض ضرائب تمييزية على البضائع الأمريكية . وقد هاجمت الجرائد السورية بعنف رسالة الرئيس ترومان المؤرخة في ٢٤ ايار ١٩٥١ التي كانت تعد بتقديم مساعدات للشرق الأوسط لان الرسالة وضعت اسرائيل في نفس المستوى الذي وضعت فيه الدول العربية . وقاطع الصحفيون السوريون حفلة استقبال صحفية أقامتها بعد ذلك بمدة وجيزة مصلحة الاستعلامات الأمريكية . وفي ٧ حزيران ١٩٥١ رفض خالد العظم

(١) لقد اعطيت في ربيع ١٩٥٠ تصريحات بهذا المعنى من قبل ثلاثة من اعضاء وزارة العظم : معروف الدواليبي وزير الاقتصـــاد الوطني (في نيسان) ومصطفى السباعي زعيم الاخوان المسلمين ووزير المعارف (٢٩ نيسان) وأكرم الحوراني وزير الدفاع (٢٢ ايار) . وقد فتح الدواليبي باب المفاوضات من أجل عقد معاهدة لتجارة واسعة النطاق مع روسية ، لكن الوزارة تخلت عن الفكرة بعد ذلك .

(٢) لقد استعمل هذه الكلمات نائب الرئيس البن باركلي Alben W. Barkley في خطاب القاه يوم ٢٦ ايار ١٩٥١ في شيكاغو .

رئيس الوزراء بصورة علنية المساعدات الفنية الأمريكية المقدمة من منهج النقطة الرابعة .

على ان المرارة التي كانت تشعر بها سورية تجاه الولايات المتحدة لم تؤد الى التوصل الى تفاهم مع روسية . إذ كان رد سورية على طلب الأمم المتحدة بمساعدة جمهورية كورية أنها أعلنت تأييدها لجميع القرارات المتخذة ضد الاعتداء ، وبذلك أيدت العمل المتخذ في كورية وسجلت في الوقت نفسه تسجيلاً ضمنياً أسفها لتطبيق مقاييس مختلفة في فلسطين [1] .

ديكتاتورية الشيشكلي

لقد استقام حكم الشيشكلي مدة تزيد على اربع سنوات بقليل . فقد سمح العقيد بين كانون الأول ١٩٤٩ وكانون الأول ١٩٥١ بأن تتولى الأعمال الحكومية حكومة مدنية ، واكتفى هو بدور القوة الفعّالة من وراء الستار . وفيما بين كانون الأول ١٩٥٢ وشباط ١٩٥٤ حكم البلاد حكماً مباشراً .

وكان الدور الأول يتميز بالتعاون الصعب بين الجيش وحزب الشعب الذي ظل مسيطراً على السياسة السورية بعد تنحية الرئيس القوتلي في ١٩٤٩. فكانت الوزارات التي تتشكل خلال هاتين السنتين تمثل في العادة إئتلافاً بين الشعبيين والمستقلين وبعض العناصر الأخرى ، كما كان يتولى الرئاسة المستقلون والشعبيون بالتناوب . وقد استؤنف العمل في سن الدستور ، الذي كان قد أوقف فجأةً بانقلاب كانون الأول ١٩٤٩ ، حتى ابرم في أيلول ١٩٥٠ [2] . وكان هذا الدستور يحتوي على فقرات تنوه باتحاد العرب ، لكنه لم يحتو على إشارات صريحة الى الاتحاد مع العراق . وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٥١ خضع التعاون بين الشيشكلي وحزب الشعب لامتحان عسير كان سببه الاختلافات الناشئة عن موقف سورية من خطط الدفاع عن الشرق الأوسط وبعض المشاكل القضائية في الداخل . فقد كانت من وراء هذا التباعد في السياسة مشكلة احتمال اتحاد سورية بالعراق ، وهي المشكلة التي كانت ما تزال أبعد ما تكون عن

---

(١) صدر هذا التصريح في ٨ تموز ١٩٥٠. راجع عن موقف الدول العربية خلال الازمة الكورية بالتفصيل ما كتب في عدد آب – أيلول ١٩٥٠ ، ص ٢٤٧ من مجلة Middle Eastern Affairs

(٢) يراجع ماكتبه الدكتور مجيد خدوري في عدد الربيع من عام ١٩٥١ من مجلة Middle East Journal

النسيان . وكان العنصر الوحيد القادر على الاحتفاظ بحالة السلم بين الشيشكلي ومعارضيه المدنيين هاشم الأتاسي الموفور الكرامة رئيس الجمهورية السورية . إذ كان وهو المؤمن ايماناً قوياً بالحكومة الدستورية يستند على حزب الشعب فيعرقل بذلك خطط الشيشكلي ويكبح نفوذه .

ولما كان حسن الحكيم رئيس الوزراء (المستقل الذي يحمل ميولاً غربية) غير قادر على التعاون مع الشيشكلي قدّم استقالته في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١ . ولم تحل الأزمةُ التي أعقبت ذلك الا بعد ثمانية عشر يوماً حينما شكل الوزارة رجل من رجال حزب الشعب عرف بعدائه للصهيونية وتصريحاته الميالة للسوفييت وهو معروف الدواليبي . فكانت وزارته لا تختلف عن الوزارات السابقة في تشكيلها اختلافاً أساسياً ، أي أنها كانت تتألف من المستقلين وأعضاء حزب الشعب . واذ كان الشيشكلي مستاءً على ما يظهر من سيطرة حزب الشعب الطويلة على الكراسي الوزارية قرر ان يضع حداً لادعائه بعدم التدخل ، وفي ليلة ٢٨ — ٢٩ تشرين الثاني قام بانقلاب جديد اعتقل فيه رئيس الوزراء وأعضاء وزارته وعدداً آخر من الزعماء . وفي البيانات التي صدرت على أثر ذلك شن الشيشكلي هجوماً ماحقاً على الشعبيين واتهمهم بـ « العمل الهدام » ومحاولة تحقيق الاتحاد الذي يؤدي الى إعادة « العرش » الى سورية والقضاء على استقلالها . وأعلن كذلك بأن السبب المباشر للانقلاب هو عزم الشعبيين على تعيين رجل مدني لوزارة الدفاع وفصل الدرك عن الجيش . وفي الثاني من كانون الأول حل الشيشكلي المجلس ، فاستقال في اليوم نفسه الأتاسي رئيس الجمهورية تاركاً الباب مفتوحاً لتسنمه هذا المنصب الأعلى بنفسه . على أنه قرر ان يظل محتفظاً بمنصبه في رئاسة أركان الجيش وان يعهد لشريكه في العمل العقيد فوزي سلو (الذي رفّع الى جنرال فيما بعد) بمهام « رئيس الدولة » ، ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع .

وقد أدخل الانقلاب في الدور الثاني من حكم الشيشكلي شكلاً من الديمقراطية غير المقنعة . إذ نُفذ في غضون هذه الفترة عدد من الاجراءات الديكتاتورية البحتة مثل تعطيل الأحزاب السياسية وجمعية الاخوان المسلمين ، وتأسيس « حركة التحرير العربية » التي كان يراد بها التعويض عن الأحزاب السياسية بالعمل « الوطني » في سبيل الدولة و « الأمة العربية » (آب ١٩٥٢) ، و « رفع شأن » الصحافة بتقليل عدد الجرائد بالأساليب القسرية ، وتمجيد الجيش ، ومنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة ،

وإلغاء الالتزام وإخراج عدد من اساتذة الجامعة [1] ، ومنع الطلاب من القيام بالإضرابات والمظاهرات غير المرخص بها . وقد أوجب المرسوم المرقم ١٥١ الصادر في ٣ آذار ١٩٥٢ على كل شركة أجنبية تعمل في سورية أن يمثلها في البلاد مواطن سوري أو شركة سورية . كما منع مرسوم آخر الاتصالات المباشرة بين السوريين (بما فيهم الجامعة السورية والمجمع العربي ودائرة الآثار القديمة) والمؤسسات الثقافية الأجنبية . ومنع المرسوم المرقم ١٨٩ إمتلاك الأجانب للمقاطعات الزراعية ، وفرض نظام آخر عدداً من القيود على دخول الأجانب الى سورية . على أن هذه الإجراءات لم تكن كلها ذات طابع قمعي . فيمكننا أن نذكر من بين الإجراءات الايجابية مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، حول تملك الأرض واصلاحها ، الذي كان ينص على توزيع الأراضي الأميرية ، ومرسوماً آخر بإلغاء الألقاب الشرفية وألقاب الوجاهة .

وجرياً على أنماط الديكتاتوريات العسكرية البائدة أكد الشيشكلي على النظام والأمن والروح الوطنية . فقد احتفل بمرور أول سنة على انقلابه الثاني بالاستعراضات العسكرية وإلقاء الخطب . وفي خطاب ألقاه الشيشكلي نفسه أطلق على دمشق « عاصمة العروبة الحاضرة وقلب الأمة العربية ، حيث يرقد البطل صلاح الدين محرر فلسطين . » وكتبت صحافته الناطقة باسمه عن سورية وكونها « عملاقاً مدججاً بالفولاذ والحديد » [2] مذكرةً القراء بالفتوحات الأموية . غير ان الإشارة الى الأمة العربية لم يكن الغرض منها الا تمجيد الوحدة العربية التي يميل اليها الشعب ، بينما كان الديكتاتور والتشكيلة المحيطة به في الحقيقة متمسكين تمسكاً شديداً بانفصالية سورية باعتبارها الحل الوحيد الذي يضمن مناصبهم الرفيعة وكرامتهم . فلم يستطع التأكيد المتكرر على الضبط و « العروبة » تغطية الانفصال السياسي المتزايد الذي كان يتبعه الشيشكلي وأصدقاؤه في الجيش . ولم تكد تمضي سنة على الانقلاب الثاني حتى أعلنت الحكومة عن اكتشاف مؤامرة بين الضباط الصغار الذين زعمت أنهم خضعوا لتأثير الأفكار الهدامة لانهم كانوا أعضاء سابقين في بعض الأحزاب السياسية . والحقيقة ان ضباطاً من ذوي الرتب العالية كانوا مشتركين في المؤامرة أيضاً ، وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٥٢ طرد عدد من العقداء والمقدمين من الخدمة العسكرية [3] . وقد أعقب حوادث الطرد من الجيش هذه فرار عدد من

(١) طبق هذا الاجراء بحق أساتذة بارزين ونواب سابقين مثل منير العجلاني وعبد الوهاب حومد ورزق الله انطاكي ، ومثل مصطفى السباعي استاذ الشريعة ورئيس الاخوان المسلمين .

(٢) جريدة اليوم ، ٥ كانون الأول ١٩٥٢ .

(٣) تضم القائمة أسماء مثل العقيد مصطفى صفا (ذي الميول الشعبية) والعقيد عدنان المالكي (الذي كانت له ارتباطات اشتراكية) .

الزعماء الاشتراكيين البارزين الى خارج البلاد مثل أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح البيطار ، وكان هؤلاء الثلاثة متهمين بالتآمر على نظام الحكم . وكان فرار الحوراني شيئاً يلفت النظر لأنه لم يكن يعارض في التعاون مع الشيشكلي في أول الأمر .

وعلى الرغم من هذا التنفير السياسي المتزايد فقد تحرك الشيشكلي عدة حركات في سبيل إسباغ الصبغة القانونية على نظام حكمه . حيث انه نشر في أواخر حزيران ١٩٥٣ لائحة دستورية ، وسرعان ما أعقبها في ١٠ تموز باستفتاء عام نجم عنه تأييد ساحق للدستور وانتخابه هو (المرشح الوحيد) لرئاسة الجمهورية . فأوجد الدستور الجديد نظاماً رئاسياً للحكم (بخلاف النظام البرلماني الذي كان موجوداً حتى ذلك اليوم) ازدادت بموجبه سلطة الرئيس الأعلى ازدياداً ملحوظاً .

على ان المعارضة في الوقت نفسه كانت آخذة بالاشتداد . فقد عقدت الأحزاب السياسية السابقة « مؤتمراً وطنياً » في حمص يوم ٤ تموز ووصم فيه نظام الحكم بكونه نظاماً « استبدادياً » . ورفع الإخوان المسلمون وعلماء الدين في دمشق وحلب وحماة أصواتهم كذلك محتجين على الدستور الجديد . فتمادى الشيشكلي في عمله وتنفيذ خططه على الرغم مما بدا من هذه التحذيرات . وفي ٣٠ تموز أنقص قانون الانتخاب الجديد عدد المقاعد في مجلس النواب من ١٠٨ الى ٨٢ (وهذه وسيلة كثيراً ما يلجأ اليها الحكام الذين ينشدون السلطة ليضمنوا نفوذاً أكثر على عدد أقل) ، ثم صدر في ١٢ أيلول مرسوم من الرئاسة يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية — مع إبقاء الخيوط ممسكة باليد . وفي الحملة الانتخابية التي تلت ذلك رشح حزبان فقط مرشحيهم : حركة التحرير التابعة للشيشكلي نفسه والحزب القومي السوري الاشتراكي [1] . فأدت الانتخابات كما كان يمكن أن ينتظر الى فوز حركة التحرير الشيشكلية ، وانتخاب نائب واحد عن الحزب القومي السوري مع عدد من النواب المستقلين .

وقد اجتمع البرلمان الجديد يوم ٢٤ تشرين الأول وانتخب مأمون الكزبري رئيساً له . وأخذت تظهر من الشيشكلي في الوقت نفسه حركات كانت تشم منها رائحة التقرب من المعارضة : فبين تموز وتشرين الأول أطلق سراح عدد من الساسة المعتقلين (مثل الدواليبي) وضمن سلامة العودة للمنفيين من الزعماء الاشتراكيين . وقد صحب هذا العمل إجراء آخر كان يقصد به كسب استحسان الشعب واستثارة الشعور الوطني فيه : إذ صدر في ٨ تشرين الأول ١٩٥٣ مرسوم صحفي جديد يحظر على الصحف قبول

(١) وهو الحزب الذي يعرف في لبنان باسم الحزب القومي السوري الذي أسسه انطوان سعادة .

نشر الاعلانات للشركات والمؤسسات الأجنبية من دون الحصول على ترخيص رسمي سابق بذلك . فلم يجد مع كل هذا حتى السعي لكسب السمعة الطيبة بهذه الطريقة . إذ طغت في كانون الأول موجة من أضرابات الطلاب والمحامين فهزت البلاد هزاً عنيفاً بانتشارها من حلب إلى المراكز الأخرى . وفي كانون الثاني ١٩٥٤ اضطر الشيشكلي الى الالتجاء الى القمع والشدة من جديد : فاعتقل أحد عشر زعيماً من الساسة القدماء ، بما فيهم الرئيس هاشم الأتاسي ، وأشفع ذلك باعلان الأحكام العرفية في عدد من المحافظات . ومما أضاف الى مشاكله ووضعه الحرج اجتماع مئتين من رؤساء الدروز في الأراضي اللبنانية بأمان واتخاذهم قرارات ضد الحكم السائد في سورية . وبعد أيام معدودة فر الزعيم الدرزي سلطان باشا الأطرش من السويداء الى الأردن .

على أن الجيش هو الذي قرر مصير الشيشكلي في النهاية . فقد تمرد يوم ٢٥ شباط في حلب بقيادة العقيد مصطفى حمدون ، وسرعان ما انتشرت الثورة الى المدن الأخرى . وحينما أيقن الشيشكلي أن لا جدوى من المقاومة قدم استقالته وغادر سورية في الحال ، الى لبنان أولاً ثم الى العربية السعودية ففرنسة . وبعد فترة انتقال قصيرة تولى فيها مأمون الكزبري مهام الرئاسة ، أعيد الرئيس القديم هاشم الأتاسي الى منصبه . وفي أول آذار جاءت للوجود وزارة جديدة . ومع أن هذه الوزارة كان يرأسها رئيس من الوطنيين (صبري العسلي) كان معظم أعضائها من أعضاء حزب الشعب الذين احتفظوا لأنفسهم بوزارة الدفاع (معروف الدواليبي) والخارجية (فيضي الأتاسي) والداخلية (علي بوظو سكرتير حزب الشعب العام) . وفي الوقت نفسه بادر ناظم القدسي ، آخر رئيس انتخب بصورة مشروعة ، الى جمع مجلس النواب الذي كان قد حله الشيشكلي في كانون الأول ١٩٥١ . ولم يدع الى هذا الاجتماع النواب الذين خدموا في برلمان الشيشكلي . فعجل رجال الحكم الجديد باعادة دستور أيلول ١٩٥٠ ، وإعادة الضباط الذين طردهم الشيشكلي من الجيش بين سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٤ الى مناصبهم .

العودة الى الحياة الدستورية

لقد استأنفت سورية حياتها الدستورية بعد ان انقضى أمر الديكتاتور ، وصار تولي الحكم من قبل الائتلاف الذي يتزعمه حزب الشعب يدل تمام الدلالة على شكل الوضع السياسي في البلاد . فان العودة التامة الى الأحوال التي كانت سائدة في البلاد

خلال الفترة التي سبقت عهد الديكتاتورية لم يكن يفكر فيها أحد . لان الحزب الوطني الذي كان مسيطراً على السياسة السورية قبل انقلاب حسني الزعيم خسر كثيراً من سمعته بنتيجة « الفوضى » التي رافقت الحرب الفلسطينية بحيث لم يعد من الممكن له أن يتولى مقاليد الأمور من جديد على الوجه الأكمل . وما خسره الحزب الوطني في هذا الشأن فاز به حزب الشعب ، ولو لم يتدخل الجيش في السياسة بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٤ لاستطاع الشعبيون أن يسيطروا سيطرة تامة على شؤون البلاد ، وربما كان ذلك سيؤدي بهم الى الاتحاد مع العراق .

على أنه من الخطل اعتبار تدخل الجيش مجرد حادث ناشيء عن أطماع الضباط القلقين : فالحقيقة التي لا سبيل إلى نكرانها هي أن الديكتاتوريين لاقوا نجاحاً أولياً ، وان هذا كان مرده استجابة الشعب استجابة مشجعة ، لان الحزبين التقليديين ، الوطني وحزب الشعب ، لم يكونا كافيين لأن تعبر بواسطتهما العناصر المظلومة من المجتمع السوري عما كانت تعانيه من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتفشية في البلاد . وقد كانت هذه العناصر تسعى الى ايجاد حل مرض للوضع العام السيء إما بتأييد الدكتاتورية او بالانحياز الى الهيئات الأكثر تطرفاً ، اليمينية أو اليسارية . ويفسر لنا هذا السبب في ارتفاع شأن الهيئات والأحزاب الأخرى مثل جمعية الاخوان المسلمين وحزب البعث العربي الاشتراكي [1] والحزب القومي السوري والشيوعيين ، حتى في ظل الأحوال الزجرية التي كانت سائدة في عهد الشيشكلي . وقد رفعت إعادة الدستور الغطاء عن النشاط الذي كانت تبديه هذه الجماعات ، وأظهرت مقدار قوتها .

فجربت هذه القوة في أيلول ١٩٥٤ حينما أجريت أول انتخابات بعد عهد الديكتاتورية إذ سبق إجراء الانتخابات تشكيل وزارة حيادية في حزيران برئاسة سعيد الغزي الذي وقع الاختيار عليه لضمان الحياد . وكان البرلمان قبل انحلاله قد أبرم قانوناً جديداً للانتخاب رفع فيه عدد المقاعد الى ١٤٢ . فساعد هذا الاجراء على أن يسجل بصورة أدق النزعات الموجودة في البلاد . وقد كانت نتائج الاقتراع كالآتي : المستقلون ٦٤ ، الشعبيون ٣٤ ، الوطنيون ١٢ ، الاشتراكيون ١٦ ، القومي السوري ٢ ، حركة التحرير الوطني ٢ ، الحزب الاشتراكي التعاوني ٢ ، القبائل ٩ ، الشيوعيون ١ .

(١) تكون هذا الحزب بنتيجة اندماج حزب اكرم الحوراني ، الحزب الاشتراكي ، وحزب ميشيل عفلق (البعث العربي) . وقد ورثت هذه المنظمة من حزب البعث فكرته في الوحدة العربية التي انتشرت من سورية الى الاردن فالعراق (حيث عومل بقسوة) فلبنان (حيث كان مؤسسة بالاسم فقط وغير معروف للجمهور بوجه عام بالنظر لالتفاف العناصر الاشتراكية حول كمال جنبلاط) .

ويلاحظ من هذا ان الشعبيين أصابوا نجاحاً أعظم من الأحزاب المنظمة الأخرى ، لكنهم لم يحصلوا على اكثرية مستقرة في المجلس الجديد . اما نجاح ستة عشر نائباً من الاشتراكيين فقد كان حركةً رائعة بالنظر لحداثة عهدهم في السياسة وعدم تمثيلهم في السابق تمثيلاً يعبأ به . وقد برهنت دمشق بذلك على كونها مدينة مختلطة من الناحية السياسية ، ولا يمكن أن يدعي أي حزب من الأحزاب أو جماعة من الجماعات السيطرة عليها . وكان الاشتراكيون أقوياء في حماة ، مسقط رأس أكرم الحوراني ، أما الشعبيون فقد ثبتوا أقدامهم في معاقلهم التقليدية وهي محافظات حلب وحمص والجزيرة . وقد أعيد انتخاب النائب الشعبي ناظم القدسي لرئاسة المجلس ، ونظراً لرجحان كفة الشعبيين في الانتخابات تشكلت في تشرين الأول وزارة برئاسة العضو المستقل فارس الخوري ، كانت أكثريتها منهم .

اختلاط القضايا الداخلية والخارجية

لقد تعرض استيلاء الشعبيين على الحكم تعرضاً فورياً لامتحان عسير بظهور ميثاق بغداد . فمع أن هذا الميثاق كان يقصد به في الأصل تكتيل « دول النطاق الشمالي » لم يكن يقصد به أن يكون مقتصراً على تلك الدول فقط ، ولذلك حاول العراق وتركية سويةً أن يجتذبا اليه سائر الدول العربية . وكان يبدو أنّ تولي الشعبيين لمقاليد الأمور في سورية قد قوّى من أملهما في هذا الشأن . لأن الشعبيين قاطبةً عدا الشواذ القلائل منهم لم يكونوا ينفرون من التعاون مع الغرب ، كما انهم كانوا بالأضافة الى ذلك يتخذون بصورة تقليدية موقفاً ودياً تجاه العراق وتركية . أضف الى ذلك ان تنحية الشيشكلي – الذي رفض العراق الاعتراف بحكمه حتى أواخر عام ١٩٥٢ – عن الحكم كان على ما يبدو قد أزال عقبةً كأداء عن طريق التقارب الأوثق بين سورية وجارتيها الميالتين للغرب . ومع ذلك فقد تقدم الشعبيون بيقظة وحذر وهم يحسبون الحساب للمخاطر الموجودة أمامهم . فلم يكن من الممكن لهم أن يتجاهلوا الخبرة الحاصلة من أسقاطهم عن الحكم مرتين في أربع سنوات لرغبتهم في الاتحاد مع العراق ، ولم يمكن كذلك تجاهل حالة السكان العامة وموقفهم العدائي تجاه أي تعامل مع الغرب . ولا يخفى ان الجماهير في أغلب الأحوال تندفع بالعاطفة أكثر مما تندفع بالعقل او المنطق . ولذلك فقد كان الرأي العام يعارض أي ارتباط بالغرب معارضةً جازمة مهما

كانت المنافع التي تنجم عنه . وكان من السهل على أي زعيم جماهيري – وما أكثرهم . أن يرفع صوته منددًا بالاستعمار الذي يهدد سورية بتوسيع ملك الهاشميين في العراق ، او بتركية (التي نشلت الاسكندرونة من السوريين) ، أو الغرب عامة لأنه كان مسؤولاً عن خلق الدولة الاسرائيلية . وبخلاف ذلك ، كانت مؤازرة مصر للجامعة العربية تستثير استجابةً ودية تجاهها ، كما كانت الجامعة العربية نفسها لا تزال بالرغم من فشلها في الحرب الفلسطينية تعتبر الأمل المرجى لوحدة العرب وقوتهم . ولذلك فقد كانت الدعوة الى عمل شيء يكون من شأنه تجاهل هذا الشعور تعتبر مهمةً محفوفة بالأخطار والمصاعب على أقل تقدير . ويفسر لنا هذا الوضع ، لماذا كان وزراء حزب الشعب يسلكون مسلكاً غير ملزم في اجتماع الجامعة العربية الذي عقد في كانون الأول ١٩٥٤ ، حينما جعلت قضية التعاون مع الغرب خاضعة لشروط قاسية ، كما يفسر لنا أيضاً ، لماذا رفض فارس الخوري رئيس الوزراء وفيضي الأتاسي وزير الخارجية ، في مؤتمر عقد فيما بعد لرؤساء وزارات الدول العربية ، أن يقفا موقفاً واضحاً يستدل منه على انهما كانا مع العراق أو ضده .

وكان رئيس الوزارة التركية عدنان مندريس قد نزل قبل ذلك ببضعة أيام في دمشق ومكث ساعات قلائل فيها عن طريق عودته من بغداد الى بلاده . غير أن هذه الزيارة القصيرة أحرجت الشعبيين وأدت الى إصدار تفسيرات للدفاع عن النفس . فقد أشار السيد فيضي الأتاسي في تصريح علني أدلى به الى الصحفيين انه ليس من الخطأ أن تحاول سورية تحسين علاقاتها مع تركية « لأن المرء اذا كان له عدو مثل اسرائيل يفضل أن يكون له عدو واحد لا غير » . ودافع عن هذا الموقف فارس الخوري من جانبه ، في معرض البحث عن ميثاق بغداد الذي كان في النية عقده يومذاك ، مبرراً مشروعية الميثاق السياسية بقوله : « ان الميثاق المنوي عقده موجه ، بالاضافة الى ذلك ، ضد الدولة الاسرائيلية » [1] .

ولم تكن الملاحظات المتصفة بالحذر هذه كافية لتسكين سخط الشعب العام . فقد أدى رفض وزراء حزب الشعب اتخاذ موقف واضح ضد العراق الى حصول أزمة حكومية نجم عنها تخليهم عن الحكم ، إذ عجلت في حصول الأزمة استقالة وزيرين من وزراء الحزب الوطني . وفي ١٢ شباط شكل صبري العسلي وزارةً جديدة تتألف

(١) كابيه ، ١٩٥٥ ، ج ١ .

من الوطنيين وأعضاء الكتلة الديمقراطية [1] ، ومن وزير اشتراكي واحد وآخر من حركة التحرير . وقد تسلم خالد العظم زعيم الكتلة الديمقراطية مهام وزارة الخارجية . فكان التبدل الحاصل على هذه الشاكلة معادلاً لحصول توجيه جذري جديد في السياسة السورية ، وخاصة في الشؤون الخارجية . ولأجل أن يحصل الوطنيون ، وهم أقلية لا تزيد على أثني عشر نائباً ، على أكثرية في المجلس يمكن بواسطتها تمشية الأعمال اضطروا الى التحالف مع الاشتراكيين ، خصومهم في السابق ومع عناصر أخرى لم يكن يجمعهم بها الا القليل من العمل المشترك . وقد كانت معارضة ميثاق بغداد الرابطة الحقيقية الوحيدة التي تجمع بين هذه العناصر غير المتجانسة . وزُعم أن التأثيرات السعودية والمصرية كانت هي المسؤولة لحد كبير عن هذا الائتلاف .

وبعد أن شكل صبري العسلي وزارته بمدة وجيزة أفضى بتصريح عن سياسة حكومته أعلن فيه قوله :

« ان حكومتنا تسير في سياستها الخارجية بموجب التوصيات المتخذة في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في القاهرة في شهر كانون الأول الأخير ، وهي أن سياسة الدول العربية مبنية على ميثاق الدفاع (العربي) المشترك والتعاون الاقتصادي [2] . على أنها تنظر بتحفظ الى التوصية الرامية الى التعاون مع الغرب الخاضع لشروط معينة ... كما توافق حكومتنا على توصية مؤتمر رؤساء الدول العربية ، المنعقد في القاهرة مؤخراً ، التي تحتم علينا رفض الأحلاف وعدم الانضمام الى المعاهدة التركية ـ العراقية . » [3]

وبذلك أصبحت معارضة سورية لميثاق بغداد شيئاً واضحاً . وفي المنافسة الدراماتيكية المحتدمة بين القوى الموالية للعراق والقوى الموالية لمصر تغلبت الأخيرة للمرة الثالثة خلال السنوات الخمس الأخيرة [4] . ولكن ما هو المدى الذي كان يمكن للحكومة الجديدة أن تذهب اليه في استصواب السياسة المصرية وتأييدها ؟ فقد أخذ الضغط

(١) كانت الكتلة الديمقراطية تتألف من ١٩ نائباً انتخبوا في الاصل نواباً مستقلين .
(٢) راجع التفاصيل عن الميثاق ص ٥١٢ .
(٣) كاييه ، ١٩٥٥ ج ١ .
(٤) وقد تبدلت وجهة نظر حسني الزعيم بعد زيارته القاهرة واحرز المصريون اول انتصار سياسي باقناع سوريا بالانضمام الى محور القاهرة – الرياض . ثم انتصر المصريون للمرة الثانية بالانقلاب الذي قام به الشيشكلي سنة ١٩٤٩ .

والاقناع الموجهـــان من محور القاهرة ـ الرياض يشتد باطراد . ووقعت سورية على معاهدة ثلاثية تربطها بمصر والسعودية في شؤون الدفاع والتعاون الاقتصادي . تم خطبت ودها المملكة العربية السعودية ممنية اياها بالقروض .

ومع أن القناعات الشخصية ـ والمصالح الملموسة ـ أدت ببعض أعضاء الوزارة العسلية الى الدعوة للانحياز التام الى القاهرة والرياض فقد ترددت الوزارة بوجه عام في إلزام نفسها بسياسة تكتنفها الأخطار الكثيرة . وقد كانت هذه الأخطار خارجية وداخلية في طبيعتها . إذ لم يكن من الممكن التغاضي عن حزب الشعب الذي كان مركزه ما زال قوياً في الداخل ، وخاصة في الشمال . فحالما دُفع الشعبيون الى المعارضة أخذوا يدعون بأن وزارة العسلي لم تستطع البقاء الا بعد أن قدمت امتيازات رئيسية للعناصر اليسارية . وبدلاً من أن يروا سورية تصبح كلها شيوعية فهم يفضلون فصل الشمال عن سائر البلاد . وقُدم اقتراح كذلك بامكان تشكيل « حكومة سورية حرة » في إحدى جهات العراق ، يمكنها أن تدعو الجيش العراقي الى التدخل لانقاذ سورية من براثن الشيوعية . وكان من المحتمل أن يؤدي السير على هذا المنوال الى تعرض سورية ووحدتها الاقليمية الى خطر خارجي . ومما يمكن أن يذكر هنا ، ان تركية لم تخف استياءها من التحول الذي طرأ على سير الحوادث في دمشق . فقد صدرت من الأتراك سلسلة من المذكرات والخطب تتهم فيها سورية بانتهاج سياسة معادية لهم ، كما أخذت حوادث الحدود بالتكاثر . غير أن شيئاً من الارتياح حصل في دمشق حينما طمأن مولوتوف المبعوث السوري في أواخر آذار بأن روسيا « سوف لا تقف مكتوفة اليدين » اذا التجأت تركية الى امتشاق الحسام في تعاملها مع سورية ، لكن هذا لم يكن تعويضاً كافياً عن الشعور المتزايد بالانعزال عن الجيران المصاقبين : تركية والعراق والأردن ولبنان واسرائيل .

وتفسر لنا جميع هذه المخاوف لماذا كانت سورية ، بالرغم مما تظهره من الولاء للجامعة العربية التي تتزعمها مصر والوعد الشفهي الذي قطعته على نفسها بعقد ميثاق مع القاهرة والرياض ، تؤخر توقيعها عليه بمماطلة وتسويف واضحين .

وقد اتضح في ربيع ١٩٥٥ مقدار الانقسام السياسي الذي كانت تعانيه سورية بمناسبة التطورات المحزنة التي حصلت في الجيش . ففي ٢٢ نيسان قتل العقيد عدنان المالكي ، رئيس المكتب الثالث لهيئة أركان الجيش السوري ، عريف في الجيش اتفق ان كان عضواً من أعضاء الحزب القومي السوري . فأعقب ذلك ما يمكن أن يطلق عليه

اضطهاد جماعي للحزب المذكور . إذ أخرج من الجيش الضباط الذين كانت لهم علاقة بالحزب ، ورفعت الحصانة عن نائبه الوحيد في البرلمان ، وبدىء باجراء محاكمة تتناول اتهام كثيرين بتهمة الخيانة والتآمر . فكانت التدابير المتبعة في ذلك تدابير سياسية على وجه التأكيد بالرغم من الشكليات القانونية التي كانت تتقيد بها السلطات الحكومية في الظاهر . وقد أطلق على اغتيال العقيد عدنان المالكي في تصريح من التصريحات الرسمية بأنه « أول عمل تدبره المؤامرة للقضاء على رئيس أركان الجيش والضباط المعادين لمشاريع أجنبية معينة » . وكان يقصد بكلمة « مشاريع أجنبية » ميثاق بغداد والاتحاد السوري العراقي .

وقد كشفت تصفية الحزب القومي السوري ، ومحاكمة المنتمين اليه ، عن عدد من النواحي الهامة — المقلقة — في الوضع السوري . وهذه يمكن أن ندرجها كما يأتي : (١) كان الجيش بالرغم من اختفاء الشيشكلي وزوال ظله قد استعاد تأثيره على الحكومة السورية وأصبح من جديد عاملاً مهماً في ادارة سياسة البلاد . (٢) وإذ كانت الأحزاب تشعر بهذا التأثير أخذ عدد منها يحاول التسلل الى المؤسسات العسكرية . (٣) وكان الحزبان اللذان يتناحران بشدة متناهية على اجتذاب الضباط وكسب ولائهم حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب القومي السوري . (٤) ويمكن تلخيص الصراع المبدأي بين هذين الحزبين بكونه تنافساً بين الاتجاه اليساري الميال لمصر والموالي جزئياً للسوفييت من جهة والميول الغربية الداعية للاتحاد من جهة أخرى . (٥) وكان العقيد عدنان المالكي من أبرز زعماء الجناح الاشتراكي في الجيش . (٦) وكان من المشكوك فيه ، بالرغم مما تبين من المحاكمات القانونية ، ان يكون اغتيال المالكي مؤامرة مدبرة من قبل ، فقد كانت بعض الدلائل تشير الى وجود دوافع شخصية ، والى ان علاقة القاتل بالحزب القومي السوري قد تكون مصادفة بحتة . ومع ذلك فقد كانت ازاحة المالكي عن المسرح ضربة قاضية بلا شك على النفوذ الاشتراكي في الجيش (٧) ولما كانت حكومة العسلي الوطنية قد أخذت على عاتقها التعاون مع الاشتراكيين — كتدبير سياسي على الأقل — فقد حاولت أن تستغل الى أقصى حد ممكن السخط الذي سببه قتل الضابط الشاب الشعبي ، وتجعل من ثورة الوطنية التي استثارها هذا العمل رأس مال لها . (٨) ولذلك استخدمت تصفية الحزب القومي السوري واضطهاده لغرضين : الحيلولة دون قيام خصم سياسي ينشر نفوذه بين صفوف الجيش ، والحصول على استحسان الناس بجعل ذلك الحزب ضحية لحنق الرأي العام . (٩) أما من الناحية غير المباشرة فقد كان الاضطهاد المذكور محاولة

من جانب الحزب الوطني والاشتراكيين لتقليل اعتبار أي شخص يتجرأ على الدعوة الى ايجاد روابط أوثق مع الغرب أو مع تركية والعراق . وكان هذا ينطوي على تحذير موجه الى خصومهم الألداء ، الشعبيين . (١٠) وقد كشفت الطريقة التي اتبعت في القضاء على الحزب القومي السوري عن وجه متكرر آخر من أوجه السياسة السورية ، وهو استعداد الحكومة الديمقراطية في الظاهر لاستخدام القانون لمصالحها السياسية . فقد أراد العسلي رئيس الوزراء أن يعلن الأحكام العرفية في البلاد ليساعده ذلك على تأسيس محاكم خاصة يراد بها تطبيق أصول وأساليب سريعة . فنقض هذا الاقتراح الرئيس الأتاسي ، كما جوبه بمعارضة لها أهميتها في الوزارة نفسها . وعندما عرضت القضية على البرلمان في النهاية استطاع رئيس الوزراء أن يحصل على بعض التعديلات في أصول المحاكمات الجزائية فقط .

وصفوة القول ، انه كان يبدو في أوائل صيف ١٩٥٥ ان الائتلاف الوطني — الاشتراكي غير قادر على الاحتفاظ بالسلطة بالاستمرار على إثارة الاستياء والسخط بين طبقات الرأي العام ضد الأخطار الخارجية ، الحقيقية والوهمية . فكان ذلك وضعاً على درجة غير يسيرة من الخطورة ، لأن الوطنيين كان من عقيدتهم انهم يستطيعون الاحتفاظ بالسلطة من دون أن يتنازلوا عن أشياء مهمة للاشتراكيين ، بينما كان الاشتراكيون يعتبرون الوطنيين واجهة مناسبة لهم ووسيلة لنشر نفوذهم والحصول على موطىء قدم أثبت بين صفوفه . وكان لا بد لكلا الفريقين أن ينتهي به المطاف خارج الحكم ان عاجلاً أو آجلاً لعدم الائتلاف الموجود في أهدافهما . فجاءت أشهر الصيف بالأزمة المرتقبة ، وكانت المناسبة انتخاب رئيس الجمهورية .

فقد كان من المنتظر أن تنتهي مدة السنوات الخمس التي قضاها الرئيس الأتاسي في منصبه يوم ٥ أيلول ١٩٥٥ ، وسرعان ما عُلم بأن الرئيس السابق شكري القوتلي (من أعضاء الحزب الوطني القدماء ، المقيم بمصر يومذاك) ، ووزير الخارجية خالد العظم ، وأحد زعماء حزب الشعب سيرشحون أنفسهم للمنصب الشاغر . وكان الوطنيون مستعدين بطبيعة الحال لمساعدة القوتلي في الحملة الانتخابية (ومعنى « الحملة » إقناع نواب البرلمان بانتخاب الشخص المطلوب لانهم هم الذين ينتخبون رئيس الجمهورية) ، غير ان الاشتراكيين أعلنوا منذ البداية معارضتهم للقوتلي الذي يرمز الى العهد البائد بحيث لا يمكن أن تستسيغه عقلية الشبان المتطرفين الملتفين حول الرايات الاشتراكية . فقرر الاشتراكيون أن يرموا ثقلهم الى جانب خالد العظم الذي كان يتمتع أيضاً بصداقة مصر والمملكة العربية السعودية — وهذا أمر لا يمكن تركه بالمرة . ولم يكن هناك أمل

بالنظر لتلك الظروف في تكوين الائتلاف من جديد ، كما لم يعد في إمكان أي من المرشحين التأكد من الحصول على الأكثرية في المجلس النيابي . وكان الحل الوحيد للمشكل احتمال انسحاب أحد المرشحين ، وهذا هو الذي حصل في الحقيقة . وبمناورة تكاد تكون جريئة ، قرر الشعبيون في اللحظة الأخيرة أن لا يرشحوا أحداً منهم ، ورموا بثقلهم بجانب القوتلي . فانتخب في النتيجة لرئاسة الجمهورية يوم ١٨ آب بأكثرية واحد وتسعين صوتاً . وقد صوت واحد وأربعون نائباً لخالد العظم الذي ما ان علم باندحاره حتى قدم استقالته من منصبه في الوزارة .

وعلى الرغم من بعض المظاهرات الطفيفة التي قام بها جماعة من ضباط الجيش الصغار ضد الرئيس المنتخب جلس القوتلي على كرسي الرئاسة من دون عائق . ولما كان انتخابه ناتجاً عن تآزر الشعبيين وحلفائهم المستقلين في جبهة قوية واحدة أصبح القوتلي مديناً من الوجهة السياسية للطرفين معاً بدين يزيد على التزامه تجاه العدد القليل نسبياً من نواب الحزب الوطني . وفي ١٣ أيلول طلب الى سعيد الغزي أحد رؤساء الوزارات السابقين أن يشكل وزارة جديدة . فاستعاد الشعبيون في الوزارة الجديدة تفوقهم السابق ، وأصبح علي بوظو سكرتير حزبهم وزيراً للداخلية من جديد . ثم أعطيت بعض الوزارات للمستقلين ، فبقي الوطنيون خارج الوزارة وسرعان ما رفعوا راية المعارضة .

وهكذا نجم عن انتخابات الرئاسة تناسق سياسي شبيه بالتناسق السياسي الذي كان موجوداً بعد تنازل الشيشكلي عن الحكم . على أن الشعبيين في هذه المرة كانوا أعقل من قبل : فقد علموا بطبيعة « المواثيق الأجنبية » الملتهبة ، ولأجل أن يستمروا في الحكم كان عليهم أن يطأوا أرض العلاقات العربية الزلقة بحذر ، ويخفوا شعورهم الحقيقي على كل حال فيتملقون للجماهير . غير أن صداقة القوتلي المعتدلة للمصريين لا يمكن غض النظر عنها أيضاً . ولذلك لم يستغرب أحد حينما أذعنت الحكومة الجديدة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥ لطلب المصريين بالتوقيع على ميثاق دفاعي مشترك[1] ، لكن الميثاق لم توقع عليه المملكة العربية السعودية كفريق ثالث . إذ كانت القاعدة الرسمية عند السوريين تنطوي على تشجيع المعاهدات الثنائية وتجنب الاتفاقيات التي يتعدد فيها الفرقاء ، مثل الاتفاقية التي اقترحتها مصر في الأصل . وقد تركت هذه القاعدة الباب مفتوحاً لمفاوضات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، او لعقد حلف عسكري مع العراق عند الحاجة . وبذلك استجابت الحكومة السورية لطلب

(١) يوجد النص في عدد الشتاء ١٩٥٦ من مجلة Middle East Journal .

الرأي العام بعقد ارتباط عسكري أوثق مع مصر من دون ان تحرق جسور التفاهم مع العراق . وكان الشعبيون يأملون باخلاص ان تكون هذه القاعدة شيئاً عملياً ، ولم يترددوا أخيراً في أن يعقدوا يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ اتفاقية اقتصادية مع العربية السعودية منحت الأخيرة سوريا بموجبها القرض المرتقب منذ مدة طويلة والبالغ عشرة ملايين دولار[1] .

وحينما جاء دور الخطوة التالية التي كانت ستوازن مركز سورية ومكانتها — أي عقد حلف مع العراق — نشأت صعوبات جمة فعقدت الوضع . وقد أسهم في هذه المشكلة مزيج من العوامل الكامنة وسبب اني . وكان السبب الآني هو الهجوم الذي قامت به اسرائيل يوم ١١ كانون الأول ١٩٥٥ على المخافر السورية الواقعة شرقي بحيرة طبرية . وقد ذهب ضحية ذلك ستة وخمسون شخصاً من السوريين . فحجبت موجة العواطف الثائرة التي غمرت البلاد شكوى سورية لمجلس الأمن ومطالبتها بطرد اسرائيل من هيئة الأمم وما كان لها من أهمية . إذ وجد الحنق المكبوت ضد اسرائيل والاستعمار سبيلاً جديداً للتعبير عن نفسه في المظاهرات الجماهيرية التي كانت ترافق دفن ضحايا الاعتداء الاسرائيلي . ولذلك كان الاقدام في مثل هذه الظروف على اقتراح بالتقارب مع العراق الميال للغرب يعد خطراً على أي أحد يمني نفسه بالأماني السياسية في سورية . فكان لا بد لحركة من هذا القبيل أن تنتظر حتى « ينجلي الغبار » ، وفي أوائل ١٩٥٦ لم يكن في الجو ما كان يمكن أن يستدل منه ان الغبار كان سينجلي في القريب العاجل .

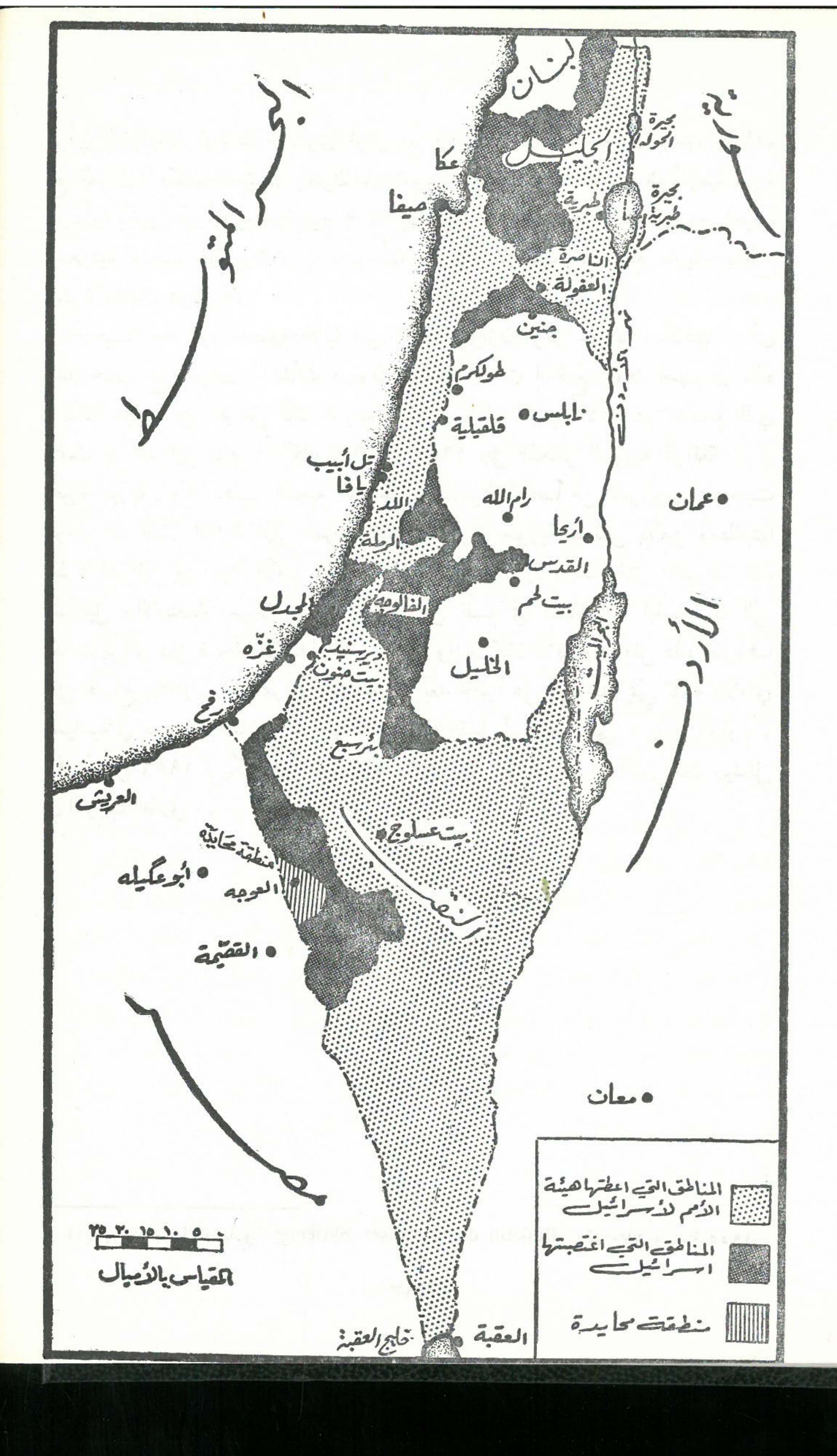
(١) يوجد نص الاتفاقية في Bulletin de la Presses Syrienne رقم ٧٧٠ ، سنة ١٩٥٥ .

الفصل التاسع

الاردن

كانت الرقعة الواقعة في الجانب الشرقي من نهر الأردن قسماً مهملاً من الولاية السورية في أيام الأمبراطورية العثمانية . فقد كانت سكة حديد دمشق – المدينة تمر منها ، وكان الشيء الوحيد الآخر الذي يجدر ذكره عنها الآثار اليونانية – الرومانية في عمان (فيلاديلفيا) وجرش وبطرا . وكانت البلاد الأردنية تعيل في منطقتها الجبلية الغربية ربع مليون من السكان المستقرين . كما كانت أجزاؤها الشرقية تمتد فتتداخل في البادية السهلة العظيمة التي تحجز العراق عن سورية والحجاز . وفي أثناء الحرب العالمية الأولى كانت البلاد الأردنية ساحةً للمعركة التي جرت بين جيش فيصل العربي والأتراك . وقد دُمرت خلال الحركات الحربية سكة حديد الحجاز تدميراً شديداً .

وفي الفترة المنحصرة بين تشرين الثاني ١٩١٨ وتموز ١٩٢٠ كان شرقي الأردن يؤلف جزءاً لا يتجزأ من المملكة العربية القصيرة العمر في سورية ، لكن حدودها الجنوبية لم تكن قد حددت . فبينما كانت عمان والكرك في الشمال خاضعتين لحكومة دمشق ظلت بلدة معان الجنوبية ، وميناء العقبة المطل على البحر الأحمر يدينان بالولاء للملك حسين في الحجاز . على أن قضية الحدود لم تكن شيئاً مهماً يومذاك طالما كان الملك حسين يعتبر نفسه عاهل البلاد العربية كلها ، بسلطة أبوية تشمل ابنه فيصل في دمشق . وبعد ان انهارت حكومة فيصل في سورية ، أي بعد ان استغرقت من تموز ١٩٢٠ الى آذار ١٩٢١ ، لم تبق حكومة وطنية في شرق الأردن . إذ كانت المنطقة



خاضعة لاشراف السلطات البريطانية المباشر الذي يعد جزءاً من الانتداب على فلسطين المخصص لبريطانية في سان ريمو .

ولا بد أن يتذكر القارىء من بحثنا القديم عن تسوية الصلح ان الأمير عبد الله النجل الثاني للملك حسين قد وصل شرقي الأردن من الجنوب في شباط ١٩٢١ . وكان يعتزم احتلال سورية ، التي استولى عليها الفرنسيون ، لاعادة فيصل الى الحكم فيها غير أن المستر تشرشل وزير المستعمرات حينذاك أقنعه بأن يقبل بدلاً عن ذلك بامارة شرقي الأردن . وفي اليوم الأول من نيسان ١٩٢١ نصب عبدالله أميراً في عمان بمساعدة شهرية قدرها خمسة آلاف جنيه من الحكومة البريطانية . وكان عبدالله قد ولد في ١٨٨٢ ، وكان على الدوام فعالاً في الميدان السياسي [1] . وقد مثل قبل الحرب القطر الحجازي نائباً في البرلمان العثماني ، فصار أحد نواب الرئيس فيه . وعمل بعد ذلك وزيراً للخارجية في حكومة أبيه . وكان أخوه المحارب فيصل يكاد يغطي عليه دائماً برغم حداثة سنه . وانحطت سمعته كثيراً بنتيجة الهزيمة التي أنزلها به ابن سعود في موقعة تربة عام ١٩١٩ . إلا أن ذلك لم يمنع من انتخابه بعد سنة في المؤتمر السوري المنعقد بدمشق ملكاً على العراق . على أنه قبل أن يُمكن تنفيذ هذا القرار أنزل الفرنسيون فيصلاً عن عرش سورية فقدم له البريطانيون تاج العراق فيما بعد . وبذلك أحبطت خطط عبدالله فاضطر الى أن يقنع بحكم شرقي الأردن . وقد كانت إمارته وحدةً سياسية مصطنعة للغاية ، كما كان يهدد بقاءها على الدوام ابن سعود الذي كان يطمع بأجزاء كبيرة من إمارة عبدالله . ولم يسكت ابن سعود عن إبقاء معان والعقبة في حوزة الأردن الا حينما عقدت معاهدة جدة في ١٩٢٧ ، ولم يكن سكوته هذا الا على أساس الأمر الواقع فقط وليس على أساس التنازل .

وإذ كان شرقي الأردن يكوّن جزءاً من البلاد التي تخضع للانتداب على فلسطين فقد تخصص استثناؤه من مفعول النصوص المختصة بتأسيس وطن قومي لليهود . ولذلك كان تاريخه في الفترة الواقعة بين الحربين خالياً من المشادة واستثارة العواطف اللتين تميزت بهما فلسطين . ولم يكن لشرقي الأردن أية علاقة مع الدول الأوروبية غير بريطانية ، ولذلك كانت سياسته تخلو من تنافس الدول الكبرى أو الدس على المستوى العالي . وقد كانت مصلحة بريطانية في هذه البقعة القاحلة أغلبها تمليها اعتبارات

(١) يراجع عن حياته السياسية بالتفصيلات مذكراته : Memoirs of King Abbullah of Transjordan (N. Y. 1950) .

ثلاثة : (١) انها كانت تعتبر حلقة في الطريق البرجي الذي يسيطر عليه البريطانيون بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي . (٢) لقد كان حاكمها أميراً هاشمياً . (٣) انها كانت بقعة من البلاد العربية ، ولم تكن بريطانية ترغب في أن تراها خاضعة لنفوذ دولة أخرى مهما كان مقدار عدم أهميتها .

الحكومة والقوات العسكرية

كانت حكومة شرقي الأردن قد نظمت على الأسس التي تم اختبارها بمرور الزمن في أنصاف المستعمرات البريطانية التي تماثلها في وضعها . فقد كانت هناك في الدرجة الأولى حكومة الملك عبدالله العربية المحلية التي كان كثير من موظفيها المدنيين والعسكريين قد استخدمهم فيصل في دمشق من قبل ، ولذلك كان يسرهم أن يجدوا موطناً جديداً لهم وعملاً بعد انهيار المملكة السورية . وقد وضعت السلطات البريطانية في ١٦ نيسان ١٩٢٨ قانوناً أساسياً لشرقي الأردن واستحصلت موافقة عبدالله عليه . فجعلت « السلطات التشريعية والإدارية » بيد الأمير الذي تقرر أن يساعده في الحكم مجلس تنفيذي وآخر تشريعي . وكانت بموجب ذلك سلطة سن القوانين التي خُولت للأمير والمجلس التشريعي مقيدةً بالتزامات المعاهدة مع شرقي الأردن . أما المجلس التشريعي فقد أسس على الانتخاب غير المباشر ، وكُفل فيه تمثيل متناسب للاقليات الدينية والعنصرية وللبدو أيضاً .

وكانت تقف من فوق الجهاز الحكومي المحلي حكومة الانتداب على فلسطين وشرقي الأردن التي كان يمثلها في عمان مقيم دائم [1] . وقد كان المقيم يشرف على الادارة العربية ويساعدها عن طريق المشاورين البريطانيين والرجال الاداريين الذين كانوا يعينون في مختلف الدوائر الحكومية . وفي ٢٠ شباط ١٩٢٨ تم التوقيع في القدس على اتفاقية انكليزية — أردنية فأيدت جعل السلطة العليا في المنطقة بيد بريطانية وفقاً لنصوص الانتداب ، ومنحت المقيم البريطاني امتيازات خاصة تتعلق بالتشريعات التي تضعها الأردن وبعلاقاتها الخارجية وشؤونها المالية وحماية الأجانب والأقليات . وقد حصل الأمير بتعديل جرى في ١٩٣٤ على حق تعيين الممثلين القنصليين في الخارج .

وكانت الإمارة الأردنية منذ أول تشكيلها وخلقها تتلقى المساعدات من الحكومة

(١) شغل الكولونيل (السر هنري فيما بعد) كوكس هذا المنصب خلال اغلب فترة ما بين الحربين .

البريطانية . وقد ظلت هذه المساعدات ، التي بلغ معدلها مئة ألف باون في السنة خلال العشرينات الأولى من هذا القرن ، تزداد باطراد حتى حل العقد الرابع فبدأت تربي على المئتي ألف باون . وكانت هذه المساعدات تمليها اعتبارات سياسية واقتصادية . فقد كانت البلاد الأردنية فقيرة من الناحية الاقتصادية ، وكان أكثرها زراعياً أو رعوياً ، بميزان تجاري منقوص . كما كانت داخلة في منطقة الجمارك الفلسطينية ومعروفة بكونها جنة للمهربين . إذ كانت حدودها الشاسعة التي تمتد في البادية حتى تتصل بسورية والعربية السعودية والعراق ، من دون أن تحرس حراسة كافية ، تساعد على جعل التهريب شيئاً مغرياً .

وكان أبرز ما يميز هذه الامارة جيشها المعروف باسم « الجيش العربي » . فقد تأسس في ١٩٢١ باعتباره قوة صغيرة تتألف من ألف رجل ، وظلت قوة البادية الزاهية هذه تنمو بالتدريج من حيث العدد والقوة . وكان قد أنشأ هذا الجيش الكابتن ف. بيك F. G. Peake الذي كان يقود فيلق الجمّالة المصري خلال الحرب . وكان بيك من المغامرين الانكليز الذين يلتذون بجعل البادية موطناً لهم ، فتوفق خلال السنين السبع عشرة التي قضاها في القيادة أن ينهض بالجيش المذكور ويرفعه الى مستوى عال من الكفاءة والقدرة ، وصد هجمات الغزو التي يقوم بها البدو ، ثم رد تجاوزات الاخوان الوهابيين وبذل قصارى جهده لتأمين النظام والأمن . وتقديراً لخدماته القمينة بالتقدير أنعم عليه الأمير بلقب « باشا » . وفي ١٩٣٩ استبدل بالميجر جون باغوت غلوب John Bagot glubb وهو ضابط من الضباط له خبرة واسعة في شؤون البلاد العربية . وكان الجيش العربي يتألف من متطوعين فقط كما كانت صفوفه مفتوحة لأي رجل تتوفر فيه اللياقة البدنية من البلاد العربية . ولذلك فانه لم يكن يضم أناساً من الأردنيين فقط بل من العراقيين والحجازيين والفلسطينيين والسوريين وغيرهم أيضاً . فكان وهو على هذه الشاكلة نواة لجيش يجمع العرب كلهم ، اذا دعت الحاجة لذلك ، ويستعمل أداة فعالة بيد السياسة البريطانية [1] .

وكانت توجد في الإمارة الى جانب الجيش قوة تعرف باسم « قوة الحدود الأردنية » التي تشكلت بعد عقد المعاهدة الانكليزية الأردنية في ١٩٢٨ . وكان واجبها الوحيد

(١) ان أوثق المعلومات عن الجيش العربي وأعماله توجد في كتاب أمير اللواء جون باغوت غلوب الذي ألفه بعنوان The Story of the Arab Legion (لندن ١٩٤٨) . يراجع ايضاً كتاب : Arab Command : C. S. Jarvis (لندن ١٩٤٢) .

الدفاع عن الحدود ، ولما كان مثل هذا الدفاع من مسؤوليات بريطانية الخاصة كما تنص عليه المعاهدة فقد كانت قوة الحدود الأردنية قوة بريطانية امبراطورية يقودها المندوب السامي في فلسطين .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية توسعت القوتان معاً ونُسقتا على النمط الحديث ، كما استعملت كلتاهما خارج حدود شرقي الأردن . وقد جعل تشكيل كتيبة البادية الآلية في ١٩٤٠ الجيش العربي من أكفأ الجيوش العربية الموجودة . ولعبت الكتيبة الآلية دوراً فعالاً في القضاء على ثورة سنة ١٩٤١ في العراق ، وسرعان ما اشتركت بعد ذلك في الحملة السورية . وبسبب توسع الجيش العربي وتحسين نوعيته فقد ازداد مقدار المساعدات المالية لشرق الأردن خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، ازدياداً ملحوظاً . فساعد وجود هذا الجيش ، وهو القوة الكبيرة التي لا تتناسب مع حجم شرقي الأردن وفقره ، الأمير عبدالله على أن يلعب دوراً رئيسياً في تطورات ما بعد الحرب التي حصلت في فلسطين والعالم العربي بوجه عام . والحقيقة ان هذا الجيش ، الذي كان يقوده غلوب[1] ويحارب فيه أربعون ضابطاً بريطانياً ، لعب خلال الحرب العربية — الاسرائيلية دوراً كبيراً .

فترة ما بين الحربين والحرب العالمية الثانية

لم يكن تاريخ شرقي الأردن في الفترة الواقعة بين الحربين كثير الحوادث نسبياً[2] . فقد كانت المشكلات الداخلية في الغالب تشتمل على أعمال المحافظة على الأمن لحماية التجارة والسكان المستقرين من سلب البدو ونهبهم . وقد أُصلح شأن القسم الواقع في داخل الحدود الأردنية من سكة حديد الحجاز وأعيد الى العمل ، لكن الخلاف الذي حصل بين الحجاز ودولتي الانتداب حول وضع السكة القانوني أدى الى عدم إصلاح ما كان يقع منها في داخل الحدود السورية والحجازية . ولم تستطع بنتيجة ذلك سكة حديد الأردن أن تلعب دورها الطبيعي باعتبارها حركة وصل في حركة مرور الحجاج ،

(١) كان يحمل رتبتين ، رتبة أمير لواء ورتبة باشا .

(٢) هناك تحليل كامل لأحوال البلاد الاقتصادية في كتاب ا. كونيكوف A. Konikoff ; Transjordan , An Economic Survey (jerusalem 1946). ويراجع كذلك عن الفترة موضوع البحث كتاب بهاء الدين طوقان : A Short History of Transjordan (London 1945).

ونظراً لأن عملها كان ينحصر في الإمارة الأردنية لا غير فقد كان تشغيلها يعد صفقة خاسرة .

ولم تسبب الأقليات الأردنية ـ حوالي الستة آلاف شركسي ، وجماعة صغيرة من الجيجان والدروز والتركمان والبهائيين ، مع ثلاثين ألفاً من المسيحيين العرب ـ أية صعوبة رئيسية كما لم تقلل من طبيعة التجانس الأصلية الموجودة في البلاد . وكانت الأغلبية الساحقة من مجموع السكان ، المقدر بـ (٣٤٠,٠٠٠) نسمة في ١٩٤٤ ، من العرب والمسلمين السنة . وقد كانت حكومة الأمير في ظل الإشراف البريطاني العام ، التي كان يترأسها خلال القسم الأكبر من فترة ما بين الحربين توفيق باشا أبوالهدى ، تتمتع بالاستقرار والهدوء . ولم تؤد التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي سنة ١٩٣٨ ، وعلى الاتفاقية المعقودة مع بريطانية سنة ١٩٤١ ، الى حصول تبدل يذكر في النمط الاداري والسياسي الذي كانت تسير على منواله الأساسي السيطرة البريطانيـة .

ولم تمتد الحرب العالمية قط الى البلاد الأردنية ، ولذلك فانها لم تؤثر في الإمارة الا بصورة غير مباشرة . وكانت الحادثة التي يجدر ذكرها اشتراك الجيش العربي المشار اليه من قبل في الحملتين العراقية والسورية . وقد أصبحت عمان مدة من الزمن ملجأً لبعض الساسة العراقيين الذين فروا من بغداد حينما وقع انقلاب رشيد عالي . وكان التطور الآخر الجدير بالذكر إنشاء طريق حيفا ـ بغداد ، بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤١ ، الذي كانت مسافة (٣٤٠) كيلومتراً منه تقع في شرقي الأردن والذي كان يبلغ طوله كله (١٠٨٠) كيلومتراً . وقد كان هذا هو الطريق الامبراطوري ، الذي كانت تعتزم بريطانية تحقيقه منذ مدة طويلة فتحقق في الأخير ، والذي تحمل القسم العظيم من مرور النقليات العسكرية في أثناء الحرب فأكد بذلك من جديد على قيمة شرقي الأردن الستراتيجية لبريطانية العظمى .

أما بشأن مركز شرقي الأردن الدولي بين ١٩٢١ و ١٩٤٥ فلا يمكن ان يذكر شيء يعتد به لان البلاد كانت ضعيفة ومعتمدة على بريطانية بالكلية . فقد كانت هناك منذ ان احتل ابن سعود الحجاز ، كما نعلم ، خصومة كامنة بينه وبين الأمير عبدالله ، وبينما كان الأمير خلال (العشرينات) هو الذي يخاف من توسع الوهابيين الى الشمال انعكست الآية في الآونة الأخيرة فتبدلت الأدوار . إذ أدى بعبد الله طموحه الذي لم يتحقق الى تبني مشروع سورية الكـبرى منذ أواسط (العشرينات[1]) .

(١) يراجع الفصل السادس عشر من هذا الكتاب .

على ان الفرصة لم تتهيأ للتحقيق يومذاك الا بمقدار ضئيل لان ذلك كان ينقصه عزم بريطانية على زحزحة الفرنسيين عن سورية ، وهو أمر كان يستبعد صدوره في فترة ما بين الحربين برغم ما كان موجوداً من الخصومة الانكليزية الفرنسية . اما السيطرة البريطانية على شرقي الأردن فقد كانت تامة ولم تعكر صفوها مظاهر الوطنية التي أدت الى الاذعان لمطالب البلاد في مصر والعراق . وقد كانت شرقي الأردن من الناحية السياسية ، وعبدالله الطموح المتربع على دست الحكم فيها ، بمثابة قوة احتياطية لبريطانية تكمن فيها بعض الامكانيات للمستقبل . لكنها نظراً لانها كانت ترغب في المحافظة على الوضع الراهن لم تكن حريصة كل الحرص على الانتفاع بهذه الامكانيات في فترة ما بين الحربين . ولم تكن تخلو مداراة بريطانية لعبدالله ، واكتساب حسن نيته ، من بعض أوجه الدعابة والتنكيت . فقد جُعل الأمير كومودور شرف في القوة الجوية الملكية ، كما كانت لا تني تتملق له بكثير من الصغائر المحاطة بالرسميات والتكلف . وفي المذكرات التي تبودلت بينها وبينه في ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ قطعت له وعداً ضمنياً بمنح شرقي الأردن استقلالها بعد الحرب. وعلى هذا الأساس أعلن المندوب البريطاني في هيئة الأمم ، حينما عرضت قضية البلاد الخاضعة للانتداب على بساط البحث فيها في أوائـل ١٩٤٦ ، أن شرقي الأردن لن يقـترح وضعها تحت الوصاية لان بريطانية تعتزم الاعتراف باستقلالها . وبعد ذلك مباشرة وقعت بريطانية وشرقي الأردن ، في لندن يوم ٢٢ آذار ١٩٤٦ ، معاهدة تحالف وضعت في الغالب على غرار معاهدة ١٩٣٠ الانكليزية العراقية . فاعترفت بريطانية بشرقي الأردن دولة مستقلة ، ووافقت على تبادل الممثلين الدبلوماسيين ، وتعهدت بتقديم المساعدات المالية للجيش العربي ، كما تكفلت بالدفاع عن الإمارة ضد الاعتداء الخارجي . وفي مقابل ذلك أمنت الحق بإبقاء الجيوش البريطانية في أراضيها ، والانتفاع بمرافق مواصلاتها ، وتدريب قوات عبدالله المسلحة . ثم اتفق الطرفان على « التشاور التام الصريح ... في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة »[1]

(١) يراجع الكتاب الذي جمعته هلن م ديفيس : Helen M. Davis, Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East (Durham, N. C. 1947), P 333.

مركز الأردن بعد الحرب

لقد أصبح الأمير عبدالله ملكاً على البلاد في ٢٥ نيسان ١٩٤٦ . ولم تكن الأوساط المثقفة في شرقي الأردن مرتاحة جد الارتياح من شروط المعاهدة فطالبت بتعديلها . ولما كانت بريطانية قائمة في الوقت نفسه بإجراء مفاوضات مع مصر والعراق لتعديل المعاهدات ، وافقت على إعادة النظر في الترتيبات التي كانت قد اتخذتها في شرق الأردن أيضاً . وبنتيجة ذلك تم التوقيع على معاهدة انكليزية أردنية جديدة في عمان يوم ١٥ آذار ١٩٤٨ . وكانت هذه تختلف عن المعاهدة السابقة بكونها أنقصت امتيازات بريطانية العسكرية في الإمارة، ومع هذا فقد احتفظت بريطانية بالحق في امتلاك قاعدتين جويتين في شرق الأردن . (في عمان والمفرق) . وعلاجاً لسلامة شرقي الأردن الخارجية تقرر ان تؤلف بالإضافة الى ذلك لجنة انكليزية أردنية للدفاع المشترك .

وفي خلال الحرب الفلسطينية التي نشبت في ١٩٤٨ احتل الجيش العربي القسمين الأوسط والشرقي من فلسطين (يهودا والسامرة والقسم الشمالي من النقب) لكنه لم يستطع الحيلولة دون شق ممر اسرائيلي الى القدس . وفي القدس نفسها احتلت قوات عبدالله المدينة القديمة . وقد أتاحت المأساة السياسية والعسكرية التي رافقت تقسيم فلسطين الفرصة لملك الأردن عبدالله بأن يفرض نفسه على سياسة الشرق الأوسط . وإذ كان يطمع في توسيع رقعة ملكه وقادراً على تحقيق ذلك بقوة جيشه العربي فقد خرج من فترة ما بين الحربين وهو قوة مهمة جديدة في العالم العربي . فسافر في ١٩٤٧ الى أنقرة حيث دعا الى تأليف كتلة تركية عربية تنضم اليها أيضاً إيران وأفغانستان وأفريقية الشمالية والباكستان . وكانت هذه الزيارة ، مع رحلاته الى بغداد والرياض وزيارته الرسمية (على ظهر بارجة حربية بريطانية) لاسبانية في ١٩٤٩ ، تدل على طموحه المتزايد ومكانته المرموقة . وقد حظي مشروع سورية الكبرى الذي تبناه باهتمام أكثر وأوسع مما حظي به من قبل ، وبالنظر لطبيعة السياسة السورية غير المستقرة صار يبدو انه قابل للتحقيق .

وقد جعلته سياسته تجاه فلسطين يقف على طرفي نقيض مع بقية دول الجامعة العربية . إذ اصطدم طمعه في السيطرة على فلسطين العربية ، باعتبارها الخطوة الأولى لتحقيق مشروع سورية الكبرى ، أولاً باطماع مفتي القدس (الذي كان يتنقل يومئذ بين القاهرة وبلاد المشرق) ، ومع ما كان يشعر به ولاة الأمور في مصر والعربية السعودية

من الوجهة الثانية . حيث بادر الى ضم القسم العربي من فلسطين الى بلاده يوم أول كانون الأول ١٩٤٨ من دون أن يكترث لرغبات الجامعة العربية . فأوشك بعمله هذا أن يعرض نفسه للطرد من الجامعة ، وتوترت لوقت ما علاقاته الأخوية بمملكة العراق الهاشمية . ولأجل أن يجعل هذا القرار شيئاً باتاً لا ينقض أطلق عبدالله في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ اسماً جديداً على بلاده فسميت « المملكة الأردنية الهاشمية » . وقد صادق على قراراته في التوحيد البرلمان[1] الأردني الجديد ذو المجلسين يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٠ . فأدى توحيد البلاد الكائنة في شرقي نهر الأردن وغربيه الى أكثر من مضاعفة السكان ، وآل علاوةً على ذلك الى إدخال بعض الفلسطينيين العرب في الوزارة الأردنية . فأصبح روحي عبدالهادي ، من وجهاء فلسطين ، وزير خارجية الملك عبدالله في مايس ١٩٤٩ . يُضاف الى ذلك انه ترتب على الأردن إيواء وإطعام ما يقرب من أربع مئة ألف لاجىء عربي من أجزاء فلسطين الأخرى بعد أن قدمت لهم بسخاء الجنسية الأردنية .

ويمكن أن يقال بوجه عام ان وضع الأردن بعد الحرب كان وضعاً يكتنفه شيء من التناقض . فقد كانت هناك من جهة مكانة عبدالله المتعالية ونفوذه المتزايد في العالم العربي . بينما كانت مملكته من جهة أخرى تعتمد أكثر من أي وقت مضى على المساعدة البريطانية . وكان ازدياد المساعدة المالية البريطانية للجيش العربي إلى (٣,٥٠٠,٠٠٠) باون في ١٩٤٩ يدل دلالةً واضحة على شكل الأمور هذا . ولما كان الاتحاد السوفييتي يرى أن عبدالله آلة طيعة في أيدي البريطانيين فقد صوت على نقض القرار القاضي بقبول الأردن في هيئة الأمم في آب ١٩٤٧، وتمادى في معارضته تلك حتى يومنا هذا[2] . وقد وقف الملك عبدالله الذي بلغ التاسعة والستين من عمره في وسط العالم العربي سنة ١٩٥١ وهو الموحد المرجى لبلاد الهلال الخصيب . أما مقدار الواقعية في الأحلام التي كانت تراود مخيلته فشيء يصعب الحكم عليه . فقد كان معتاداً على تبدل الأحوال وتقلبها في السياسة العربية ، كما كان يعلم علم اليقين من التاريخ ان أجداده كانوا قادرين على بناء امبراطوريات عظيمة . وكان لديه في شخص ابن سعود مثالٌ حي عن شيخ من شيوخ العرب نجح بارادته العنيدة في توحيد القسم

(١) المؤسس بنتيجة الاستقلال الذي منح للبلاد والدستور الجديد الذي شرع في ١ آذار ١٩٤٧ .

(٢) وقد قبل الاردن مع سائر الدول التي كان يعارضها الاتحاد السوفياتي في هيئة الامم بعد ذلك –المترجم

الأعظم من بلاد العرب الجنوبية . ولم يكن عبدالله يملك الصفات العسكرية التي كان يتصف بها العاهل الوهابي العظيم لكنه كان عنده الحذق السياسي ، وكان يتمتع بتأييد إحدى الدول الكبرى له .

وقد أنهى اغتياله في ٢٠ تموز ١٩٥١ حياة رجل كانت له ، برغم عيوبه ونواقصه ، رؤى جريئة عن المستقبل وكان يجاهد بثبات لتحقيقها . فقد قتل في جامع عمر في القدس حينما كان يصلي الجمعة ، وكان القاتل شاباً ينتمي الى جماعة الحاج أمين المجاهدة التي كانت تعرف باسم « جمعية الجهاد المقدس » . وإذ حرمت المملكة الأردنية من قيادتها الموجهة بهذا العمل فقد أقدمت على مستقبل قاتم . إذ كان طلال ولي العهد غداة قتل عبدالله يتعالج في سويسره من انحلال عصبي ألم به ، ولم يكن من المؤكد لعدة أسابيع انه سيكون قادراً على تولي الحكم في البلاد . على انه عُرف بأنه كان بخلاف والده الراحل الكبير ، يكره البريطانيين ويستنكر اعتماد الأردن على المساعدة البريطانية . وأخيراً ، نودي به ملكاً على الأردن في ٥ أيلول فوضع حداً للشكوك التي كانت تحوم حول تسنمه العرش . أما السياسة الخارجية فقد كان يبدو أن طلالاً كان حريصاً على الانحراف عن بعض معالم الدبلوماسية التي كان يتبعها والده . وبذلك دفن — ظاهرياً على الأقل — مشروع الهلال الخصيب بالسماح لرئيس وزرائه توفيق باشا ابي‌الهدى بأن ينفي يوم ١٨ أيلول ١٩٥١ أية محاولة من جانب الأردن للاتحاد مع العراق . أضف الى ذلك أنه خف بعد تسنمه العرش مباشرةً لزيارة الرياض زيارة طويلة (١٠ — ١٨ تشرين الثاني) ، وبذلك أكد في بداية عهده على الرغبة في الصداقة مع بيت سعود المناوىء .

وفي خلال الأسابيع الأولى من حكم طلال حصلت الأزمة في العلاقات الانكليزية المصرية بسبب فسخ معاهدة ١٩٣٦ ، الذي قامت به مصر من جانبها فقط . وتفيد بعض التقارير أن القاهرة اقترحت على عمان أن تحذو حذو مصر فتعلن إلغاء المعاهدة الانكليزية الأردنية وتطرد المستشارين البريطانيين ، المدنيين والعسكريين . وفي مقابل ذلك تعهدت مصر بتزويدها بالضباط اللازمين للجيش العربي الأردني ، وبأن تدفع للحكومة الأردنية مبالغ تساوي في مقدارها المساعدات المالية البريطانية التي كانت تتلقاها . ومهما كان مقدار الصحة في هذه التقارير فقد كانت الحقيقة ان طلالاً لم يغتنم الفرصة للانتفاع بالمساعدة المصرية . وسواء كان هذا انعكاساً لولائه الصادق للتحالف مع بريطانية ، او استياءً مما فعلته مصر ، أو عدم اعتماد على الوعود التي قطعتها القاهرة على نفسها ، فان حقيقة الأمر تبقى محاطة بالحدس والتخمين .

أما بالنسبة لوفاة عبدالله المفجعة فلم يتضح هل كان القتل قد وقع بصورة تلقائية وارتكبه أحد المتعصبين بدافع من نفسه ، أم كان مظهراً لمؤامرة أوسع نطاقاً دبرت بين الخصوم السياسيين . فقد ذهبت السلطات الأردنية الى ان الشق الأخير هو الصحيح . ولذلك انتهت يوم ٣ أيلول محاكمةٌ جرت أمام محكمة عمان العسكرية بأن حكم بالاعدام على ستة رجال شنق أربعة منهم في اليوم التالي ، بعد أن سيق الى المحاكمة نفسها عدد من المتهمين بقتل الملك . وكان من بين المشنوقين الدكتور موسى عبدالله الحسيني من أبناء عم مفتي القدس الأكبر . وكان أحد الاثنين الآخرين اللذين حكما غيابياً العقيد عبدالله التل حاكم القدس الأردني الأسبق ، الذي كان قد تخلى قبل مدة من الزمن عن الخدمة في معية الملك عبدالله ووجد ملجأً في مصر .

ومهما كان شأن الخطط والترتيبات التي اتخذها عاهل الأردن الجديد للمستقبل فقد كان من المؤكد أن السياسة البريطانية أصيبت بصدمة عنيفة بالتبدلات الفجائية التي وقعت في عمان . كما كانت وفاة عبدالله تدل على زوال نفوذ كان يعد من عوامل الاستقرار في الشرق الأوسط .

التطورات الداخلية منذ وفاة عبدالله

لم يكتب لحكم طلال أن يعمر طويلاً . فقد كان يشكو من مرضٍ عصبي ، ولذلك كان يتغيب عن الأردن فترات طويلة للمعالجة في المصحات الأوروبية . وصارت البلاد بعد منتصف مايس ١٩٥٢ يحكمها مجلس للتاج في غياب الملك . وأخيراً يئس البرلمان ذو المجلسين من التحسن الذي ربما كان سيطرأ على قواه العقلية ، فخلعه يوم ١١ آب ١٩٥٢ ونادى بابنه حسين ملكاً على الأردن . ولما كان الملك الجديد قاصراً لم يبلغ سن الرشد فقد سمح له بمتابعة الدراسة في ساندهرست ، بينما تولى واجباته في الأردن مجلسٌ للوصاية . ثم أعلن أخوه الأصغر الأمير محمد (البالغ الثانية عشرة من العمر) ولياً للعهد .

وحينما بلغ حسين الرشد (أي بلغ الثامنة عشرة) تُوج في عمان يوم ٢ مايس ١٩٥٣ ، وهو اليوم الذي تسنم فيه عرش العراق ابن عمه من الظهر الثاني فيصل الثاني . وكان اعتلاء الشابين الهاشميين العرش في عمان وبغداد في وقت واحد يعني وضع

مشاريع اتحاد الأردن بالعراق على الرف لما يمكن أن يتم التنبوء به من المستقبل طالما كان من غير المنتظر أن يتنازل أحد الملكين عن عرشه من تلقاء نفسه في سبيل توحيدالعرشين.

ومع ان شؤون التنصيب الملكية هذه كانت مهمة في بلاد تعتنق الخضوع للسلطة في الأساس فقد حجبتها تبدلات اجتماعية وسياسية أكثر عمقاً خضع لها الأردن منذ ان ألحق به القسم الأوسط من فلسطين. وتعد احصاءات النفوس شاهداً بيناً في هذا الشأن، حيث قدر سكان شرقي الأردن الأصليون بأربعمائة ألف نسمة. ومنذ أن تشكلت المملكة الأردنية أضيفت لهذا العدد الأربعمائة ألف نسمة الأخرى من المقيمين في الضفة الغربية من الأردن، والمئة ألف نسمة من اللاجئين الذين خرجوا من اسرائيل وكان في وسعهم ان يقوموا أودهم بأنفسهم، و الـ (٤٧٢,٠٠٠) نسمة من الفلسطينيين الذين كانوا معدمين بالمرة فاعتبروا لاجئين واضطروا للاعتماد على المعونة الدولية. وكان هذا المجموع الذي بلغ (١,٣٧٢,٠٠٠) نسمة أكثر من ثلاثة أضعاف انسكان الأصليين. غير أن موارد البلاد لم تتضاعف ثلاث مرات، حتى ولا مرتين. يضاف الى ذلك ان شرقي الأردن في السنين التي سبقت عام ١٩٤٨ كانت تتمتع باتصال حر غير مقيد بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق فلسطين الخاضعة لبريطانية يومئذ وكان هذا الاتصال يعود عليها بالفوائد الاقتصادية. أما مملكة الأردن الجديدة فقد أصبحت بخلاف ذلك بلاداً تحيطها الأرض من جميع الجهات تقريباً. أما الآن فقد أصبح ميناؤها الوحيد، العقبة الواقعة على البحر الأحمر، يتطلب أموالاً طائلة لجعله قابلاً لاستيعاب حركة نقل بحرية واسعة، كما كانت تنقصه علاوةً على ذلك الطرق الكافية وسكك الحديد التي تربطه بداخلية البلاد.

وقد كان لاضافة السكان الفلسطينيين الى السكان الأصليين تأثير مزدوج على المملكة من الناحية السياسية. إذ كان اللاجئون المعدمون يكوّنون من جهة عنصراً ناقماً خائب الآمال لم يكن يكره اسرائيل وأمريكا وبريطانية فحسب لأنهم أنزلوا به الكوارث وجرعوه الغصص، وانما كان أيضاً يحسد الحكومة الأردنية نفسها وينتقدها. وكان سكان الضفة الغربية من جهة أخرى على العموم أحسن ثقافةً واكثر نشاطاً من سكان شرقي الأردن الأصليين وينظرون بامتعاض الى سيطرة الأخيرين السياسية في المملكة. ولذلك فقد شهد الأردن تزايداً سريعاً في المعارضة البارزة لحكومته. وكانت هذه المعارضة تنقسم الى فئات مختلفة يلتف بعضها حول شخصيات مرموقة ويتمسك بعضها الآخر بالمبادىء والمثل العليا. فكان صبحي أبوغنيمة، المعارض القديم للملك عبدالله ونظام

حكمه، يوجه من منفاه في دمشق الشام فئة صخابة من الناقدين. وكان يصح الشيء نفسه على مفتي القدس المنفي، الحاج أمين الحسيني، الذي كان أتباعه الأردنيون يعملون علانيةً بزعامة كامل عريقات قائد الفتوة ومصطفى بشناق. وكان العقيد عبدالله التل في منفاه بالقاهرة يبذل قصارى وسعه للمحافظة على الاتصال ببعض العناصر في الجيش العربي. كما كان ممن يعملون في الأردن نفسها سليمان باشا النابلسي الوزير السابق وسفير بلاده في لندن، فقد قطع علاقاته بالطبقة الحاكمة في أوائل الخمسينات وأصبح شخصية بارزة فيما كان يسمى بالجبهة الوطنية والحزب الوطني الاشتراكي، وكلاهما من المنظمات اليسارية التي تعارض الحكومة معارضةً عنيفة.

ومن الممكن أن يضاف الى قائمة زعماء المعارضة وزمرها هذه عدد قليل مما كانت تشترك فيه أكثر البلاد العربية من الأحزاب التي تدعو أيديولوجيتها الى التبدل الثوري في نظام الحكم الأردني. وكان من هذه فرع الإخوان المسلمين في الأردن الذي يديره محمد عبدالرحمن خليفة، وحزب البعث الذي كانت اشتراكيته تستهوي الطلاب والشبان. كما كان لزعيمي البعث عبدالله الريماوي وعبدالله نواس أتباع أقوياء في رام الله والقدس، وكلتاهما من مدن الضفة الغربية. ولم يكن من الممكن كذلك تجاهل وجود الحزب الشيوعي الممنوع قانوناً الذي كان، وهو يخضع لتوجيه فؤاد نصار، فعالاً — وناجحاً — على الأخص بين العدد العديد من اللاجئين الفلسطينيين.

وقد اكتسبت الجماعات المعارضة هذه بمرور الزمن أهميةً زائدة بينما ازداد نفوذ الفلسطينيين ، الموالين للحكومة أو المعارضين لها ، في السياسة والإدارة. وانعكست هاتان الظاهرتان في الكفاح الذي دار من أجل الانتخابات، وفي مناقشة البرلمانات التي انتخبت بعد ١٩٤٨. وقد يكون من المفيد لتفهم شؤون الانتخابات أن نلقي نظرةً على الانتخاب الأول الذي تم قبل توحيد الضفتين الشرقية والغربية في١٩٤٧. فقد كان في شرقي الأردن أو انذاك مئة ألف مصوّت كان عليهم أن ينتخبوا بموجب الدستور الجديد عشرين نائباً لمجلس النواب. فمر الانتخاب من دون وقوع قلاقل ذات أهمية حين كان الذين يرشحون أنفسهم إما مستقلين أو أعضاء في الحزب الوحيـد الموجود في البـلاد، وهو حزب النهضة الذي شكلته الحكومـة. ولذلك كان من الممكن اعتبار جميع النواب من مؤيدي الحكومة باستثناء النابلسي الذي كان ينتخب نائباً مستقلاً. وقد طرأ على هذه الصورة المسألة تبدل جذري حالما تم توحيد الضفتين. اذ خصص للضفة الغربية عشرون مقعداً في المجلس الذي ازداد

مجموع مقاعده الى الأربعين. كما ارتفع عدد المصوتين الى (٣٠٤,٠٠٠)، وكان من بين هؤلاء (١٥٧,٠٠٠) فلسطيني. فأنتج أول انتخاب جرى بعد التوحيد في نيسان ١٩٥٠ برلماناً مشحوناً بالناقدين المناوئين لنظام الحكم الى الحد الذي جعل مركز الحكومة حرجاً للغاية.

وكان هذا البرلمان الذي تهيمن عليه المعارضة هو الذي رفض في مايس ١٩٥١ الميزانية التي تقدمت بها الحكومة، وبذلك صوت بعدم الثقة بها عملياً وجاء بحدث جديد في تاريخ الأردن السياسي. ولما كان الدستور خالياً من نص خاص عن مسؤولية الوزارة اعتبرت هذه الخطوة غير دستورية، وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس خلال أيام معدودة. وقد جاء الانتخاب الثالث الذي جرى خلال شهر آب ١٩٥١ بأكثرية ضئيلة للحكومة، لكن المعارضة كان لها ثمانية عشر مقعداً من مجموع أربعين. وكان في وسعها بالإضافة الى ذلك أن تحصل على مؤازرة عدد من الأعضاء الميالين للحكومة في بعض القضايا. وسرعان ما أخذ البرلمان الجديد يضغط على المسؤولين ويطالب بتعديل الدستور تعديلاً يجعل الحكومة مسؤولة عن أعمالها تجاه المجلس بعد أن كانت غير مسؤولة حتى الآن. فنجح في مسعاه، وسن في ٢ كانون الثاني ١٩٥٢ دستور جديد. وصارت المادة ٥٣ تنص على ان أكثرية الثلثين ضد الحكومة في التصويت على الثقة يجب أن تؤدي الى إسقاط الوزارة. وبعد أن حصلت المعارضة على الاعتراف بهذا المبدأ البرلماني الجديد أخذت تحاول من أجل تعديل المادة الثالثة والخمسين بحيث تستبدل أكثرية الثلثين المطلوبة لاسقاط الوزارة بالأكثرية البسيطة. فلم يتم التوصل الى قرار ما في الحال.

وكان الملك حسين الشاب قد تسنم العرش حديثاً وصار يبدو أن العاهل الجديد قد يكون في وسعه اتخاذ نوع من الاجراءات يؤدي الى حصول الوفاق السياسي في البلد. فكانت أول خطوة اتخذها انه نحى عن رئاسة الوزارة توفيق باشا اباالهدى «رجل السياسة الأردنية القديم» والشخصية التي كانت تمقتها المعارضة أشد المقت. ثم عهد بمنصبه الى فوزي الملقي الذي اختار وزيراً متحرراً، أنور الخطيب، لوزارة الاقتصاد والإعمار. وفي تشرين الثاني ١٩٥٣ عاد الى بلاده بدعوة من الملك، صبحي أبوغنيمة المعارض القديم لنظام الحكم. وقد تجمعت في كانون الثاني ١٩٥٤ قوة تصويتية كافية في البرلمان لتعديل المادة الثالثة والخمسين. وبذلك انفتحت آفاق جديدة للديمقراطية البرلمانية في الأردن.

على أن هذا كان أقصى ما وصلت اليه المعارضة من نجاح. فقد شنت الحكومة، التي أفزعها النقد الشديد المتزايد في داخل البرلمان وخارجه، هجوماً مقابلاً كان هدفها فيه استعادة السلطة لها وقطع دابر التنديد بها. إذ بادرت في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٤ الى حل جميع الأحزاب السياسية، واتخذت ما يلزم لترخيص أحزاب جديدة. فعاد في الربيع أمتن أبطال السياسة التقليدية، أبوالهدى، الى رئاسة الوزارة. وعرض على البرلمان في أوائل حزيران بياناً وزارياً طلب معه التصويت على الثقة بالوزارة. وإذ كان يتوقع حصول معارضة عنيفة، وتصويتاً مضاداً له، دبر حل المجلس في ٢٢ حزيران. وقد تلا ذلك وقف نشاط الأحزاب التي كانت موجودة في البلاد جميعها وغلق عدد من الصحف. وفي ١٨ آب صدر نظام دفاعي يخول الوزارة صلاحيات خاصة. وبعد أن تمهد الطريق على هذه الشاكلة دعت الحكومة إلى إجراء انتخابات في تشرين الأول وهي عازمة على عدم إفساح المجال للمعارضة بالتغلب في هذه المرة. وكما كان من الممكن أن ينتظر، فقد صحب الانتخابات كثير من العنف، فاعتقل سليمان الحديدي رئيس حزب البعث وسليمان النابلسي وفر الى دمشق عبدالرحمن شقير زعيم الجبهة الوطنية ومحمد خليفة رئيس الاخوان المسلمين. وقد اتهم رؤساء المعارضة الحكومة بالتخويف والارهاب. غير انها حصلت في الأخير، أي بعد أربع سنوات من التجربة والبرلمانية الحرة، على مجلس مؤازر لها منحها الثقة في جلسة الافتتاح بأكثرية ٣٥ صوتاً ضد ثلاثة. وقد انتخب مرشحان من الجبهة الوطنية بعد أن ترشحا مع المستقلين، وهما عبدالقادر الصالح ورشاد مسودة اللذان وصمتهما المصادر الحكومية في الحال بكونهما يساريين متطرفين.

وقد كانت هذه التبدلات السياسية الدراماتيكية تقع والبلاد في وضع اقتصادي صعب للغاية. وكان أهم ما تشكو منه المعارضة تخصيص معظم مصروفات الميزانية للأمن الداخلي، ولأغراض ادارية غير مثمرة. ومما كان يزيد في الطين بلة ان الأردن لم يكن قادراً على العيش وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، وكان لا بد له لأجل أن يبقى دولةً لها كيانها أن يعتمد على المساعدات الأجنبية المستمرة، ومعظمها من بريطانية. فقد كانت النفقات العسكرية في ١٩٥٤ تزيد على الثمانية ملايين باون من الميزانية التي كان يتجاوز مجموعها الستة عشر مليوناً ونصف المليون من الباونات، بينما كانت

المساعدة المالية التي تقدمها بريطانية تبلغ ثمانية ملايين ونصف مليون باون . على ان بريطانية بذلت جهدها في ١٩٥٤ و ١٩٥٥ في زيادة مساعدتها الاقتصادية التي كانت تعتبرها شيئاً قليل الأهمية حتى ذلك الحين . فقسمت في كانون الأول ١٩٥٥ المساعدة المالية للأردن الى ثلاثة ملايين باون للمساعدة الاقتصادية وسبعة ملايين باون ونصف المليون للمساعدة العسكرية التي كان يذهب معظمها الى الجيش العربي ، مع مبلغ قليل للحرس الوطني الأردني . أما الولايات المتحدة فقد كانت أول مساعدة قدمتها للأردن من منهج المساعدات الفنية فقط التي لم تتجاوز المليون والأربع مئة ألف دولار في سنة ١٩٥٤ . وبعد أن وقعت عدة طلبات من الأردن عقدت الولايات المتحدة في حزيران تلك السنة اتفاقية للمساعدة الاقتصادية — أول واحدة من نوعها تعقد مع أية حكومة عربية — كانت تنص على تقديم ثمانية ملايين دولار من مبلغ السبعة والأربعين مليون دولار الذي كان الكونغرس قد خصصه للدول العربية . فسار الأردنيون قدماً في تنفيذ خططهم الاقتصادية . وفي تشرين الثاني ١٩٥٤ أعلن مجلس الإعمار الأردني مشروعاً للسنوات الخمس عن أعمال قدرت كلفتها بمئتي مليون دولار ، وبلغ عدد المشاريع التي تناولها ٢٧٤ مشروعاً .

الوضع الدولي خلال الخمسينات

ان هذه الأرقام تدل دلالة واضحة على الاعتماد الزائد الذي كانت تعتمده الأردن على بريطانية العظمى . حيث اننا اذا أخذنا بنظر الاعتبار المساعدات المالية ، والعدد الكبير من الخبراء البريطانيين المستخدمين في الأردن، يمكننا أن نستنتج بسهولة أن الأردن كان يخضع خضوعاً تاماً لمشيئة بريطانية . لكن حكماً مثل هذا لم يكن يبرره بصورة كلية واقع السياسة في الأردن . وما أصح ما عبر عنه في هذا الشأن أحد المؤلفين حين قال ان الأردن كان له قبل الحرب الفلسطينية ملك من دون شعب كما كانت تتحكم فيه دولة أجنبية ، أما بعد ١٩٤٨ فقد ظهر العنصر المفقود ، أي الشعب ، على شكل جمهور من الفلسطينيين الواعين [١] .

(١) يراجع عن تطورات هذه الفترة ما كتبه Esmond Wright بعنوان : Abdallah's Jordan في عدد الخريف من مجلة الشرق الاوسط ١٩٥١ .

ولقد أزالت من الوجود وفاة الملك الأبوي ، واستبداله أولاً بشخص غير متزن عقلياً وبشاب خرج من المدرسة لتوه بعد ذلك ، الدعامات التقليدية والقوى المحركة للدولة الأردنية التي كانت موجودة في ظل عبدالله . فقد تعرضت الحكومات الأردنية ، وخاصة منذ سنة ١٩٥١ ، الى أنواع جديدة وقوية من الضغط . وكان أحدها الضغط الواقع من الأسفل ، أي من الجماهير الفقيرة او المعدمة . وكان هذا هو العلة والسبب للكثير مما كان موجوداً من الراديكالية والتطرف السياسي . كما كان يضاف اليه العنف المتزايد على الحدود المتاخمة لاسرائيل . فقد أثارت الهجمات الاسرائيلية ، والتقتيل الذي وقع في قبية (تشرين الأول ١٩٥٣) ونحالين (آذار ١٩٥٤) ، العواطف بحيث لم يجرؤ أحد من « المعتدلين » على الدعوة الى التوافق مع الجار الصهيوني . ولذلك كانت خطابات العرش والبيانات الوزارية منذ أن مات الملك عبدالله تكرر من دون اختلاف قولها إنه « لا صلح ولا مفاوضات مع اليهود » . والحقيقة أن أزمة وزارية واحدة على الأقل حصلت في هذه السنين — استقالة الرئيس الملقي في أيار ١٩٥٤ — كانت تُعزى بوجه عام لاعتراضه على ما زعم من تحريض البريطانيين على الشروع بالمفاوضة مع اسرائيل . وكان وزير الاقتصاد في وزارة الملقي ، أنور الخطيب ، قد صرح قبل ذلك بمدة خلال مقارنته مبلغ المليون والأربعمائة ألف دولار الذي كانت تقدمه النقطة الرابعة للأردن بمبلغ الاثنين والخمسين مليون دولار الذي كانت تتبرع به الولايات المتحدة لاسرائيل ، قائلاً :

« اذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة لتقرن المساعدة الفنية بالعون النقدي للمشاريع الاقتصادية فليست هناك حاجة لابقاء دائرة النقطة الرابعة في الأردن ... على اننا نجد من جهة أخرى ان اسرائيل تحارب بما عندها من المساعدة الأمريكية . فهي تأخذ الدولارات لتشتري عتاداً أمريكياً مثل العتاد الذي وُجد بعد هجوم الإسرائيليين على قبية ونحالين . ولا غرو فان أمريكا تقوم باطعام ربيبتها اسرائيل ولا تبذل أي جهد لردع تلك الربيبة عن الهجوم على الحدود . » [١]

وكانت القضية الفلسطينية مصدراً للاستياء الوطني العام الذي كان يضاف الى استياء الناس من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فيزيده اشتداداً وحدة . ومما كان له ارتباط غير يسير بالضغط الوطني نوع ثالث من الضغط متأت عن النشاط السياسي المشتد الذي كان يوجهه محور القاهرة — الرياض .

(١) النيويورك تايمس ، ٢ نيسان ١٩٥٤ .

وقد تحملت الحكومة الأردنية في ١٩٥٥ جميع هذه الأنواع من الضغط ، وأصبحت البلاد في وقت من الأوقات وهي على قاب قوسين أو أدنى من الثورة . فهيأت الأساس لذلك المفاوضات العراقية التركية لعقد ميثاق دفاعٍ اقليمي تدعى البلاد العربية للانضمام إليه . وكان من المفروض بوجه عام أن الأردن بصفته بلاداً هاشمية تتأثر بالنفوذ البريطاني ، سيحذو حذو العراق ويكون من جملة الموقعين عليه . على أن الرئيس توفيق اباالهدى ووزير خارجيته وليد صلاح لم ينحازا الى جانب العراق في دورة الجامعة العربية المنعقدة في كانون الثاني ١٩٥٥ كما كان منتظراً ، وانما انحازا الى جانب مصر والعربية السعودية وهما من خصوم الميثاق العنيفين . ومع أن وزارة أبي الهدى استقالت بعد ذلك بمدة وجيزة لم تقم حكومة سعيد المفتي الجديدة خلال ستة أشهر بعمل شيء لإثارة القضية من جديد .

وقد أقلق هذا الهدوء غير الطبيعي فرار وليد صلاح في الخريف والتجاؤه الى دمشق، والقاهرة فيما بعد ، معلناً بأن حياته مهددة بالخطر بسبب معارضته للاستعمار . وفي أوائل كانون الأول خضعت عمان لضغطٍ جديد حينما زارها الجنرال جيرالد تمبلر ، رئيس أركان حرب الجيش البريطاني الامبراطوري ، الذي عُلم بأنه جاء يحث الأردن على الانضمام العاجل لحلف بغداد . وقد اتفق ان كان يزور البلاد في الوقت نفسه العقيد المصري أنور السادات . وكان هذا بطبيعة الحال يمثل وجهة النظر المعاكسة ، فحبب نفسه للناس بحذق وبراعة أثناء جولته في عمان والقدس . وقد كان معروفاً تمام المعرفة يومذاك ان الرأي العام في الدول العربية كان معادياً جداً لميثاق بغداد . وحينما كانت الوزارة الأردنية على وشك أن تصل الى قرار ما في هذا الشأن ، حوالي منتصف كانون الأول ، استقال وزراء الضفة الغربية الأربعة الذين كانوا يعلمون بلا شك ما كان عليه شعور إخوانهم الفلسطينيين . فعجل هذا بحصول أزمة استؤنفت يوم ١٥ كانون الأول حينما شكل الوزارة الجديدة هزاع المجالي وزير الداخلية السابق ، الذي كان يبلغ السادسة والثلاثين من عمره . اذ سرعان ما أعلن الرئيس الجديد هذا ، وهو من دعاة التحالف الأوفياء مع العراق ، أن المفاوضات مع بريطانية لضم الأردن الى ميثاق بغداد سوف تستأنف « في الوقت المناسب » . وأماط اللثام كذلك عن أن الحكومة السابقة «كانت قد صادقت من حيث المبدأ » على انضمام الأردن الى الميثاق ولكنما كانت لا تزال هناك اختلافات بين بريطانية

والأردن [١] .

فأثارت بياناته هياجات صاخبة في عمان والبلدان الأخرى ، حيث هاجمت الجماهير الغاضبة كثيراً من المؤسسات الأجنبية والدولية ، مثل القنصلية الأمريكية ومقر الإغاثة والأعمال التابع لهيئة الأمم . وكانت بصراخها في تحدي الحكومة الجديدة تهتف ضد « الأحلاف الأجنبية » والاستعمار وإسرائيل ، وضد السيطرة البريطانية على الجيش العربي . وقد استبان أن الأحزاب المعارضة ، الشرعية وغير الشرعية ، كانت كلها تشترك في إدانة أي ارتباط بالغرب ادانةً شديدة . واستجابةً لدعوة هذه الأحزاب أضرب موظفو الحكومة جميعهم ، وبذلك أوجدوا سابقةً خطيرة جديدة . فاستقال المجالي في ١٩ كانون الأول . وفي اليوم نفسه أذعن الملك حسين لضغط الرأي العام فحل البرلمان ووعد باجراء انتخابات جديدة في نيسان . وفي ٢٠ كانون الأول ألف ابراهيم هاشم ، أحد رؤساء الوزارات السابقين الذي كان يبلغ السابعة والستين من العمر ، وزارة انتقالية كان من بينها اثنان آخران من رؤساء الوزارات السابقين ، فوزي الملقي وسمير الرفاعي .

وعلى أثر موجة جديدة من المظاهرات تعهد في الحال بعدم الانضمام الى أي حلف من الأحلاف . وقد أُميط اللثام في الوقت نفسه عن أن بريطانية كانت قد عرضت اقتراحاً بزيادة المساعدة المالية السنوية للأردن في مقابل الانضمام الى ميثاق بغداد ، فكان ذلك افشاءً لم يكن يؤمل منه أن يؤدي الى تنقية الجو الذي كان مشحوناً من قبل بأكثر مما يتحمل . أما المجالي ، الرئيس المستقيل ، فقد اتهم المملكة العربية السعودية بشن حملة من الرشوة كان الغرض منها إضعاف الحكومة الأردنية . واجتمعت في عمان بعد عدة أيام « لجنة وطنية » تشكلت لتمثل إئتلافاً من الجماعات والأحزاب اليسارية والوطنية لرسم الخطة التي يجب أن تتبع في انتخابات البرلمان القابلة . وكان في جدول أعمال هذا الاجتماع الطلب الى مصر والعربية السعودية وسورية بتقديم مساعدة مالية مشتركة تحل محل المنح البريطانية ، وبذلك يتحرر الأردن من السيادة البريطانية المفروضة عليه . وكان الشخص البارز بين الذين شكلوا اللجنة سليمان النابلسي الذي أعلن بتفاؤل أن المعارضة ستحصل على سبعين بالمئة من الأصوات اذا كانت الانتخابات ستجري بحرية .

فشهدت الأيام العشرة التي أعقبت عيد الميلاد عودةً تدريجية الى السكينة والأمن .

---

(١) النيويورك تايمس ، ١٨ كانون الاول ١٩٥٥ .

غير أن الحكومة ، وقد ظللها خفوت الصخب هذا ، خفت فأعلنت على الملأ في ٤ كانون الثاني ١٩٥٤ قرارها بتأييد ما توصلت اليه المحكمة العليا بأن حل البرلمان الذي كانت قد صدرت الإرادة به في كانون الثاني كان شيئاً غير قانوني وان المجلس القديم سيدعى للاجتماع ثانيةً . فدعت الأحزاب المعارضة رداً على ذلك الى عقد اجتماع احتجاجي يوم ٦ كانون الثاني ، غير أن الحكومة منعت عقده في الحال . فأثار المنع هياجاً جديداً اندلع لهيبه بشدة غريبة يوم ٧ كانون الثاني . فلم يهاجم المتظاهرون في هذه المرة القنصليات والمؤسسات الغربية فحسب ، لكنهم أيضاً زحفوا على القصر الملكي ليحاولوا اقتحامه عنوةً . أضف الى ذلك ان الجموع المتهيجة في عدد من البلدان الأردنية ، وعلى الأخص في الضفة الغربية ، هتفت بالحاق بلادها بسورية ، كما عُلم أن مظاهرةً مماثلة حصلت في معان فهتف فيها المتظاهرون بحياة المملكة العربية السعودية . ويقول البعض إن العناصر الشيوعية وليس الزعماء المعارضين ، هي التي كانت في مقدمة القائمين بهذه الأعمال ، كما سرت إشاعات عن حصول شيء من التمرد في الجيش العربي كان سببه الجزئي الاستقالة التي كان قدمها الجنرال أحمد صدقي الجندي نائب رئيس أركان الجيش من قبل .

وقد مهدت خطورة الموقف السبيل الى سقوط وزارة ابراهيم هاشم الانتقالية واستبدالها في ٩ كانون الثاني بوزارة تشكلت برئاسة سمير الرفاعي . فأعلن الرئيس الجديد الأحكام العرفية في الحال ، وفرض الحظر العمي على انتشار الأخبار والسفر من الأردن واليه . على انه انحنى للرأي العام في الوقت نفسه فجدد الوعد الذي قطعه سلفه بأن الأردن سوف يرفض الانضمام الى ميثاق بغداد . وسرعان ما قدم بعد ذلك احتجاجات رسمية الى مصر والعربية السعودية ضد اذاعاتهما المثيرة والتحريض على العصيان في الأردن . وكان الكثير من المراقبين يعتقدون في الحقيقة بأن هذه الأعمال كانت السبب الرئيسي للهياج ، كما كانت المساعدات المالية المقدمة من العربية السعودية للعناصر المناوئة للهاشميين العامل الفعال في ذلك على الأخص . على ان الاحتجاجات الأردنية لم يكن لها الا القليل من التأثير حسبما يظهر على محور القاهرة ــ الرياض الذي كان جاداً في اتباع سياسته المعارضة للنفوذ الغربي في عمان . وتقدمت في منتصف كانون الثاني مصر والعربية السعودية وسورية بالعرض الذي كان منتظراً منذ مدة طويلة ، أي عرض استبدال المساعدة المالية البريطانية السنوية بمساعدة مالية من عندها . على أن الحكومة كانت في ذلك الوقت قد استعادت قبضتها على البلاد . ولما استعادت

الثقة بنفسها عمدت الى مقترحات المساعدة المالية ، فلم تضعها على الرف فقط بل دعت البرلمان المنحل أيضاً الى الاجتماع من جديد في ١٨ كانون الثاني وبذلك أشعرت المعارضة الداخلية والخارجية بأنها لن تتساهل البتة في أي تدخل آخر قد يحصل في النظام القائم .

وفي اليوم الأول من آذار ١٩٥٦ عزل الملك حسين بحركة مفاجئة قائد الجيش العربي الفريق جون باغوت غلوب (مع اثنين من الضباط البريطانيين الكبار) وأمر بإخراجه من البلاد على الفور . ثم عين في الوقت نفسه ضابطاً من الضباط العرب الكبار ، الجنرال راضي عناب ، في المنصب الذي شغر بعزله . فحصل هذا القرار للملك شعبيةً هائلة تم التعبير عنها بمظاهر الفرح التي استمرت عدة أيام في الأردن ، وجعلته بين يوم وليلة بطلاً في العالم العربي عامة . على أن ذلك لم ينجم عنه فسخ الحلف مع بريطانية ، فقد صرح الملك ووزراؤه أيضاً بأنهم لم يرغبوا في إبقاء علاقات المعاهدة فحسب ، لكنهم يأملون أيضاً أن يحتفظوا بخدمات عدد من الضباط البريطانيين في الجيش العربي .

أما في بريطانية ، فقد أثار عزل غلوب دهشةً عظيمة ، وأطلقت عليه جريدة التايمس في مقال افتتاحي لها أنه أنحس حدث وقع في الشرق الأوسط منذ أن تمت صفقة الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكية . وبالرغم من هذا كله لم تقطع الحكومة البريطانية مساعداتها المالية للأردن بل اكتفت بسحب خمسة عشر ضابطاً من الضباط البريطانيين الكبار في الجيش العربي[1] .

وحينما اجتمعت مصر وسورية والعربية السعودية في القاهرة لتنسيق الخطط السياسية في منتصف آذار جددت هذه الدول عرضها باستبدال المساعدة المالية البريطانية بمساعدة من عندها فقوبلت برفض الأردن لها . وقد خف الملك حسين في الحقيقة ، خلال ثمان وأربعين ساعة من صدور بيان « الثلاثة العرب الكبار » (١٢ آذار ١٩٥٦) ، الى الاجتماع بابن عمه فيصل ملك العراق في محطةٍ تقع في البادية وبذلك أيد من جديد رغبته في عدم فصم روابط الوحدة مع المملكة الهاشمية الأخرى .

وكان الشغب الذي أثاره معارضو الأسرة الأردنية المالكة والحكومة في ١٩٥٥ — ١٩٥٦ بالتدبير المتفق عليه ، قد هزّ البلاد من أركانها . فقد كانت البلاد ، وهي

(١) كتب الجنرال غلوب سلسلة من المقالات في جريدة النيويورك تايمس ، ١٢ — ١٦ آذار ١٩٥٦ ، تناول فيها قصة عزله هذه ، فليراجعها القارىء .

غير قادرة على تقويم أودها من الوجهة الاقتصادية ، مضطرة للاعتماد على المساعدة الأجنبية من هذا المصدر أو ذاك . غير أنه لما كان من المسلم به لمدة تربي على ثلث القرن أن احتكار بريطانية للنفوذ في الأردن كان شيئاً مأموناً وغير معرض للتحدي من أية جهة كانت ، فقد أثبتت حوادث شتاء ١٩٥٥ – ١٩٥٦ أن ذلك لم يكن شيئاً حقيقياً إذ قارب الهياج العاصف الذي اكتسح البلاد أن يطوّح بالأسرة الهاشمية وأتباعها . وقد تكون الثورة الشعبية هذه في نظر الخارجي المتجرد من العاطفة شيئاً يقارب الانتحار ، ويشابه النمط الذي سار على منواله الدكتور مصدق في ايران سنة ١٩٥١ . ولكن حتى توقع الكارثة نفسه لم يثن الشعب وقادته عن تحدي النظام القائم . وكان هذا يدل بلا شك على أن طبقات كبيرة من الرأي العام العربي في الأردن وخارجه قد وصلت حدّ اليأس في القضايا الداخلية والدولية المؤلمة . وفيما عدا الأحوال الثورية هذه ليس من الممكن كذلك إهمال سياسة الدول العربية الأخرى وتجاهلها . فقد كان قبول الأردن للمساعدة العربية الثلاثية سيؤدي إلى تحررها من السيطرة البريطانية ، لكن ذلك كان سيجعلها خاضعة لنفوذ القاهرة والرياض ودمشق بصورة تلقائية . فكان من الممكن بسهولة أن يؤدي هذا الى القضاء التام على الأردن كدولة مستقلة وظهور سورية والعربية السعودية وريثين محتملين لأراضيها وبلادها . وكان هذا سيعني بالنسبة لسورية ، المحرومة من موارد الثروة الطبيعية الكبرى ، أن يضاف الى عبئها الاقتصادي الثقيل من السابق مليون من الناس المعدمين . أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فان هذا كان سيؤدي الى أن يتدفق عليها سيل من العناصر البشرية القلقة التي كانت ستزيد في الخميرة الآخذة بالظهور في هذا المجتمع المشيخي . وعلى هذا فانه على الرغم من أن سياسة القاهرة – الرياض تبدو وكأنها حسبت ببرود وتعقل ففي وسع المرء أن يعجب مما إذا كان وارثو الدولة الأردنية المأمولون يريدون حقيقــة أن يضطلعوا بالمسؤوليات المضافة اليهم .

القسم الرابع

غربي البحر الأحمر وشرقيه

الفصل العاشر

مصر

كانت مصر وهي واقعة في ملتقى الطرق بين افريقية وآسية تشغل مركزاً ستراتيجياً ، يضاف اليه خصوبة أرضها ، تجتذب اليها بناة الدول العظام والفاتحين في العهود الغابرة . وقد ازدادت أهمية مصر الستراتيجية ازدياداً فائقاً حينما أنشئت قناة السويس في ١٨٦٩ . ومع أن القناة كانت ملكاً خصوصياً لشركة فرنسية في الغالب فقد وقعت من الناحية الستراتيجية تحت سيطرة بريطانية العظمى التي أدركت أهميتها لخط الحياة الأمبراطوري إدراكاً تاماً . وقد مهدت حركات عرّابي باشا ضد الأجانب ، الفرصة لأن يحتل البريطانيون دلتا النيل في ١٨٨٢ ويثبتوا حكمهم في هذه الولاية التي كانت ما تزال عثمانية في الاسم . ولم يمر طويل وقت حتى مدت بريطانية رواق سيطرتها الى السودان ، على الرغم مما قوبلت به هذه الحركة من معارضة غير يسيرة . فكانت ثورة محمد أحمد المهدي في ١٨٨٢ ، واستئصال حامية الجنرال غوردن في الخرطوم سنة ١٨٨٤ ، وتجريد الحملة الفرنسية على فاشوده سنة ١٨٨٦ ، وانتصار كتشنر في أم درمان عام ١٨٩٨ — كانت هذه كلها خطوات تدريجية للعملية التي انتهت في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ بتأسيس الحكم المصري — البريطاني المزدوج في السودان .

تسلط بريطانية

وهكذا أصبحت بريطانية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، الدولة المسيطرة على وادي النيل بأجمعه . وكان يمثل مصالحها في مصر رجل من أقدر بناة

الأمبراطورية في التاريخ الحديث ، اللورد كرومر . فقد أسس كرومر في مصر إدارة مالية سليمة ونظاماً محسناً للري ، وساعدها على أن تتبوأ مركزاً تجارياً مرموقاً بين بلدان الشرق الأوسط . وظل خليفتاه السر إيلدون غورست Eldon Gorst (١٩٠٧ – ١٩١١) واللورد كتشنر (١٩١١ – ١٩١٤) يمارسان تحت سلطة الخديوي الاسمية صلاحيات لا ينازعهما فيها أحد في مصر .

وكانت بريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى قد ثبّتت أقدامها بحيث انه كان عليها من قبيل القضايا الرسمية فقط أن تعلن في ١٨ كانون الأول ١٩١٤ ان مصر كانت محمية بريطانية . فخلع غيابياً الخديوي عباس حلمي الذي كان يزور استانبول يومذاك واستبدل بحسين ، وهو فرد آخر من أفراد أسرة محمد علي . وبفضل الأنكليز وإنعامهم تقلد حسين لقب سلطان . وخلفه على أثر وفاته في ١٩١٧ فؤاد الأول ، الذي كان مثل سلفه يتمتع بثقة البريطانيين واعتمادهم عليه . وقد كان يحكم مصر طوال أيام الحرب رشدي باشا رئيس الوزراء ، ويتبع مشورة البريطانيين ونصحهم في جميع الشؤون المهمة . وقد أصبحت مصر بتقدم الحرب في مراحلها قاعدةً عسكرية عظيمة لبريطانية ، كما أمست القاهرة مركزاً لدبلوماسية بريطانية العربية . ومنذ اليوم الذي تم فيه عقد الحلف الانكليزي الفرنسي في ١٩٠٤ كان الحلفاء يعتبرون مركز بريطانية مركزاً مسيطراً وسيادتها على مصر شيئاً مفروغاً منه ، ولذلك لم تكن هناك حاجة لإدخال مصر في المعاهدات السرية التي عقدت زمن الحرب . وقد نجم عن ذلك ان كانت علاقات بريطانية بمصر خلال تلك الفترة خالية من الاعتبارات السياسية في الدبلوماسية الدولية ، وإنما كانت تُعنى في الغالب بالمشكلات الادارية .

نشوء الوطنيــة

لقد تبدلت هذه العلاقات غير المعقدة بغتةً بانتهاء الحرب العالمية الأولى . فقد شهدت مصر بزوغ فجر الوطنية ، وكان ذلك يُعزى الى عدة عوامل : إذ جرح كرامة المصريين الوطنية وجود قوات كبيرة بريطانية واوسترالية ونيوزيلاندية ، ووقوع الحوادث التي كانت لا بد أن تقع بنتيجة ذلك . كما سبب قيام الجيوش الأجنبية بصرف المبالغ الطائلة بمقياس واسع تضخماً في العملة ومرابحات كابدت من تأثيراتها الطبقات ذات الدخل الثابت مكابدة شديدة . وأدى تجنيد الأنكليز للمصريين وتشغيلهم في أفواج العمل العسكرية الى تناقص الأيدي العاملة في مصر فنجم عن ذلك

إهمال الزراعة وقلة إنتاج المأكولات. وأخيراً وليس آخراً، كانت بنود ويلسن الأربعة عشر ، والبيان الانكليزي – الفرنسي الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، وما كان فيه من وعد باستقلال البلاد العربية ، قد ساعدت على إثارة الرغبة الصادقة بين الناس في الحصول على الحرية التامة والتخلص من الوصاية الأجنبية .

وقد شهدت مصر في ١٩١٨ – ١٩١٩ قيام حركات وطنية عنيفة انفجرت في الأخير فانقلبت الى هياجات مناوئة للبريطانيين . وكان يقود الوطنيين في ذلك خطيب مجاهد ، سعد زغلول ، من أصل فلاحي صار وزيراً للمعارف في عهد كرومر . وفي تشرين الثاني ١٩١٨ ، أي بعد الهدنة بيومين ، زار سعد زغلول بصحبة علي الشعراوي باشا وعبدالعزيز فهمي بك المندوب السامي البريطاني السر رجنالد وينغيت Reginald Wingate وطالبوه بالاستقلال التام لبلادهم . على أن « الوفد المصري » ، الذي أطلق على نفسه هذا الاسم وأيدته آلاف البرقيات والتواقيع ، لم يصادف أي نجاح في مسعاه . وفي ١٩١٩ أسس سعد زغلول حزباً جديداً باسم « الوفد » فأصبح في الحال العربة الوحيدة للوطنية المصرية .

ولما أخذ البريطانيون يجابهون حركات عنيفة في البلاد قرروا الضرب على مركز العصب نفسه فنفوا في آذار ١٩١٩ سعد زغلول وثلاثة آخرين من الوفديين البارزين الى مالطا [1] . فلم يغنهم ذلك فتيلاً . فبدلاً من أن يؤدي هذا التدبير الى تهدئة الجو أحدث ثورة انبعاثية صارت تسمى في العادة بالثورة المصرية ، وقد جاهد فيها الطلاب والعمال وسائر الطبقات سويةً حتى شلوا الحياة في البلاد . وأصبحت القاهرة في ١٧ آذار في حكم المنعزلة عن العالم ، فاضطر اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني الجديد أن يطلب الجيوش من سورية على عجل لقمع الثورة .

وقد تكونت عند البريطانيين بنتيجة الثورة قناعة بأن الوطنيّة المصرية لم يعد من الممكن التخلص منها بالإجراءات العسكرية ، وان شيئاً من التوافق كان ضرورياً للمحافظة على سيادتهم في دلتا النيل . فأطلقوا سراح سعد زغلول ، وسمحوا له بالتوجه إلى باريس حيث عرض مطالبه على مؤتمر الصلح . ثم توجه من هناك الى لندن ليدافع عن قضية مصر .

وقررت الوزارة البريطانية في الوقت نفسه إرسال اللورد ملنرالى مصر لاجراء

(١) حمد الباسل واسماعيل صدقي ومحمد محمود .

التحقيق وإبداء المشورة من أجل حل مناسب . فانتجت وفادة ملنر (كانون الأول ١٩١٩ الى آذار ١٩٢٠) تقريراً أوصى فيه باستبدال الحماية الراهنة بمعاهدة تحالف تعطي بريطانية العظمى الحق في الدفاع عن مصر ، والسيطرة على قناة السويس ، وتوجيه علاقات مصر الخارجية . وقد آلت المفاوضات التي جرت بعد ذلك بين لندن والقاهرة الى التوقف . وفي ١٩٢١ حصلت موجة جديدة من الهياجات الوطنية التي نفي على أثرها من جديد زغلول وسائر الزعماء الى عدن وجبل طارق وسيشل هذه المرة .

ولما كانت الحكومة البريطانية غير قادرة على التوصل الى اتفاقية ثنائية بينها وبين مصر قررت أن تعمل وحدها ، فأنهى المندوب السامي في بيان أصدره يوم ٢٨ شباط ١٩٢٢ الحماية وأعلن استقلال مصر . وقد كان البيان يحتوي على أربع نقاط « تركت بالمرة لحسن تصرف حكومة صاحب الجلالة » : (١) تأمين مواصلات الأمبراطورية البريطانية في مصر (٢) والدفاع عن مصر ضد جميع الاعتداءات الخارجية أو المباشرة وغير المباشرة (٣) وحماية المصالح الأجنبية في مصر مع حماية الأقليات (٤) وقضية السودان[1] . وقد رضي عن هذا البيان السلطان فؤاد الذي خف في ١٥ آذار فاتخذ لنفسه لقب الملك ، لكن الوطنيين رفضوا البيان واعتبروه بديلاً لا يمكن أن يُغني مطلقاً عن الاستقلال الحقيقي .

ولم يحصل تبدل جوهري في نمط السيطرة السياسية في مصر ، عدا ما حدث من إلغاء الأحكام العرفية التي كانت سارية المفعول منذ ٢ تشرين الثاني ١٩١٤ . وبمرسوم ملكي صدر في ١٩ نيسان ١٩٢٣ سن الملك فؤاد دستوراً على غرار الدساتير الغربية ، لكنه احتفظ بشيء غير يسير من الحقوق للملك . وعلى أثر اعلان العفو العام عاد زغلول وزملاؤه من منفاهم الجبري وانغمروا فوراً في الحملة السياسية الممهدة لأول انتخابات دستورية . ففاز حزب زغلول الوفدي فوزاً ساحقاً في الانتخابات التي جرت في كانون الثاني ١٩٢٤ . ولما أصبح في يده (١٨٨) مقعداً ضد (٢٧) للمعارضة ، جعل رئيساً للوزارة ، وشرع من دون تأخير يضغط على إجراء تعديل في بيان الاستقلال

(١) يراجع كتاب Great Britain and Egypt 1914 - 1936 (لندن ١٩٣٦) الذي نشره المعهد الملكي لشؤون الدولية . ويوجد النص الكامل في الكتاب الذي جمعته هلن ديفس : Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East (Durnam, N. C., 1947) p. 55.

الصادر من جانب واحد . وقد ثبت أن الأمل الذي كان يراود زغلول في أن تكون وزارة العمال البريطانية ، التي يرئسها ماكدونالد ، أكثر استجابةً لأماني مصر شيئاً من العبث . إذ انقطعت المباحثات التي بدأت في لندن بين الرئيسين البريطاني والمصري بسبب السودان الذي لم يكن البريطانيون على استعداد للتخلي عنه . فأثار انقطاع المفاوضات القلاقل في مصر كالمعتاد ، ونجم عنها في هذه المرة وقوع اعتداءات متكررة على البريطانيين ، العسكريين والمدنيين .

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ أقدم أحد الوفديين المتعصبين على اغتيال السر لي ستاك Lee Stach (السردار) قائد الجيش المصري وحاكم السودان العام . فكان الرد البريطاني على ذلك قوياً على غير المعتاد . إذ قدم اللورد اللنبي المندوب السامي إنذاراً مقتضباً الى الحكومة المصرية يطلب فيه معاقبة القتلة ، وتقديم اعتذار ، مع دفع غرامة بمبلغ نصف مليون جنيه مصري ، ومنع المظاهرات السياسية ، وانسحاب الجيش المصري من السودان . ثم طلب علاوةً على ذلك احتفاظ مصر بالمستشارين البريطانيين في وزارتي المالية والعدلية ، وفي الدائرة الأوروبية من وزارة الداخلية . وأشعر مصر كذلك بأن الرقعة التي كانت تروى من النيل في منطقة الجزيرة السودانية سوف تمتد وتتسع . وكان معنى هذا ان ماء النيل الحيوي كان سيحول الى المزارع البريطانية في السودان على حساب مصر . ودعماً لهذه المطالب أمر اللنبي باستيلاء الجيش البريطاني على جمارك الاسكندرية . وكان أشد ما أزعج زغلول قضية ري السودان ، فآثر الاستقالة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ على قبولها . فقبل خلفه زيور باشا ، الذي ألف وزارة غير وفدية ، الانذار وعند ذاك أخلى البريطانيون الجمارك ، وبعد مدة من الزمن عكسوا قرارهم عن ري الجزيرة . وقد نتجت عن هذه الأحداث الدراماتيكية نتيجتان : (١) ان بريطانية شددت قبضتها على مصر بابقاء سيطرتها على الدوائر الحيوية في الحكومة المصرية (وخاصةً الأمن الداخلي) عن طريق مستشاريها (٢) أصبح نفوذ مصر في حكم المنعدم تقريباً في السودان بانسحاب جيوشها وموظفيها منه .

مصر بين ١٩٢٤ و ١٩٣٦

لقد أنهى مقتل ستاك فصلاً كاملاً من فصول العلاقات الانكليزية المصرية . وكانت الفترة التي أعقبت ذلك (١٩٢٤ – ١٩٣٦) تتميز بعمليتين كانتا تجريان في وقت

واحد : إذ كانت إحداهما تنطوي على المفاوضات المماطلة المتقطعة مع بريطانية لعقد معاهدة ثنائية تعترف بالأماني المصرية اعترافاً أوفر ، وكانت الأخرى تتضمن اشتداد الصراع في الداخل بين القصر والوفد [1] . وقد كانت المفاوضات الانكليزية المصرية (تشامبرلن – ثروت ١٩٢٧ – ١٩٢٨ ، وهندرسن – محمود ١٩٢٩ ، وهندرسن – نحاس ١٩٣٠) جميعها غير باتة أو قاطعة . فأرجئت في أيار ١٩٣٠ ولم تستأنف حتى عام ١٩٣٥ . إذ كانت قضيتا السودان ووجود الجيوش البريطانية في مصر العائقين الرئيسين اللذين كانا يقفان دون عقد الاتفاقية . وفي الوقت نفسه ظل بيان ٢٨ شباط ١٩٢٢ ، الصادر من جانب واحد ، أساساً للعلاقات بين البلدين .

وكان التقصير في تلبية المطالب الوطنية يؤدي عادةً ، في العشرينات الأول ، الى حصول مظاهرات وعنف مناوىء للبريطانيين . وكان مما يلفت النظر أن نرى أن التقصير المماثل الذي كان يحصل بين ١٩٢٥ و ١٩٣٥ لم يؤد الى وقوع انفجارات كبيرة . ولو أردنا البحث عن ذلك لوجب علينا أن نجده في سياسة مصر الداخلية التي كانت تتميز بعاملين مهمين . أولهما أن سعد زغلول باشا كان قد اختفى عن المسرح السياسي . فعلى أثر الانتخابات الثانية التي جرت في ١٩٢٦والتي نجم عنها من جديد مجيء أكثرية وفدية قوته كان زغلول المرشح الطبيعي لرئاسة الوزارة ، غير ان البريطانيين حالوا دون اضطلاعه بهذا المنصب . وعند ذاك انتخبه المجلس لرئاسته . فظل زغلول على هذا الوضع الذي كان يكتنفه بعض الغموض سنة واحدة ، وفي ١٩٢٧ عاجلته المنية فاختصرت حياته السياسية . وهكذا قضى أشد الخصوم مناوأةً للحكم البريطاني في مصر ، والرجل الذي كان يعبده الجمهور المصري ، فأضاع الوفد زعيمه الملهم . وخلفه مصطفى النحاس باشا .

أما الميزة الثانية التي كانت تتميز بها السياسة الداخلية فقد كانت تنحصر في عزم الملك على كبح نفوذ الوفد وفرض سلطته هو . وبمساعدة من مركز آخر من مراكز القوى في البلاد أي جامعة الأزهر الاسلامية المعروفة ، نجح الملك فؤاد في أن يجمع حول القصر عدداً من السياسيين الطامحين الذين لم يقبلوا بزعامة النحاس باشا لأسباب

---

(١) يراجع عن هذه الفترة كتاب : Anthony M. Galatoli, Eeypt in Midpassage (القاهرة ١٩٥٠) ، وكتاب أمين يوسف بك ؛ Independ nt Egypt (لندن ١٩٤٠)؛ وكتاب Etapes de l'Indépendance Egyptienne P. A Ca gour, (باريس ١٩٤٢). وللبحث عن الموضوع باهجة معادية للبريطانيين يراجع كتاب : Conrad Oehlich, Englands Hand in Agypten (برلين ١٩٤٠) .

شتى وراحوا يسعون لإرضاء مطامعهم بمعزل عن الوفد . وحينما أخذ هؤلاء يعملون وحدهم ، أو بتأييد الملك أو الانكليز لهم ، أسسوا عدداً من الأحزاب السياسية التي استقام بعضها ولم يكن بعضها الآخر الا ابن ساعته . فأسس محمد محمود باشا وعدلي يكن باشا في ١٩٢٢ حزب الأحرار الدستوريين الذي كانت تؤازره الأوساط الارستقراطية والمثقفة لكنه لم يكن له إلا القليل من التأييد الشعبي [1] . وأسس في ١٩٢٥ يحيى ابراهيم باشا حزب الاتحاد الذي كان يعرف باتصاله بالقصر . ولم يلق هذا الحزب الا استجابة ضئيلة في البلاد ففشل فشلاً ذريعاً في كثير من الانتخابات [2] اللاحقة . وبعد سنوات خمس أسس اسماعيل صدقي باشا حزب الشعب ، فكان هذا منظمة لها اسم مظلل لانها لم يكن لها الا عدد قليل من الأتباع الشعبيين . وقد كان أكثر من ذلك أهميةً ، الانشقاق الذي حصل سنة ١٩٣٢ في صفوف الوفد . اذ نجم عنه تأسيس حزب جديد يسمى الحزب السعدي (أو السعدي الوفدي) من قبل اثنين من زعماء الحزب السابقين : أحمد ماهر والنقراشي باشا . فكان هذا الانسحاب ، الحركة الوحيدة في السياسة الحزبية التي كان من المنتظر أن توقع الضرر بالوفد ، ولكن حتى هذه لم يكن لها تأثير كبير على مركز الوفد وسطوته . ففيما عدا الحزب الوطني القديم ، الذي كان مؤلفا من جماعة لا يعتد بها من أنصار الخديوي عباس حلمي المعزول ، كانت هذه الأحزاب جميعها أكثر اعتدالاً من الوفد : فانها كانت راغبة في مؤازرة الملك ومستعدة لإجراء تسوية واقعية مع بريطانية العظمى .

وقد كان النمط الذي تسير عليه السياسة المصرية كالآتي تقريباً : خرج الوفد من عدة انتخابات وطنية (١٩٢٣ و ١٩٢٥ و ١٩٢٩) ظافراً بأكثرية ساحقة ، ولكن فيما عدا فترتين قصيرتين حلتا بعد وفاة زغلول (١٩٢٨و ١٩٣٠) وترأس فيهما النحاس باشا الحكومة كان يشكل الوزارات على الدوام رؤساء غير وفديين يتمتعون برضاء الملك ، ورضاء البريطانيين بصورة غير مباشرة . وكان اللغز في السياسة المصرية انه لم يكن في وسع أي حزب يسانده القصر أن يفوز في الانتخابات مطلقاً اذا ما ترك التصويت حراً بالنظر لشعبية الوفد القوية ، ومع هذا فقد كانت الملكية تتمتع بشعبية تامة بين الجماهير .

وكانت حقيقة كون الأكثريات الوفدية تجابه حكومات مناوئة للوفد على الدوام

---

(١) كان الاعضاء البارزون الآخرون احمد غفار بك ومحمود عبد الرازق باشا وغفار ولي باشا وهيكل باشا.
(٢) كان من الاعضاء البارزين الآخرين حلمي عيسى باشا وسيد ابو علي باشا واحمد علي باشا .

شيئاً أفسد على القصر خططه بحيث قرر الملك فؤاد في ١٩٣٠ أن يقضي على تفوق الوفد بجميع الوسائل المتيسرة له . فعين لهذا الغرض « رجلاً قوياً » ، هو اسماعيل صدقي باشا لرئاسة الوزارة وحل البرلمان ثم عاد بالبلاد الى دستور ١٩٢٣ ، وفي ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٠ سن دستوراً جديداً وقانوناً جديداً للانتخابات أدخل فيه طريقة الانتخاب على درجتين ، أي التصويت غير المباشر . ولذلك حصل صدقي في ١٩٣١ ، بعد أن تسلح بالأسلحة التشريعية الجديدة وساعده حزبه الجديد — حزب الشعب — على الفوز في الانتخابات التي قاطعها الوفد وأنشأ بذلك ديكتاتورية عملية في ظل السلطة الملكية خلال السنوات الأربع التالية . وكانت هذه أشد الفترات هدوءاً ومسالمة في العلاقات الانكليزية المصرية . وقد وقفت حكومة صدقي جهودها على القضايا الاقتصادية لتكافح الأزمة . ولم يكن هناك ما يستحق التسجيل من التاريخ السياسي .

المعاهدة الانكليزية — المصرية

كانت فترة السلم النسبية التي مرت على مصر بين ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، في الداخل والخارج ، قد انتهت بنشوب الحرب الايطالية الحبشية في أيلول ١٩٣٥ . وكان صدقي قبل ذلك بسنة قد استقال لانحراف صحته ، فأدى انسحاب مثل هذا السياسي الفعال من الزعامة السياسية الفعلية الى أن تظهر من جديد مشكلة العلاقات بين القصر والوفد المتزايد جموحه . وبتأثير الضغط الوطني الشديد عطل الملك فؤاد المعتل ، أولاً دستور ١٩٣٠ الذي قيدت فيه الحريات ، وفي ١٢ كانون الأول ١٩٣٥ أعاد دستور ١٩٢٣ برغم المشورة التي أبداها البريطانيون ضد ذلك . وقد صادف هذا تكوّن ما سمي بالجبهة الوطنية بنتيجة التصالح الموقت بين الملك والوفد . وبعد مضي أربعة أشهر قضى الملك فؤاد نحبه ، فخلفه على العرش فاروق الأول الفتى الذي كان يبلغ السادسة عشرة من عمره بعد أن قطع دراسته الثانوية لتسنم العرش .

وبزوال ظل الوفاق الثنائي المعتدل ، فؤاد — صدقي ، وإعادة الدستور القديم سنحت للوفد فرصة جديدة ليفرض نفسه على السياسة المصرية مرةً ثانية . فقد أحرز الوفد في أيار ١٩٣٦ نصراً مدوياً في الانتخابات ، ولذلك شكل النحاس باشا بصورة عاجلة وزارة وفدية خالصة . وكانت من أولى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة انها طلبت الى بريطانية تجديد المفاوضات لاستبدال « الوضع الراهن » بمعاهدة .

فاستجابت الحكومة البريطانية استجابةً مشجعة لانها كانت تحرص على التوصل الى تسوية ما مع مصر نظراً لما صار يبدو من التهديد الايطالي المتزايد في شرقي البحر الأبيض المتوسط وحوض البحر الأحمر . كما أن تقدير هذا التهديد حق قدره ، والدرس العملي الذي ألقاه موسوليني على البلاد المتخلفة بالمعاملة التي عامل بها الحبشة ، جعلا مصر أيضاً أكثر رغبة في الوفاق من قبل . وكانت العروض البريطانية المتكررة خلال المفاوضات السابقة للدفاع عن مصر ضد الاعتداء الخارجي قد اكتسبت أهمية جديدة في ضوء النشاط الفاشستي الجديد . فوجد المصريون المعتدلون ، الذين كانوا يقرون شخصياً بأن القيمومة البريطانية الانسانية عليهم هي خير من السيطرة الفاشية التامة ، أن مركزهم قد قوي بهذه التطورات . وبعد مماحكة غير يسيرة بين الأحزاب تقرر أن يمثل مصر في المفاوضات القابلة وفد يتألف من ثلاثة عشر عضواً يكون منهم سبعة من الوفديين وستة من الأحزاب السياسية الأخرى . وقد ترأس النحاس باشا هذا الوفد . وكان يمثل بريطانية السر مايلز لامبسون مصحوباً بخبراء دبلوماسيين وعسكريين من ذوي الرتب العالية .

وفي ٢٦ آب ١٩٣٦ تم التوقيع على المعاهدة الانكليزية المصرية في لندن . وكانت تحتوي على الأحكام الرئيسية التالية :

١ — يعقد بين مصر وبريطانية تحالف تتعهد بريطانية بموجبه أن تدافع عن مصر ضد العدوان على أن تضع مصر تحت تصرفها طرق مواصلاتها في حالة الحرب .

٢ — واعترافاً بمصلحة بريطانية الحيوية في قناة السويس توافق مصر على أن تسمح بابقاء حامية بريطانية تتألف من عشرة آلاف رجل وأربع مئة طيار في منطقة القناة التي تنشأ الثكنات لها على حساب مصر . وعلى الجيوش البريطانية الجلاء عن سائر الأراضي المصرية ، لكن بريطانية يسمح لها بالاحتفاظ بقاعدتها البحرية في الاسكندرية لمدة ثماني سنين أخرى .

٣ — يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصري والشرطة ، وتقوم عوضاً عن ذلك بعثة عسكرية بريطانية بتقديم المشورة للجيش المصري مع إبعاد الأجانب الآخرين ، ولا يدرب الضباط المصريون الذين يوفدون الى الخارج في بلاد أخرى غير بريطانية . وتستعيد مصر حريتها التامة في تزييد قواتها المسلحة [1] .

(١) كان البريطانيون يعارضون هذا في السابق .

٤ – يسمح للمصريين بهجرة غير مقيدة الى السودان ، وتعود الجيوش المصرية إليه كذلك .

٥ – تؤازر بريطانية مصر في قضية إلغاء الامتيازات الأجنبية .

٦ – تعد بريطانية بمؤازرة مصر في ترشيحها لعضوية عصبة الأمم .

٧ – يستبدل المندوب السامي البريطاني بسفير يتمتع بحقوق الأقدمية الدبلوماسية الدائمة .

٨ – تبقى المعاهدة نافذة المفعول لأجل غير محدود ، على أن يسمح بعد انتهاء مدة عشرين سنة بإجراء مفاوضات لتعديلها . على انه تم الاتفاق أيضاً على أن « أي تعديل لهذه المعاهدة يجب أن يؤدي الى استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين الساميين »[1] .

فاذا ما قارنا هذه الشروط بالتحفظات الأربعة المعلنة سنة ١٩٢٢ نجد أن كلا الطرفين قد تنازل عن أشياء مهمة . فقد احتفظت بريطانية بحقوقها غير المنقوصة تقريباً في حراسة مواصلاتها الامبراطورية ، لكنها تحتم عليها أن تصل الى وفاق ما في قضية الدفاع وتنازلت تنازلاً تاماً فيما يتعلق بحماية الأجانب والأقليات . على أن مشكلة السودان الأساسية بقيت غير محلولة ، حيث لم تكن موافقة بريطانية على السماح للمصريين ثانية بالاشتراك في الحكم الثنائي سوى إعادة الأمر الى ما كان عليه قبل إنذار ١٩٢٤ .

وفي ٢٢ كانون الأول صادق البرلمان المصري على المعاهدة بالرغم من بعض الانتقادات المخالفة لها . وكانت المعاهدة تعني بالنسبة للمصريين تدشين الاستقلال لأنها حلت في محل التصريح البريطاني الذي صدر من جانب واحد سنة ١٩٢٢ . وقد تمخض انعقاد مؤتمر مونترو في ٨ أيار ١٩٣٨ للدول التي كانت تتمتع بالامتيازات الأجنبية في مصر عن توقيع اتفاقية خاصة بإلغاء الامتيازات المذكورة ، على أن تشكل عوضاً عنها محاكم مختلطة في القاهرة والاسكندرية طوال الاثنتي عشرة سنة القادمة . وفي ٢٦ أيار سمح لمصر بالدخول في عصبة الأمم .

وقد كانت معاهدة ١٩٣٦ تدل على الأوج الذي توصل اليه في تاريخه السياسي الوفد الذي صار رئيسه النحاس باشا ، الذي كان يأمل حلول فترة طويلة يتمتع فيها بسلطة لا ينازعه فيها أحد في مصر . على ان اعتداده بنفسه هذا أدى به الى الاصطدام بالملك الشاب الذي أصبح مثل أبيه حذراً من قبضة الوفد على الشعب المصري . وبذلك دبت الحياة من جديد في نمط السياسة القديم بوقوف الملك ، يسانده شيخ الأزهر

(١) النص الكامل في كتاب ديفيس المشار اليه من قبل ، ص ٥٦ .

الشيخ المراغي وحزب الأحرار الدستوريين والسعديين ، ضد الوفد . فقد أقال فاروق سنة ١٩٣٧ النحاس باشا وعين في مكانه محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين . وكانت هذه العملية تكراراً لتجربة صدقي التي جربت في ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . وقد لعب الرئيس محمد محمود هذه المرة دور « الرجل القوي » الذي ترأس وزارة غير وفدية في وجه معارضة برلمانية وفدية .

ومثلما حصل في سنة ١٩٣١ عزم القصر من جديد على وضع حد للوضع غير الاعتيادي ، المنطوي على وجود خصومة دائمة في البرلمان والسلطة التنفيذية ، بتبديل مظهر البرلمان السياسي : فألغى محمد محمود باشا منظمة ذوي القمصان الخضر الفاشية (مصر الفتاة) وذوي القمصان الزرق الوفدية ، وهما منظمتان للشباب على الطراز النازي ، واتخذ تدابير تمهيدية استعداداً للانتخابات الوطنية التي كان هدفها في الأخير إزاحة الوفد وإبعاده عن الحكم . وقد وجد المهمة سهلة عليه في هذه المرة ، لأن الوفد كان حتى اليوم الذي انعقدت فيه المعاهدة مع بريطانية يعيش مفلحاً على الخصومة الانكليزية المصرية ، لكن هذه القاعدة التي كانت تستهوي الشعب فتؤدي الى نجاحه قد زالت من الوجود الآن . فحل الملك في نيسان ١٩٣٨ البرلمان الذي كان يسيطر عليه الوفد وفازت في الانتخابات التي جرت في نيسان حكومة محمد محمود باشا الائتلافية فوزاً مبيناً . وبذلك لحق الوفد انتكاس أبعده عن الحكم طوال السنوات الأربع التالية .

مصر في اثناء الحرب العالمية الثانية[1]

كانت سياسة مصر الخارجية والداخلية ، كما مر بنا ، متداخلة تداخلاً وثيقاً . على انها كانت تسير على نمط غير معقد : فقد كانت مصر من جهة تناضل للتحرر من ربقة الحكم البريطاني من دون تدخل أية دولة خارجية كبرى ، كما كانت بريطانية من جهة ثانية تسعى بالتواطؤ مع القصر لتحطيم احتكار الوفد للمؤازرة الشعبية بتشجيع الأحزاب المنشقة والخصومات الشخصية جرياً على قاعدة « فرق تسد » العريقة في القدم .

وبمجيء الحرب العالمية الثانية استمر هذا النمط الأساسي لكنه خضع لشيء من

(١) يراجع للبحث عن هذه الفترة بحثاً سطحياً ، واكن مفصلا من حيث ترتيب الحوادث ووقوعها ، كتاب Egypt and World War II (Cairo 1945): Jean Lugol

التعديل – نظراً لظهور عامل خارجي للوجود . وإذا كان مركز بريطانية في الشرق الأوسط تهدده تهديداً خطيراً إيطالية والمانية كان في وسع مصر أن تعيد توجيه سياستها في التحرر التدريجي وتعاونها مع بريطانية فتلتجىء الى سياسة التحدي العلني والتعامل المشترك مع دول المحور . كما كان يمكنها أن تتخذ موقفاً سلبياً غير ملزم حتى « ينجلي الغبار » فتصافح الغالبين . وكانت كلتا دولتي المحور نشطتين في القاهرة من الناحية الدبلوماسية قبل ان تندلع نيران الحرب بسنة او سنتين . فقد زار مصر عدة مرات عدد من ضباط الاركان الألمان والدبلوماسيين وأقطاب النازية (بما فيهم الدكتور غوبلز نفسه) . كما كان في وسع إيطالية ان تعتمد على مؤازرة ستين الفاً من الايطاليين المقيمين في مصر ، الذين كانت لهم مؤسسات تجارية وصيرفية لها نفوذ معروف ولم يدخروا وسعاً ولا مالاً في خلق شعور ودي تجاهها . وعلى هذا فقد كانت الاذاعات العربية من محطة تزيسن الألمانية وباري الايطالية شيئاً مألوفاً لجمهور المستمعين في مصر . ولم يكن للمصريين بلا شك مصلحة خاصة معينة بانتصار المحور انتصاراً تاماً ، ولكن إضعاف بريطانية النسبي ، مقروناً بضمان سلامة مصر عند اندحارها التام ، كان يستهوي الكثير من المصريين كشيء يستحق العمل من أجله . وكان هذا بالنسبة للكثير من السياسيين المصريين مشكلة تحتاج الى تقدير دقيق ، ولا تخلو من عنصر المقامرة . فقد كانت سياسة التعاون الصريح مع البريطانيين شيئاً محبذاً أثناء الحرب نفسها نظراً لوجود قوات بريطانية كبيرة في البلاد غير انها ربما كانت ستعود بالعاقبة الوخيمة في حالة نجاح المحور . بينما كان من الممكن ان يكون عدم التعاون من جهة أخرى شيئاً مخطراً أثناء الحرب ، ومن المحتمل ان يقضي على الحياة السياسية لأي شخص كان بعدها فيما لو نجحت بريطانية وكان النصر حليفها .

فأدت هذه الاعتبارات الى انقسام في الرأي بين الزعماء المصريين حينما بدأت الحرب . إذ طلب البريطانيون في أيلول ١٩٣٩ إعلان الاحكام العرفية ، وفرض الرقابة على المطبوعات ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانية ، واعتقال الرعايا الألمان أو إخراجهم من البلاد ، والانتفاع بطرق المواصلات المصرية تنفيذاً لما جاء في معاهدة ١٩٣٦ فتم لهم ما أرادوا ، وغدت مصر القاعدة البريطانية ، والحليفة فيما بعد ، الرئيسة في الشرق الأوسط ، وبذلك وجد حوالي نصف مليون جندي من الجيوش الحليفة أنفسهم في البلاد المصرية على طول مدة الحرب ، ومن بينهم البريطانيون والهنود والأوستراليون والنيوزيلانديون ورعايا جنوب إفريقية والبولنديون

والتشيكوسلوفاكيون واليونان واليوغوسلافيون والأمريكان . وكانت القاهرة المحور الحقيقي للنشاط الدبلوماسي والاقتصادي الحليف . فكان مركز تموين الشرق الأوسط الانكليزي – الأمريكي موجوداً فيها ، ولم يبق سياسي من ساسة الحلفاء المعروفين لم يزر القاهرة في يوم أو آخر ليحضر مؤتمراً دبلوماسياً أو يتفقد الجيوش او يقف في طريقه الى مكان من الامكنة البعيدة . وقد أسس البريطانيون في القاهرة مكتباً كانت له أهميته في أيام الحرب ، وهو مكتب وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط الذي أشغله بالتعاقب الكابتن أوليفر ليتلتون Lyttelton والمستر ريشارد كيسي Casey واللورد موين Moyne . وفتحت في القاهرة على الشاكلة نفسها مكاتب الاداريين الأمريكان للاعارة والتأجير وسائر المؤسسات في الشرق الأوسط . وأخيراً وليس آخراً ، فقد عقد الرئيس روزفلت والمستر تشرشل والجنرال تشيان كاي شيك والرئيس التركي عصمت أينونو مؤتمرهم المشهور في هذه المدينة في أواخر خريف ١٩٤٣[1] .

وقد كان على رأس الحكومة المصرية غداة نشوب الحرب علي ماهر باشا ، السياسي المستقل الذي كان يعمل وهو على اتصال وثيق مع السعديين والاحرار الدستوريين . وقد انتهج مع بريطانية سياسة لم يكن فيها سوى تعاون محدود تطور بمرور الزمن فانقلب الى عداء تدريجي . ولا غرو فان إخفاق الحلفاء الغربيين في الحيلولة دون انهيار بولنده ، وفترة « الحرب الكاذبة » التي شاعت فيها الانذحارية سنة ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ، والانتصارات التي أحرزها الألمان في الغرب في ربيع ١٩٤٠ ، والجلاء عن دنكرك – كانت كلها على ما يبدو عوامل تثبت ان سطوة بريطانية كانت آخذة بالتضاؤل . وكان وزير ايطالية في القاهرة الكونت مازوليني Mazzolini يبذل قصارى جهده خلال هذه الفترة في تعزيز هذا الانطباع بين المصريين ، مؤكداً لهم بأن ايطالية لا تضمر شراً في خططها تجاه مصر في حالة وقوع الاصطدام بين ايطالية والبريطانيين . وحينما أعلنت ايطالية الحرب على الحلفاء في حزيران ١٩٤٠ طلبت بريطانية الى

(١) ويمكن ان تضاف الى هذه سلسلة المؤتمرات التي عقدها الرئيس روزفلت مع حكام الشرق الاوسط وافريقية الآتية أسماؤهم : الملك فاروق والملك ابن سعود والامبراطور هيلاسلاسي والرئيس السوري شكري القوتلي ، فوق ظهر البارجة الامريكية كوينسي في البحيرة المرة الكبرى في مصر ، في منتصف شباط ١٩٤٥ ، بعد الانتهاء من مؤتمر يلطه .

علي ماهر ان يعلن الحرب على ايطالية . فقاوم علي ماهر ، ثم اضطر بنتيجة الضغط البريطاني على الملك فاروق ، الى تقديم استقالته . وظل يحوك الدسائس ضد البريطانيين من مكان اعتكافه فأدى ذلك في الأخير الى توقيفه وحجزه في بيته الريفي سنة ١٩٤٢ . ولم يعلن خلفاء علي ماهر الحرب على إيطالية كذلك لكنهم وافقوا على قطع العلاقات الدبلوماسية معها . ولم تظهر للوجود مشكلة اعتقال الرعايا الايطاليين بالجملة لأن عددهم الكبير كان يجعل ذلك شيئاً غير عملي ، وانما اعتقل أناس معينون بإشارة من وكالات الأمن البريطانية عادةً . وفي آب ١٩٤٠ دخلت الجيوش الايطالية الى الأراضي المصرية مندفعة بأول هجوم رئيسي شنته على البلاد . لكن روما أوضحت للملأ ان هذه الحركة موجهة ضد بريطانية العظمى فقط ، ولذلك لم تعتبرها الحكومة المصرية حركةً عدوانية موجهة ضدها وتصلبت في رفض إعلان الحرب . ورفضت مصر على الشاكلة نفسها جرها الى حالة الحرب حينما عبر الحدود المصرية في نيسان ١٩٤١ الفيلق الافريقي الألماني التابع للجنرال إرفين روميل . غير ان المقاومة السلبية هذه كانت أقصى ما بلغته جهود مصر في التدخل بتسيير الحلفاء للحرب . وقد جرت محاولات شخصية للتعاون بصورة فعالة مع المحور . فكانت من جملتها مثلاً المحاولة الفاشلة التي بذلها رئيس أركان الجيش السابق الجنرال عزيز علي المصري للانضمام الى قوات الثائر العراقي رشيد عالي الكيلاني في أيار ١٩٤١ . وكانت مثلها كذلك محاولة إفشاء بعض ضباط الركن المصريين خطط الدفاع البريطانية المتعلقة بواحة سيوه . ولكن المصريين بوجه عام لم يكونوا في حالة تستدعي الاقدام على العمل الطائش . فقد كان وجود القطعات الحليفة الكبيرة بطبيعة الحال عائقاً قوياً ضد القيام بأي عمل فعال . يضاف الى ذلك ان البريطانيين كانوا على ما يبدو مسيطرين سيطرةً ناجحة على الأمن الداخلي . فقد كان أحد الرعايا البريطانيين ، الجنرال رسل باشا ، قائداً للشرطة المصرية كما كان الكولونيل فيتز باتريك Fitzpatrick نائباً له . وكان أحد البريطانيين مدعياً عاماً في المحاكم المختلطة ، وكان آخر يرئس قسم الرقابة . وكان الموظفون البريطانيون بالاضافة الى ذلك يشغلون مناصب ستراتيجية في مراقبة جوازات السفر في الحدود وفي دوائر الأمن المماثلة . ولذلك لم يكن هناك سوى احتمال ضئيل في إفلات الوضع من اليد .

وكان البريطانيون يحرصون على عدم مخاصمة القوى السياسية التي كان لها نفوذ على الجماهير في مصر . لان أية مظاهرة غوغائية أو أي هياج يحدث كان لا بد ان

يكون عند وقوعه على جانب كبير من الاحراج لبريطانية التي كان يترتب عليها ان تتفرغ بجميع قواها للمجهود الحربي لا غير . وقد أدرك البريطانيون أن الوفد ، على الرغم من احتجابه الذي كاد يكون جبرياً في ١٩٣٨ ، لم يزل العامل القوي الوحيد في السياسة المصرية وانه كان قادراً على إلحاق ضرر خطير بمركزهم في مصر إذا اختار ان يفعل ذلك . وعلى كل فان أية حكومة أخرى غير وفدية لو جيء بها الى الحكم يومذاك وتعاونت مع البريطانيين كانت ستسلم الوفد سلاحاً جديداً في يده ، وربما كانت ستؤدي به الى ان يعكس موقفه المؤيد للمعاهدة ويعود الى موقفه التقليدي في تزعم الشعب ومعارضة بريطانية . أضف الى ذلك ان البريطانيين كانوا على علم تام بغضب النحاس واستيائه من إبعاده عن الحكم مدة طويلة من الزمن لا مبرر لها . وكانوا يعلمون كذلك بتعطش الساسة الوفديين للمناصب الحكومية الدسمة ، فأدت جميع هذه الاعتبارات بالحكومة البريطانية الى ان تقرر أن أسلم طريقة لإبعاد النحاس والوفد عن اقتراف الأذى ان تعيده مع حزبه الى الحكم . وكان هذا يعني بلا شك قلب السياسة البريطانية رأساً على عقب . كما كان يتطلب إقناع الملك فاروق ، عدو النحاس الشخصي ، بالتوقيع على أمر التعيين . وقد رفض فاروق ذلك فأدى رفضه الى إجباره على التوقيع . إذ حاصرت الوحدات البريطانية المصفحة في ٤ شباط ١٩٤٢ قصر عابدين الملكي في القاهرة ، ومن ثم زار الملكَ السفيرُ البريطاني السر مايلز لامبسون (اللورد كيلرن فيما بعد) يصحبه القائد العام للقوات البريطانية في مصر وخيّره بين ترشيح النحاس لرئاسة الوزارة وإخراجه من البلاد . فأذعن فاروق وتقلد النحاس الرئاسة . وقد نجم عن عودة الوفد الى الحكم استشراء الفساد وحصول تدنٍّ أعظم في الكفاءة الحكومية . فقد أخذت المضاربة والاحتكار وما شابههما من الأعمال تطغى ويرتفع مستواها — وكان البريطانيون على علم تام بأن هذا كان لا بد ان يحدث . ومع ذلك فقد كانت الحركة من الوجهة السياسية حركةً بارعة جنبتهم كثيراً من المتاعب .

وقد كان النحاس في دوره الجديد متعاوناً تمام التعاون ، كما يستدل من موافقته على حجز علي ماهر باشا المناوىء للبريطانيين واعتقاله في البيت . كما ساعد بريطانية على جمع العمال المحليين لمختلف الأعمال في قواعد المؤخرة ، وتعاون في تعقيب الجواسيس والمخربين والمنتسبين الى الرتل الخامس . وقد قل اعتبار رئيس الوزراء بمقدار غير قليل حينما تخاصم بعد تعيينه بمدة من الزمن مع رجل من أقرب أتباعه

اليه ، واكثرهم اقتداراً وقابليةً ، وهو مكرم عبيد باشا المسيحي القبطي . فاستقال عبيد من الوزارة ونشر على اثر ذلك «كتاباً أسود» مملوءاً بالوثائق فضح فيه فضحاً لا رحمة فيه أعمال الوفد ومفاسده . وانشق عدد من الوفديين معه فأسسوا حزب الكتلة الجديد . فغدت مصائر الوفد وهي في جزرٍ منحدر ، لكن البريطانيين تمادوا في موآزرة النحاس وتأييده في تجنب الأزمات الوزارية في الوقت الذي كانت تتخذ فيه أعظم القرارات العسكرية شأناً في إفريقية الشمالية . وفي خريف ١٩٤٤ قُضي على الخطر المحوري الذي كان يهدد الشرق الأوسط قضاءً مبرماً على اثر انتصارات العلمين وافريقية الشمالية . ولذلك شعر البريطانيون بانهم يستطيعون التخلي عن تأييد النحاس وترك السياسة المصرية تستأنف مجراها الطبيعي . وحالما عُرف ذلك (تشرين الاول ١٩٤٤) أقال فاروق النحاس باشا وأعاد السعديين الى الحكم . فحصل في انتخابات كانون الثاني ١٩٤٥ ، التي قاطعها الوفد ، ائتلاف الحزب السعدي وحزب الكتلة الذي ضمن الحصول على أكثرية لا يستهان بها في البرلمان .

وكانت الحرب قد قاربت النهاية ونفوذ بريطانية على أحسن ما يكون من الرفعة وعلو الشأن ، فوجد البريطانيون في شخص الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء الجديد سياسياً صديقاً ورجلاً واقعياً يتوق الى ان يحصل لمصر على مركز بين الأمم بعد الحرب . وقد جعل بيان الكبار الثلاثة في مؤتمر يلطه إعلان الحرب على المحور ضرورةً للاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة المنوي عقده في سان فرانسيسكو . فقررت الحكومة المصرية إعلان الحرب يوم ٢٤ شباط ١٩٤٥ ، وحضر أحمد ماهر الى البرلمان لإلقاء خطاب على الملأ في هذا المآل . فقتل لسوء الحظ بيد وطني متعصب بينما كان يلقي الإرادة الملكية . وقد أعقبه في الرئاسة النقراشي باشا ، وهو زعيم آخر من زعماء السعديين ، وظل في منصبه حتى سنة ١٩٤٦ .

الوطنية والاضطرابات الداخلية

لقد انفتحت بانتهاء الحرب حقبة جديدة من السياسة المصرية . إذ كان اغتيال أحمد ماهر يدل على ميل جديد الى التطرف . وكانت الحرب العالمية الثانية قد سببت اضطراباً في الكيان الاجتماعي والاقتصادي مثلما سببته الأولى من قبل ، كما كانت تأثيراتها على نفسية المصريين السياسية شيئاً مشابهاً . وقد أثارت كذلك موجةً من الوطنية

المعادية للأجانب التي صارت تتخذ اشكالاً عنيفة حالما شرع البريطانيون بسحب قطعاتهم العسكرية الكبيرة . وعلى الرغم من أوجه التشابه العامة هذه بين الفترتين اللتين حلتا بعد انتهاء الحربين كانت هناك فروق جديرة بالملاحظة . فبينما كان الوفد قد أصبح بعد ان وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها الهيئة المعبرة عن الوطنية المصرية والناطقة باسمها اضطلعت بهذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية جماعتان أشد تطرفاً منه . وأخذ هذا التطرف يظهر في جناحي الميزان السياسي ، الأيمن والأيسر . فكان الى الشمال الحزب الشيوعي الذي حصل على كثير من الاعتبار والنفوذ بنتيجة توسع النفوذ السوفياتي في العالم . وقد أثارت الانتصارات السوفييتية اثناء الحرب ، وتأسيس مفوضية سوفييتية في القاهرة سنة ١٩٤٢ ، اهتمام الطلاب والمثقفين من الشبان على الأخص بالشيوعية . وإذ كان الحزب الشيوعي يموله هنري كورييل Curiel بائع الكتب ، فقد أخذ برغم عدم شرعيته يتغلغل في مكاتب الصحف والدوائر الحكومية والمؤسسات والأحزاب السياسية ومن بينها حزب الوفد . وقد ركز الشيوعيون عملهم بين العمال في ثلاثة مراكز كانت مشهورة بصناعة النسيج : المحلة الكبرى الواقعة في منتصف الطريق بين القاهرة والاسكندرية ، وشبرا الخيمة الواقعة في ضواحي القاهرة ، ومصنع الغزل الوطني في الاسكندرية . وهناك كانوا يستغلون ظلامات العمال ليحققوا أهدافهم عن طريق الإضرابات والقلاقل . وقد اضطلعوا بزعامة مؤتمر العمال ، الذي تشكلت هيئته في ١٩٤٦ ، وبتمثيل المصريين في اتحاد نقابات العمال العالمي اليساري [1] . ومع ان أعضاء الحزب لم يكن يتجاوز عددهم الخمسة آلاف فقد كان نفوذه ، وخاصة بين المثقفين الناشئين ، لا يتناسب مع عدد أعضائه القليل .

وفي الجناح الأيمن من الميزان السياسي كان يقف «الاخوان المسلمون» الأقوياء [2] . فقد أسس هذه الجمعية المسلمة المعادية للغرب في الاسماعيلية الشيخ حسن البنا سنة ١٩٢٩ وأصبح لها اتباع كثيرون في نهاية الحرب العالمية الثانية حتى امتد نفوذها الى خارج حدود مصر . وكان يستند على ما يقرب من نصف مليون موآزر ، ولم

---

(١) يراجع مقال ويليام هاندلي « الحركة العمالية في مصر » المنشور في عدد تموز ١٩٤٩ من مجلة الشرق الأوسط الامريكية .

(٢) يراجع البحث المسهب عن هذه الحركة كتاب James Heyworth - Dunne : Religious and Political Trends in Modern Egypt . (واشنطن ١٩٥٠).

يثبت كونه واعظاً ملهماً فحسب بل خطيباً ممتازاً كذلك ، ومنظماً يستهدف بصورة باتة تسلم السلطة السياسية في مصر . وبعد ان كانت هذه الحركة تستهدف في بداية الأمر الطبقات الدنيا المحرومة انتشرت بين الطبقات المتعلمة أيضاً ، وصار يعاونها عدد من الزعماء من أصحاب النفوذ . وقد كان تاكتيك حسن البنا ملتوياً : فقد كان على عهد رئاسة النحاس للوزارة يشتغل اشتغالاً وثيقاً مع الوفد ، وفي ١٩٤٤ منح مؤازرته الموقتة للحزب السعدي ، ولكنه عاد في ١٩٤٥ الى انتهاج نهج مستقل بادئاً بحملة متطاولة من الإرهاب ضد جميع من اتهمهم بالتعاون مع الانكليز . والمزعوم ان قسماً من النجاح الذي أصابه كان يُعزى الى المساعدات المالية التي كان يتقاضاها من الملك فاروق . لان الروايات المتواترة تشير الى ان الملك كان يؤيد الإخوان المسلمين ليحفظ بهم التوازن ضد الوفد .

وقد جابهت الوزارات المناوئة للوفد التي كان يسيطر عليها السعديون وضعاً من أشق الأوضاع . فقد كانت وهي هدف للوفد والهيئات المتطرفة معاً لا تستهوي الجماهير إلاّ قليلاً . وكان عليها في الوقت نفسه ان تقمع نشوب العنف والإضرابات وتفرق المظاهرات المناوئة للحكومة او الأجانب ، فضلاً عن تهدئة الهياج العام الناجم عن تفاقم القضية الفلسطينية . ولا غرو فقد خلّفت الحرب ميراثاً محزناً من تضخم العملة والانتاج الزراعي غير المتوازن ، وعمقت الهوة بين الطبقات ذات الدخل الثابت والمرابحين (واكثرهم من المشارقة الذين حصلوا على الثروات من اتصالهم بالقوات الحليفة) ، ثم سببت تقلبات خيالية في أسواق القطن وتعطل العمال بمقياس واسع بعد جلاء الجيوش الاجنبية . وهكذا ، فعلى الرغم من ان مصر لم تعان تخريبات خطيرة في أيام الحرب [١] ، حتى انها خرجت وهي دائنة ولها رصيد استرليني كبير ، فقد اختل وضعها المالي اختلالاً خطيراً .

وحينما انبرت الحكومة للمحافظة على النظام اتخذت الاجراءات ضد الشيوعيين أولاً . فأصبح الحزب الشيوعي ، باعتباره هيئة تستمد الوحي من الأجانب وتدعو الى ثورة متطرفة ، هدفاً طبيعياً لتنكيلات الحكومة . فعلى أثر موجة من الاضرابات والمظاهرات ألقت الحكومة القبض في تموز ١٩٤٦ على عدد من الشيوعيين البارزين ، وفي تشرين الأول وتشرين الثاني جمع الجيش والشرطة عدداً كبيراً من المشاغبين

(١) كان قصف المحور لقناة السويس والاسكندرية شيئاً لا يعبأ به .

الشيوعيين في جامعتي فؤاد والأزهر في القاهرة وجامعة فاروق في الاسكندرية ، وفي كانون الثاني ١٩٤٧ رفعت الحكومة دعوى تقاضي بها كوريل وأعوانه التسعة عشر . فحكم على أغلبهم بالسجن .

ولم تتخذ التدابير الحكومية ضد الإخوان المسلمين بعد ذلك فوراً . فقد حصل تردد غير يسير ، حول النهج الذي يجب ان ينهج في هذا الشأن ، ممزوج بلا شك بأفكار كان مفادها ان التحالف معهم قد تكون له فائدة سياسية . لكنه اتضح في أواخر ١٩٤٨ ان حسن البنا كان عازماً على انتهاج سياسة مستقلة لا تحتمل إجراء أي توافق معه . إذ وقعت سلسلة من الأعمال الإرهابية . ففي ٤ كانون الأول قتل احد الطلاب الجنرال سليم زكي باشا مدير شرطة القاهرة أثناء مظاهرة أوحى بها الاخوان المسلمون . فأغلقت الحكومة بعد أربعة أيام جمعية الاخوان . وفي ٢٨ كانون الأول اغتال طالب من الطلاب الأعضاء في الجمعية المذكورة رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا في مبنى وزارة الداخلية . وقد أدرك الجميع ان الاغتيال هذا كان عقوبةً من الاخوان المسلمين عن الأعمال الانتقامية التي اقترفها النقراشي ضدهم ، واقتصاصاً لما زُعم من كونه كان يتبع سياسة سلمية تجاه الإنكليز . ثم وصلت المأساة ذروتها حينما قتلت جماعة من الشبان مرت بسيارة ، حسن البنا في رابعة النهار يوم ١٢ شباط ١٩٤٩ . فلم يكتشف القتلة ، ولم يبد من الحكومة ما يدل على انها كانت تظهر كثيراً من التحمس في متابعة القضية . وكانت وفاة رئيس الاخوان صدمةً عنيفة لجمعيتهم التي تباطأت أعمالها تباطوءاً ملحوظاً .

وفي وقت الشدة هذا أصدر الملك فاروق نداءً ناشد فيه الناس بالوحدة الوطنية ، وطلب الى الوفد الاشتراك في الحكم برئاسة رئيس محايد . وقد كان الدافع لهذه الحركة الوضع الداخلي المتردي من جهة والرغبة في تحاشي قيام الوفد مرةً أخرى بمقاطعة الانتخابات التي كانت ستجري في أوائل ١٩٥٠ من جهة ثانية . فرد الوفد على ذلك بتقديم بعض الشروط ، وفي تموز ١٩٤٩ تشكلت وزارة ائتلافية اشترك فيها عدد من الوزراء الوفديين . فكانت وزارة قصيرة الأجل ، إذ استبدلت في تشرين الثاني بحكومة انتقالية تمهد الأمور للانتخابات متألفة من موظفين مغمورين .

وقد أحرز الوفد في انتخابات كانون الثاني ١٩٥٠ نصراً مدوياً ، حيث فاز بـ (٢٢٨) من (٣١٩) مقعداً في المجلس . وقد فسرت النتيجة بكونها كانت تأنيباً للسعديين عن إدارتهم غير الكفوءة للحرب الفلسطينية سنة ١٩٤٨ . فتقلد النحاس باشا رئاسة

الوزارة وكان قد بلغ الحادية والسبعين من عمره ، وفي حزيران ١٩٥٠ أقنع الملك باستبدال سبعة عشر من أعضاء مجلس الشيوخ بمرشحين وفديين . فحصل الوفد بهذه الحركة على أغلبية مطلقة في كلا المجلسين .

قضية تعديل المعاهدة

لقد كانت مصر تدير سياستها الخارجية بعد الحرب في مثل هذا الجو المضطرب . وكانت العلاقات الانكليزية – المصرية هي الشيء المسيطر حسب المعتاد . فقد خرجت مصر من الحرب وهي عازمة على تعديل معاهدة ١٩٣٦ . وكانت النقطتان اللتان لحق البلاد حيف خاص منهما بقاء الجيوش البريطانية في مصر وقضية السودان . حيث كان المصريون يطالبون بأن يجلو حتى العدد المحدود من القوات البريطانية التي سمحت بابقائها المعاهدة للدفاع عن قناة السويس . اما بشأن السودان فقد كانت مصر تدعي بأن الحكم الثنائي فيه لم يكن سوى ستار تتستر به السيادة البريطانية التامة ، وتصر على « وحدة وادي النيل » .

وقد كانت مطالبة مصر باعادة اتحادها مع السودان تستند الى اعتبارات تاريخية وعرقية وحضارية واقتصادية وستراتيجية . فكانت حجتها من الناحية التاريخية حجة قوية ، كما كانت حجتها قوية كذلك حينما كانت تدعي بوجود روابط عرقية وحضارية مشتركة مع السودانيين ، برغم ان هذه الروابط كانت تنحصر بالسودان الشمالي فقط . إذ يسكن القسم الشمالي من هذه البلاد الواسعة أناس يجري في عروقهم خليط قوي من الدم العربي ، ويتكلمون العربية فضلاً عن كونهم يعتنقون الدين الاسلامي . اما الجنوبيون فهم زنوج في الغالب ووثنيون يتكلمون لغات شتى غير عربية . وقد كانت حجتها الاقتصادية كالآتي : لقد سخر البريطانيون اقتصاديات السودان لمصالحهم . فأنشأوا شبكة متقنة للري وتوسعوا في زراعة القطن السوداني ، وخاصة في منطقة الجزيرة . ويقوم القطن السوداني بمنافسة القطن المصري في الأسواق العالمية ، فيصبح الاقتصاد السوداني بذلك منافساً للاقتصاد المصري بدلاً من ان يكون متمماً له . وفي نية مصر حينما تتحد مع السودان ان تنفس عن ضغط السكان في بلادها (لقد ازداد عدد السكان في مصر من حوالي المليونين في ١٨٠٠ الى حوالي العشرين مليوناً في ١٩٥٠) فتساعد السودان على حل مشكلة النقص في الأيدي العاملة

عندها ، كما تشجع السودانيين على زراعة محاصيل المأكولات الرئيسية التي تستهلك في محلها أو تصدر الى مصر .

لكن الحجة الستراتيجية تعد أهم الحجج كلها . إذ تذهب مصر الى انها لا يمكنها ان تشعر بالأمان التام طالما كانت تسيطر على مصادر مائها أمة أجنبية . ولم يتقاعس الناشرون المصريون عن الاقتباس من مختلف المؤلفين البريطانيين بما يؤيد هذه الفكرة . وقد كانوا يتذكرون كذلك الانذار البريطاني الذي أُنذرت به مصر وأعلن فيه بصورة اعتباطية التوسع غير المحدود في زراعة منطقة الجزيرة انتقاماً لمقتل السر لي ستاك .

وكان المصريون يغتاظون كذلك من الطريقة التي كان البريطانيون يعالجون بها سياسة السودان الداخلية . فقد كان في السودان حزبان رئيسان : حزب الأمة ، وحزب الأشقاء . وكان حزب الأمة الذي برئاسة عبدالرحمن باشا ، ابن المهدي ، يعمل للاستقلال التام والانفصال عن مصر . وكانت صحافته منصرفة الى بث الدعاية المناوئة لمصر ، وفي شتاء ١٩٤٦ — ١٩٤٧ قصد عبدالرحمن باشا لندن للدفاع عن قضية حزبه . وكان البريطانيون على ما يتضح يؤيدون هذه الحركة . اما حزب الأشقاء فقد كان يدعو الى الملكية المزدوجة التي كانت تشترط استقلال السودان التام في ظل العرش المصري . ذلك لأنه كان يعتقد بوحدة وادي النيل ، واعتبارها شيئاً ضرورياً للأمتين . وقد حصل الأشقاء ، توأزرهم الطبقة المثقفة التي ترجع الى أصل سوداني — مصري مختلط ويرئسهم الزعيم الديني القوي الشيخ علي الميرغني باشا ، على اتباع من بين الجماهير السودانية أكثر مما حصل عليه حزب الأمة . وكان المصريون يعارضون بشدة مراعاة البريطانيين لحزب الأمة ، ويخشون ان يؤدي أي تأخير لحل المشكلة في السودان الى إعطاء البريطانيين وقتاً أطول لنشر الدعاية ضد الوحدة . وقد أضاف ما وقع من قيام الحاكم العام البريطاني بعزل قاضي القضاة الشرعي المصري عن منصبه في السودان عام ١٩٤٧ شيئاً غير يسير الى ما كان عند المصريين من التبرم [1] .

وهكذا كانت اذن الظلامات الرئيسية التي كانت تشكو منها مصر ، بالنسبة لمعاهدة ١٩٣٦ . وقد قدمت المطالب بتعديلها من جانب النحاس باشا رئيس الوفد منذ ١٩٤٢ ، ومن الحكومة المصرية كذلك حينما كان على رأسها أحمد ماهر باشا في

(١) يراجع عن وجهتي النظر في القضية السودانية المقال الذي كتبه Douglas Crary بعنوان «الجغرافية والسياسة في وادي النيل » في مجلة الشرق الاوسط الامريكية ، عدد تموز ١٩٤٩ . وكذلك ما كتبه في المجلة نفسها محمد عواد بعنوان « مصر وبريطانية العظمى والسودان : وجهة نظر مصرية» عدد تموز ١٩٤٧ .

١٩٤٥ . وكان البريطانيون في كلتا المرتين يبدون رغبتهم في بحث التعديلات بعد ان تكون الحرب قد وضعت أوزارها .

وأخيراً فقد أجرى صدقي باشا الذي كان يرئس الوزارة سنة ١٩٤٦ المفاوضات مع الحكومة البريطانية . وكان قد قرر ان يعارض فكرة تشكيل وفد للمفاوضة تشترك فيه أحزاب متعددة ، وبعد مباحثات تمهيدية استغرقت عدة أشهر ذهب بمفرده الى لندن حيث عقد اتفاقية مع إرنست بيفن وزير خارجية بريطانية . وكانت اتفاقية صدقي – بيفن هذه تنص على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ، وتحتوي على قاعدة تختص بوضع السودان . وقد تقرر ان تستبدل حماية الجيوش البريطانية للمنطقة بترتيبات معينة لانشاء جهاز دفاع انكليزي– مصري يتضمن قيام مصر بصيانة بعض المعامل (الورش) والمنشآت وجعلها جاهزةً للتسليم الى الجيش البريطاني عند نشوب الحرب . اما بشأن السودان فقد كانت القاعدة كالآتي :

« ان السياسة التي يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان داخل إطار الوحدة بين السودان ومصر في ظل العرش المصري المشترك سيكون من أهدافها الأساسية تأمين رفاهية السودانيين ، وترويج مصالحهم ، واعدادهم بصورة فعالة للحكم الذاتي وبالتالي لممارسة الحق في اختيار الوضع المقبل للسودان . وحتى يتسنى للجانبين الساميين المتعاقدين ان يحققا بالاتفاق التام المشترك الهدف الأخير هذا بعد التشاور مع السودانيين تستمر اتفاقية ١٨٩٩ ، وتبقى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ ، مع ملحقيها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المحضر المتفق عليه الملحق بالمعاهدة نفسها ، نافذة المفعول من دون مساس بالمادة الأولى من هذه المعاهدة » [١] .

وقد كان بيت القصيد في هذه القاعدة ان يستمر بقاء الوضع الراهن في السودان مدةً من الزمن . وحينما يكون الوقت قد نضج بحيث يمكن إجراء تبديل ما سيقرر السودانيون أنفسهم نوع الحكومة الذي يرغبون فيه ، حتى اذا كان ذلك يعني الانفصال التام عن مصر . وهذا أقل ما كان يعنيه التفسير البريطاني للاتفاقية . على ان المصريين فسروها تفسيراً مختلفاً معتقدين بأن تعبير « داخل إطار الوحدة ... وتحت ظل العرش » يقيد بصورة باتة حرية السودانيين في الاختيار . وقد أدى هذا الاختلاف في التفسير الى تبادل متطاول في المذكرات انتهى في أوائل ١٩٤٧ بحصول توقف في انهاء المعاملة .

(١) يوجد النص في عدد نيسان ١٩٤٧ من مجلة الشرق الاوسط الامريكية ص ٢٠٧ .

ويمكن ان يذكر هنا ان القسم الأول من اتفاقية صدقي – بيفن ، الذي يختص بمنطقة قناة السويس ، كان مقبولاً لدى المصريين تمام القبول لكنهم رفضوا التصديق على الاتفاقية بسبب قضية السودان .

تحدي مصر السافر لبريطانية

كان صدقي باشا قد استقال في كانون الأول ١٩٤٦ . فقرر خلفه النقراشي باشا الزعيم السعدي ممارسة ضغط مزدوج على بريطانية العظمى ليحصل على حلٍّ يرضي المصريين . ومن الجدير بالذكر ان صدقي المستقل والنقراشي السعدي لم يكونا من المتطرفين ، وانهما لو تيسرت لهما الحرية في العمل فربما كانا قد اتفقا على حلٍّ واقعي يستند إلى التوافق بين الطرفين . غير ان ضغط الرأي العام الملتهب ، وموجة الهياجات المعادية للبريطانيين جعلا من المستحيل على أي سياسي مصري ان يعبر عن آرائه بالاعتدال علانيةً . ولو كان قدر للائتلاف غير الوفدي ، الذي كان يتربع في دست الحكم يومذاك ، ان ينجح في الحصول على نصر دبلوماسي على بريطانية لازدادت شعبيته زيادة عظيمة . وربما كان من الممكن له ان ينتزع من الوفد احتكار الحظوة عند الجماهير . وقد كان هناك علاوةً على ذلك الشعور بأن هذا هو الوقت الذي يجب ان يضغط فيه على بريطانية التي انهكتها الحرب وأضاعت امبراطوريتها فيها لتستجيب للمطالب .

وكان الضغط المزدوج المنوه عنه من قبل يشتمل على عملين معينين : أحدهما استغلال اهتمام الأمريكيين المتزايد بشؤون الشرق الأوسط ، كما يستدل عليه من توسع أعمال النفط والمواصلات الجوية في المنطقة ، لازاحة السيادة البريطانية عن مكانها وإحلال التعاون الأمريكي في محلها . وكانت الولايات المتحدة ومصر قد عقدتا في ١٥ حزيران ١٩٤٦ اتفاقاً للطيران المدني بينهما . وفي نيسان ١٩٤٧ زار رئيس أركان الجيش المصري ، الجنرال ابراهيم عطا الله ، الولايات المتحدة ليستمزج رأي الحكومة الأمريكية حول رغبتها في إسداء المعونة الاستشارية والفنية للجيش المصري . وقد أصبح معروفاً في الوقت نفسه ان مصر كانت تنشد الحصول على قرضٍ بمبلغ ٨٨ مليون دولار من الولايات المتحدة . وكان الرئيس ترومان قد تعهد في ١٢ آذار ١٩٤٧ بتقديم المساعدة الأمريكية لليونان وتركية نظراً لعجز بريطانية المنهكة عن

الاستمرار في تحمل اعبائها في هذين البلدين ، فقام أسطول أمريكي متألف من حاملة الطائرات « لايت » وثلاث بوارج حربية أخرى بزيارة ودية للاسكندرية في شهر أيار . وقد كان هذان العملان معاً يدلان على الاهتمام الأمريكي الأكيد بسلامة شرقي البحر الأبيض المتوسط . فكان المصريون بناءً على هذا يأملون انهم ربما يستطيعون بالمعالجة البارعة اقناع الولايات المتحدة بابداء اهتمام أكثر بمصر ، وبذلك تصبح ترتيبات الدفاع الانكليزية المصرية شيئاً غير ضروري . وذهب الرئيس النقراشي بنفسه الى واشنطن في أيلول ١٩٤٧ ليدعو الولايات المتحدة الى ايفاد بعثة عسكرية الى مصر تملأ الفجوة التي خلفها انسحاب البعثة البريطانية من البلاد . فلاقى نجاحاً ضعيفاً ، لان الحكومة الامريكية رفضت منافسة بريطانية فيما كان يعتقد بكونه منطقة محجوزة للبريطانيين . وكانت علاوةً عـلى ذلك تحجم عن خلق سابقة ربما توثر في المستقبل في وضعها هي في بناما [1] .

وكانت طريقة الضغط الأخرى تنطوي على عرض النزاع الانكليزي المصري على أنظار هيئة الأمم المتحدة . وفي ٨ تموز ١٩٤٧ اتهم النقراشي باشا بريطانية العظمى أمام مجلس الأمن بشيئين : (١) ان بريطانية اقترفت جريمة ابقاء جيوشها في الأراضي المصرية ضد ارادة الشعب . وكان وجود هذه الجيوش ، على حد قول النقراشي ، يمس بكرامة مصر ويوٴخر تقدمها الاعتيادي فضلاً عن انه يعد انتهاكاً لمبدأ التساوي في السيادة ، وفي هذا خرق لميثاق الامم المتحدة . (٢) ان احتلال بريطانية لوادي النيل وانتهاجها سياسة معادية في السودان قد أديا الى نشوء نزاع من المنتظر أن يوٴدي استمراره الى تهديد السلم والأمن في العالم .

ولهذه الأسباب اضطرت مصر ، كما قـال النقراشي ، الى ان ترجو مجلس الأمن أن يعمل على إجلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، بما في ذلك السودان ، إجلاءً تاماً وإنهاء الحكم البريطاني في السودان . فكان رد بريطانية على ذلك ان معاهدة ١٩٣٦ كانت ما تزال نافذة وليس هناك ما يدل على وجود خطر على السلم العالمي . وبقي الأمر على ما كان عليه حيث لم يحظ كلا البـلدين بأكثرية توٴيده . وقد قوبل بالامتعاض في مصر اقتراح أمريكي (لم يقبل) بالطلب الى الفريقين بوجوب استئناف

(١) يراجع مقال Halford L. Hoskins « حراسة قناة السويس » في عـدد نيسان ١٩٥٠ من مجلة الشرق الاوسط الامريكية ، ص ١٤٣ .

المفاوضات . وإذ كان البريطانيون في الوقت نفسه حريصين على تنفيذ نصوص المعاهدة حرصاً تشوبه الوسوسة بادروا الى إجلاء قواتهم من كوم الديك في الاسكندرية ، وألغوا قاعدتهم البحرية هناك . ثم ترك آخر الجنود البريطانيين في شهر آذار ثكنات قصر النيل المعروفة في القاهرة . حيث أسس مقر جديد لها في فايد الكائنة في منطقة القنـاة .

وفي سنة ١٩٤٨ دخلت مصر حرب فلسطين ، وقد وصل شعور الجماهـير في وادي النيل ذروةً عالية . وتطوع ألوف الرجـال للخدمة العسكرية ، ثم سيق الجيش النظامي الى جنوب فلسطين وأخذ فدائيو حسن البنا في الوقت نفسه يدخلون الأراضي المحتلة على شكل عصابات .

وفي سنة ١٩٥٠ عـاد الوفـد الى الحكم ، وقـد نجم عن ذلك فتـح باب المفاوضات من جديـد لتعديل المعاهدة . فبدأت المباحثات من جديد بين الحكومتين لهذا الغرض في شتاء ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، غير ان التوصل الى خاتمة موفقة كان شيئاً ضعيف الاحتمال . فقد ولّدت القضية الفلسطينية أولاً نوعاً من التوتر الدائم بين بريطانية ومصر لم تخفف من حدته رغبة بريطانية في الظهور بمظهر ممالىء للعرب او اتخاذ موقف حيادي على الأقل . وقد عزمت مصر بعد الحرب في فلسطين على منع أية ناقلة للزيت من الوصول الى اسرائيل ، ولهذا السبب فرضت قيوداً معينة عـلى النقليات البحرية عبر قناة السويس[1]. ونجد من جهة ثانية ان البريطانيين الذين كانوا يرغبون سنة ١٩٤٦ (السنة التي قوي الأمل فيها بالتعاون السلمي بين روسية والغرب) في التنازل عن المنشآت الموجودة في قناة السويس قد بدلوا رأيهم وأصبحوا جازمين في عدم التنازل عنها سنة ١٩٥٠ .

فقد كان من رأي البريطانيين ان الجلاء عن مصر ، في وقت كانت روسية تهدد فيه باحتلال البلاد الأوروبية والآسيوية الواقعة الى الجنوب من حدودها ، يعد ضرباً من الانتحار . وكانت الجهات المختصة ، لا في لندن فقط بل وفي واشنطن أيضاً ، تدرك أن الديمقراطيات الغربية اذا ما أرادت الدفاع عن اليونان وتركية والعراق وإيران دفاعاً فعالاً يجب ان تكون لها في داخلية بلاد الشرق الأوسط قاعدة وافية بالمرام ، وكان المعتقد ان مصر هي القاعدة الوحيدة التي تتيسر لهذا الغرض ، فقد كانت ، الى جانب مركزها الستراتيجي وكونها حلقة وصل بين المحيط الهندي

(١) لقد أجبرت هذه القيود اسرائيل على رفع القضية الى هيئة الامم المتحدة في منتصف صيف ١٩٥١ .

والبحر الأبيض المتوسط ، البلاد الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتيسر فيها المرافق الفنية الكافية (المخازن والورش والموانىء والمطارات والمصانع) والأيدي العاملة الوافرة والمواد الغذائية بحيث يمكن قلبها بسهولة الى قاعدة عسكرية جبارة . ولم يكن من الممكن التغاضي عن الخبرة التي حصلت خلال الحربين في هذا الشأن . وبذلك تخطت قضية جلاء البريطانيين حدود العلاقات الإنكليزية ـ المصرية الضيقة وأصبحت قضية دولية صارت للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي مصالح حيوية في حلها .

وقد كان من الصعب حقاً ان يجد المرء في مثل هذه الظروف كيف يمكن الوصول الى حل توافقي في هذا الشأن . إذ ظلت مصر تصر على جلاء البريطانيين التام عن بلادها . وكان هذا الموقف المناوىء للبريطانيين من مظاهر الاتجاه العام المناوىء للغرب في السياسة المصرية الخارجية والداخلية ، وهو اتجاه أصبح أكثر وضوحاً بعد الحرب الفلسطينية . وبالنظر لسياسة الولايات المتحدة الممالئة لاسرائيل فقد أصبحت لأول مرة في التاريخ المصري هدفاً للتشهير والنقد الصريح .

وقد أعلنت الحكومة المصرية حينما نشبت الحرب في كوريا انها سوف لا تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، ولا تقوم بارسال الجند اليها . فقد أدلى صلاح الدين بك وزير الخارجية المصرية بحديث في مؤتمر صحفي عقد في ٢١ تموز ان مصر تحافظ بعملها هذا على الحياد في النزاع المذكور . وقد أيد هذا التصريح في ١٤ نيسان ١٩٥١ عبدالسلام فهمي جمعة باشا رئيس مجلس النواب ، وأحد الوفديين البارزين ، حيث اعلن بأن مصر ستقف على الحياد اذا ما وقعت حرب عامة كما انها ستلغي في الوقت المناسب معاهدتها مع بريطانية [1] المعقودة في ١٩٣٦ . ولم يكن من الممكن ان تفسر هذه التصريحات بتفسيرات يستدل منها على حصول اي اتفاق بين القاهرة وموسكو ، كما لم يكن الا العدد القليل من المراقبين ميالاً الى ان يستنتج من أعمال مثل عقد الاتفاقيات التجارية المعقودة في شباط ١٩٤٨ وتموز ١٩٥١ بأن مصر كانت على وشك ان تنزلق الى الفلك السوفييتي . ومع هذا فليس هناك شك بأن إتجاه مصر الحيادي قد ضايق الغرب في وقت كان يحاول فيه محاولةً شاقة تنظيم شؤون الدفاع عن العالم الحر ضد الامبريالية السوفييتية .

(١) جريدة النيويورك تايمز ١٥ نيسان ١٩٥١ ، ومن الغرابة بمكان ان الاسطول المصري كان في الوقت نفسه يجري مناورات مشتركة مع الاسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط « ليحصل على الخبرة » كما أوضح في الأوساط الرسمية المصرية .

وقد وصلت حملة مصر المناوئة للانكليز ، التي اشتدت بتأثير الأزمة الانكليزية ـ الايرانية ، أوجها حينما عرض مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء على البرلمان في يوم ٨ تشرين الأول ١٩٥١ سلسلة من اللوائح القانونية التي تبطل من جانب واحد معاهدة ١٩٣٦ الانكليزية ـ المصرية ، وتنص على إخراج الجيوش البريطانية من منطقة القناة ، وإعادة توحيد السودان ومصر ، ثم تنادي بفاروق « ملكاً على مصر والسودان » . فصادق البرلمان بالاجماع على هذه اللوائح في ١٥ تشرين الأول . ولم تستطع موجة الحركات المناوئة للبريطانيين ، التي وقعت على اثر هذه القرارات ، اقناعهم بالتخلي عن منطقة القناة . إذ أعلنت بريطانية أن الخطوة التي خطتها مصر لم تكن قانونية ، ثم عززت حاميتها في منطقة القناة وهي تعتزم على عدم الانحناء للتخويف . وفي الوقت نفسه (١٣ تشرين الأول) قدمت حكومات الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسة وتركية ، وهي تحاول إخراج الوضع من المأزق ، اقتراحاً الى مصر ، جرى التفكير فيه منذ مدة طويلة ، بتأسيس قيادة حليفة للشرق الأوسط تؤمن الدفاع عن مصر والمنطقة المجاورة لها . وقد دعيت مصر للاشتراك في القيادة المقترحة على أساس المساواة بشرط ان تستبدل الحامية البريطانية الموجودة في منطقة القناة بقوة حليفة تتألف من جيوش الأمم المشتركة في القيادة . فرفضت الحكومة المصرية هذه المقترحات يوم ١٥ تشرين الأول . وبعد يومين أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة دين أتشيسون على الملأ تأييد أمريكا التام لموقف بريطانية ، فأصبح من المعلوم في الأسابيع القليلة التي تلت ذلك ان الدول الغربية قدمت الى الدول العربية الأخرى ، واسرائيل كذلك ، مقترحات بإشراكها في ميثاق دفاعي للشرق الأوسط ، وانها كانت تعتزم السير قدماً في خططها حتى ولو رفضت الدول العربية تأييد المقترحات .

سياسة مصر في الشرق الاوسط

كانت سياسة مصر في الشرق الأوسط تدور حول فكرة أنها أكثر الدول العربية تقدماً وأوسعها ثروةً . وقد لعب ساستها دوراً رئيسياً في تشكيل جامعة الدول العربية التي كان ميثاقها قد تم التوقيع عليه فوق ارض مصرية سنة ١٩٤٥ . فأصبح أحد المصريين ، عبدالرحمن عزام باشا ، أميناً عاماً لها .

وحرصاً على مركزها المرموق بين الدول العربية كانت مصر على الدوام تعارض في مشروع سورية الكبرى لانه كان لا بد ان يخلق مركزاً مساوياً لها في السطوة والنفوذ. فأدت هذه المعارضة الى توثق الصداقة السياسية مع ابن سعود الذي جعله تخوفه من البيت الهاشمي المالك في العراق والأردن يتعاون مع مصر. وجرياً على هذه السياسة فقد توددت مصر في ١٩٤٩ الى حسني الزعيم ديكتاتور سورية الذي لم يعمر طويلاً.

وقد حاولت مصر في ربيع ١٩٥١ ان تمهد السبيل لعقد ميثاق إقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط تنضوي تحته تركية بالاضافة الى الدول العربية. فزار أنقره في حزيران ١٩٥١ عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، ليستمزج رأي الجهات الرسمية في تركية. وقد كان من رأي مصر ان تكوّن كتلةً محايدة في الشرق الأوسط يسيطر عليها العرب ويتعزز موقفها بإدخال تركية فيها. ومع ان التفصيلات الكافية عن هذه المباحثات لم ينشر شيء منها فقد كان من المؤكد ان اقتراحات مثل هذه لم يكن من الممكن لها ان تثير التحمس في أنقره لان تركية كانت في ذلك الوقت بالذات تعمل جاهدةً للدخول في منظمة شمال الأطلسي. ولم تنجم عن زيارة عزام أي اتفاقية أو بيان، ولذلك يمكن اعتبار نتائجها سلبية. ولم يكن إحجام تركية عن الانضمام الى الكتلة العربية ناشئاً عن عدم اهتمامها بسلامة الشرق الأوسط الاقليمية، وانما كانت تحبذ اتخاذ ترتيبات دفاعية اقليمية خاصة برهنت على اهتمامها بها بعد أربعة أشهر بتبني اقتراح غربي مشترك يستهدف تأسيس قيادة الشرق الاوسط ألمحنا عنها من قبل. غير انها لم تكن راغبة في التوفيق بين موقفها كدولة ميالة للغرب وبين الانضمام الى كتلة تسيطر عليها مصر المحايدة، المناوئة للغرب في الغالب.

مقدمة الثورة : هياج القاهرة

لقد أدت الحماسة التي نجمت عن إلغاء المعاهدة الانكليزية — المصرية الى وقوع عدد متزايد من الحوادث بين القوات البريطانية والمصريين في منطقة القناة. إذ أصبح الجنود البريطانيون، زرافات ووحداناً، هدفاً مستساغاً للتصيد والهجوم، وأحياناً لهجمات القوات التي كـــان ينظمها لهذا الغرض الحزب الاشتراكي[1] او غيره من

(١) وهو جمعية مصر الفتاة الفاشية في السابق (المعروفة أيضاً بجماعة ذوي القمصان الخضر) التي أسسها في ١٩٣٣، احمد حسين المحامي. وفي ١٩٤٠ غيرت الهيئة هذه اسمها الى « الحزب الاسلامي الوطني » واخيراً اتخذت بعد الحرب اسم الحزب الاشتراكي.

الجماعات المتطرفة. فاتخذ البريطانيون لقاء ذلك سياسة المقابلة بالمثل التي زادت في التوتر. وغدت الاسماعيلية، وهي البلدة المهمة المتخذة قاعدةً من قواعد القناة، في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢ مشهداً لقتال بالجملة انتهى بعد ستة أيام باحتلال البريطانيين للبلدة. فقد أُخرجت عنوةً قوات الشرطة المصرية المساعدة من ثكناتها فقتل خمسة وستون شرطياً أثناء المعركة.

وقد أوحت واقعة الاسماعيلية بنشوب هياجات كبيرة في القاهرة في اليوم التالي، ٢٦ كانون الثاني. اذ هاجمت الجماهير، سبعمائة مؤسسة تجارية واجتماعية وثقافية كان يملك أغلبها الأجانب وأضرمت النار فيها، وكان في ضمنها أيضاً عدد من الشركات والمؤسسات المصرية. فتعرضت لهذه الهجمات أبنية ومؤسسات مشهورة مثل فندق شبرد ومصرف باركليز ونادي الترف ومطاعم غروبي ومخازن شيكوريل وشملا فدمر قسم منها عن آخره، كما دمر القسم الآخر تدميراً جزئياً مع خسران في الأرواح. وبلغت الخسائر بعد يوم مفعم بالهياج ٥٥٢ جريحاً و ٢٥ قتيلاً. على ان موقف الحكومة التي كان يسيطر عليها الوفديون أثناء وقوع هذا العنف كان موقفاً يكتنفه الغموض. لأن الشرطة لم تتدخل تدخلاً يذكر خلال القسم الأعظم من النهار، وتركت الجماهير الهائجة تسرح وتمرح على رسلها. ولم يظهر الجيش على المسرح الا حينما آذنت الشمس بالمغيب — أي عندما أخذ النشاط بالفتور.

بعد ذلك خف الملك وهو الخصم التقليدي للوفد الى اغتنام الفرصة عاجلاً وإقالة النحاس باشا مع وزارته يوم ٢٧ كانون الثاني، ثم عين علي ماهر باشا أحد الساسة القدماء في مكانه. وقد شهدت الأشهر الستة التي أعقبت الحادث شيئاً غير يسير من الاضطراب، فترتب على الوزارات[1] المعادية للوفد التي كان يعينها القصر ان تجابه إما برلماناً وفدياً معادياً او فراغاً سياسياً خطراً، بعد حله في ٢٩ آذار.

ثورة تموز (يوليو)

ولقد امتلأ هذا الفراغ فجأةً بقوة ديناميكية جديدة حينما أطاحت بالحكومة في فجر ٢٣ تموز « هيئة الضباط الأحرار » التي تشكلت في ١٩٤٧ على شكل هيئة سرية. فتقلد السلطة العليا في البلاد مجلسٌ لقيادة الثورة مؤلف من أحد عشر ضابطاً

(١) وزارة علي ماهر باشا (٢٧ كانون الثاني – ١ آذار)، ووزارة نجيب الهلالي (١ آذار – ٢٨ حزيران)، ووزارة حسين سري (٢ حزيران – ٢٠ منه)، ووزارة نجيب الهلالي (٢٢ – ٢٣ تموز).

شاباً . وأصبح القائد الصوري ، اللواء محمد نجيب ، قائـــداً عاماً للقوات المسلحة بينما نصّب علي ماهر باشا رئيساً للوزارة . وفي ٢٦ تموز سلم نجيب للملك فاروق انذاراً بالتنازل عن العرش وترك البلاد في الحال . فوقع فاروق أمراً بالتنـــازل لصالح ابنه الطفل أحمد فؤاد الثاني ، ثم ترك مصر في اليوم نفسه الى ايطالية . وفي اليوم الثاني من آب تشكل مجلس للوصاية كان يتألف من ثلاثة رجال : الأمير محمد عبدالمنعم ، وبهي‌الدين بركات ، والعقيد محمد رشاد مهنا ، وكان الأخير يمثل مجلس قيادة الثورة .

وقد أعلن اللواء نجيب وزملاؤه الضباط للملأ في البيانات والتصريحات أنهم حينما قاموا بالثورة هذه كانت تحدوهم الرغبة غير الأنانية في أن يروا مصر متحررة من الاستعمار والاقطاعية وعلى رأسها حكومة نزيهة تؤمن بالعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والكرامة لجميع المواطنين في البلاد . وقد أكدوا على تأليف مجلسهم من الطبقة المتوسطة ، كما أكدوا في أعمالهم الاصلاح الجذري السريع . وقد كانت حكومتهم أول حكومة في تاريخ مصر الطويل تخـــدم الشعب لا المصالح الأجنبية او الأسر الملكية .

وجرياً على هذه التصريحات شرعت السلطة العسكرية الثائرة بعدد من الاصلاحات كانت ، في حالة تنفيذها بالتمام ، لا بد ان تؤدي في الحقيقة الى تحسن غير يسير في مصر . ففي أسابيع معدودة مرت على الانقلاب ألغى مجلس قيادة الثورة الألقاب الشرفية وألف لجاناً للتطهير في دوائر الدولـــة . وفي ٨ أيلول ١٩٥٢ ، وهو تاريخ يـــذكر في سجل الثورة ، أصدر المجلس المذكور قانونـــاً للاصلاح الزراعي يحدد ملكيات الأشخاص بحد أعلى قدره (٢٠٠) فدان وينص على توزيع الملكيات الفائضة على الفلاحين المعدمين . وتلا ذلك إلغاء الأوقاف الأهلية ، وإصدار قرض بمئتي مليون جنيه مصري لتمويل إصلاح الأراضي ، وتشريع ثلاثة قوانين للعمال ، والشروع بالدراسات المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة في مصر . وقد أعار مجلس الثورة النقطة الأخيرة التفاتاً خاصاً تركز في مشروعين معينين . وكان الأول منهما ، الذي شرع به في ١٩٥٣ ، يحتوي على مشاريع طموحة للري والاستصلاح والإعمار في منطقة كانت مهملة حتّى ذلك الحين ، تقع في الجهة الغربية من الدلتا ، فصارت تسمى منذ ذلك الوقت « مديرية التحرير » . وكان الثاني يتضمن دراسة وتصميم سدّ عالٍ في جنوب أسوان يمكن ان يضيف الى مساحة الأرض المزروعة في مصر حوالي ثلاثة ملايين فدان ، وبذلك تتسع بنسبة ٤٠٪ . وبدافع الاهتمام

بتصنيع البلاد أصدر العهد الجديد قانوناً مهماً في ٣٠ تموز ١٩٥٢ لتعديل قانون الشركات الصادر في سنة ١٩٤٧ بحيث يسمح للأجانب بتملك ٥١٪ بدلاً من ٤٩٪ من أسهم الشركات . وقد أعقب هذا القانون قانون آخر أكثر شمولاً ، صدر في يوم أول نيسان ١٩٥٣ ، فشجع بعدد من الطرق والوسائل توظيف رأس المال الأجنبي في المشاريع والأعمال التجارية في مصر .

وقد كانت هذه الخطوات تمثل ما يمكن ان يطلق عليه المرء الاصلاح الإنشائي . وقد اتخذت ايضاً عدة اجراءات لمعاقبة سوء الاستعمال الذي كان الحكام السابقون قد ارتكبوه ، وفضحهم في نظر الرأي العام ، ولاستئصال جميع آثار نفوذهم في الإدارة والحياة العامة في مصر . ولتحقيق هذه الأهداف شكل مجلس الثورة نوعين خاصين من المحاكم : محاكم الاستغلال للنظر في دعاوى الفساد والتفسخ (كانون الأول ١٩٥٢) ومحكمة الغـــدر (التي سميت بعـــد ذلك بمحكمة الثورة) للنظر في الجرائم الكبرى ضد الدولة (كانون الثاني ١٩٥٣) .

اما الوضع القانوني لنظام الحكم الجديد فقد كان أكثر تأثيراً في القضاء على النظم القديمة من خلق نظم جديدة . ففي ١٠ كانون الأول ١٩٥٢ ألغى مجلس الثورة دستور ١٩٢٣ ، ثم عين في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٣ لجنة من خمسين شخصاً لوضع لائحة دستور جديد . وبعد أربعة أيام ، أي على اثر اكتشاف مؤامرة ضد نظام الحكم القائم ، حُلت جميع الأحزاب السياسية وصودرت أموالها كلها . ومنذ ذلك الحين حلت في محلها حركة التحرير ، وهي هيئة تألفت في أثناء اجتماعات الجماهير يوم ٢٣ كانون الأول احتفالاً بمرور أول ستة أشهر على الثورة . وأعلن مجلس الثورة في الوقت نفسه حلول دور انتقال أمده ثلاث سنوات يتكون خلالها « نظام حكم دستوري ديمقراطي سليم » . ثم شهد يوم ١٠ شباط سن دستور موقت يتألف من إحدى عشرة مادة تتضمن قواعد الحكم التي كانت ستطبق خلال فترة الانتقال . وقـــد أعربت المادة الثامنة في هـــذه الوثيقة ، على « ان زعيم الثورة ، الذي يترأس مجلس قيادتها ، سوف يضطلع بسلطات السيادة التامة وخاصة ما يختص فيها بالإجراءات التي تعتبر ضرورية لحماية الثورة ، والنظام الذي تستند اليه لتحقيق أهدافها ، ويكون له الحق كذلك بتعيين الوزراء وإقالتهم » . وقد نصت المادة التاسعة على ان « مجلس الوزراء سوف يمارس الصلاحيات التشريعية » ، كما نصت على تشكيل مجلس عام يتألف من مجلس الثورة ومجلس الوزراء ، ويكون واجبه « النظر في سياسة الدولة العامة والرعايا المرتبطين بها » .

وفي السنوات الثلاث التالية أعلنت الحكومة الجديدة عدة مرات عن إعادة وشيكة للحياة الدستورية في البلاد ، ولكن الظروف لم تكن تسمح بـذلك ، وكان السبب في العادة وجود بعض الحالات الداخلية الطارئة . وأخيراً أُعلن الدستور الجديـد في يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ أي بعد مرور ثلاث سنوات بالضبط على إعلان فترة الانتقال . فكان يتطلب المصادقة عليـه باستفتاء عـام يجري يوم ٢٣ حزيران ١٩٥٦ ، أي في يوم العيـد السنوي الرابع لاحيـاء ذكرى الثورة . وقد نص الدستور الجديد على انتخاب مجلس وطني يرشح أعضاءه حزب واحد هو « حزب الاتحاد الوطني » . كمـا أعلن مصر دولةً عربيـة مسلمة ذات شكل جمهوري ديمقراطي يرئسها رئيس تكون مدة تسنمه الرئاسة ست سنوات . وكانت من بين المواد الأكثر أهمية المادة التي تنص على إجراء استفتاء عام برأي الرئيس حول « القضايـا الكبرى التي تهم مصالح البلاد العليا »[١].

وقد كـان المخالفون من رجال الاحزاب السياسية غالباً ، ولم يكن من المنتظر أولاً ان يستسلم « حزب كـبير قديم » مثـل حزب الوفـد ويلقي السلاح من دون نضال ومقاومة . على انـه كان يرئس الوفد في هـذه الظروف رجـل مثل النحاس باشا ناهز السبعين من عمره وأخذت حيويته بالهبوط فترك الأمور لدماغه المفكر فؤاد سراج الدين الذي كان قبل انقلاب ١٩٥٢ قد تعرض للنقـد العنيف وافتضح افتضاحاً غـير يسير للمسؤولية التي وقعت عـلى عاتقه في حوادث الشغب التي وقعت في القاهرة يوم ٢٦ كانون الثاني . أضف الى ذلك ان السنين الطويلة التي مرت فاستشرى فيها الفساد لم تكن مفضية الى انجاب الأبطال من بين صفوف الوفد . ولذلك نجد ان الوفد حين جد الجد وآن أوان اختبار القوة ، وخاصة في الأشهر الستة الأولى من عهد الثورة ، لم يجروُ على مقاومة الهيئة العسكرية الثائرة مقاومةً مكشوفة . اما الأحزاب الأخرى فلم تخلق للقائمين بالثورة مشكلة صعبة . فإنها سرعان ما تقهقرت وأضاعت مركزها كقوى منظمة بزوال الملكية لأن أكثرها كان مبنياً في أصله على الخصومات الشخصية والدس الذي كان يحاك في القصر . ولم تفرق حكومة الثورة بأي مقدار يؤبه به بين هذه الأحزاب وحزب الوفد ، وانما اعتبرتها جميعاً

(١) يوجد النص في عدد شباط ١٩٥٦ من مجلة The Middle Eastern Affairs

ممثلةً للعهد البالي فطبقت بالتساوي إجراءات حازمة بحق زعمائها الذين اعتبروا مجرمين لانغمارهم في حمأة الفساد أو الخيانة .

وقد استطاعت الثورة خلال فترة وجيزة من الوقت ان تنهي دور الوفد والاحزاب والهيئات السياسية الاخرى كقوى فاعلة في المجتمع . اما بالنسبة لجمعية الإخوان المسلمين فقد كانت هذه الجمعية خطرة جـداً كخصم معارض لانه كان لديها تنظيم فعال ، وفلسفة معينة ، كما كان لها تقليد في مقاومة العهد البائـد . والحقيقة ان مجلس الثورة والإخوان المسلمين كان بينهما خـلال الدور الأول من أدوار الثورة تسامح مشترك اذا لم نقل صداقة متبادلة . ونظراً لان جمعية الإخوان المسلمين كان في وسعها ان تدعي بأنها ليست حزباً سياسياً فقد استطاعت ان تتملص من الحل وتستأنف نشاطها مدةً طويلة من الزمن ، بعد ان اختفت الاحزاب الأخرى وحرمت بقاءها القوانين . غير ان الحركتين كانتا عـلى مدى الوقت غـير متمازجتين في أهدافهما السياسية وايديولوجيتهما . فإذ كان الاخوان المسلمون يبشرون بضرورة تأسيس دولـة إسلامية تبنى على قواعد القرآن الذي يجب ان يكون المصدر الوحيد للقانون كانوا يطمحون بكل وضوح إلى تولي الحكم . ولم يكن في نية « الضباط الأحرار » التنازل عن السلطة ، ورفضوا قبول فكرة الدولة الثيوقراطية الدينية والاسترشاد بها . فقد قال محمد نجيب حينما كان يزور الجامعة الأزهرية في تشرين الثاني ١٩٥٢ ان حركة الجيش كانت تستند إلى « الدين والوحدة والنظام » لكنه أنذر المستمعين بأن « أولئك الذين يتكلمون عن الحكومة الدينية ليس لهم سوى هدف واحد — وهو تفريق شمل الأمة »[١] . وكـان اعلان الجمهورية في الاجتماع التاريخي المعقود يوم ٨ حزيران ١٩٥٣ ، وقد حضره عضوان من الإخوان المسلمين ، آخر فرصة للتعاون بين هيئة الضباط والإخوان . ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً تباعدت الحركتان حتى انقلب مجلس الثورة أخيراً في كانون الثاني ١٩٥٤ ضد الإخوان المسلمين على أساس ان طبيعة مؤسستهم كانت تنطبع بطابع الحزب السياسي لا الجمعية الدينية . فأوقف خلال شهر واحد اربعمائة وخمسون من الإخوان ، وكان من بينهم حسن الهضيبي مرشدهم العام وستة من الأربعـة عشر عضواً الذين يكوّنون لجنتهم المركزية . وقـد أدلى أنور السادات عضو مجلس الثورة الذي عهد اليه بالشؤون الإسلامية ، بتصريح لمخبري الصحف يفسر فيه هذا الإجراء الجذري بقوله :

(١) كايه ١٩٥٢ ، ٢ .

« لقد طلب الشيخ حسن الهضيبي بعد الثورة مباشرة تطبيق الأحكام القرآنية بكل ما فيها من قسوة ، أي ان السارق يجب ان تقطع يده مثلاً ، وان تُحرّم السينما ، وتغلق المصارف لمنع الإقراض بالربا ، وتطرد الشركات الأجنبية من البلاد . وهذا يعطيكم فكرة عن عقلية المرشد العام للإخوان المسلمين ... وقد حاولنا عبثاً إقناع الشيخ بأن الصراع ضد الاقطاعية والظلم والتعاسة والاستعمار البريطاني كان يوحي به جوهر الشريعة بالذات وجميع الشرائع الالهية » [1] .

وأضاف الى هـذا جمال عبدالنـاصر ، ابرز الاعضاء في مجلس الثورة يومذاك ، قائلاً في حديث آخر :

« لقد انتهى أمر الإخوان المسلمين لأنهم كانوا قد أسسوا دولة ضمن دولة أخرى . وكان رئيسهم الهضيبي الذي لم يتورع عن التعاون مع فاروق يريد ان يتخذ القرآن قاعدة وحيدة للسلوك . فبقدر ما يتعلق الأمر انني لم أفهم حتى الآن كيف يمكن للمرء ان يحكم بموجب القرآن فقط في هذا العصر . ان المرء يمكنه ان يستخرج منه جميع أنواع التفسيرات ، لكن تفسيري أنا على كل حال هو غير تفسير أولئك المتعصبين » [2] .

على ان ساعة الاخوان لم تقترب حتى انتهى عام ١٩٥٤ . وكانت الأسباب المباشرة للعمل النهائي الـذي أقدم عليه مجلس الثورة حملة الانتقـاد التي أخذ يشنها الاخوان ضد الهيئة الحاكمة بعد ان عقدت معاهدة جديدة مع بريطانية (التي سيذكر عنها شيء أكثر فيما بعد) ، ومحاولة اغتيال جمال عبدالناصر ، الذي صار رئيساًللوزارة يومئذ ، في ٢٦ تشرين الأول . فلم تسحب إجازة الإخوان المسلمين هذه المرة فقط بل حكم على زعمائهم أيضاً بتهمة التآمر والخيانة . وقد كشفت المحاكمة المثيرة عن وجود مؤسسة عسكرية للاخوان كانت مهمتها الاستيلاء على الحكم عن طريق الارهاب والتقتيل . فكانت أحكام المحكمة العسكرية تشتمل على عدد من أحكام الاعدام ، وعدد آخر بالسجن مدى الحياة .

على ان مجلس الثورة أكد كونه بعيداً عن الإلحاد ، وانه يقدر الدين حق قدره ويحمي بيضته . وفي تشرين الثاني ١٩٥٤ ادان الازهر الاعمال الإرهابية التي كان يقوم بها الاخوان . وأخيراً قام أنور السادات عضو مجلس الثورة السريع السفر بعمل رئيسي يستهدف عقد مؤتمر إسلامي في مكة سنة ١٩٥٥ ، فتم ذلك وأصبح

(١) المرجع الأخير ، ١٩٥٤ ، ١ .
(٢) جريدة الأوريان البيروتية ٣١ كانون الثاني ١٩٥٤ .

المؤتمر منظمة دائمة بعد ذلك ، كما أصبح أنور السادات نفسه سكرتيره العام [1] .

وقد وضع تحطيم الاخوان المسلمين حداً لعملية القضاء على خصوم الهيئة العسكرية المنظمين ، وجعلها السلطة الوحيدة في مصر . ومع هـذا فليس من الممكن حتى لأقوى الحكومات ان تعمل في فراغ ، ولذلك يكون من المناسب ان نتساءل عما اذا كان لمجلس الثورة أي سند اجتماعي يسنده ، عدا الجيش ، وإن وجد حقاً فبين أية طبقة من طبقات المجتمع يكون ؟ على انه من الصعب إعطاء جواب بسيط على هذا السؤال لأن الوضع في مصر كان آخذاً بالتطور السريع منذ تموز ١٩٥٢ . فقد تمتعت حركة الضباط بشعبية عظيمة بين جماهير مصر الريفية والمدنية على السواء . فقد كان الدافع الى التبديل الذي كان موجوداً في البلاد بوجه عام يكون حماسة فائقة لدى جماهير مصر الجائعة من الناحية العاطفية . وفي أيام الثورة الأولى تلك جارى بعض الساسة المعتدلين من رجال العهد الماضي (مثل علي ماهر الذي كان يحترمه الجميع) والمثقفون من الشبان والطلاب في إعطاء مجلس الثورة فرصة العمل .

وقد مر مجلس قيادة الثورة بعدة تطورات ادت في النهاية الى تسنم المخطط الحقيقي للثورة ، ورأس تنظيم الضباط الاحرار جمال عبد الناصر رئاسة البلاد .

سياسة العهد الجديد الخارجية

يحق للحكومة الجديدة ان تفخر بانجازها لعدد من الأعمال في ميدان السياسة الخارجية . فمع انها ورثت من العهد السابق قضيتين كبيرتين لم يتم حلهما من قبل — قضيتا السودان والسويس — فقد نجحت هي في حلهما من جديد خلال سنتين مرتا على توليها الحكم . ولا بد ان يتذكر القارىء ان بريطانية ومصر كانتا قد توصلتا الى اتفاق حول قضية القناة سنة ١٩٤٧ ، لكنهما أخفقتا في إيجاد قاعدة مناسبة لحل قضية السودان ، فنجم عن ذلك أن بقيت القضيتان غير محلولتين . وقد انقلبت الآية بعد ثورة تموز : فان الفريقين تمكنا من حل مشكلة السودان المعقدة حلاً غير يسير

(١) لقد أكد نظام الحكم الجديد على التسامح الديني ، وفي أيام زعامة اللـواء نجيب نشرت له دعاية غير يسيرة لزيارات المجاملة التي قام بها بنفسه مهنئاً الطائفتين المسيحية واليهودية في مصر بأعيادهـما . وكان هدف العهد القائم الاساسي إزالة النفوذ الزائد عن الحد الذي تمارسه المؤسسات الدينية التقليدية في حياة مصر العامة . وكانت الخطوة الكبرى في هذا السبيل القانون الذي صدر في ٢٤ أيلول ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية جميعها والمحاكم الدينية غير الاسلامية اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٥٦ .

قبل اتفاقهما النهائي بشأن القناة . ويُعزى هذا في الدرجة الأولى الى رغبة حكام مصر الجدد في التوافق . فانهم بدلاً من ان يصروا على قاعدة ما لوحدة وادي النيل فقد اتفقوا على حلّ ثانٍ يعد أحسن ما يمكن التوصل اليه ، وهو منح السودان الحق في تقرير ما إذا كان يرغب في الاتحاد مع مصر ، او في الحصول على الاستقلال . فتقرر بموجب الاتفاقية التي وُقعت مع بريطانية في ١٢ شباط ١٩٥٣ ان تمر السودان في دور انتقال أمده ثلاث سنوات تتكون خلالها المؤسسات والدوائر المطلوبة للحكم الذاتي تمهيداً لتحررها النهائي . وفي نهاية هذا الدور ينتهي الاحتلال الانكليزي – المصري ويقرر المجلس التأسيسي السوداني مصير الأمة . وقد كان المصريون حين وافقوا على هذه القاعدة يعتقدون بأن السودانيين في النهاية سوف يختارون الاتحاد نظراً للمركز القوي الذي كانت تتمتع به في السودان العناصر التي تحبذ الاندماج بمصر . وكان يبدو ان تفاؤلهم بالخير كان شيئاً في محله حين أحرز الاتحاد الوطني (الميّال لمصر) في أول انتخاب يجري في السودان فوزاً مبيناً على خصومه ، إذ حصل على خمسين مقعداً من سبعة وتسعين في المجلس التأسيسي [1] . وكانت الدعاية المصرية قبل الانتخابات وبعدها منتشرة في السودان طولاً وعرضاً . غير ان حكومة اسماعيل الأزهري الاتحادية أخذت بمرور الزمن تنحرف عن قاعدة الاتحاد وتتجه نحو قاعدة الاستقلال . وقد بدأت الجهود البطولية التي كان يبذلها الصاغ صلاح سالم ، الوزير المصري لشؤون السودان ، لبث الشعور المؤيد للاتحاد في السودان تلاقي إخفاقاً متزايداً . ثم اصطدمت حماسة صلاح سالم بأفكار الأزهري الثانية حول منافع الاتحاد . وما ان حل صيف ١٩٥٥ حتى كانت العلاقات بين الخرطوم والقاهرة قد تدهورت فلاح للجميع ان توقع الاتحاد أصبح بعيد المنال . وبينما كان يبدو ان هذا التفكير قد دفن الى آخر ما يمكن التنبوء به اذا بالمجلس السوداني يعلن الاستقلال في ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ من جانبه فقط . فاعترفت مصر وبريطانية ، وكذلك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة اعترافاً عاجلاً بهذا القرار .

وكانت قاعدة قناة السويس النقطة الثانية المطروحة على بساط البحث في العلاقات الانكليزية – المصرية . فبعد مفاوضات طويلة متقطعة أحياناً تم التوقيع على النقاط

(١) جرت الانتخابات في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ . وقد كانت النتائج كالآتي : حزب الاتحاد الوطني ٥٠ ، حزب الامة (الحزب الذي يدعو للانفصال عن مصر) ٢٣ ، المستقلون ١١ ، حزب الجنوب ٩ ، الحزب الجمهوري الاشتراكي ٣ ، جبهة مكافحة الاستعمار ١ ، المجموع ٩٧ .

المهمة في الاتفاقية يوم ٢٧ تموز ١٩٥٤ ، وتلا ذلك عقد الاتفاقية النهائية يوم ١٩ تشرين الأول . وقد نص الميثاق الجديد على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الانكليزية – المصرية ، وجلاء الجيوش البريطانية خلال عشرين شهراً من تاريخ التوقيع ، واستمرار الفنيين من المدنيين البريطانيين على صيانة القاعدة في القناة في ظل السيادة المصرية ، مع إبقاء الحق لبريطانية بالعودة الى الأراضي المصرية « في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة خارجية على مصر ، أو أية بلاد تعد في تاريخ التوقيع على الاتفاقية الحالية فريقاً في معاهدة الدفاع المشترك المعقودة بين دول الجامعة العربية [1] او على تركية » . وقد أعيد تأييد ما جاء في مؤتمر ١٨٨٨ من التكفل بحرية الملاحة في القناة مع الاعتراف بأن القناة تعتبر « جزءاً لا يتجزأ من مصر » . وإذ كانت هذه الاتفاقية سارية المفعول لسبع سنوات كانت مرفقة أيضاً بملحقين وسبع عشرة مذكرة متبادلة لشرح النقاط التفصيلية [2] .

وقد أحرزت حكومة عبدالناصر بعقد هذه الاتفاقية نجاحاً دبلوماسياً يستحق الذكر .

وكانت الاتفاقية علاوةً على ذلك لها أهمية دولية تتخطى حدود العلاقات الانكليزية المصرية . فقد ازالت عن طريق التعاون المصري الغربي المحتمل العثرات الكبرى ، وجعلت مصر أكثر قابليةً من قبل لتلقي المساعدات الاقتصادية والعسكرية من أمريكا . وقد قوي شأن التفاؤل السائد في واشنطن ولندن بعد التوقيع على النقاط المهمة في الاتفاقية حينما أعلن جمال عبدالناصر في تصريحيه اللذين أدلى بهما في ١٣ آب و ٢ أيلول حول سياسة حكومته بأن مصر ميالة الى الغرب أصلاً وان روسية والشيوعية هما الخطر الوحيد على سلامة مصر . على ان كلا التصريحين كانا ينطويان على تحذير خطير للغرب بوجوب تأجيل أي نوع من المفاوضات حول مواثيق الأمن الاقليمية في الشرق الأوسط . فقد جاء في التصريح الذي أفضى به يوم ٢ أيلول قوله : « ان المصريين لن يسعهم ان ينظروا من دون شك أو ريبة لأية روابط أوثق بين هذه البلاد وسائر الدول حتى تكون قد مرت عليهم حقبة من الزمن يتمتعون خلالها بالاستقلال التام ، وتتكون أثناءها ثقة متبادلة بين مصر والدول الغربية » . ويضيف

(١) مصر وسورية ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن والاردن والعراق وليبية . ويوجد نص ميثاق الدفاع العربي في عدد الربيع من مجلة الشرق الأوسط الامريكية ١٩٥٢ .

(٢) يوجد النص في مجلة شؤون الشرق الاوسط الامريكية ، تشرين الثاني ١٩٥٤ .

التصريح قوله : « ان التعاون المبني على الثقة والصداقة ، حتى اذا لم يكن قد تعين باتفاقية مكتوبة ، يعد أحسن من المعاهدة التي ينظر اليها المصري الاعتيادي بالشك والريبة » ، « ولو ترك العرب وحدهم فانهم سيتجهون بطبيعة الحال الى الغرب ليطلبوا منه السلاح والمعونة » [1] .

على ان هذه التحذيرات الودية لم يعبأ بها الغرب مع انها كان يُشم منها الحرص على تشجيع مشاريع الأمن الاقليمي . وما انتهى عام ١٩٥٤ حتى كانت العلاقات بين مصر والدول الغربية قد تردّتْ تردّياً ملحوظاً ، وعلى الأخص بسبب ميثاق بغداد الذي كان على وشك ان يتم التوقيع عليه . وقد شنت مصر هجوماً قوياً على العراق لتفريطه بوحدة العرب وربط مصيرها بتركية والغرب . وقد عبر رئيس الوزارة المصرية عن هذه الآراء بقوة في اجتماعات الجامعة العربية المنعقدة في كانون الأول ١٩٥٤ وكانون الثاني ١٩٥٥ ، وكان الاجتماع الأخير قد عقد بطلب منه للنظر في الحلف التركي العراقي . وقد وقف كذلك هو ووفده في مقدمة الجماعة الحيادية التي كانت تسيطر على جلسات مؤتمر باندونغ للأمم الآسيوية والافريقية المنعقد في نيسان ١٩٥٥ . ثم أدت به في الأخير سياسته المعارضة بشدة لمشاريع السلامة الغربية الى عقد اتفاقيتين عسكريتين مهمتين ، إحداهما مع المملكة العربية السعودية (٢٧ تشرين الأول ١٩٥٥) والأخرى مع سورية (٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥) ، وقد وضعت كل منهما القوات المسلحة للدول الموقعة على الاتفاقية تحت تصرف قيادة مشتركة يرئسها قواد مصريون [2] .

وقد كانت الخصومة المصرية الاسرائيلية أهم عامل في إضاعة الفرص التي كانت تسنح لتحسين العلاقات بين القاهرة والغرب . فبعد ان وقع هجوم اسرائيلي قوي على المراكز المصرية في غزة يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٥ أخذت مصر تعير اهتماماً أكثر لاستعداداتها العسكرية ، فحاول الرئيس شراء الأسلحة من بريطانية والولايات المتحدة في صيف ١٩٥٥ . وحينما قوبل برفض فعلي باتّ اتجه الى الكتلة السوفييتية ، فعقد في أيلول ١٩٥٥ صفقة مقايضة مع تشيكوسلوفاكية الشيوعية تقرر أن يقايض بموجبها القطن بكميات لم يكشف عن مقدارها من المعدات والذخائر العسكرية .

فأدت هذه الصفقة المثيرة ، الدالة على تدهور العلاقات العربية الغربية ، الى أن

(١) جمعت من جريدة النيويورك تايمس ٣ ، أيلول ١٩٥٤ ومن كايه ١٩٥٤ ، ٢ .
(٢) توجد النصوص في عدد الشتاء من مجلة الشرق الاوسط الامريكية ، ١٩٥٦ .

تخف الحكومة الأمريكية فتوفد الى القاهرة فوراً جورج ألن ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ، ببعثة استطلاعية للسلام والوئام . فلم تمنع الحجج ، التي خول ألن الاستعانة بها ، الرئيس المصري من إتمام صفقته مع التشيكوسلوفاكيين وقيامه بعد ذلك بمدة وجيزة بتسلم قاصفات السوفييت النافورية مع الدبابات والغواصات كما ورد في التقارير .

وكان هذا النجاح السوفييتي المهم قد أعقبه في الحال تقدم روسية بعرض اقترحت فيه قيامها ببناء السد العالي في أسوان ــ المشروع الذي كان يعيره مجلس الثورة اهتماماً زائداً ــ بسعر تنافسي مناسب . على ان المصريين كانوا هم الذين أخروا ردهم في هذه المرة، ولا شك انهم كانوا على علم بالفرق بين المعاملتين وبملابسات حضور عدد كبير من الأشخاص السوفييت الى الأراضي المصرية فيما لو قبل العرض المذكور . فأفسح تأخر مصر المجال للولايات المتحدة والمصرف العالمي معاً بالتعجيل في دراسة مشروع أسوان الذي كان قد أوقف النظر فيه منذ مدة من الزمن ، ولبيان رغبتهما في مساعدة المصريين رغم الكلفة التي كان يتطلبها .

وكان حكام مصر الجدد يلعبون لعبة السياسة الدولية العنيفة بشجاعة وحذق . فقد كانوا في جوهر الأمر يقتصون من الغرب لقاء توهمه الذي لم يتب عنه بعد بانحطاط شأن العرب ، ولضربه رغباتهم بشأن فلسطين عرض الحائط . وبينما كان حكام مصر الثائرون مشتبكين في مغامرة محفوفة بالكثير من المخاطر كانوا في الوقت نفسه يشعرون الغرب بخطورة الموقف في الشرق العربي ، وبالحاجة الى سياسة جديدة تقاوم بها موفقيات السوفييت الدبلوماسية والنفسانية .

الفصل الحادي عشر

المملكة العربية السعودية

•

كانت ولاية نجد التي تتوسط الجزيرة العربية موطناً لطائفة الوهابيين الطهرية المجاهدة منذ القرن الثامن عشر. وكان حاكمها قد أقصته الى الكويت في القسم الأخير من القرن التاسع عشر أسرة مخاصمة، هي أسرة آل الرشيد التي كانت تسكن الرياض عاصمة نجد. فأعاد احتلال الرياض في ١٩٠١ ابن الحاكم المنفي عبدالعزيز ابن سعود المولود في سنة ١٨٨٠، ومد رواق حكمه منذ ذلك الوقت على نجد كلها. وفي خلال العقد الذي تلا ذلك من السنين أضرمها حرباً شعواء متواصلة ضد اعدائه في الداخل والخارج، وما حل عام ١٩١٣ حتى كان ابن سعود قد نجح ليس في ترسيخ قواعد حكمه في نجد فقط بل نجح أيضاً في الاستيلاء على الأحساء، أقصى ولاية شرقية في جزيرة العرب[1].

سطوة ابن سعود ونفوذه

كان ابن سعود، وهو حاكم تمتد ممتلكاته الى الخليج الفارسي، قد جلب التفات حكومة الهند إليه. وقد اشتد الاهتمام به حينما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى، فوقعت بريطانية معه في ٢٦ كانون الاول ١٩١٥ معاهدة أمنت فيها حياده الأريحي.

---

(١) لقد لخص تاريخ ابن سعود الشخصي H. C. Armstrong في كتابه: Lord of Arabia, Ibn Saud (لندن ١٩٣٤)؛ و K. Williams, في كتابه: The Puritan King of Arabia (لندن ١٩٣٣).

وكان من نتائج هذه المعاهدة ان ابن سعود كف عن مهاجمة جاره ، حليف بريطانية ، الحسين ملك الحجاز . على ان امتناع ابن سعود هذا كان شيئاً موقتاً ، إذ كان هناك من نقاط الاحتكاك ما يكفي لجعل الخصومة عميقة الجذور . فقد وقع اختلاف بينهما على واحة الخُرمة الواقعة على الحدود ، وأدى ذلك الى وقوع اشتباك مسلح في صيف ١٩١٨ . وقد كان البريطانيون ، وهم حلفاء العاهلين معاً ، متضايقين في الغرب تمام المضايقة بحيث لم يستطيعوا عمل شيء تجاه العاصفة التي كانت سحبها تتجمع في سماء الجزيرة العربية .

وما ان بدأ الاشتباك بين نجد والحجاز حتى اشتدت حدته . وفي أيار ١٩١٩ نازل الوهابيون القوات الحجازية التي كان يقودها الأمير عبدالله في تُربة ، وبعد معركة حامية الوطيس ألحقوا بها اندحاراً شنيعاً ، صدم معنويات المقاتلين مع الملك حسين صدمةً عنيفة . وفي خلال السنوات الخمس التي اعقبت تلك الواقعة عاش المتخاصمان في حالة تهادن قلق ، بينما ظلت مشكلة الحدود غير محلولة .

وكانت سلطة الملك حسين ونفوذه في الوقت نفسه يتبعان خطاً بيانياً يتجه الى الأسفل . إذ يتذكر القارىء ان الشريف (الملك منذ ١٩١٦) حسين كان بفضل المعونة المالية التي يبلغ مقدارها (٢,٤٠٠,٠٠٠) جنيهاً استرلينياً قد جند جيشاً صحراوياً حارب الأتراك، بقيادة فيصل ولورنس ، في اثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت رغبة الحسين في التعاون كما نعلم قد نشأت عن تبادل الرسائل مع السر هنري ماكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر . فقد وعدت بريطانية في هذه المخابرات بتأييد استقلال العرب تحت حكم الحسين على ما يظن . على ان الحرب ما ان وضعت أوزارها حتى دب الاختلاف بين بريطانية والحسين حول تفسيرهما للتعهد والوعود ، فأدى ذلك الى فتور العلاقات بينهما . وانقطعت المساعدات المالية عن الملك حسين في ١٩٢٠ فسبب له ذلك مصاعب عاجلة . إذ كان موقفه من الناحية العسكرية أبعد ما يكون عن الاطمئنان ، لان معظم جيشه كان قد رحل مع فيصل الى دمشق وتكبد في صيف ١٩٢٠ اندحاراً على يد الفرنسيين . ونظراً لتفرق الجيش وعدم وجود المال اللازم عنده ليجمع شمله من جديد فقد اضطر الى الاعتماد على تطوع القبائل وتعاونهم . فكان ذلك كما برهنت الحوادث أقل من ان يكون في وسعه منازلة قوات ابن سعود المتحمسة المطيعة .

وأصبح مركز الملك حسين الدبلوماسي على الشاكلة نفسها مركزاً قلقاً للغاية . وكان

ذلك ناتجاً عن عدد من الأغلاط السياسية التي يمكن ان تلخص كالآتي :

١ — لم يستغل الملك حسين الفرصة ليعقد مع بريطانية اثناء الحرب معاهدة رسمية يتحاشى فيها ما تؤدي اليه النقاط المبهمة الواردة في مراسلات مكماهون . كما انه لم يستفد من زيارة لورنس للحجاز في ١٩٢١ فيعقد مع بريطانية حلفاً ثابتاً كان قد عرض عليه . وإذ كان ينقصه هذا الحلف لم يكن له حق قانوني يطلب بموجبه مساعدة بريطانية في الأزمات .

٢ — لقد ارتكب الملك حسين غلطةً بعدم التصديق على معاهدة فرساي ، لانه كان مستاءً من فرض الانتداب على سورية وفلسطين ، وبذلك لم تصبح حكومته عضواً في عصبة الأمم ليكون في وسعها الاعتماد على نظام الأمن الجماعي عندما تتعرض لاعتداء خارجي .

٣ — لم يرسل حسين مندوباً عنه الى مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ حيث كان يبت في تسوية المشاكل الخاصة بالشرق الأوسط .

٤ — لقد أهمل مداراة الرأي العام الاسلامي بسوء تدبير شؤون الحج السنوي الى مكة . فساءت حالة الخدمات الأساسية ، ومن بينها الاستعدادات الصحية ، فتكدرت منه الطوائف الاسلامية المتحررة واشتبك بكل جهل وعدم تبصر في شجار مع مصر حول مواكب الحج .

٥ — لم يتخذ أي تدبير لتحسين العلاقات بالطائفة الاسلامية القوية في الهند . فقد كانت لجنة الخلافة الهندية تنتقد محاربته الأتراك انتقاداً مراً وتعد ذلك تفريطاً منه بالوحدة الإسلامية ، ولذلك كان عليه ان يهدىء خواطر المسلمين الهنود . وكانت علاقاته بتركية والهند على نفس الدرجة من السوء .

٦ — لقد تغلب طموحه مرتين على قوة التحكيم المتزنة . ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩١٦ أعلن نفسه «ملكاً على البلاد العربية» فاستفز هذا اللقب خصومه العديدين في بلاد العرب ، وكان تلقبه به يعد ادعاءً لا مبرر له اذا أخذت بنظر الاعتبار الرقعة المحدودة التي تخضع لحكمه . وفي ٧ آذار ١٩٢٤ ارتكب خطأً أعظم باتخاذه لقب الخليفة بعد ان أخرج الكماليون آخر من تبوأ الخلافة من تركية .

فسبب عمله الأخير هذا أزمةً عامة . فقد تعالت الاحتجاجات من المسلمين في أنحاء العالم قاطبة . وكان هذا بالنسبة لجاره ابن سعود آخر شيء يمكن ان يحتمله . فهاجم الوهابيون في ٢٤ آب ١٩٢٤ الطائف في الحجاز وشنوا هجوماً آخر على مكة .

فتنازل الحسين يوم ٣ تشرين الأول واستسلمت مكة لابن سعود بعد مضي أحد عشر يوماً على ذلك. ثم انسحب نجل الحسين الأكبر علي، الذي خلفه في الحكم، الى جدة حيث بقي مدة تناهز السنة. على انه حينما جوبه بتجدد هجمات القوات السعودية تنازل هو ايضاً في كانون الأول ١٩٢٥ ووجد له ملجأ في العراق فيما بعد. وقد استولى الوهابيون على جدة في ٢٣ كانون الأول، وبذلك أصبح ابن سعود يسيطر سيطرةً فعلية على المنطقة كلها. وفي ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ نودي به ملكاً على الحجاز وسلطاناً في نجد وملحقاتها، وعلى هذا المنوال وحّد في دولة واحدة القسم الأعظم من جزيرة العرب[1]. وقد ذهب الحسين منفياً الى قبرص، ثم توفي عام ١٩٣١ في عمان اثناء زيارته لها.

ابن سعود والعالم الاسلامي

كان اول واجب ترتب على ابن سعود القيام به هو ان يعزز سلطته. ولما كانت واردات بلاد العرب وازدهارها تعتمد الى درجة كبيرة على حركة الحجاج، جعل اعتراف العالم الاسلامي بحكمه في مقدمة أعماله. فعقد في ٧ حزيران ١٩٢٦ مؤتمراً اسلامياً في مكة. وكان هذا ثاني مؤتمر من نوعه، حيث كان الأول قد عقد قبل ذلك بعدة أشهر في القاهرة للنظر في مشكلة الخلافة المعقدة. فكان اجتماع مكة اجتماعاً ناجحاً. وقد أوضح ابن سعود للستين مندوباً[2] الذين حضروا الاجتماع ان استيلاءه على الحجاز هو شيء جازم بات وان الشؤون الدنيوية ينبغي ان تستثنى من البحث في المؤتمر. ثم أعلن في الوقت نفسه ان البلاد المقدسة هي وديعة الاسلام بوجه عـام عنده، وطلب إبداء المشورة عن أنجع الطرق لخدمة حاجات المسلمين الدينية. وقـد أيد وفد الخلافة الهندية، وهو من اقوى الوفود نفوذاً في المؤتمر، قيامه بإخراج الحسين من مكة. ومع هذا فقد كان احتلال مكة والمدينة من قبل طائفته الوهابية، من قبيل الصدمة للعالم الاسلامي. إذ كان من الصعب تصور قيام هذه الجماعة الطهرية المهدمة للقبور

(١) وفي ١٨ أيلول ١٩٣٢ سمي ابن سعود «ملك المملكة العربية السعودية».

(٢) كانت الوفود تمثل منظمات دينية غير رسمية لا الحكومات، وكان من بينهم وفد من مسلمي الاتحاد السوفييتي. يراجع عن البحث بالتفصيل حول هـذا المؤتمر ما كتبه توينبي A. J. Toynbee The Islamic World since the Peace Settlement (Survey of International Affairs, 1925, vol. I ; London 1927), p. 311 ff.

والأضرحة بحراسة أقدس العتبات الاسلامية وتدبير شؤونها. فقد كانت مشكلة تقديس الأولياء وقبورهم أو أضرحتهم مثاراً للجدل على الأخص، لان الوهابيين يعارضون في هذه العبادة ويعتبرونها ضرباً من الوثنية. وكان هذا التشدد يتعارض مع الرأي الهندي أو الرأي المصري في هذا الشأن ويجعل الثقة المتبادلة من الصعب تحقيقها. ومما أضاف الى هذه الصعوبات صعوبةً أخرى وقوع حادث جديد كانت له علاقة بالمحمل المصري حينما كان المؤتمر في دور الانعقاد. والمحمل هو محفة مقدسة تكللها سجادة مزخرفة، ويعتبر من بقايا مواكب الحج الملكية في القرن الثالث عشر. وتقوم مصر بارساله كل عام محمياً بحماية مناسبة الى مكة. ويعد هذا في نظر المصريين من المراسم التقليدية التي تتطلب الفخفخة والزينة والموسيقى المناسبة. لكن الفكرة في جوهرها، أي فكرة احترام الجماد وتوقيره، مع مظهره المزوق تعتبر شيئاً كريهاً للغاية في نظر الوهابيين. ومع ان الحكومة المصرية وافقت مقدماً على استبعاد الموسيقيين عن موكب المحمل فقد ارتكبت الحاشية المرافقة له عند وصوله الى مكة غلطة النفخ بالأبواق. فأهاج هذا العمل النجديين الذين اعتبروه انتهاكاً للحرمة وهاجموا المصريين. ولم يتمكن أحد من اعادة النظام الى نصابه الا عندما تدخل ابن سعود شخصياً في الأمر. لكن الحكومة المصرية أمرت المحمل بالعودة الى الوطن من دون إتمام فريضة الحج. وبنتيجة هذا الحادث أُلغيت مراسم المحمل خلال السنوات العشر التالية، ولم توافق مصر على استئنافها الا في سنة ١٩٣٦.

وبينما كان حادث المحمل يدل على المصاعب الموجودة في طريق التوفيق بين الوهابية وفرق الاسلام الأخرى نجد ان هذه القضايا المثيرة للجدل لم تمنع المؤتمر عن تحقيق الكثير من الوفاق والتآزر، وخاصةً في شؤون نقل الحجاج العملية. فأنهى المؤتمر جلساته في تموز بعد ان اتخذ مقررات جعلت منه هيئة دائمة تجتمع في فترات منتظمة. غير انه لم يجتمع مرة ثانية في مكة مطلقاً، لكن مؤتمراً إسلامياً غيره عقد في القدس سنة ١٩٣١ في ظروف مختلفة ولأغراض أخرى[1]. وقد حقق مؤتمر مكة

(١) كان قد عقد باشراف مشترك من الحاج أمين الحسيني مفتي القدس الاكبر وشوكت علي رئيس لجنة الخلافة الهندية لعقد حلف بين العرب والمسلمين الهنود فقط، وللحصول على تأييد المسلمين العـام لمطالب العرب في فلسطين. وكان في جدول الاعمال ايضاً عدد من القضايا السياسية الدينية الاخرى. يراجع عن هذا المؤتمر ما كتبه غيب Gibb بعنوان: المؤتمر الاسلامي في القـدس، كـانون الاول ١٩٣١ في: Survey of International Affairs 1934 ص ٩٩.

بالنسبة لابن سعود الغرض الذي عقد من أجله لكونه أمّن له الاعتراف الضمني والعلني من كثير من الدول الاسلامية ، ويسّر له حالة المواثقة على العيش بسلام مع العالم الاسلامي .

التسوية مع بريطانية

وكانت على نفس الدرجة من الأهمية لابن سعود مهمتان : مهمة تعزيز الجبهة الداخلية ، ومهمة تخطيط حدود مملكته المتوسعة . فقد كانت القضيتان متداخلتين ، لأن تعزيز الجبهة الداخلية كثيراً ما كان يعني القضاء على بعض شيوخ القبائل الأقوياء ، والاستيلاء على ديارهم الكائنة على الحدود . وقد سبق لنا ان سردنا قصة استيلاء ابن سعود على الاحساء في ١٩١٣ ، وبعد كفاح قصير الأمد ضم العسير في ١٩٢٠ ، وهي المشيخة الواقعة بين الحجاز واليمن . وفي ١٩٢٠ استولى على حايل عاصمة ولاية شمر الشمالية فوضع حداً لحكم خصومه القدماء آل الرشيد . ونشر سلطانه في ١٩٢٢ على الجوف فتخلص من آل شعلان . ثم عقد في السنة نفسها اتفاقيتين مع العراق (في مؤتمر العقير) والكويت . وقد تم التفاوض من أجل هاتين الاتفاقيتين بالاشتراك الفعال مع البريطانيين ، فكانت كلتاهما تنص على تخطيط منطقة الحدود المحايدة ذات الشكل المعين التي أصبحت منذ ذلك الوقت تميز خرائط تلك البقعة .

على ان صعوبةً كبرى نشأت بشأن الحدود مع شرقي الأردن . فقد كانت شرقي الأردن وحدة سياسية جديدة خلقت كما نعلم لإرضاء الأمير عبدالله نجل الملك حسين . اما من الوجهة الجغرافية فقد كانت وحدةً مصطنعة للغاية لاسابقة تاريخية قوية لها يسترشد بها . إذ خططت حدود شرقي الأردن حينما جرت تسوية الصلح بحيث تلحق بها معان والعقبة وتتصل حدودها بالعراق . فطالب ابن سعود بهاتين البلدتين مدعياً بأنهما تكوّنان جزءا لا يتجزأ من الحجاز . وأصر بالاضافة الى ذلك على تخطيط حدود مشتركة بين سورية ومملكته . وكان مثل هذا التبدل سيعني نقل مستطيل صحراوي من الأرض لا يستهان بوسعه ، وهو ما يسمى بالممر الأردني ، من سيادة عبدالله الى ابن سعود . ولم يكن من الممكن تنفيذ ذلك الا على حساب اتصال شرقي الأردن بالعراق . فلم ترق هذه المقترحات في نظر بريطانية ولا الأمير عبدالله . لان بريطانية ، التي كانت تمارس سيطرتها الانتدابية على العراق وشرقي الأردن ، لم تكن راغبةً

في بتر طريقها البري الامبراطوري الذي يربط الخليج الفارسي بالبحر الأبيض المتوسط . كما كان الأمير عبدالله حريصاً على الاحتفاظ باتصال دائم مع مملكة أخيه فيصل في العـــراق .

وقد سويت هذه الخلافات في النهاية ، وثبتت بوثيقتين تم الاتفاق عليهما . إذ أعادت الأولى ، المسماة باتفاقية الحدّة ، والتي عقدت في اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٥ بين السر غلبرت كلايتون Clayton وابن سعود ، تأييد الوضع الراهن بعد الحرب بالنسبة للممر الأردني مع شيء طفيف من التعديلات . لكنها تركت قضية معان والعقبة من غـــير حل[1] . اما الثانية فقـــد كانت معاهدة بريطانية سعودية تم التوقيع عليها في جدة يوم ٢٠ أيار ١٩٢٧ . وقد تم التوصل اليها بعد مفاوضات جرت مع كلايتون كذلك ، فأيدت من جديد « استقلال ابن سعود التام المطلق » ، ونصت على العلاقات الودية غير الاعتدائية ، وعلى اعتراف ابن سعود بمركز بريطانيا الخاص في البحرين ومشيخات الخليج ، والتعاون في القضاء على تجارة الرقيق . وفي مذكرة ملحقة وافق ابن سعود على امتلاك شرقي الأردن لمعان والعقبة بصورة موقتة ، لكنه احتفظ بحقه في المطالبة بهاتين المنطقتين في وقت إجراء التسوية النهائية . ولم يشترط فيها تقديم أي معونة بريطانية مالية .

ولم ينجم عن معاهدة جدة أي تبدل جذري في العلاقات التقليدية الحسنة ، البريطانية السعودية ، لكنها أرستها على قواعد متينة باستئصال بعض أسباب التصادم . ولم تطالب بريطانية او تحصل على أية قواعد أو امتيازات سياسية في مملكة ابن سعود ، لكن مركزها ظل ممتازاً هناك . فقد كانت المؤسسات البريطانية التجارية في جدة ، مثل مؤسسات المتاجرة والتأمين والشحن والصيرفة ، أكثر عدداً من المؤسسات التي تعود لاية بلاد أخرى . كما كانت هناك علاقة ودية بين ابن سعود وسنت جون فيلبي البريطاني الضليع بالعربية الذي ذهب الى نجد لأول مرة في بعثة خاصة سنة ١٩١٧ ، فبقي منذ ذلك الوقت على اتصال وثيق بالملك . وقد استقر فيلبي سنة ١٩٢٦ في جدة ، ثم قبل في ١٩٣٠ بتعيينه في مجلس شورى الملك بعد ان اعتنق الإسلام .

وقد امتُحنت المعاهدة لأول مرة في شتاء ١٩٢٧ — ١٩٢٨ حينما غزت إحدى القبائل النجدية الجريئة ، قبيلة الدويش ، أراضي العراق والكويت . وكانت قبيلة

(١) هناك بحث شامل عن مسائل الحدود في كتاب توينبي Islamic World ص ٣٢٤-٣٤٥ .

الدويش متشددة في تمسكها بالمذهب الوهابي الخالص ، وقد لامت ابن سعود لقبوله البدع الغربية وتحدت أوامره في احترام الحدود الدولية . فقمعت ثورتها بالجهود المشتركة التي بذلها ابن سعود والقوة الجوية البريطانية التي قصفت القبيلة عند عبورها الحدود العراقية . اما حوادث الحدود الأخرى ، التي وقعت بين البلاد التي تسيطر عليها بريطانية وسكان الجزيرة العربية بنتيجة الهجرات والاختلافات القبلية ، فقد سويت في النهاية بروحية التعاون الودي .

ولا شك ان هذا التعاون مع بريطانية ، الذي كان مبنياً على قبول الطرفين بالوضع الراهن الاقليمي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ، قد عزز شعور ابن سعود بالسلامة والأمن . لكنه لم يبدد تخوفه من الهاشميين تماماً . والحقيقة ان الخشية من ان يقرر في يوم من الايام أبناء الملك حسين المبعد عن بلاده شن حرب انتقامية كانت هي التي تؤثر في سياسة السعوديين الخارجية على الدوام . ولما كان الأخوان الهاشميان ، عبدالله وفيصل ، خاضعين للسيطرة البريطانية كان ابن سعود حريصاً على المحافظة على الصداقة مع بريطانية وعلى الانتفاع بنفوذها الفعال . وعلى هذا فقد كان يسره وهو ينشد الاستقرار ان يعقد معاهدات للصداقة مع الدولتين الهاشميتين ، في العراق والأردن ، سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٣ بالتعاقب . كما ان التخوف من الانتقام نفسه هو الذي ادى به الى ان يتبع سياسة حذرة تجاه الحكام العرب في الجزيرة ، ليتحاشى تطويق الخصوم له .

الحرب مع اليمن

لقد تعرض تدبير ابن سعود لشؤون الدولة من هذه الناحية لامتحان عسير في ١٩٣٤ . ففي ربيع تلك السنة حصل اصطدام بينه وبين الإمام يحيى في اليمن حول حدود العسير . وكان الاصطدام قد وقع بسبب الثورة التي نشبت هناك قبل سنة ضد الحكم السعودي . وقد توفق ابن سعود في قمعها باجبار أمير العسير حسن الإدريسي على الفرار إلى اليمن . ولم يبق الادريسي مكتوف اليدين هناك ، بل شن من قاعدته الآمنة في اليمن ، وبالتواطؤ مع الإمام ، عدداً من الغزوات على مشيخته القديمة . وحينما قرر ابن سعود استئصال الداء من جذوره أعلن الحرب على اليمن في آذار ١٩٣٤ ، واحتل أراضيها ثم كبد قوات الإمام يحيى اندحارات فادحة . فطالب الإمام

بالصلح . وفي المعاهدة التي تم التوقيع عليها يوم ٢٣ حزيران وافق ابن سعود على إعادة الحالة الراهنة الى سابق عهدها ، من دون ان يصر على التعويضات أو التبدلات الاقليمية . وقد أثر هذا المسلك السخي والعمل السياسي البارع في الإمام ، فبذل قصارى جهده بعد ذلك في الكف عن الأعمال العدوانية .

وقد ازداد التحسن في العلاقات بين ابن سعود والهاشميين حينما عقدت في ٢ نيسان ١٩٣٦ معاهدة عدم اعتداء وأخوة عربية مع العراق . ثم حافظت اليمن على موقفها الودي خلال سنة ١٩٣٧ .

وقد افسحت هذه السياسة الخارجية الحكيمة ، المتصفة بعدم المجازفة ، المجال لابن سعود ان يوجه التفاتاً اكثر الى التحسينات الداخلية . وهنا يستحق ان يسجل عنه كل ثناء وتقدير . ففي الوقت الذي استولى فيه على الحجاز كانت اعمال العصابات ومهاجمة الحجاج والقوافل التجارية ، والغزوات القبائلية شيئاً شائعاً في البلاد . وفي أقل من عقد واحد من السنين قمع الملك بصورة فعالة الفوضى الضاربة أطنابها بحيث لم يعد التنقل او السفر في المملكة العربية السعودية محفوفاً بالخطر . إذ استغل الملك استغلالاً تاماً جواز تعدد الزوجات في الاسلام وتزوج بنات شيوخ القبائل ، وبذلك أسس أحلافاً سياسية داخلية . وقد أسكن أعداداً غير يسيرة من الاخوان الوهابيين الشباب والتابعين له في مستعمرات او منازل زراعية . وفعل أشياء كثيرة كذلك لرفع المستويات الاقتصادية وإدخال التحسينات الفنية الحديثة الى البلاد . ونذكر على سبيل المثال ان المملكة كلها كان فيها سنة ١٩٢٦ اثنتا عشرة سيارة فقط ، فصار يوجد فيها سنة ١٩٣٠ (١٥٠٠) سيارة تتردد بين جدة ومكة فقط .

اكتشاف النفط

كانت لاكتشاف النفط أهمية خطيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية . ففي ٢٩ أيار ١٩٣٣ حصلت شركة نفط ستاندارد Standard كليفورنية ، على امتياز لمدة ستين سنة يشمل مساحة شاسعة من الأرض في القسم الشرقي من البلاد . فتأسست شركة تتولى العمل باسم شركة نفط ستاندارد العربية الكليفورنية ، وحينما انضمت الى المشروع شركة تكساس في ١٩٣٤ تبدل الاسم فأصبحت تسمى : شركة النفط العربية الأمريكية Arabian American Oil Co. (آرامكو) . وكانت أولى الخطوات

التي خطتها الشركة صاحبة الامتياز انها منحت حكومة المملكة العربية السعودية قرضاً بثلاثين ألف جنيه انكليزي ذهب[1] . وقد جاء القرض في محله تماماً لان العربية السعودية كانت تعاني يومذاك من نقص في توافد الحجاج عليها بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية . وقد فعلت الشركة الأمريكية ذلك على مسؤوليتها التامة وبكل مجازفة نظراً لبعد الجزيرة العربية وغرابة أمرها ، ولعدم الاهتمام بها في الأوساط الرسمية الأمريكية . ومع ذلك فقد عاد العمل هذا بالأرباح المحترمة من التفاهم وحسن النية ، وسرعان ما ثبتت أهميته الاقتصادية كذلك . فقد حفرت آبار النفط في الدمام والظهران وأبي قويق وأبي حدرية من بلاد الاحساء فجاوز الاحتياطي المقدر والمثبوت من النفط فيها أكثر الاحتمالات مبالغةً وتقديراً . وشُرع باستخراج النفط بكميات تجارية في الثلاثينات الأخيرة ، ثم تم التوقيع على اتفاقية بامتياز جديد بين الآرامكو والعربية السعودية في ٣١ أيار ١٩٣٩ . ومن الجدير بالذكر ان ابن سعود كان قد تسلّم في ١٩٣٧ عروضاً سخية جداً من اليابان ، غير انه رفضها لانه كان يعتقد انها قدمت بدافع الاعتبارات السياسية . وكانت لألمانية أيضاً أطماع في النفط السعودي ، فزار جدة في السنة نفسها الدكتور غروبا الوزير الألماني المفوض في العراق والمملكة العربية السعودية والمقيم في بغداد . ومع ذلك فقد آثر ابن سعود ان يستمر على اتصاله بالأمريكان لأن ذلك كانت فيه منفعة تأمين التقدم الاقتصادي في البلاد من دون ان تتعرّض للتبعات السياسية .

وفي أواخر ١٩٣٤ اتخذت خطوة اخرى لاستثمار الموارد الطبيعية في البلاد بتشكيل نقابة التعدين العربية السعودية Arabian Mining Syndicate . وإذ كانت هذه النقابة مؤسسة في جزر البهاما فقد اشتركت فيها رؤوس أموال بريطانية وأمريكية . وقد أخذت على عاتقها استخراج معادن شتّى واستثمارها .

الحرب العالمية الثانية

لقد اتبع ابن سعود حينما نشبت الحرب العالمية الثانية سياسة حيادية . ومع ان أغلبية مشاوريه كانوا ميالين الى الاعتقاد بانتصار المحور فانه كان مقتنعاً بأن الحلفاء هم الذين

(١) هذا ما ذكره K. S. Twitchell في كتابه Saudi Arabia (برنستون ١٩٤٧) ص ١٥١. غيرأن M. Childs يذكر في مقاله المنشورفي مجلة كوليرز بتاريخ ١٨ آب ١٩٤٥ بعنوان: All the King's Oil ان مبلغ القرض كان (٣٥٠٠٠٠) جنيه ذهب .

سيتغلبون في النهاية . فكانت سياسته بنتيجة ذلك ميالة بصورة ملحوظة الى الغرب . وقد انتقد ابن سعود بشدة انقلاب رشيد عالي في العراق ، ولم يتأخر عن بيان ذلك لناجي السويدي الذي بعثه رشيد ببعثة الى الرياض . ولا شك ان حياد الملك الودي كان شيئاً لا تنكر فائدته ، وخاصةً لبريطانية . ولو قُدر له وخضع مثل بعض العرب المتطرفين للإغراءات المائلة للمحور فربما كان قد افتى بالجهاد ضد الغرب . وربما كانت مثل هذه الفتوى التي تصدر من حارس العتبات المقدسة ستؤدي الى إحراج غير يسير للبريطانيين في الشرق الأوسط والهند معاً . ولم يقتصر عمل الملك على تجنب خلق المشاكل في وجه الانكليز فحسب ، بل قدم لهم أيضاً خدمة جلى بأن أوفد ابنه الأمير منصور ليخطب في الجنود الهنود الموجودين في مصر عشية نشوب موقعة العلمين الحاسمة في ١٩٤٢ .

على ان أهم التطورات السياسية التي تأثرت بها المملكة العربية السعودية زمن الحرب ازدياد التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة . فقد كان هذا التعاون انقلابياً في طبيعته ، وبما عاد به من الفائدة على البلدين : إذ أدى بالعربية السعودية ، وهي البلاد التي كانت لم تزل تعيش في القرون الوسطى ، الى السير في طريق من التقدم كان جديداً عليها بالمرة ، اما بالنسبة للولايات المتحدة فلأن السياسة الأمريكية لم تعان مثل هذا التبدل الجذري في أية بقعة من العالم مثل ما عانته في الجزيرة العربية القاحلة . فحتى سنة ١٩٤٠ كانت الحكومة الأمريكية تتجاهل المملكة العربية السعودية تقريباً . فلم يكن لها تمثيل دبلوماسي في جدة ، ولا دوائر قنصلية في البلاد . وقد ظلت شركات النفط الأمريكية سبع سنوات تقوم بعمليات واسعة النطاق في القسم الشرقي من جزيرة العرب من دون ان تنتفع بحماية حكومتها الرسمية . فبدلت الحرب كل ذلك .

وقد هيأت الأموال الأمريكية الموظفة في استخراج النفط نقطة البداية . فعندما اندلعت نيران الحرب تقلصت أعمال شركة النفط العربية الأمريكية تقلصاً خطيراً بسبب احتياجات الحرب ، وأرجحية الأعمال الأخرى . وعانت في الوقت نفسه حركة الحجاج الى مكة والمدينة نقصاً شديداً . فوضع هذان العاملان ابن سعود في مركز صعب جداً ، وترتب عليه إيجاد طريقة من الطرق لتلافي النقص ، ولم يكن يعني ذلك غير الحصول على معونة أجنبية من الحلفاء أو المحور . وكان مركز المحور في ربيع ١٩٤١ مركزاً رصيناً جداً ، حيث كانت ألمانية قد أكملت احتلال يوغوسلافية واليونان وعلى وشك ان تستولي على كريت ، كما كان الانقلاب الميال للمحور قد

وقع في بغداد ، وكانت قوات المحور في افريقية تتأهب للانقضاض على مصر ، أضف الى ذلك ان اليابان كانت تنظر بحسد الى الثروة النفطية الموجودة في الخليج الفارسي . اما الولايات المتحدة فقد كانت لا تزال متمسكة بحيادها ، ولم تكن روسية قد دخلت الحرب ضد ألمانية بعد . وبذلك كانت بريطانية تقف وحدها وهي تجابه أزمة من أخطر الأزمات التي صادفتها في التاريخ ، وكان يبدو ان الأرجحية هي في جانب المحور من جميع الوجوه . ومع هذا كله فقد رفض ابن سعود التعامل مع برلين او طوكيو ، بل استغاث عوضاً عن ذلك بشركة النفط العربية الأمريكية ، وبالحكومتين البريطانية والأمريكية ، لاخراجه من المأزق . حيث بيّن لهم ان بريطانية والولايات المتحدة باتخاذهما خطة الأقدميات التي تقتضيها الحرب كانتا قد حرمتاه من عائدات النفط المنتظرة ، وطالب بقرض مقداره ثلاثون مليون دولار يقدم له بأقساط سنوية خمسة . وكان عجزه المالي بدرجة من اليأس بحيث اضطر الى ان يهدد بإلغاء الامتياز ان لم يتوفق في الحصول على المبالغ المطلوبة . ولم تكن الشركة التي قدمت للملك سلفة ثلاثين ألف جنيه ذهب في ١٩٣٣ في وضع تستطيع فيه تطمين طلبه الجديد . ومع هذا فقد كان الخطر أعظم من ان تترك الأمور فيه الى الإهمال والتقصير . واستنجدت الشركة في الأخير بحكومة الولايات المتحدة لعلها تخف الى اتخاذ نوع من التدبير . وللتعجيل بالأمر واجه المستر جيمس موفت Moffett ممثل الآرامكو ، الرئيس روزفلت في نيسان ١٩٤١ محاولاً استحصال موافقته على قرض حكومي يقدم للملك ، ويكون مكفولاً بما تنتجه الشركة من النفط . وإذ كان الرئيس الامريكي غير مخول بالسلطة التشريعية اللازمة لتمشية مثل هذه المعاملة تردد في بداية الأمر . على انه تقرر في النهاية ان ترجو الولايات المتحدة بريطانية العظمى بتوفير المبالغ اللازمة للمملكة العربية السعودية من القرض الذي تم منحه لها أخيراً بمبلغ (٤٢٥) مليون دولار . وعلى هذا المنوال حصلت العربية السعودية ، بطريقة تكاد تكون ملتوية ، على المساعدة المالية التي جعلت من الممكن لها ان تتحاشى الإفلاس . وقد سلمتها بريطانية (٤٠٠,٠٠٠) جنيه لسنة واحدة ، ثم ازدادت الدفعات مرةً بعد أخرى حتى وصلت في ١٩٤٥ حوالي المليونين والنصف من الجنيهات ، ولقد أضيف الى هذه المنح ما قدم بموجب قانون الإعارة والتأجير الأمريكي الى المملكة العربية السعودية في نيسان ١٩٤٣ .

وبقبوله المساعدة المالية ، خفف ابن سعود من حياده لدرجةٍ ما . لكن هذا

لم يكن الا البدء بعملية أطول أدت ببلاده في النهاية الى الارتماء في أحضان الأمم المتحدة . وقد تعجلت هذه العملية في ١٩٤٣ حينما توصل رؤساء أركان حرب الجيش الأمريكي الى قرار بالحصول على قاعدة جوية مناسبة في الشرق الأوسط ، تربط القاهرة بكراتشي ، لتسهيل أمر الحرب ضد اليابان . ويمكن ان يضاف الى هذا القول بأن الأمريكان في الوقت نفسه كانوا قد انشأوا قاعدة جوية قوية في عبادان الواقعة على الساحل الإيراني . وكانت تستعمل هذه القاعدة محطةً للمرور الى روسية وموقفاً في الطريق الى الهند . على انه لما كانت الترتيبات المتخذة تتطلب ترك مطار عبادان بعد انتهاء الحرب مع ألمانية فقد وجد من المعقول تأمين قاعدة أخرى في الخليج الفارسي . فوقع الاختيار على الظهران في العربية السعودية ، حيث توجد آبار الآرامكو ومنشآتها . وقد جرت المفاوضات لاستحصال رخصة المملكة العربية السعودية بصورة سرية للغاية صيانةً للقاعدة من تخريبات العدو وحمايةً لابن سعود الذي كان حياده سيتعرض للعبث ، مع جميع ما يرافق ذلك من مجازفات التعرض لأعمال العدو الانتقامية . ولم تسمح وزارة الخارجية حتى هذا اليوم بنشر التفصيلات المتعلقة بالمفاوضات او التاريخ المضبوط الذي عقدت فيه الاتفاقية . على ان المعروف هو ان اللواء رالف رويس قائد قوات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قام في كانون الأول ١٩٤٣ بسفرةٍ من القاهرة الى الرياض حظي فيها بمقابلة الملك . وأعقبه في السنة التالية موفد خاص هو العقيد هارولد هوسكنز Hoskins الذي كان يكلف بمهمات عديدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ولم يكشف أحد حتى الآن عن مقدار العلاقة التي كانت موجودة بين هاتين الزيارتين ومفاوضات القاعدة الجوية . وكانت الاتفاقية نفسها قد عقدت بتبادل المراسلات بين حكومة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأمريكية في جدة التي كانت قد تأسست على أسس دائمة سنة ١٩٤٣ . وقد كانت تنص على استعمال القاعدة الجوية من جانب السلطات العسكرية الأمريكية لمدة ثلاث سنوات تسلم القاعدة بعد انقضائها الى السعوديين . وبدأ إنشاء القاعدة في ١٩٤٤ (باستخدام موظفين عسكريين وأسرى حرب إيطاليين) وتم العمل فيها سنة ١٩٤٦ .

ولم تحل قاعدة الظهران الجوية في محل قاعدة عبادان في إيران فحسب لكنها حلت في محل قاعدة ميدان بين Payne Field Base في القاهرة أيضاً . وقد أصبحت أكبر قاعدة جوية أمريكية في خارج أراضي العدو المحتلة وأكثرها تجهيزاً واستعداداً .

وكان من الممكن لها ان تتوسع بسهولة فتشمل أراضي البادية السهلة المحيطة بالظهران . ويؤكد امتلاك هذه القاعدة على الشوط الطويل الذي قطعته الولايات المتحدة منذ ان تخلت عن موقفها الانعزالي الأصلي . وقد كان من المذهل لبعض الأمريكان ان يدركوا مقدار التوسع أو الانتشار الذي طرأ على مصالح بلادهم . فأبدى في تشرين الأول ١٩٤٥ فيليب فيلبن Philbin نائب ماساشوست واوين برويستر Brewster عضو مجلس ولاية مين تعجبهما وانتقادهما لما سمياه توظيف أموال حكومية في مطار « شبه خاص » ، ولتسخير العمال العسكريين في هذه المغامرة[١] .

وكانت هناك تطورات مهمة أخرى تطرأ في الوقت نفسه على العلاقات السعودية الأمريكية . فقد وصلت بدعوة من الملك الى المملكة العربية السعودية في ١٩٤٢ بعثة زراعية يرئسها كي إيس تويتشل Twitchell لتقدم مشورتها في شؤون الري وما يتعلق بها لتحسين واحة الخرج وتوسيع الرقعة المزروعة فيها . وبينما كان الجنرال رويس يزور البلاد في ١٩٤٣ وصلت الى الرياض بعثة عسكرية أمريكية للبقاء عدة اشهر في البلاد من أجل تدريب الجيش العربي السعودي . وقد تشاركت هذه البعثة في المهمة المذكورة مع البعثة البريطانية التي كان الملك قد وجه الدعوة لها أيضاً . وفي السنة نفسها زار اثنان من أبناء الملك ، الأمير فيصل والأمير خالد ، الولايات المتحدة.

وما حل عام ١٩٤٥ حتى كانت العلاقات بين البلدين قد وصلت مستوى من الود والصداقة وجد فيه من المناسب ترتيب مقابلة بين الملك والرئيس روزفلت . ولذلك قابل الرئيس روزفلت حينما كان عائداً من يالطا في طريقه الى الولايات المتحدة ابن سعود في شباط ١٩٤٥ على ظهر إحدى البوارج الأمريكية في البحيرة المرة الكبرى في مصر . وكانت هذه أول سفرة يسافرها ابن سعود الى الخارج في حياته . فاغتنم هذه الفرصة ليؤكـد للرئيس الأمريكي اهتمامه بفلسطين وتقبل — على ما ترويه التقارير غير المؤيدة المستندة على مصادر عربية — تطميناته بالتأييد الودي[٢] .

---

(١) النيويورك تايمس ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ و ٢٩ آذار ١٩٤٦ .

(٢) وقد اشار الرئيس روزفلت في كتاب وجهه بعد هذا الى الملك سعود بتاريخ ٥ نيسان ١٩٤٥ الى « الحديث المشهود الذي جرى بيننا قبل مدة غير طويلة » ثم أضاف قوله :
« ويتذكر جلالتكم أنني كنت في مناسبات سابقة قد بينت لكم موقف الحكومة الامريكية تجاه فلسطين ، وأوضحت رغبتنا في عدم اتخاذ اي قرار بشأن الوضع الأساسي في تلك البلاد من دون إجراء مشاورات تامة مع العرب واليهود. ولا شك ان جلالتكم تتذكرون أيضاً انني خلال محادثاتنا=

وبعد مضي اسبوعين أشار الرئيس في التقرير الذي قدمه الكونغرس الى هذه المقابلة بالكلمات التالية :
« أما قضايا البلاد العربية فقد اطلعت على ما يختص بها كلها ، وما يختص بقضية اليهود وقضية المسلمين ، بالتحدث الى ابن سعود لمدة خمس دقائق أكثر مما كان يمكنني ان أطلع عليه بتبادل دزينتين او ثلاث من الرسائل[١] » . وكان ابن سعود بعد ذلك كثيراً ما يذكر روزفلت بأسنى عبارات الثناء ، وقد أدت الطيارة المترفة التي قدمها الرئيس له بلا شك الى تقوية هذا الشعور الودي . وفي اليوم الأول من آذار ١٩٤٥ أعلنت المملكة العربية السعودية الحرب على ألمانية ، وأسهم بعد ذلك ممثلوها في مؤتمر هيئة الامم المتحدة الذي انعقد في سان فرانسيسكو .

الصداقة السعودية ـ الامريكية

ان ما أعقب ذلك كله كان يمكن ان يوصف بكونه ازدياداً مضاعفاً في الاتصالات الديبلوماسية والعسكرية والفنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية . وكانت هذه عملية ذات بال خالية من أي أثر للضغط من جانب الولايات المتحدة ، مع الاحترام التام لحقوق السيادة في المملكة العربية وطابعها الاسلامي الصارم .

= الأخيرة كنت قد طمنتكم بانني لن اتخذ اي تدبير ، بصفتي رئيس السلطة التنفيذية لهذه الحكومة، مما قد يثبت كونه معادياً للسكان العرب .
« ويسرني ان اجدد لجلالتكم التطمينات التي قدمت لكم في السابق عن موقف حكومتي وموقفي انا، بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية ، تجاه قضية فلسطين واخبركم بان سياسة هـذه الحكومة لم تتبـدل في هذا الشأن » (نشرة وزارة الخارجية الامريكية ، ٢١ تشرين الاول ١٩٤٥ ، ص ٦٢٣). وفي ١٧ أيار ١٩٤٦ ارسل وكيل وزير الخارجية ، على عهد الرئيس ترومـان دين اتشيسون، مذكرات مماثلة للممثلين الديبلوماسيين في واشنطن لخمس دول عربية مؤيـداً تطميناته الشفهية لهم في ١٠ أيـار « بان الولايات المتحدة قبل ان تتوصل الى قرار ما حول تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الامريكية سوف تتشاور مع العرب واليهود » (النيويورك تايمس ١٨ أيار ١٩٤٦) .
وفي رسالة وجهها الرئيس ترومـان الى الملك ابن سعود ووزعت على الصحف في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨ كرر التطميـنـات الامريكية الرسمية « بان قراراً ما لن يتخـذ بشأن الوضع الاساسي في فلسطين من دون التشاور مع العرب واليهود معاً » ، (النص في النيويورك تايمس ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٦) .

(١) روبرت شيروود Robert Sherwood : Roosevelt and Hopkins : An Intimate History (New York , 1948) ، ص ٨٧١ — ٨٧٢ .

لكن الأساليب الجديدة هذه كانت تبدو في نظر النقاد السوفييت تغلغلاً أمريكياً بالحملة في داخل الجزيرة العربية ، ولم يترددوا في استعمال تعبير « دبلوماسية الدولار » في هذا الشأن . على ان هذه العلاقات الودية كانت تعكر صفوها مشكلة واحدة ، هي مشكلة الصهيونية . فقد اعترض ابن سعود بشدة في خريف ١٩٤٦ علـى نداء[1] الرئيس ترومان بادخال مئة ألف يهودي الى فلسطين . وذكره بكتاب ، بعثه اليه فنشرته الصحافة الأمريكية ، بالبيان الذي أعلنته الحكومة الأمريكية في يوم ١٦ آب ١٩٤٥ وتعهدت فيه بأنها لن تقدم أية مقترحات تختص بفلسطين من دون ان تأخذ رغبات الدول العربية[2] بنظر الاعتبار ، كما أبدى أسفه لانحراف الرئيس الأمريكي عن هذا المنهج . وقد نجم عن قرار هيئة الأمم بالتقسيم سنة ١٩٤٧ ، والسياسة الممالئة لإسرائيل ، شيء من التوتر الذي انعكس موقتاً في المفاوضات المتعلقة بتمديد استئجار قاعدة الظهران الجوية . لكن هذه الأمور لم تسبب انفصام العلاقات مطلقاً .

وفي ١٩٤٦ منح مصرف التصدير والاستيراد المملكة العربية السعودية قرضاً بعشرة ملايين دولار . وبعد ذلك بسنة زار الامير سعود ولي العهد الولايات المتحدة ، وتقبل من الرئيس « وسام الاستحقاق » مع الإشارة الى الخدمات الجديرة بالتقدير التي قدمت للحلفاء أثناء الحرب . وحينما دخل اسطول الولايات المتحدة الى الخليج الفارسي لأول مرة سنة ١٩٤٨ قام بزيارة مجاملة للدمام ، وفي السنة التالية رفعت المفوضية الأمريكية في جدة الى سفارة . وفي ربيع ١٩٥١ جعلت الاتفاقية الخاصة المعقودة مع الولايات المتحدة من الممكن للمملكة العربية السعودية ان تحصل على المساعدة الفنية من برنامج النقطة الرابعة . وأخيراً ، فقد تقارب البلدان تقارباً أوثق بالتوقيع في جدة يوم ١٨ حزيران ١٩٥١ على اتفاقية دفاعية مدد بموجبها للسنوات الخمس التي تلت ذلك التاريخ استئجار قاعدة الظهران الجوية ، وصار من الممكن لحكومة المملكة العربية السعودية بمقتضاها أن تشتري المعدات العسكرية من الولايات المتحدة ، كما نصت على تدريب الجيش السعودي من قبل مدربين أمريكيين . وكانت الاتفاقية الجديدة تحتوي على نص بتجديدها للمدة نفسها . وقد نشأت الحاجة لهذه الاتفاقية من ان المملكة العربية السعودية قد أهلّت نفسها للحصول على المساعدة بموجب « منهج

(١) صدر النداء في ٤ تشرين الاول ١٩٤٦ .

(٢) يوجد نص كتاب ابن سعود الى الرئيس ترومان في جريدة النيويورك تايمس عدد ١٨ تشرين الاول ١٩٤٩ .

مساعدة الدفاع المشترك » باعتبارها أمةً « تعد قدرتها على الدفاع عن نفسها ، او الاشتراك في الدفاع عن المنطقة ، شيئاً مهماً لسلامة الولايات المتحدة » .

ولا ريب فقد كان ازدياد الصداقة السعودية الأمريكية يرتكز ارتكازاً واضحاً على التطور الرائع في موارد النفط العربي الذي تم على يد الآرامكو . فلم يبدأ الانتاج التجاري الا في سنة ١٩٤٥ ، لكنه وصل في ١٩٥٠ رقماً كبيراً يناهز الخمسة والعشرين مليون طن في السنة . وهكذا ظهرت المملكة العربية السعودية للوجود وهي المنتج الكبير الثاني للنفط في الشرق الأوسط — أي انها صارت تأتي مباشرةً بعد إيران التي كان يبلغ انتاجها السنوي الثلاثين مليون طن . ولذلك فقد جعلت العائدات السخية هذه من الممكن ان تزداد واردات المملكة السعودية في السنة من مجرد (٣٠٠,٠٠٠) دولار في ١٩١٧ الى ما يقرب من تسعين مليون دولار في ١٩٥٠ . ولما كان مجموع نفوس المملكة كلها يقدر بستة ملايين نسمة ، يكون مقدار الدخل للشخص الواحد خمسة عشر دولاراً ، وهو رقم يلفت النظر اذا ما قورن بالثلاثين جنيهاً للشخص الواحد من مبالغ الخدمات الاجتماعية التي تقدم في بلد من اكثر البلاد تقدماً في العالم ، أي بريطانية العظمى .

وقد كان لتملك الثروة الفجائي هذا تأثير انقلابي على الوضع الداخلي في البلاد . فقد أعلن في ١٧ تموز ١٩٤٧ فؤاد بك حمزة وزير الإعمار أن المملكة العربية السعودية عازمةٌ على صرف (٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار على التطور الفني في البلاد ، في ميادين المواصلات والكهرباء والزراعة ومياه الشرب والمدارس والمستشفيات . وعلى أثر هذا البيان شرعت الحكومة ، توآزرها المساعدة الأمريكية ، بوضع خطط واسعة النطاق لإصلاح الأراضي . فأنشئت شبكة لجداول الري وخزانات اصطناعية ، ثم مدت أنابيب المياه وحفرت الآبار الارتوازية . كما مدت الطرق المبلطة بين جدة ومكة والمدينة وسائر المراكز الكبيرة . وقد أسست مصلحة للخطوط الجوية السعودية تربط البحر الأحمر بالخليج الفارسي بموجب اتفاقية عقدت مع شركة الخطوط العالمية (تي دبليو أي.T. W. A) . وكذلك أنشأ المهندسون الأمريكيون رصيفاً هائلاً في جدة ، فجعل ذلك الميناء الذي كان محظراً حتى هذا الوقت ميناءً يسهل دخول حتى البواخر الكبيرة فيه . أضف الى ذلك ان موانىء جديدة بالمرة بنيت في الدمام ورأس التنورة . وقد أصبح الميناء الأخير نهايةً لخطوط الأنابيب المحلية التي تنقل النفط من حقول الآرامكو ، وموقعاً لمصفاة النفط أيضاً .

وكان المشروع المحبب للملك مشروع انشاء سكة حديد تربط العاصمة بالساحلين الشرقي والغربي . ومن أجل هذا صار يسعى في ١٩٤٧ للحصول على قرض آخر بمبلغ مئة مليون دولار من الولايات المتحدة ، فحصل على خمسة عشر مليوناً منه من مصرف الاستيراد والتصدير . وفيما بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ انشأ الفنيون الأمريكان سكة حديد ذات مقياس أساسي Standard بين الدمام والرياض عن طريق واحة الخرج . وعلى اثر الانتهاء منها أعلنت الحكومة عن عزمها على إنشاء سكة حديد دمشق — المدينة ، وهي السكة القديمة التي كان المحاربون من اتباع لورنس غير النظاميين قد دمروها في أثناء الحرب العالمية الأولى .

وإذ كان ابن سعود حريصاً على تعزيز الوحدة في أرجاء بلاده المترامية الأطراف ، فقد التفت التفاتاً خاصاً الى المواصلات الهاتفية واللاسلكية . ومن أجل هذا عهد الى شركة ماكي الأمريكية بانشاء محطة راديو قوية في جدة .

وكانت حكومته ، رغبةً منها في رفع المستوى الصحي في البلاد ، قد اشترت بعد الحرب أربعة مستشفيات سيارة من الجيش الأمريكي . ودعت كذلك ممثلين عن الجامعة الأمريكية في بيروت لدراسة وضع البلاد ، وتقديم التوصيات اللازمة عن التعليم العام ووسائله [1] .

وقد نجم عن مشاركة امريكا هذه ، وما صحبها من نماء في الثروة ، أن ازداد نفوذ ابن سعود بين الدول العربية في الشرق الأوسط . وبالبطولة التي أبداها في قضية الفلسطينيين العرب أضاف مآثر أخرى الى شعبيته المتزايدة . فقد أخذ المصريون يعيرون آذاناً صاغية للاعمال والكلمات التي صارت تصدر من الرياض عاصمة البادية . وغدا الحصول على مؤازرة ابن سعود وتأييده شيئاً يسر له فاروق ووزراؤه في معارضتهم لمشروع سورية الكبرى . وقد أطريت القاهرة في ١٩٤٧ إطراءً محبباً حينما زارها ابن سعود في أول زيارة يقوم بها لأية عاصمة أجنبية . كما عززت مكانته المتسامية في الشؤون العربية وزادتها قوة رحلة الملك عبدالله ملك الأردن الى الرياض سنة ١٩٤٨ في عز الأزمة الفلسطينية . وبذلك لم تعد المملكة العربية السعودية جزيرة منعزلة في وسط العالم العربي ، وأخذت تمارس نفوذها في سياسة المنطقة بأسرها .

---

(١) هناك بحث مسهب عما قامت به المملكة العربية السعودية من اعمال في كتاب سنت جون فيلبي المعنون Golden Jubilee in Sa'udi Arabia المنشور في ١٩٥٠ . اما عن التطورات الاحدث فيراجع ما كتبه ريتشارد سينغر Sanger بعنوان : « منهج ابن سعود للجزيرة العربية » في عدد نيسان ١٩٤٧ من مجلة الشرق الأوسط الامريكية .

وربما كانت الأزمة السورية التي حصلت في ١٩٤٩ أحسن مناسبة استعملت فيها نفوذها هذا ، فلم تلعب دوراً مهماً في إعادة توجيه حسني الزعيم فقط بل استفادت أيضاً استفادة تامة من مركزها الاقتصادي الجديد فمنحت سورية قرضاً كبيراً لتعمير البلاد .

ومع جميع هذه التبدلات كان هناك تناقض بيّن في وضع المملكة العربية السعودية . فقد كانت من جهة تزداد قوةً ونفوذاً وتمد بمساعدة أمريكا في ثورة صناعية حقيقية . لكن حكومتها ونظامها الاجتماعي ظلا ، من جهة أخرى ، ثابتين من دون تبدل وبقي الملك وأعوانه متمسكين تمسكاً شديداً بالتقاليد القديمة . إذ بقي ابن سعود ملكاً مطلقاً لا يتقيد الا بقوانين الشريعة الإسلامية ، واستمرت حكومته في سيرها على الأساليب المشيخية . فكانت المملكة تقسم الى قسمين : نجد والحجاز ، وكان ابناه سعود وفيصل نائبين عنه فيهما . وكان الأمير سعود ولياً للعهد وقائد الجيش العام ، أما الأمير فيصل فقد كان وهو مقيم في مكة وزيراً لخارجية المملكة كذلك . ونظراً للحظر المفروض على دخول غير المسلمين الى البلاد المقدسة فقد ترتب عليه ان يسيّر الأعمال مع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب بواسطة الشيخ يوسف ياسين وكيل وزارته . ولم تكن المفوضيات والسفارات الأجنبية موجودة في الرياض ولكن في جدة ، الأمر الذي كان يجعل المفاوضات بطيئة ومتعبة . وقد ظلت الحكومة تنظر بعدم ارتياح الى دخول الأجانب البلاد ، وكثيراً ما كان الأجانب الذين لهم أعمال مشروعة في المملكة العربية السعودية يجدون صعوبةً في الحصول على السمات المطلوبة .

ويبدو ان الملك كان اكثر اهتماماً بالتحسينات الفنية من نشر التعليم مثلاً بين رعاياه الذين بقي ٩٥٪ منهم أميين . والحقيقة ان النقص في السعوديين المدربين تدريباً مناسباً كان بارزاً بحيث ان عدداً كبيراً من المناصب الحكومية كان لا بد ان يعهد بها الى مواطنين من بلاد عربية متقدمة تقدماً أكثر . وكان من بين هؤلاء يوسف ياسين نائب وزير الخارجية ، فقد كان من أهالي اللاذقية ، وفؤاد حمزة السفير في باريس الذي كان من دروز لبنان ، وحافظ وهبة الوزير المفوض في لندن الذي كان مصرياً من أصل نجدي .

وعلى الرغم من هذا جميعه ، فقد كان للتقدم الفني الذي حصل في البلاد تأثير على علاقات الناس الاجتماعية . إذ ازداد عدد سكان المدن ، وصارت تتكون في البلاد طبقة من العمال الصناعيين ، المهرة وغير المهرة ، والصناع الآليين الملمين

بالميكانيكا الحديثة . كما حوّرت كهربة بعض البلدان طرز الحياة اليومية . وأخذت تتكون بالتدريج طبقة صغيرة من موظفي الحكومة والمرافق الصناعية في البلاد . ثم توسع شأن الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق التعامل مع الفنيين الأمريكان . ولم يخل ازدهار البلاد المتزايد من تأثير على مستوى حياة السكان الاقتصادية وعاداتهم .

وهكذا داهم التبدل العام حتى قلب البادية العربية في منتصف القرن العشرين. وقد حصل ذلك على الأكثر بنتيجة اكتشاف النفط ، وما أعقبه من نشاط الأمريكيين في هذا المضمار . وفي وسع المرء أن يقول بالنسبة للمعايير القديمة إن المملكة العربية السعودية قد أصبحت على علاقة وثيقة بأمريكة . وربما كان الأمر كذلك حقاً ، غير أن العلاقات السعودية – الأمريكية لم يكن نفوذ الأمريكان فيها شيئاً شاملاً بحيث يمكن ان يقارن بترتيبات المعاهدات التي عقدتها بريطانية مع مصر والعراق والأردن . فقد كان التقليل من شأن الدولار ، وقابليته في منافسة انواع النفوذ الأخرى ، شيئاً لا يتفق مع الواقع مطلقاً . غير ان المملكة العربية السعودية ظلت برغم اعتمادها على الولايات المتحدة محتفظة بحريتها في التعامل مع البلاد الأخرى ، وفي اتباع سياسة لم تكن تنسجم مع الأهداف الأمريكية في هذا القسم من العالم على الدوام .

التطورات الداخلية خلال الخمسينات

لقد أصبحت التبدلات الداخلية ، التي أخذت تحصل في المملكة السعودية مع اكتشاف النفط في تربتها ، أشد وضوحاً في الخمسينات من سني هذا القرن . فقد عقدت الحكومة السعودية والآرامكو في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٠ اتفاقية وضعتا فيها الأسس اللازمة لقاعدة المناصفة في الأرباح ، وبذلك ازدادت واردات الحكومة من أعمال النفط ازدياداً كبيراً . إذ ازدادت المبالغ التي صارت تدفعها الشركة لخزانة الملك ازدياداً مطرداً من حوالي المئة والخمسين مليون دولار في السنة – وهو المبلغ الذي حصلت عليه بعد عقد الاتفاقية الجديدة – الى المئتين والخمسين مليون دولار في ١٩٥٦ . وقد جاء هذا التدفق المفاجيء من المال بعدد من المشاكل الجديدة لهذه البلاد المحافظة المتخلفة . فنظراً للصبغة المشيخية التي يصطبغ بها نظامها الحكومي لم يكن هناك فرق تقليدي مهم بين خزانة الملك والخزانة العامة . ولكن الحكومة السعودية أخذت بتزايد الحاجة الى ادارة مالية منتظمة تنشر ميزانياتها منذ سنة ١٩٥١ –

١٩٥٢ . وكانت الخطوة المنطقية التالية لها ان تبادر الى تأسيس مصرف مركزي للإصدار . فاتخذ هذا شكل « وكالة النقد العربية السعودية » التي كان من المحظور عليها مع هذا ان تقوم بالأعمال الصيرفية الاعتيادية بموجب التعاليم القرآنية . وكان من بين الخطوات التجديدية الأخرى التي يمكن ان نعددها تشكيل مجلس للوزراء في ١٩٥٣ وعدد من الوزارات الجديدة ، مثل وزارات المعارف والزراعة والتجارة ، مما كان يدل على تزايد المسؤوليات الحكومية في مختلف نواحي الحياة الوطنية .

على ان المشكلة الأساسية لا تدور حول التبدلات في الجهاز الإداري ، بل حول الاستفادة من واردات النفط للمنفعة العامة . فقد حصلت تحسينات في ميدان المواصلات (اكملت سكة حديد الدمام – الرياض في ١٩٥٢) وانشاء الموانيء ، وفي تزايد عدد المستشفيات والمدارس . غير ان النقاد يذهبون الى ان مقداراً غير متناسب من المال كان يخصص لنواحٍ غير منتجة ، وان المستويات العالية من الاستقامة والنزاهة التي كانت تقدر حق قدرها في بلاد العرب القديمة أخذت تضمحل بسرعة تحت التأثير الشنيع الذي صار يحدثه تملك الثروة من دون تعب . وبينما لا يعد من السهل علينا ان نتغاضى عن هذه الانتقادات يمكننا ان نورد هنا عدداً من النقاط نضع فيها قضية المالية السعودية في محلها اللائق بها . فان المملكة تواجه الآن أولاً وضعاً لم يسبق له مثيل في التاريخ . حيث ان تبدل الوضع العام في البلاد من اقتصاديات رعوية بدائية ، كان من الضروري ان يكمل عجزها المزمن برسوم الحجاج وما يصرفونه في البلاد ، الى اقتصاديات مبنية على تدفق مطرد في الواردات ، والمبالغ التي تكاد تكون فلكية في جسامتها والمستمدة من صناعة جبارة واحدة – كان فجائياً بحيث لم يكن من الانصاف بشيء ان يلام فيه انسان معتاد على أسلوب الحياة القديم ، اذا ما أصيب بقدر من الارتباك والحيرة . ولا يمكن من الناحية الثانية لأية حكومة من الحكومات ان تعمل في فراغ سياسي . فقد كان النظام السياسي السعودي يتميز بميزة ان الملك لكي يبقي القبائل القوية بعيدة عن الأذى والشقاوة يترتب عليه ان يدفع لها مساعدات مالية مستديمة . وكانت هذه الفقرة من الصرف تستنزف على الدوام قسماً غير يسير من نفقات الحكومة السعودية . وحتى حينما أخذت أهمية القبائل تتضاءل بالتدريج وأخذ مركز القوى ينتقل الى المراكز المدنية ، كان لا بد

من بذل المال لإبقاء الريف محافظاً على السكينة ، بالتبرعات المباشرة او بالاحتفاظ بقوات غير نظامية تكمل بها – وتوازن – قوة الجيش النظامي . وقد أدخلت بالإضافة الى ذلك ، وفاة الملك ابن سعود في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، وتبوء اكبر انجاله الأحياء ، سعود بن عبدالعزيز ، عوامل جديدة في توازن القوى التي كانت تعمل عملها في البلاد ، وكان من شأن هذا ان يؤثر على الشكل المالي في البلاد كذلك .

وكان من حسن حظ المملكة واستقرار الأمور فيها ان تسنم الملك الجديد العرش لم يصحبه أي حادث يذكر . فحالما توفي الملك العجوز نودي بسعود ملكاً على الفور من قبل أفراد الأسرة المالكة والأشراف الذين كانوا يحيطون به حينذاك . فبادر إخوانه العديدون بعد ذلك وأقرباؤه وشيوخ العشائر والعلماء البارزون والتجار الكبار والحكام الى تقديم الطاعة مؤكدين له ولاءهم الذي لا يتزعزع . ونودي في الوقت نفسه بأخيه الأصغر الأمير فيصل ولياً للعهد . ويدل التعيين الأخير هذا على مشكلة الاستخلاف التي لم تحسم حسماً أساسياً . فان أنماط الحكم المتفق عليها في الملكيات الوراثية الغربية تقضي بأن الابن الأكبر للملك الجديد هو الذي يجب أن يعين لولاية العهد . اما ان هذا لم يحصل في المملكة العربية السعودية فلان ابن سعود نفسه كان يرغب في الترتيب الذي حصل في الدرجة الأولى . لكن ذلك كان يعكس أيضاً عدم وجود جهاز دستوري ثابت ، ويدل على الافتقار الى سلطة شخص قوي في شؤون الاستخلاف .

وقد كان الملك الجديد ، بخلاف أبيه ، مرتبطاً منذ البداية بترتيبات ليست من عنده هو . كما انه لم يكن في وسعه ان يتغاضى عن إخوته وأعمامه أو رفاق أبيه القدماء في السلاح، وخاصةً العلماء الوهابيين البارزين . وقد ورث هذا الملك عن ابن سعود كذلك هيئة مستشارين ملكيين ، معظمهم من أصل أجنبي ولو كان عربياً ، كانوا بحكم دراستهم المتفوقة وخبرتهم الدولية الكبرى قد تبوأوا مناصب ذات نفوذ في المملكة . فكانت هذه كلها هي القوى التقليدية في البلاد ، ولما كان الملك قد نشأ وترعرع في بيئة تقليدية فقد كان من المناسب له ان يعبأ بالمشورة التي ترد منها .

وهو في الوقت نفسه لا يمكنه أن يتجاهل نشوء قوىً وميول جديدة تعتبر النتاج الحتمي للأحوال الاقتصادية المتبدلة في البلاد . وفي وسعنا ان نعدد القوى الجديدة هذه فنذكر منها العمال الصناعيين (لقد حصل أول إضراب مهم بين عمال الارامكو قبل ان يتسنم الملك الجديد العرش بشهر واحد ، حيث طالبوا بالحق في تأليف نقابات للحرف) ، وموظفي الدوائر الذين قويت طبقتهم بوجود اللاجئين الفلسطينيين ،

والتجار وأصحاب المشاريع الذين ينتمون أحياناً الى أصلٍ اجتماعي غامض والذين يعزى المركز الذي حصلت عليه طبقتهم الى الفرص التي سنحت بتوسع صناعة النفط وتدفق الثروة على البلاد ، وخريجي الكليات المدربين في الغرب الذين أخذوا يملأون دوائر الحكومة السعودية ، والجيش النظامي الذي لا يقوم ضباطه الشبان بالتدرب العسكري فحسب بل يتعرضون أيضاً الى الافكار الجديدة عن الحكومات والمجتمع بنتيجة اتصالهم بالأجانب .

ولا بد لمعظم هذه الطبقات ، القديم منها والحديث ، ان تموّن لدرجةٍ ما إما بدفعات نقدية مباشرة او باتخاذ تدابير سياسية تضمن تأييدها . ولما كان مركزُ القوى ما زال متركزاً في المعسكر المحافظ فقد اضطر الملك للاعتماد اعتماداً جازماً عليه . ولذلك أعلن في مناسبات عديدة تعلقه بالدين والشريعة واعتبارهما الأساس الوحيد للجهاز القانوني في المملكة ، وتمسك تمسكاً تاماً بالحظر الكلي على المشروبات الروحية التي أُدخلت الى البلاد قبيل وفاة والده ، وحافظ على الأوامر الصادرة من قبل ضد دور السينما وصالات الموسيقى وما أشبه ذلك من وسائل التسلية ، ثم ابدى اهتماماً خاصاً بشؤون الحجاج والمحافظة على الأماكن المقدسة ، وشرّع قوانين صارمة يحرم فيها على الشبان السعوديين التعلم في الخارج في غير المعاهد الأكاديمية العلمية ويمنع توظيف الرساميل السعودية في بلاد أجنبية .

وتعد الطبقات المستحدثة من السكان طبقات إصلاحية النزعة، ووطنية كذلك . وهي تتفق من هذه الناحية مع النمط العام الموجود في سائر انحاء الشرق الأوسط . على انها ما تزال بحاجة الى التنظيم ، وحتى الى رابطة قوية تربطها بأية طبقة من طبقات المجتمع الأصلية . وكثيراً ما ينتمي السعوديون المتعلمون في الغرب الى الأسر المرموقة في المملكة ولذلك لا تعوزهم الفرص للتقدم في هذا المجتمع المحافظ . وعلى هذا فهم برغم علمهم التام بنواقص الجيل القديم وعيوبه أبعد ما يكون عن التجديد . على ان عناصر أكثر تواضعاً من هؤلاء أخذت تتعلم أيضاً ، ومما يجب ان لا يهمل ذكره تأثير المدرسين المصريين والمدربين العسكريين وتأثير الكتّاب والموظفين الفلسطينيين والمشاركة على تكييف الشعور الاجتماعي في البلاد .

وقد سرت في انحاء الشرق الأوسط ، في ربيع ١٩٥٥ ، شائعات عن وجود تذمر في المملكة العربية السعودية ، غير ان البعثات الدبلوماسيةفي الخارج أنكرت هذه

الروايات . ولما كان التأكد التام من صحة هذه الروايات من الصعوبة بمكان فلا يسع المرء الا ان يستعين بالحدس في تقدير أهمية تحويل بعض الأشخاص (واختفاء غيرهم) ، وإخراج بعض العناصر من المشارقة ، ثم تحشيد القوات غير النظامية في عدد من المراكز الستراتيجية في المملكة . وقد يكون من الصحة بمكان القول بأنه اذا كانت هناك أية مشكلة تجابهها النزعة الاصلاحية في البلاد فهي كونها اتجاهاً فكرياً لا حركة منظمة . وان تحدي الاستقرار الموجود في ظل الأحوال السائدة في المملكة لا يمكن ان يأتي من الطبقات التي تكونت حديثاً في البلاد ، بل من الخصومات التي قد تحدث بين أفراد الأسرة المالكة نفسها . وقد تصلح الحوادث التي اهتزت لوقوعها اليمن في ربيع ١٩٥٥ نموذجاً لما يمكن ان يحدث . ولم تظهر للعيان حتى الآن أية بادرة من الاختلاف الذي ربما يكون موجوداً بين أعضاء الأسرة المالكة ، لأن سلطة الملك سعود يعترف بها إخوته أمام الملأ جميعهم .

أما الوطنية التي نوهنا عنها من قبل فانها لم تسر يداً بيد مع طبقات المجتمع الجديدة في المملكة فحسب بل سرت عدواها ايضاً الى الطبقات المحافظة . وسواء كانت الطبقات المحافظة صادقة في وطنيتها او انها كانت تعتبرها وسيلة أخرى لتعزيز مركزها في السلطة ، فان ذلك شيء يدعو الى التساؤل الصريح . وعلى كلٍ فقد بدأت المملكة العربية السعودية ، التي كانت لا تعرف فيما مضى غير الولائين الديني والقبلي ، تكتسب النمط الوطني الذي تتميز به في العادة الأقوام التي قطعت أشواطاً أكثر في سبيل التقدم بعد ان كانت في عداد المستعمرات .

العلاقات الخارجية السعودية في الخمسينات

أخذت السياسة الخارجية السعودية منذ ان اعتلى الملك سعود العرش تؤكد على السيادة الوطنية ، ودور المملكة في كونها دولة في مقدمة الدول العربية والإسلامية . ولا شك ان هذا يتفق مع روح العصر ، لكنه يدل أيضاً على مركز الملك الجديد الذي يختلف عن مركز أبيه . فبينما كان ابن سعود الراحل يبذل جهده في المحافظة على العلاقات الودية مع الولايات المتحدة ، ويسلم بمركز بريطانية الممتاز في الأطراف الجنوبية والشرقية من الجزيرة العربية باعتباره حقيقة واقعة ، نجد أن خليفته قد كوّن

له موقفاً جديداً تجاه هذه القضايا . فقد أخذ الملك سعود يتقرب أكثر فأكثر من مصر ، بالرغم من الاختلاف الجذري الموجود بين نظامي الحكم في البلدين ، وسرعان ما ظهر وهو من الداعين الى الحياد والمدافعين عن فلسطين العربية والشمال الافريقي ، والمؤيدين لمطالب اليمن في المناطق المتنازع عليها في حدود عدن ، والمعادين بشدة لميثاق بغداد . ولا ريب ان والده لم يكن قليل الاهتمام بمعظم هذه الأمور ، لكنه لم يكن يسمح لأي أمر منها بان يطغى على مصالح بلاده الحيوية كما كان يفهمها هو بطريقته الواقعية التي لم يتعلمها من أحد . ولذلك فقد لعب دوره على أحسن وجه في المصاعب الطفيفة التي كانت تنشأ بينه وبين البريطانيين بشأن الحدود غير المحسومة ، كما كان يسمي رجال الأرامكو من الأمريكان « شركاءه » .

فقد حصل قبيل وفاته خلاف بين حكومته والبريطانيين حول واحة البريمي الواقعة في ملتقى المملكة العربية السعودية ومسقط ـ عمان والساحل المهادن . إذ ادعى بهذه المجموعة من القرى الصحراوية ، التي يُعتقد بوجود النفط فيها ، شيوخ السواحل الخاضعون للحماية البريطانية والمملكة العربية السعودية . وعلى أثر اعتلاء سعود العرش ظهرت القضية من جديد فأصبحت سبباً لنزاع بين لندن والرياض . فاتفقت بريطانية والعربية السعودية على إحالة النزاع الى التحكيم الدولي . وأخيراً انحلت القضية بطريقة دراماتيكية غير منتظرة بعد ان استعدّ لها الحقوقيون والخبراء من الطرفين استعداداً كاملاً . فقد استقال العضو البريطاني من اللجنة التحكيمية في تشرين الأول ١٩٥٥ ، قبيل صدور الحكم الذي كان من المنتظر ان تصدره اللجنة ، بعد ان اتهم المملكة العربية بقيامها بحملة من الرشوة في الواحة للتأثير على حل القضية في صالحها . وحينما عدل رئيس اللجنة ، وهو بلجيكي الجنسية ومن رجال القانون ، عن جمع الأعضاء كلهم حذا حذو العضو البريطاني فاستقال وأنهى أعمالها . وبعد مدة وجيزة احتل الواحة جنود سلطان مسقط وشيخ ابي ظبي ، يقودهم ضباط بريطانيون ، وأجبروا مفرزة الشرطة السعودية على الانسحاب . فاحتجت المملكة العربية السعودية وهددت بعرض الشكوى على هيئة الأمم المتحدة .

ويدل النزاع على البريمي هذا على التردي العام في العلاقات مع بريطانية . وتشتمل هذه العلاقات أيضاً على مشاكل أخرى في مقدمتها مشكلة تأييد بريطانية للهاشميين في العراق والأردن وإشرافها على ميثاق بغداد . ومن المزعوم ان موقف الملك سعود

ضد الميثاق يُعزى الى اهتمامه بنجاح الجامعة العربية وعطفه على وحدة الصف بين العرب . على ان هذا يقدم لنا دليلاً جزئياً على سلوك تعتبر دوافعه أكثر تعقيداً مما يبدو بكثير . فمن المحتمل جداً ان تكون الرغبة في الحصول على الصيت والنفوذ ، وتطمين رغبات الشعوب في العالم العربي ، وربما الخوف أيضاً من قيام الهاشميين بالاقتصاص لأنفسهم عن الانحدار الذي أصابهم قبل ثلاثين سنة — من الأسباب البارزة التي كانت تدفعه الى معارضة الميثاق بمثل هذه المعارضة الشديدة . ولما كان من الممكن ان تتيسر للملك سعود أموال وفيرة أخذ يستخدم نفوذه الاقتصادي لدعم سياسته الخارجية . فكان قرض[١] العشرة ملايين دولار الذي قدمه لسورية في خريف ١٩٥٥ يؤيد هذه النقطة على ما يبدو . وكانت جهات كثيرة تزعم علناً في الخارج ان النفوذ السعودي كان العامل الأكبر في إحداث القلاقل التي ضعضعت الأردن وملكيته في شتاء ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ . إذ حصل الانقلاب على أثر الأخبار التي كانت تنبىء بأن الحكومة الأردنية تعد العدة للانضمام الى ميثاق بغداد .

والخلاصة ، ان العلاقات البريطانية ـ السعودية قد وصلت في ١٩٥٥ الى أحط ما وصلت اليه خلال نصف قرن ، كما ان الإشاعات التي كانت تتداولها الأفواه بحرية حول تأسيس اتحاد لإمارات الخليج الفارسي ، يرئسه أمير هاشمي في ظل الحماية البريطانية ، لم تصنع شيئاً لإعادة الثقة المتبادلة والصداقة الى سابق عهدهما بطبيعة الحـــال .

اما العلاقات السعودية ـ الأمريكية فقد عانت شيئاً من التردي كذلك ، ولكن ليس بالمقدار الذي انحطت فيه العلاقات السعودية مع بريطانية . ويعود الفضل في ذلك الى لباقة الإدارة في شركة الارامكو وبعد نظرها ، إذ تحاشت المحن والمصائب التي أصيبت بها شركات أخرى أقل حظاً منها في البلاد المجاورة . على أن القضية الكبرى الوحيدة التي عكرت صفو العلاقات بين الارامكو والعربية السعودية هي المشكلة التي نشأت بسبب ناقلات النفط . فقد تعاقدت الحكومة السعودية في شباط ١٩٥٤ مع أريستوتل أوناسيس Onassis ، أحد أقطاب الشحن اليونان ، على نقل النفط بالناقلات التي تعود له . فادعت الارامكو ان هذا يخالف الشروط الواردة في امتيازها . ونظراً لان الطرفين لم يستطيعا التغلب على الاختلاف بالمفاوضات

---

(١) بموجب معاهدة التعاون الاقتصادي المنعقدة في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ .

فقد عرضاه على التحكيم الذي لا يزال متوقفاً . وعلى الرغم من التشجيع الذي كان يقدمه للملك ، مشاوروه الوطنيون في معاداة الأمريكان وانتهاج سياسة مناوئة لهم لا يبدو من المحتمل انه سينتهج سياسة متطرفة تذكرنا بالسياسة التي انتهجها مصدق من قبل .

والنقطة الأخرى التي تستدعي الاهتمام قاعدة الظهران الجوية التي أُجّرت للولايات المتحدة خمس سنوات في ١٨ حزيران ١٩٥١ . ونظراً لان اتفاقية التأجير كانت تحتوي على وعود بتقديم السلاح لم تف الولايات المتحدة بها ، كما يقول السعوديون ، فان رغبتها في تمديد أجل الاتفاقية قد أثارت مشكلة أخرى . على ان ما تجدر الإشارة اليه هو ان الولايات المتحدة ليست هي المنتفع الوحيد في هذه الصفقة ، لان المملكة العربية السعودية علاوةً على كونها تتسلم بدل إيجار القاعدة نفسها تنتفع من الصفقة بتدريب ضباط قوتها الجوية على يد مدربين امريكيين أيضاً . أضف الى ذلك ان السعوديين مهما كان مقدار انتقادهم للأحلاف الموجهة ضد السوفييت لا يستطيعون ان يتجاهلوا ان وجود هذه القاعدة فوق أراضيهم يعتبر من أقوى الروادع لأي اندفاع سوفييتي محتمل نحو منطقة الخليج الفارسي الغنية بالنفط . ولذلك فليس من المؤكد مطلقاً ان تبادر المملكة العربية السعودية بمطلق حريتها وإرادتها الى رفض مثل هذه الحماية لاستقلالها . وربما كانت اعتبارات من هذا القبيل هي التي أدت بالحكومة السعودية الى التريث والتأني حينما فاتحتها روسية بتقديم السلاح لها في أواخر صيف ١٩٥٥ . فمن الصحيح ان السعوديين أنفسهم هم الذين نشروا ما عرض عليهم وأذاعوه على الملأ ، بعد مضي مدة من الزمن أحاطوا فيها الأمر بالسرية والكتمان ، لكن هذا كان يلوح منه انه وسيلة للمساومة بعلاقاتهم بالغرب أكثر من كونه رغبةً جدية في قبول الاقتراح .

على ان حكومة الرياض كانت أشد مراساً بكثير في المصالح التي تقل حيويتها وأهميتها . فقد أخرجت من البلاد فجأةً في آب ١٩٥٤ بعثة النقطة الرابعة الأمريكية بعد ان بقيت تعمل فيها ثلاث سنوات . وقد سجل عنها مراراً عديدة انها كانت تنتقد بشدة محاباة أمريكا لإسرائيل ، الأمر الذي لا يفتأ يزود ظلامات العرب ضد الغرب بالوقود اللازم لها .

الفصل الثاني عشر

اليمــــــن

ليس لبلاد اليمن العريقة في القدم كثير من التاريخ السياسي الذي يستحق التدوين اذا ما قورنت بالمملكة العربية السعودية . وتعد هذه البلاد الجبلية ، التي كانت تسمى « بلاد العرب السعيدة » منذ القدم ، حظيظة بكونها أغزر مطراً وأخصب تربةً من سائر بلاد الجزيرة العربية ، ولذلك فهي قادرة على إعالة عدد كثيف نسبياً من السكان يُقدر بثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة . وفي اليمن ، التي يسيطر عليها الزيدية الذين ينتمون لطائفة الشيعة من الاسلام ، نسبة غير قليلة من السنّة ايضاً . وقد كانت حتى عام ١٩١٨ جزءاً من الامبراطورية العثمانية يتمتع فيه الإمام يحيى ، عاهل منطقة الزيود الجبلية ، بالاستقلال الذاتي المحلي في ظل السيادة التركية . وبقي يحيى موالياً لتركية أثناء الحرب العالمية الأولى ، لكن موقفه المناوىء للحلفاء لم يكن لــه تأثير عملي على سير الحرب في الشرق الأوسط . لان الحامية التركية في اليمن كانت في غالب الأوقات منعزلة عن سائر القوات العثمانية ، كما ان سياسة الإمام الميالة للأتراك أبطل تأثيرها لدرجة كبيرة موقف جيرانه الأدارسة ، أمراء العسير ، الميال لليمن .

بعد الحرب العالمية الأولى

خرج الإمام يحيى من الحرب وهو عاهل مستقل ، ويرجع معظم السبب في

ذلك الى عدم تيسر الرغبة والاستعداد لدى أية واحدة منها للاضطلاع بالمسؤوليات الاستعمارية في المنطقة .

ولم يصدر قط أي بيان رسمي في صنعاء يعلن فيه الاستقلال ، غير ان الإمام يحيى كما يتضح من ذلك لم يكن يعتبر نفسه ملزماً بنصوص هدنة مودروز ولا بالاتفاقيات البريطانية العثمانية التي عقدت قبلها بشأن حدود البلاد الواقعة في جزيرة العرب .

وقد نزلت على اثر اعلان الهدنة قوات بريطانية في عدة نقاط من ساحل اليمن فساعدت على إجلاء الحامية التركية التي كانت موجودة زمن الحرب . وبعد ان أنجزت هذا الواجب سلمت ميناء اللحيّة الى حلفائها الأدارسة بينما احتفظت بميناء الحديدة لها . فضايقت هذه الأعمال مضايقة عظمى الامام يحيى الذي كان يدعي بحقه التاريخي في اليمن بأجمعها (وليس بمناطق الزيود الجبلية فقط) . وعلى هذا فقد احتل في نهاية ١٩١٩ داله وعدداً من مناطق الحدود الأخرى التابعة لمحمية عدن البريطانية ، مؤملاً بذلك ان يجبر البريطانيين على الجلاء عن الحديدة . ففعلوا هذا في ١٩٢١ ، لكنهم سلموها للعسير بدلاً من ان يسلموها لليمن . وبذلك وجد الإمام يحيى نفسه منقطعاً عن ميناءين مهمين من موانىء البحر الأحمر . وظل الأدارسة مدةً تزيد على الخمس سنوات يمتلكون السهل الساحلي المعروف بتهامة ، لكن ظهور ابن سعود قلل من شأنهم وأضعف مركزهم بخطورة . فاستغل الإمام يحيى ضعفهم ، وشن هجوماً عليهم في آذار ١٩٢٥ ، وبعد حملة قصيرة الأجل استولى على الحديدة واللحيّة . وقد وسع ممتلكاته بعمله هذا ومدها الى الأراضي الساحلية المنخفضة ، وأمن اتصاله بالبحر الأحمر وسيطرته على الطرق التجارية التي تربط الميناءين المذكورين بالعاصمة صنعاء . فأثر هذا التطور على الوضع الدولي من ناحيتين : أولاهما ان إمارة العسير التي كانت مستقلة حتى ذلك التاريخ تقسمت بين اليمن والحجاز ، وقبل الأدارسة حكام العسير بتابعية ابن سعود في تشرين الأول ١٩٢٦ . اما الناحية الثانية فهي ان منطقة عدن الخاضعة للسيطرة البريطانية تضايقت من الناحية الاقتصادية بسبب تحول المتاجرة مع داخلية اليمن من عدن الى الحديدة . وكان هذا بدوره يتفق ومصالح الإيطاليين في المنطقة . فقد كانت إيطالية ، التي استولت من قبل على أريترية الواقعة في الجانب الآخر من البحر الأحمر ، تعتبر اليمن من مناطق توسعها التجاري والسياسي . لانها بحصولها على موطىء قدم في اليمن قد تجد نفسها في يوم من الأيام متربعة على قارعة الطرق الجنوبية في البحر الأحمر ، ومهددةً

لخط الحياة البريطاني .

ولو قدر لهذه التطورات ان تحصل لأصبحت شيئاً ضاراً بالمصالح البريطانية على وجه التأكيد . يضاف الى ذلك ان بريطانية صارت تعتبر الجزيرة العربية كلها دائرة نفوذها الشامل التي يجب ان يطبق بشأنها شيء من قبيل « مبدأ مونرو » البريطاني . ولم يكن الجشع الاستعماري هو الذي يملي على بريطانية ان تقف موقفها هذا بقدر ما كانت تمليه الرغبة في إبعاد الدول الأخرى عن الطرق المؤدية الى الهند . ومع هذا فبينما كان من السهل نسبياً عليها ان تفرض سيطرتها على المشيخات والسلطنات الصغيرة ، الواقعة في سواحل الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية ، كان من الصعب أكثر عليها ان تمد سيطرتها الى معاقل اليمن الجبلية وحصونها المنيعة . ولما كانت غير مستعدة لتثبيت سيطرتها عن طريق الفتح والاحتلال (كما فعلت في عدن في القرن التاسع عشر) كان لا بد لها ان تعتمد على الديبلوماسية .

المنافسة البريطانية — الإيطالية

لقد منيت بريطانية بالاندحارات حينما ناجزت ايطالية في الميدان الديبلوماسي . فقد قضى السرغلبرت كلايتون مدةً تناهز الشهر في صنعاء ، بين كانون الثاني وشباط ١٩٢٥ ، وهو يحاول التوصل الى نوعٍ من الاتفاق مع الإمام ، خاصةً وقد كان الامام مستمراً على مهاجمة مناطق الحدود في محمية عدن واحتلالها . لكن هذه الوفادة منيت بالفشل . ونجحت إيطالية في مقابل ذلك ، يوم ٢ أيلول ١٩٢٦ ، في عقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن تمتد الى مدة عشر سنوات ، وتعترف إيطالية بموجبها باستقلال اليمن التام المطلق ، فكانت تلك خطوة لم تتوفق بريطانية حتّى ذلك الوقت في اتخاذها . وفي حزيران ١٩٢٧ زارت إيطالية زيارةً رسمية بعثة يمنية يرئسها نجل الإمام الثاني . وقد استقبلها الملك فكتور عمانوئيل وموسوليني ، ثم زارت مؤسسات إيطالية الصناعية . فوقع الطرفان بنتيجة ذلك على اتفاقية أخرى تنص على قيام الحكومة اليمنية بابتياع السلاح .

وكانت العلاقات البريطانية اليمنية في الوقت نفسه قد منيت بالانتكاس . فلم يبق الإمام يحيى متمسكاً باحتلال المناطق العدنية التي احتلها في ١٩١٩ فحسب ، بل جدد أيضاً خطته الاعتدائية بغزو المحمية غزواً متكرراً في ١٩٢٧ و ١٩٢٨ . وعقد

في السنة الأخيرة هذه معاهدة مع الاتحاد السوفييتي سمح بموجبها بتأسيس مؤسسة تجارية روسية في صنعاء . واذ تم عقد المعاهدة هذه في السنة التي انعقد فيها مؤتمر الكومنترن السادس ، واشتد خلالها التوتر في العلاقات الانكليزية السوفييتية ، فقد كانت المعاهدة نفسها تدل على تحدي الإمام المتزايد لبريطانية . فثأر البريطانيون لانفسهم باستخدام القوة الجوية الملكية التي طردت اليمنيين وأعادتهم الى الحدود الأصلية ، كما أجبرتهم على المطالبة بالهدنة . وكان الامام يحيى ما زال غير راغب في التخلي عن مطالبته بمنطقة عدن ، لكنه قرر في ١٩٣١ ان لا يضغط على هذه النقطة أكثر مما فعل ، ووافق على الدخول في مفاوضات مع البريطانيين . ويُعزى التبدل الحاصل في موقفه الى تعاظم سطوة الوهابيين الى الشمال من حدوده من جهة ، والى تخوفه من قيام البريطانيين باستغلال اختلافاته مع القبائل السنية القاطنة في سهل تهامة من جهة أخرى واقناعها باضرام نار الثورة العلنية في وجهه . فأدت المفاوضات المتطاولة الى ان تعقد في صنعاء معاهدة بريطانية يمنية في ١١ شباط ١٩٣٤ تنص على الصداقة ، والتعاون المتبادل ، والاعتراف بالوضع الراهن على الحدود العدنية مدة الأربعين السنة التالية . وقد أخفق البريطانيون في أن يستحصلوا من الإمام على تنازل قطعي بات عن مطالبه الاقليمية بحجة ان الإمام تحظر عليه القيود الدينية تغيير حدود بلاده المرسومة بمشيئة الله . وبذلك تم الاعتراف باستقلال اليمن اعترافاً صريحاً .

وقد اشتبكت اليمن في الشهر التالي في حرب مع المملكة العربية السعودية . وحينما اندحر الامام فيها اتخذ لنفسه سياسة أكثر حذراً تجاه جاره الشمالي المخيف . على ان تصالح الإمام يحيى مع بريطانية لم يثنه عن سياسته الاساسية في مقاومة التغلغل البريطاني وتحييد الاتصال بالدول الأخرى . فكانت بلاده البلاد العربية الوحيدة التي لم يسمح لأي ممثل بريطاني ان يقيم فيها . وكانت العلاقات مع صنعاء يتولاها عن بريطانية حاكم عـدن ، كما أن البريطانيين الوحيدين الذين كانوا يعيشون في اليمن هم طبيب مبشر مع زوجته ومساعديه الاثنين .

وإذ كان الإمام حريصاً على الاحتفاظ بالحرية التامة في العمل فقد عقد في ١٩٣٣ معاهدة مع هولندة وأخرى مع فرنسة ، لكن ايطالية هي التي ظلت شريكته الكبرى. وفي ١٩٣٦ جددت المعاهدة الايطالية ــ اليمنية المعقودة قبل ذلك الوقت بعشر سنوات لمدة سنة واحدة فقط . ثم زارت صنعاء في السنة التالية بعثة إيطالية يوم ١٥ تشرين

الاول بمراسم مهيبة ووقعت على معاهدة مع الإمام أمدها خمسة وعشرون عاماً . وقد دُعي عدد من الأطباء والمهندسين الايطاليين الى الاقامة والاستقرار في البلاد ، كما قدمت إيطالية مقداراً من السلاح .

وقد كانت معاهدة ١٩٣٧ تدل على الأوج الذي بلغه النفوذ الإيطالي في اليمن . على اننا يجب ان لا ننسى ان العلاقات الايطالية ــ اليمنية لم تكن في جوهرها أكثر من مظهر خاص من مظاهر العلاقات الايطالية البريطانية . ولذلك فان أي تحسن يطرأ على العلاقات الأخيرة هذه كان لا بد ان ينعكس في تناقص التغلغل الإيطالي في اليمن . وبمعاهدة تم التوقيع عليها في ١٦ نيسان ١٩٣٦ سوّت بريطانية وايطالية موقتاً اختلافاتهما ونظمتا وضعيهما في الشرق الأوسط . فتعهد الطرفان في ملحقات الاتفاقية المعقودة بان لا يسعيا للحصول على « مركز ممتاز ذي صبغة سياسية » في المملكة العربية السعودية او اليمن ، وان يمنعا الدول الأخرى من ان تفعل ذلك ، وان يكفا عن التدخل في شؤون هذه المنطقة الداخلية ، ثم يمتنعا عن الدعاية المعادية من الجانبين[1] . وقد نشأ النص الأخير في الغالب عن اعتراضات البريطانيين على الاذاعات الإيطالية التي كانت تبث الى العالم العربي من باري .

الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها

أما الإمام فقد ظل يفضل المحور . فأرسل في ١٩٣٨ أحد ابنائه الى طوكيو ليحضر حفلة تدشين مسجد جديد هناك . وفي اثناء الحرب العالمية الثانية وقف على الحياد . ولم يكشف حتى الآن عن القصة الكاملة لأنواع الضغط التي وجهها اليه الفرقاء المتحاربون ، لكن المعروف هو ان بعض المبعوثين البريطانيين ومن بينهم المس فريا ستارك المختصة بالشؤون العربية زارت صنعاء في تلك الفـتـرة[2]. وقد كان للانتصار البريطاني بلا شك تأثير ملطف على ميول الإمام نحو المحور ، وسرعان ما أمر في ٢٦ شباط ١٩٤٣ بتوقيف أربعين ايطالياً وألمانيين ، وبذلك اسكت محطتين

(١) النص في نشرة دائرة قرطاسية صاحب الجلالة البريطانية المرقمة سي أيم دي ٥٧٢٦ ، ١٩٣٨ .

(٢) يراجع المقال الذي كتبه هارولد أنغرامز Ingrams بعنوان « رحلة الى اليمن » في مجلة جمعية آسية الوسطى ، كانون الثاني ١٩٤٦ . وكذلك الفصل الذي كتبته فريا ستـارك بعنوان : الشرق الاوسط في كتاب The Middle East, 1939-1943 (نيويورك ١٩٤٥) .

للاذاعة محوريتين كانتا تعملان في بلاده . وقد صحب هذا العمل قطع العلاقات الديبلوماسية مع دول المحور . وفي آذار ١٩٤٥ انضمت اليمن الى جامعة الدول العربية لكنها لم تعلن الحرب على ألمانيا واليابان كما فعلت سائر الدول العربية ، ولم يؤهلها ذلك للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو . وقد قُبلت في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ على أثر طلب تقدمت به بعد انعقاد المؤتمر .

وقد تركت اليمن بعد الحرب انعزالها التقليدي بالتدريج ، مثل بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، وسعت لتحل في محل الروابط القديمة مع المحور ارتباطات اقتصادية وسياسية مع الولايات المتحدة . وكانت علاقاتها الأولى مع الأمريكان قد بدأت منذ ١٩٣٠ حينما زار تشارلز كراين وكي إيس تويتشل صنعاء لمساعدة اليمن في استثمار مواردها الطبيعية . فعقدت في نيسان ١٩٤٦ أول بعثة دبلوماسية أمريكية برئاسة الكولونيل ويليام إيدي Eddy معاهدة تجارة وصداقة مع الإمام ، أعقبها تأسيس علاقات دبلوماسية منتظمة في١١ أيار . وبعد مضي سنة وقع الطرفان في ٢٤ أيار على اتفاقية تمنح اليمن رصيداً الى حد مليون دولار لشراء الفائض من المعدات الأمريكية ، وفي تموز الذي أعقب ذلك قام أحد أنجال الإمام يحيى ، الأمير سيف الإسلام عبدالله ، برحلة الى الولايات المتحدة قابل فيها الرئيس ترومان وأجرى محادثات مع مختلف رجال الصناعة الأمريكان .

أزمة ١٩٤٨ الداخلية

كانت اليمن في أوائل ١٩٤٨ مشهداً لحوادث داخلية وجهت اليها أنظار العالم الخارجي لوقت ما . ففي ١٧ شباط من تلك السنة دبر السيد عبدالله بن أحمد الوزير ، وزير الدولة وحاكم الحديدة السابق ، انقلاباً قتل فيه الإمام يحيى بالذات ورئيس وزرائه القاضي عبدالله العمري مع اثنين من ابناء الامام هما الحسين ومحسن وعدداً من أناس آخرين مقربين له[1] . فأعلن السيد عبدالله نفسه إماماً في اليمن ، ثم عين الابن السادس للامام يحيى الأمير سيف الحق ابراهيم رئيساً لوزرائه . وكان ابراهيم يتزعم « حزب اليمن الحرة » المؤلف من طبقة ملاكي الأرض والتجار « البورجوازيين »

(١) يراجع عن القصة التفصيلية لهذه الازمة ما كتبه أريك ماركو Marco بعنوان (اليمن : استقصاء مختصر) في عدد كانون الثاني ١٩٤٩ من مجلة جمعية آسية الوسطى .

الذين كان تذمرهم يزداد من حكم الإمام يحيى التعسفي البالي . وكان ابراهيم في ١٩٤٦ قد فرّ الى عدن ولم يعد الا حينما نشبت الثورة . اما السيد عبدالله بن الوزير فينتمي الى أسرة مرموقة كان أفرادها قد حكموا اليمن من قبل .

وبعد وقوع الانقلاب بعدة أيام نشبت حرب أهلية في البلاد . فقد تحدى ولي العهد الأمير سيف الاسلام أحمد ، حاكم تعز ، الحكام الجدد وأعلن نفسه إماماً على اليمن ثم جمع قوة من الأتباع الموالين وشن هجوماً على صنعاء . وفي الوقت نفسه قررت الجامعة العربية ، التي اجتمعت للنظر في قضية الاعتراف بالعهد الجديد ، ان ترسل بعثة خاصة الى اليمن لدراسة الوضع . لكن هذه البعثة لم تحقق بغيتها قط لأنها قضت وقتاً غير يسير في الرياض قبل أن تتوجه الى الجنوب . وفي ١٣ آذار توفّق ولي العهد أحمد في الاستيلاء على صنعاء . فألقي القبض على السيد عبدالله وأعوانه الرئيسيين ، وأعدموا بعد محاكمة مستعجلة . ثم تألفت حكومة جديدة تضم محمد راغب بك وزير خارجية الإمام يحيى الذي استعاد منصبه القديم . وبذلك جوبهت الجامعة العربية بوضع جديد ، فاختلفت الآراء لكن رأي ابن سعود هو الذي ساد في الأخير . فقد أدان العاهل الوهابي حركة قتل الإمام واستهجنها ، وكان يبدو يوماً ما انه على استعداد للتدخل في مصلحة الأمير أحمد . ونزولاً على رأيه قررت الجامعة العربية التمسك بمبدأ الوراثة الشرعية ، وفي جلسة عقدت يوم ٢١ آذار في بيروت منحت اعترافها لسيف الإسلام أحمد واعتبرته إماماً في اليمن . واخذت الاعترافات الأخرى تترى في الحال .

مركز اليمن الدولي في الخمسينات

عقدت اليمن وبريطانية في ١٠ آذار ١٩٥١ معاهدة جديدة لتحسين العلاقات المتبادلة بينهما . وكان الشيء الجديد المهم فيها فقرة تنص على تبادل الممثلين السياسيين ، إذ كانت اليمن من قبل محجمة عن السماح للدبلوماسيين البريطانيين بالإقامة في البلاد . وقد نصت المعاهدة كذلك على التعاون في اعمار اليمن ان رغبت حكومتها في ذلك ، وتشكيل لجنة مشتركة للبت في قضايا الحدود ، وتعهد الطرفين بالمحافظة على الوضع الراهن في مناطق الحدود حتى تنهي اللجنة عملها ، كما كانت تشتمل على وعد بمنع الدعاية ضد بعضهما البعض .

وعلى الرغم من عقد المعاهدة أصيبت العلاقات اليمنية البريطانية بتَرد بارز بعد الحرب مباشرة تقريباً . وكان السبب الرئيسي لذلك المشكلة الاقليمية والموقف المختلف اختلافاً بيناً الذي كان يقفه الطرفان من المنطقة الكائنة بين اليمن الأصلية ومستعمرة عدن ، أي محمية عدن . فقد كانت هذه المساحة الشاسعة من الأرض التي تتألف من عدة مشيخات ، وتساوي في اتساعها حجم بريطانية وسكوتلانده وبلاد الغال وإرلندا الشمالية ، في وقت او آخر تابعة لدومنيون الأئمــة الزيود في صنعاء الذين لم يعترفوا قط بخضوعها للحكم البريطاني . يضاف الى ذلك انه حتى في وقت متأخر مثل عام ١٩٣٤ – السنة التي عقدت فيها المعاهدة الانكليزية – اليمنية – لم يكن يمثل المصالح البريطانية في المنطقة هذه بأسرها أكثر من موظفين اثنين : سكرتير سياسي ، وحاكم سياسي كان واجبه الرئيسي على كل حال ان يحتفظ بارتباط ما مع رؤساء المحمية وشيوخها لا ان يقوم بتمشية الإدارة الاعتيادية . وبنتيجة ذلك ترك الرؤساء وشأنهم ، فكانت رخاوة السيطرة البريطانية هذه تجنح الى التأكيد على وضعهم الذي كان يقارب الاستقلال . وطالما كانت الحال على مثل هذا المنوال كانت اليمن تحتمل الوضع الراهن اذا لم تكن تقبل به قبولاً تاماً .

غير ان سياسة الكبت البريطانية قد طرأ عليها تبدل غير يسير ، وعلى الأخص في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد أخذت بريطانية تمارس في عدن سيادتها الفعلية ، فاتخذت بذلك موقفاً يغاير الموقف الذي اتخذته في المناطق الأخرى من إمبراطوريتها بالتخفيف تدريجاً من مسؤولياتها فيها . وقد حصل ذلك مبدئياً بطريقتين : فقد أقدمت أولاً على انتهاج سياسة تستهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات المحمية . فأدى ذلك الى ازدياد موظفيها الإداريين بنسبة ٣٠٠٪ اذا ما قورن عددهم بما كان موجوداً منهم في ١٩٣٤ ، ومن الطبيعي ان ينجم عن هذا حصول عدم ارتياح في اليمن التي كانت انعزالية في موقفها أبداً ودوماً ومرتابةً من الأجانب القريبين منها . اما من الناحية الثانية فقد صار البريطانيون في الخمسينات الأوائل من سني هذا القرن يفكرون في مشروع اتحاد ينضوي اليه سلاطين وأمراء وشيوخ المحمية كلهم . وقد كان المنتظر من هذا المشروع ان يضم بالضبط ثماني عشرة إمارة موجودة في محمية عدن الغربية . وكان هدفه الرئيسي ، من الناحية السياسية ، تعزيز مركز بريطانية في المنطقة . فكان من الطبيعي ان تقف اليمن من هذا المشروع موقفاً ينطوي على الكره الشديد له ، لانها كان يسوؤها ان تشهد بأم عينها حصول اندماج تدريجي

يوحد الدويلات الصغيرة المختلفة فيكوّن منها وحدة سياسية قوية تخضع لحماية غير حمايتها هي .

وكان يضاف الى ذلك اعتباران كانت لكل منهما علاقة بالوضع الداخلي في اليمن . وقد كان أولهما ، وربما أكثرهما أهميةً ، يتعلق بسكان اليمن الذين يتكونون من جماعتين كبيرتين جماعة الشافعية الذين يكونون الثلثين والزيدية الذين يكونون ثلث مجموع السكان . وكان الزيدية الذين يسكنون داخلية البلاد الجبلية يتبوؤن مكانةً مسيطرة ، حيث كان الملوك والأشراف وأصحاب المناصب المهمة كلهم من هذه الطائفة . وكان يسكن السهول في الغالب الشرافع الذين يتكون منهم ايضاً سكان الدويلات الصغيرة التابعة لمحمية عدن . وعلى هذا فقد كان تأسيس اتحاد اكثريته من الشوافع ينطوي على احتمال قيام هذه الوحدة السياسية الجديدة بمنافسة أئمة صنعاء على ولاء اتباعهم الشوافع ، وبذلك تتهدد سيادة الزيود على اليمن . وكان الاعتبار الثاني ان حكومة اليمن المحافظة محافظة سافرة لم يكن في إمكانها ان تظل متغاضيةً عن التبدلات الفعلية او التي يؤمل حصولها في حياة محمية عدن الاقتصادية والسياسية طالما كان أي تباين سيحصل بين المنطقتين سيعد شيئاً مضراً باستقرار اليمن الداخلي .

ولهذه الأسباب قاومت حكومة اليمن مشروع الاتحاد العدني والتجأت الى أساليب شتى في تحقيق غايتها . وبنتيجة ذلك تزايدت حوادث الحدود في عددها ، واكتسبت في بعض الأحيان شكل هجوم يماني كبير على محمية عدن . ومما كان يوضح هذا الاتجاه ما قامت به اليمن في محاصرة قلعة مخيرص في كانون الأول ١٩٥٤ . وقـد ردت السلطات العدنية من جانبها على هذا التسرب بتعزيز الجيش الأجير الذي كان يديره ضباط بريطانيون ، واستخدام القوة الجوية الملكية في مراقبة المناطق المضطربة وقمع الفتن فيها . ثم التجأت حكومة الإمام الى الدعاية والإغراءات الأخرى لتكسب الى جانبها عدداً من الشيوخ الناقمين في محمية عدن . فاستفادت من هذه الناحية من الموقف العام المفعم بعدم الثقة الذي صار يقفه رؤساء هذه المناطق في المحمية تجاه مشروع الاتحاد الذي تشرف عليه بريطانية . حيث لم يجد اولئك الرؤساء أي نفع لأنفسهم من مشروع التوحيد الذي يخضع للاشراف البريطاني وصاروا يميلون الى اليمن احياناً في هذه المشكلة .

ولما لم تكتف اليمن بالعمل السياسي أخذت تثير بعض النقاط القانونية . فقد ادعت ان بريطانية نقضت شروط اتفاقياتها وخاصة معاهدة ١٩٣٤ التي كانت تنص على

المحافظة على الوضع الراهن في الحدود الحالية . ولم يقصد اليمنيون بكلمة « حدود » الخط الفاصل الغامض الذي يفصل أراضيهم عن محمية عدن فحسب وإنما كانوا يقصدون ايضاً الحدود التي تفصل بين الامارات الواقعة في ضمن المحمية نفسها . وقد كانوا يستندون في ادعائهم هذا الى صيغة الجمع المستعملة في نص المعاهدة حينما تشير الى (الحدود) ، ويعارضون الاتحاد لأنه يؤدي الى تغيير خطوط الحدود الداخلية هذه . وجرياً على سياسة اليمن في المعارضة قدمت اليمن احتجاجين أيضاً الى هيئة الأمم المتحدة ضد الأعمال التي كانت تقوم بها بريطانية ، أحدهما في حزيران والآخر في تشرين الأول ١٩٥٤ . فاتهم الوفد اليمني بريطانية بالاعتداء واحتج على الاتحاد الذي كانت تنوي تحقيقه فيما سماه بالأراضي اليمنية ، ثم تحدى علاوة على ذلك سيادة بريطانية في عدن نفسها . إذ ادعى في مجلس الوصاية ان مستعمرة عدن كانت من ممتلكات اليمن فألحقتها بريطانية بامبراطوريتها عنوة .

جيشان داخلي في ١٩٥٥

كنا قد نوهنا من قبل الى انفعال اليمن من التأثير الذي قد تولده التحسينات في محمية عدن على استقرارها الداخلي . وقد كان الامام سيف الاسلام أحمد مديناً في عرشه لانتصار القوات المحافظة في البلاد على الداعين الى الإصلاح ، ولذلك فقد كان ينظر بعدم ارتياح الى أية حركة تحدث في داخل اليمن أو خارجها من شأنها ان تهدد قبضته او قبضة حلفائه على البلاد . ومع ان ابطال الانقلاب الذي وقع في ١٩٤٨ قد اعدموا او نفوا او سجنوا فقد ظلت اسباب الثورة الحقيقية على ما كانت عليه من قبل ، وبقيت عناصر مهمة في البلاد لم توفق نفسها مع حكم الإمام احمد . وقد اعترف الإمام اعترافاً ضمنياً بالقلق الموجود حينما اختار مدينة تعز لتكون عاصمته « الوقتيــة » فسكان مدينة صنعــاء لم يستطيعوا نسيان المعاملة الفظة والنهب الذي وقع في ١٩٤٨ من قبل العشائر التي ساعدت الإمام أحمد في التغلب على عبدالله الوزير وحكومته الإصلاحية . وقد كان سكان العاصمة المستقرون ، المجدون ، الموسرون نسبياً يمتعضون من تسلط العناصر القبلية الرجعية التي كان الإمام أحمد مديناً لها في تسنمه العرش . وكان الإمام قد اتخذ بلا شك بعض الخطوات في سبيل إعمار البلاد وتقدمها ، وكانت هذه تنحصر على الأكثر بدعوة عدد قليل من

الخبراء الأجانب لتنفيذ بعض المشاريع الفنية المحدودة . لكنه لم يتبنّ أية خطة شاملة للإعمار والإصلاح ، وظلت سياسته بوجه عام تسير على النمط الانعزالي التقليدي . على ان اشتراك اليمن في هيئة الأمم والجامعة العربية ، في الوقت نفسه ، وازدياد عدد الطلاب اليمنيين في القاهرة والمراكز الاجنبية الاخرى ، والاتصالات التجارية المتزايدة بالعالم الخارجي كانت كلها تجنح الى معاكسة الميل الانعزالي هذا وتعرض عدداً غير قليل من الناس الى التأثيرات والأفكار الأجنبية . ولذلك أخذ التوتر الذي كان موجوداً بين القوى المحافظة والإصلاحية يزداد في شدته . وقد انفجر في ربيع ١٩٥٥ على شكل انقلاب جديد هز المملكة هزاً عنيفاً .

ففي أواخر آذار ١٩٥٥ اتفق أقطاب مؤامرة جديدة ، ضد الإمام أحمد ، مع بعض الوحدات الناقمة في الجيش . وبعد أن قدموا له مطالب غير مقبولة هاجموا الحرس الملكي في تعز ، واضطروا الإمام الى الفرار والالتجاء الى قلعة العودي . ولم يؤد توسط الأشراف ورجال الدين الى أية نتيجة ، بل توصل رجال الدين وقادة الجيش بدلاً عن ذلك الى اتفاق بينهم في ٣١ آذار على خلع الإمام أحمد وإعلان أخيه ووزير خارجيته سيف الإسلام عبدالله إماماً على اليمن . وكان أخوه هذا قد اشتهر بكونه رجلاً ذا ميول واتجاهات حرة ، بعد ان تجول في البلاد وطوّح في أرجاء العالم فاقتبس شيئاً غير يسير من الحضارة الغربية .

على ان خلع الإمام أحمد انبرى له ابنه وولي عهده سيف الاسلام محمد البدر . فقد فر البدر من تعز ووصل حَجّة أحد معاقل الشمال ، وهناك ناشد قبائل حاشد وباكين العون والمساعدة ، وهي القبائل التي كان هو وأبوه يعملان على تنمية صداقتهما ويقويان صلاتهما بها . والحقيقة ان هذه القبائل كانت هي التي أعادت الإمام أحمد الى العرش سنة ١٩٤٨ ، ونهبت صنعاء على أثر ذلك . فلم تكن توسلات البدر الدراماتيكية — قيل انه رمى على الأرض بين أيديهم بعمامته وخنجره في وضع مذل — من دون جدوى . إذ قدمت له القبائل قوة تقدر بثمانية آلاف رجل ، توجهت في الحال الى فك الحصار عن الإمام أحمد الذي كان لا يزال محاصراً في العودي . وفي الموقعة الضارية التي وقعت بعد ذلك بين الجيش ورجال القبائل عرقل أعمال الجيش نقص في العتاد والوقود اللذين كان مستودعهما موجوداً في القلعة المحاصرة نفسها . فخرجت في النتيجة القوة العشائرية من المعركة ظافرة موفقة ، وألقت القبض أو أجبرت على الفرار قادة الثورة ورجالها . وفي ٤ نيسان استعاد الإمام أحمد عرشه .

وقد أعدم على عجل خمسة عشر من قادة الانقلاب ، وكان من بينهم أخوا الإمام أحمد الاثنان سيف الاسلام عبدالله المرشح للإمامة وسيف الإسلام العباس حاكم صنعاء ، وأحمد يحيى السلاية مدرب الجيش العام كذلك . وكان من الذين اوقفوا وأطلق سراحهم فيما بعد أربعة من أبناء رئيس وزراء اليمن الأمير سيف الاسلام الحسن الذي كان يزور القاهرة حينما وقع الانقلاب . وقد نُحي عن منصبه بعد ذلك من دون اتخاذ أي إجراء آخر ضده .

وفي ١٧ نيسان عين الإمام أحمد الأمير البدر رئيساً للحكومة ، وطلب اليه في الوقت نفسه تأليف لجنة لدرس قضية تجديد الإدارة في اليمن ووضعها على أسس حديثة . وسرعان ما أمر بعد ذلك بفتح الخزائن التي كانت تحتوي على كنوز الإمام يحيى الراحل ومخلفاته . وقد تعددت الروايات في تقدير هذه الثروة التي كان ينحصر مقدارها بين (٥٦) مليون دولار و (٢٨٠) مليون دولار . وتشير البيانات التي صدرت في اليمن الى ان الحكومة كانت تنوي الانتفاع بها للأغراض العمرانية . فقد صرح الأمير البدر من جانبه ، اثناء زيارته للقاهرة في أوائل أيار ، ان والده « راغبٌ رغبةً أكيدة في تأسيس حكومة ديمقراطية » تضع منهجاً خاصاً للإصلاحات وتكون « حكومة من الشعب والى الشعب » [1] .

وقد يكون من الممكن ان يستدل من منح امتياز للنفط بعد ذلك لشركة أمريكية على ان الإمام أحمد كان قد قرر السير في طريق التقدم بوضع حد للحظر المفروض على تسلل الأجانب الى البلاد . وينص امتياز الثلاثين السنة ، الذي تم التوقيع عليه في تشرين الأول ١٩٥٥ بين حكومة اليمن والمستر والتر أيس غابلر Gabler رئيس شركة استثمار اليمن ، على التنقيب عن النفط والمعادن واستثمارها كلها . وكانت اليمن في الوقت نفسه تجري مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي انتهت في ٣١ تشرين الأول بتجديد معاهدة الصداقة التي كانت في الأصل قد عقدت سنة ١٩٢٨ . وفي أوائل ١٩٥٦ أعلن ناطق بلسان الحكومة اليمنية في القاهرة ان روسية تقدمت بعرض لإنشاء المصانع ، وتجهيز بلاده بالمكائن والآلات الزراعية ومعدات رصف الطرق ، وان هذا العرض كانت له علاقة بالمعاهدة المنعقدة أخيراً . وتشير التقارير غير المؤيدة الى ان الاتحاد السوفييتي قدم لليمن السلاح أيضاً كما قدم لدول عربية أخرى .

---

(١) كاييه ١٩٥٥ ، ١ .

والخلاصة ، ان اليمن في العقد المنحصر بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأواسط الخمسينات من سني هذا القرن حصل فيه انقلابان داخليان كانا أكثر من مجرد ثورتين حصلتا في القصر . فقد كانا يدلان على حصول تيقظ تدريجي في شعبٍ ظل سائراً مدةً طويلة من الزمن في أحوال يسودها الانعزال الشديد . ومع ان القوى المحافظة تمكنت من الاحتفاظ بسيادتها في كلا الاختبارين فقد أدركت ان النظام القديم لم يعد من الممكن الاحتفاظ به بحذافيره . ولذلك أخذت تذعن بالتدريج الى الحاجة ، التي كان يشعر بها الجميع ، الى الاصلاح بتشجيع التطورات الفنية في البلاد . وقد كانت لهذه السياسة ملابسات تتعلق بالأجانب ، لانها كانت لا بد ان تفتح أبواب البلاد لأعداد أكبر من الاختصاصيين الأجانب . وإذ كانت اليمن حريصة على الاحتفاظ بحيادها ، وممتعضة من بريطانية ، فقد أخذت تنظر الى الولايات المتحدة وروسية وتعتبرهما من الدول التي يمكن ان تساعدها على التعجيل في تقدمها الفني . وسواء كان هذا النوع من التطور والأعمار سيكون كافياً لإرضاء العناصر الميالة للاصلاح في البلاد او لم يكن ، فان ذلك أمر يدعو الى النظر .

القسم الخامس

قضايا الحرب والسلم

الفصل الثالث عشر

الحرب العالمية الثانية والشرق الاوسط

كان هناك فرق غـير يسير بين الحربين العالميتين في الشرق الأوسط . فقد كانت معظم المنطقة في بداية الحرب الأولى تشكل جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وترتب على الحلفاء ان يستولوا عليها بحملات عسكرية أربع على الأقل . وحينما نشبت الحرب الثانية كان الشرق الأوسط خاضعاً لسيطرة بريطانية العظمى الفعالة وفرنسة ، إما بواسطة الانتداب او عن طريق المعاهدات ، كما كانت هناك بلاد نصف متحررة مثل مصر والعراق . وقد نجح الحلفاء في التخلص من النفوذ المعادي في الدولتين المحايدتين إيران وأفغانستان ، باتباع أساليب مختلفة في كلا البلدين . وكانت تركية البلاد الكبيرة الوحيدة التي كانت مستقلة استقلالاً صادقاً في الشرق الأوسط ، كما كانت الوحيدة التي حافظت على حيادها .

وهكذا كان الحلفاء يستهدفون المحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط ، ونظراً لأنهم كانوا مسيطرين على المنطقة حينما نشبت الحرب الثانية فقد وجدوا مهمتهم أسهل مما كانت عليه اثناء الحرب العالمية الثانية . وقد حظي أمر الدفاع عن الشرق الأوسط في وجه المحور بالأقدمية القصوى في بريطانية ، فانعكس هذا الموقف في ستراتيجية الحلفاء الحربية جميعها . وفي لحظة حرجة واحدة من لحظات الحرب ، في صيف

١٩٤٢ ، تحتم على الولايات المتحدة ان تستنزف احتياطيها العسكري لتبعث على عجل بعدد أكبر من الدبابات [١] الى الشرق الأوسط .

الحركات العسكرية

كان الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية في وضع عسكري متين نسبياً في الشرق الأوسط ، ولذلك لم يقع قتال فعلي قط في قلب المنطقة وانما أُبعد الى أطرافه [٢] . وكان الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الأولى قد جردوا حملات عديدة لتقاتل في الدردنيل وبين النهرين وفلسطين وسيناء وشرقي الأناضول وفي داخل الجزيرة العربية . اما خلال الحرب العالمية الثانية فقد حاول المحور الاستيلاء على الشرق الأوسط بحركة الكماشة التي كان أحد ذراعيها يمتد عبر ليبية ، بينما كان الذراع الآخر يحتضن المنطقة عن طريق القفقاس . وكانت الخطة على وشك ان تنجح في المنطقتين ، لكنها في الأخير أخفقت في بلوغ الهدف .

وكانت الحملة السوفييتية في القفقاس من الشؤون التي اضطلعت بها روسية وحدها ولم يشترك فيها الحلفاء الآخرون اشتراكاً مباشراً . ولا شك انها كانت تتلقى مساعدات جمة عن طريق الإعارة والتأجير ، كما انشأ البريطانيون خط دفاع خلفي في شمال العراق بمساعدة فيلق من فيالق الجيش البولوني استعداداً لاحتمال قيام الألمان باختراق القفقاس . وقد وصل الألمان الى أقصى نقطة في هجومهم يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، فاحتلوا مناطق النفط في شمال القفقاس الى حد غروزني ولم تبق الا مسافة خمسين ميلاً بين جبهتهم وبحر قزوين . ثم أخذوا بالتقهقر المطرد منذ ذلك الحين .

وكانت حركات الحلفاء في منطقة الحدود الليبية ـ المصرية يديرها البريطانيون من قاعدتهم في مصر . فكانت الحرب هناك حرباً متنقلة جداً شنت بمراحل ثلاث :

---

(١) ونستون تشرشل The Second World War (بوسطن ١٩٥٠) الجزء الرابع ٣٨٨- انهذا الجزء وسائر الأجزاء التي كتبها رئيس وزراء بريطانية خلال الحرب تحتوي على كثير من الفصول الموحية عن الشرق الأوسط .

(٢) ان المؤلف يجهل وجود تاريخ كامل للحركات التي جرت في الشرق الأوسط اثناء الحرب العالمية الثانية . وربما كانت مذكرات تشرشل المصدر الوحيد الموثوق به عن مختلف مراحل الحرب في هذه المنطقة . وقد كتب العسكريون والصحفيون على السواء عدداً من الكتب التي لا يعد أي منها شافياً حول الموضوع ، راجع قائمة المراجع القسم المختص بالحرب العالمية الثانية . (المترجم)

فقد شن الجنرال السر أرتشيبالد ويفل هجوماً سريعاً على الإيطاليين ، الذين كانوا مستولين على بعض مواقع الحدود في الساحل المصري ، ونجح بحملة قصيرة رائعة في دفع العدو وراءً الى العقيلة في غرب بنغازي . وأسر الجنود البريطانيون والامبراطوريون (١١٤,٠٠٠) أسير لقاء خسارة (٣٠٠٠) جندي . على أن الجنرال ويفل مدد خطوط مواصلاته إلى أبعد مما يجب ، فجعل ذلك من الممكن للقوات الألمانية الإيطالية المشتركة أن تشن هجوماً مقابلاً . وإذ كانت قوات المحور يقودها تكتيكي الصحراء ، القدير الجنرال إروين رومل فقد تمكنت من دفع البريطانيين إلى الوراء ، حتى أوصلتهم إلى الحدود المصرية . وقد تقهقروا ، بعد أن ضعفت جبهتهم بسحب ستين ألف جندي إلى اليونان ، من دون أن يتكبدوا خسائر كبيرة ثم دبروا الاحتفاظ بحصن طبرق الليبي الذي طوقته قوات المحور .

وقد حصلت فترة هدوء في العمليات الحربية بين ٢٩ أيار و ١١ كانون الأول ، حيث كان الفريقان يستعدان لشن هجوم شتائي . وفي كانون الأول شنت الجيوش البريطانية ، بقيادة الجنرال السركلود أوكنليك **Auchinleck** ، هجومها الثاني الذي فكت فيه الحصار عن طبرق واحتلت بنغازي للمرة الثانية لكنها وقفت بالقرب من العقيلة (١٨ كانون الثاني ١٩٤٢) . وكانت انتكاسات الألمان تُعزى في الغالب إلى تناقص موقت طرأ على قواتهم بسحب قسم منها إلى الحملة التي سيقت إلى روسية . وبعد أن عزز رومل قواته شرع باندفاع جديد في اتجاه مصر يوم ٢٧ أيار ١٩٤٢ . وبظروف تكاد تكون غامضة استسلم له بسرعة (٢٥,٠٠٠) جندي من قوات جنوب افريقية في طبرق . وقد حطم الألمان التشكيلات البريطانية المصفحة في موقعة نايتس بريج **Knightsbridge** ، وتغلبوا على المقاومة الفرنسية الباسلة في بير الحكيم ، ثم تغلغلوا عميقاً في داخل الأراضي المصرية حتى وصلوا العلمين التي تبعد عن الاسكندرية بمسافة سبعين ميلاً فقط .

فأعقب ذلك فترة أربعة أشهر من الهدوء بذلت خلالها بريطانية أقصى جهدها لإعداد قوة فعالة كبيرة تقف بين ساحل البحر ومنخفض القطارة . وفي ٢٣ تشرين الأول بدأ الجيش البريطاني الثامن ، بقيادة الجنرال السر برنارد مونتغومري ، هجومه الثالث فحطم الخط الألماني في العلمين ودفع رومل وراء إلى ليبية . وقد نجحت بعد أسبوعين ، في ٨ تشرين الأول ١٩٤٢ ، قوة انكليزية ـ أمريكية يقودها الجنرال دوايت آيزنهاور في النزول إلى البر في شمال افريقية . ثم شرعت القوات الحليفة فيما بعد توجه ضرباتها

من دون هوادة إلى الجيش الإيطالي ــ الألماني من الشرق والغرب . وفي ٣٠ آذار ١٩٤٣ اخترق الجيش البريطاني الثامن خط ماريث Mareth في جنوب تونس ، حيث التقى بمفرزات الفيلق الثاني الأمامية من الجيش الأمريكي . فانتهت في ١٢ أيار مقاومة المحور في افريقية الشمالية . وكانت القوات البريطانية الامبراطورية قد حررت بين كانون الثاني وكانون الأول ١٩٤١ جميع الممتلكات الإيطالية في إفريقية الشرقية (الحبشة وأريترية وبلاد الصومال) .

ولم تكن حركات العدو الجوية فوق الشرق الأوسط الذي كانت تسيطر عليه بريطانية شيئاً يُعبأ به لأن المحور حاول عدم مخاصمة السكان المحليين . فركز قصفه في مرافق الشحن الحليفة والأهداف العسكرية مثل الموانىء ، وخاصةً الاسكندرية ، وقناة السويس . وقد توقفت القناة فنياً عن العمل ستة وسبعين يوماً[1] فقط خلال الحرب كلها . غير أن الملاحة في البحر الأبيض المتوسط والقناة كانت خطرة جداً ، فترتب على كثير من القوافل أن تدور في طريقها حول رأس الرجاء الصالح . أما الطريق المائي الستراتيجي الآخر ــ المضايق التركية ــ فقد أبقته تركية باعتبارها دولةً محايدة مسدوداً في وجه الأساطيل الحليفة والمحورية خلال القسم الأكبر من الحرب . وقد كان هذا من الأسباب التي أجبرت روسية وبريطانية على احتلال إيران وتأمين طريق للمعدات العسكرية . ولكن حتى لو فرضنا أن تركية كانت ستقف موقفاً ممالئاً للحلفاء فان المضايق ما كانت ستصبح كثيرة الفائدة لوجود قواعد المحور الجوية في البلقان .

الحرب السيكولوجية

في الوقت الذي كان مركز الحلفاء في الشرق الأوسط متيناً من الناحية العسكرية كان مركزهم النفساني كثير الضعف . فقد كان هناك في عدد من البلاد العربية شيء غير يسير من الشعور المعادي للبريطانيين بسبب وعود الاستقلال التي حنث بها من جهة والتحريضات التي كانت تثيرها الدعاية المحورية من جهة أخرى[2] . إذ كانت

(١) إيج أيل هوسكنز « حراسة قناة السويس » في مجلة الشرق الاوسط ، نيسان ١٩٥٠، ص١٤٨ .

(٢) يراجع ما كتبه سيت أرسينيان Seth Arsenian بعنوان « دعاية أيام الحرب في الشرق الاوسط » في مجلة الشرق الأوسط ، تشرين الأول ١٩٤٨ . وكذلك ما كتبه نيفيل بلفور بعنوان « الاذاعة =

هذه الدعاية تضرب على وتر التحرر من السيطرة البريطانية ، وكان لها الكثير من المستمعين والمريدين . وكانت الدعاية البريطانية شيئاً غير مقنع على ما يبدو .

وكانت خبرة الناس في الشرق الأوسط مع الألمان شيئاً مرضياً للغاية بوجه عام ، ولم يستطع حتى المتعلمون من العرب أو الإيرانيين أن يتصوروا الألمان بغير كونهم مثقفين أكفاء وأكثر مجاملةً في بعض الأحيان من البريطانيين الاستعماريين . ولم يكن من المؤمل أن تخيف قصص القسوة ، من جهة أخرى ، المستمعين من الطبقات الواطئة الذين كانوا مستعدين للتصفيق استحساناً لبأس الألمان ومآثرهم. وإذا أضفنا إلى هذا كله أن دعاية المحور كانت متجردة عن التورع ، بينما كان الحلفاء متقيدين ببعض الروادع ، يمكننا أن نتبين بوضوح أن المحور كان يستطيع إحراز نجاح غير يسير في هذا النزال .

وعلى هذا لم يكن للعرب في الحرب العالمية الثانية نفس المأرب الذي كان لهم في الأولى . فقد كانوا حينذاك يحاولون أن يلقوا عن كاهلهم الحكم العثماني الجائر ، ومن أجل هذا الهدف كانوا على استعداد لبذل الكثير من التضحيات . أما في الحرب الأخيرة فلم يكن يدفعهم مثل هذا الدافع ، وكل ما كانت تريده الحكومات العربية في الحقيقة التأكيد من جديد على استقلالها الذي حققته بثمن غال قبل الحرب العالمية الثانية . وقد كان الرأي العام العربي بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ يقف موقفاً يجمع بين الميل إلى الألمان والوقوف على الحياد . وكان هناك علاوةً على ذلك اعتقاد شائع بأن الحرب لم تكن سوى تصادم بين الدول الكبرى ، ولم تكن والحالة هذه تخص العرب بصورة مباشرة . ويفسر لنا هذا لمَ لم يحصل سوى القليل النسبي من الهياج والشغب ضد الحلفاء في الشرق الأوسط أثناء الحرب . وكانت هناك بلا ريب استثناءات ثلاثة لهذه القاعدة : ثورة رشيد عالي في العراق ، وموقف إيران المناوىء قبل آب ١٩٤١ ، وصعوبات طفيفة جوبهت في مصر فأدت إلى اعتقال عزيز علي المصري وعلي ماهر باشا . لكن هذه البوادر لم يكن من الممكن أن تقارن في جسامتها بالثورة العربية التي نشبت في ١٩١٦ . ويمكننا أن نعلق في هذا الشأن بقولنا ان ألمانية ارتكبت خطأً فاحشاً بتركيز جهودها على العرب بدلاً من الأقوام المسلمة في الاتحاد السوفياتي . فقد كانت الأرض هنـــاك أشد خصوبة وأكـــثر استعداداً لنشوب ثورة شعبية .

= للعالم العربي : الاذاعة العربية من ال بي . بي. سي. وسائر المحطات العربية » في مجلة الشرق الاوسط، عدد الشتاء ١٩٥١ .

وكانت وزارة الخارجية الألمانية على علم بذلك ، فحاولت الاستفادة من الحاج أمين الحسيني ، وبعض معتنقي الطورانية من الأتراك ، غير أن جهودها قد أحبطتها الثقة بالنفس المفعمة بالتعجرف التي كان يحملها محترفو النازية من جماعة روزنبورغ .

وقد كان ساسة العرب أكثر حرصاً على تحبيب أنفسهم إلى المحور ، والاستفادة منه بعد أن ينتصر ، من البرهنة على ولائهم للبريطانيين . ولم تضع الحكومات العربية كذلك جيوشها تحت تصرف الحلفاء ، غير أن الجيش العربي التابع للأمير عبدالله في شرقي الأردن كان الشذوذ الوحيد لذلك .

ولما كان من المحتّم على الحلفاء ان يدافعوا عن الشرق الأوسط ، لا أن يستولوا عليه ، فلم تسنح لهم نفس الفرصة التي كانت قد سنحت لهم خلال الحرب العالمية الأولى في التحريض على التخريب وراء خطوط العدو . وفي المنطقة الوحيدة التي كان هذا التخريب ممكناً ، أي في ليبية ، استغل البريطانيون الى آخر حد العداء الذي كان موجوداً بين السنوسيين والسلطات الإيطالية . فتم الاتصال بالرؤساء السنوسيين المقيمين في القاهرة ، وبذلت لهم التطمينات بأن بريطانية ، مكافأةً لهم على قيامهم بمساعدة الحلفاء ، سوف تؤيدهم في الحصول على الاستقلال وتعارض في عودة الحكم الإيطالي الى البلاد .

وكان تأثير الحرب على الشرق الأوسط تأثيراً غير قليل . فقد أدت الحرب من الوجهة السياسية الى التعجيل بعملية إنعتاق العرب التي كانت قد بدأت قبل ربع قرن . إذ حصلت سورية ولبنان على الاستقلال التام بينما حصلت مصر والعراق على موافقة بريطانية على تعديل المعاهدات . وفي وسع المرء في الحقيقة ان يقول بأن الشرق الأوسط بادل أوروبة الشرقية مركزه بنتيجة الحرب العالمية الثانية . ففي الوقت الذي خضعت فيه الأخيرة الى التسلط الأجنبي ،حرر الشرق الأوسط نفسه وحصل على حريته . وينعكس هذا انعكاساً حسناً في هيئة الأمم المتحدة . فان دول أوروبة الشرقية الآن اما ان تكون غير ممثلة في المنظمة العالمية الجديدة أو ممثلة فيها لكنها تتحدث بلسان الكرملين . ونجد اضافة لذلك ان جميع دول الشرق الأوسط ، قد انضمت الى هذه المنظمة وهي لا تتردد في استخدامها منبراً للعمل المستقل ، وضد الدول الكبرى في بعض الاحيان .

اما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فان الحرب كان لها تأثير مقلق . فقد أغنى الصرف الذي صرفه الحلفاء بعض الناس وزادت في غناهم مقاولات الحرب ، وأعمال المرابحة ، والادخار ، لكنها ولدت كذلك تضخماً ومعاناةً للمصاعب من قبل الجماهير . ولم يكن في وسع الشبان من الطبقة المثقفة سوى ان يقارنوا فقرهم ووهنهم بثروة الغرب وقوته كما تتجليان في مجهود الحلفاء الحربي . كما أضاف بقاء الجيوش الحليفة المتطاول في بلادهم عنصراً من السخط المعادي للاجانب الى ما كان موجوداً من قبل من التبرم والاستياء ، فوجدت هذه المشاعر الحبيسة ،حالما وضعت الحرب أوزارها ، مخرجاً لها في موجة عارمة من الوطنية . وقد أطاح اشتداد هذه العواطف وتأججها بصواب الكثير من الوطنيين وأعمى بصيرتهم تجاه الواقع الستراتيجي المؤلم الذي يجعل من جزئهم من العالم موقعاً حيوياً مهماً للدول الكبرى .

الفصل الرابع عشر

الطرق المائية الستراتيجية في الشرق الاوسط

تُعزى أهمية الشرق الأوسط الستراتيجية لدرجة غير يسيرة الى ان هذه المنطقة فيها طريقان من الطرق المائية الدولية الكبرى ؛ طريق المضايق التركية ، وطريق قناة السويس . فقد كانت معظم النزاعات السياسية تدور حول هذه الامتدادات المائية الضيقة . والحقيقة ان المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر (يراجع الفصل الاول) لم تكن في الأساس سوى تنافس من جانب الدول الكبرى للسيطرة على المضايق ، حتّى حفرت القناة في برزخ السويس خلال القسم الأخير من القرن – فوضعت حداً لانعزال مصر النسبي ، وربطتها ربطاً تاماً بالسياسة العالمية الرئيسية .

وأهمية هذين الطريقين المائيين واضحة تمام الوضوح . فقد كانت المضايق منذ القدم طريقاً حيوياً للتجارة بين شواطىء البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط . كما كان ازدهار الكثير من دول الابيض المتوسط ، مثل جنوه واليونان ، يعتمد في الدرجة الأولى على قابلية هذه الدول على المتاجرة مع داخل البلاد المطلة على البحر الأسود . وقد لعبت المضايق إضافة لذلك دوراً متزايد الأهمية في تجارة روسية الخارجية منذ ان حصلت على منفذ لها يطل على البحر الأسود . وصار لقناة السويس حينما تم فتحها ، وحلت في محل طريق رأس الرجاء الصالح القديم ، أهمية تجارية واضحة وضوحاً لا يستدعي الشرح والاسهاب .

وقد كانت الأهمية العسكرية لهذين الطريقين المائيين أهمية لا يستهان بها أبداً ودوماً . كما كـان الكثير من وضع الخطط العسكرية والبحرية في كلا الحربين العالميتين يدور حول هذه الممرات الضيقة . إذ بذلت المانية وايطالية خلال الحرب العالمية الثانية جهداً كبيراً للاستيلاء على قناة السويس كما يستدل من هجماتهما المتكررة عليها ، وكانت بريطانية مستعدة لبذل التضحيات في سوح الحرب الأخرى دفاعاً عنها . وقد تعقد على الحلفاء في الوقت نفسه ايصال المعدات والسلاح الى الاتحاد السوفييتي حينما بادرت تركية الى سد المضايق ووجدت القواعد الجوية الألمانية في بلاد البلقان . وفي وسع المرء ان يتساءل اليوم عما اذا كان التطور الحاصل في الطيران والاسلحة الحديثة قد جعل من هذه الخطط والحسابات شيئاً عقيماً . ان الجواب النهائي على هذا التساؤل يجب ان يحتفظ به للمستقبل ، لكن الحرب العالمية الثانية قد برهنت على ان الأمم لا يمكن ان تظل غـير عابئة بمن يسيطر فعلياً عـلى المضايق التركية . اما في وقت السلم فيمكن ان يقال باطمئنان وقناعة ان السيطرة على هذه المضايق قد يثبت كونها شيئاً حاسماً بالنسبة لاستقلال تركية .

وفي القسمين التاليين من هذا الفصل سنستعرض بطريقة موجزة الحقائق السديدة ذات الأهمية السياسية التي لها علاقة بطرق الشرق الأوسط المائية ، فيلخص ما ذكر في هذا السفر ثم تضاف إليه إتماماً للفائدة ، المعلومات الضرورية لرسم صورة موحدة للقضية .

المضايق التركيـة

تتألف المضايق من البوسفور في الشمال الشرقي ، والدردنيل في الجنوب الغربي ، وبحر مرمرة الكائن بينهما . وتقع استانبول ، عاصمة تركية القديمة واكبر مركز تجاري فيها ، على البوسفور . ويمكن ان تقاس أهمية المضايق الاقتصادية لتركية ببعض الأرقام . فقد مرّ باستانبول في ١٩٣٩ ٧٦٪ من استيرادات تركية و ٣٥٪ من صادراتها ، كما كان ٣٠٪ من البواخر التي مرت في السنة نفسها يعود لهـا (انظر الجدول ١) .

جدول رقم ١ السفن التابعة لمختلف البلاد المارة بالمضايق سنة ١٩٣٩ ، بالنسبة المئوية لمجموع الحمولة المسجلة :

تركية	٣٠,٠	دول غير دول البحر الأسود	
دول البحر الأسود		فرنسة	٢,٧
الاتحاد السوفييتي	٣,٠	بريطانية العظمى	١٤,٠
بلغـارية	١,٧	اليونـان	٨,٥
رومـانية	٧,٧	ايطالية	١٤,٧
		الولايات المتحدة	٢,٨
		يوغوسلافية	٠,٧
		دول أخرى	١٤,٢

وعلى الرغم من ضآلة النسبة المئوية لحمولة الاتحاد السوفييتي المسجلة في ١٩٣٩ فقد لعبت المضايق بوجه عام دوراً هاماً في تجارة روسية الخارجية . إذ كانت الصادرات السوفييتية المصدرة من موانيء البحر الأسود ، سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، عن طريق المضايق تؤلف ٣٠٪ من قيمة صادرات الاتحاد السوفييتي بمجموعها ، كما كانت المنتجات مثل الحبوب والفحم والمنغنيز والنفط مع مشتقاته تحمّل كلها كذلك عن هذا الطريق [1] .

وتعادل أهمية المضايق الستراتيجية لروسية أهميتها الاقتصادية . فان ألفاً ومئة ميل من شواطيء البحر الأسود تؤلف قسماً من حدود روسية الجنوبية . ومن السهل جداً على السوفييت ان يدافعوا عن هذه الحدود ضد أي اعتداء خارجي اذا كانوا مسيطرين على عنق القارورة الضيق — المضايق التركية — المؤدي الى البحر الأسود . ولو راودتهم أطماع توسعية في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط كله فان سيطرتهم على المضايق يمكن أن تمهد لهم فرصاً أكثر للنجاح .

---

(١) اخذت الاحصاءات من : The Problem of the Dardanelles, A Summary of Background Information (Office of Public Affairs, Department of State, Nov. 1946) .

فترة السيادة التركية المسلم بها

كانت ولا تزال مشكلة الجهة التي يجب ان تسيطر على المضايق مستعصية الحل ، ولم يمكن حسمها بشكل نهائي قط . فان تاريخ المضايق السياسي ليزخر بـ « القواعد » و « المبادىء » التي تعتبر كثيرة القدسية وتسمى « عالمية » من قبل الدول ، التي كانت قادرة على جعلها مقبولة بالقوة في ظروف معينة ، والتي كانت لها مصلحة معينة في المحافظة على الوضع الراهن فيها . غير ان الحروب وتبدل العلاقات بين الدول كثيراً ما كانت تؤدي الى تبديل القواعد وانعكاس الاتجاهات[1] . ولا غرو فان وضع المضايق ، مثل أية قضية سياسية أخرى ، كان وسيظل معتمداً على إرادة الدول التي يعنيها أمر التأييد ، وعلى قدرتها في ابقاء الوضع الراهن كما هو .

وقد ظل البحر الأسود مدة ثلاثمئة سنة ، أي منذ ١٤٧٥ الى ١٧٧٤ ، وهو بحيرة تركية تخضع سواحله كلها لسيطرة الامبراطورية العثمانية التامة . فكانت الحكومة العثمانية خلال تلك الحقبة من الزمن تحتكر الملاحة فيه احتكاراً مطلقاً . وكانت الامتيازات الممنوحة لفرنسة وسائر البلاد تشتمل في بعض الأحيان على حرية المرور من مضيق الدردنيل لأجل ان يكون في وسع البواخر الأجنبية الوصول الى القسطنطينية ، غير انه فيما عدا فترة قصيرة تمتعت فيها البندقية بحقوق خاصة لم تنص أية واحدة من هذه المعاهدات على تمديد هذه الحرية الى البوسفور والبحر الأسود .

مغانم روسية الأولى

لقد حصل أول تبدل رئيسي في هذا الموقف سنة ١٧٧٤ حينما تقرر في كوجك قينارجي فتح المضايق لسفن التجارة الروسية زمن السلم . وقد وقع هذا في نفس الوقت الذي حصلت فيه روسية على منفذ مباشر الى البحر الأسود . وعلى الرغم من هذا الامتياز الرئيسي ، فقد ظلت حرية مرور السفن في المضايق ، بالنسبة للبلاد الأخرى ، خاضعة لتحكم تركية ومشيئتها . وبسلسلة من الاتفاقيات الثنائية وسعت

(١) يراجع البحث عن الموضوع من الناحية التاريخية كتاب جيمس شوتويل Shotwell وفرانسيس دياك Turkey at the Straits, A Short History (N. Y. 1941).

تركية في النهاية حرية المرور حتى شملت البواخر التجارية العائدة للبلاد الأخرى ، لكن هذه الحرية لم تكن قد قبلت بعد لتكون قاعدةً عامة في القانون الدولي العام . أما بواخر الحرب الأجنبية فلم يحصل اي استثناء أو اتفاق بشأنها لان « قانون الامبراطورية العثمانية القديم » كان ينص على منع البواخر الحربية التابعة لأية أمة من الأمم من الدخول في المضايق . وقد خولفت هذه القاعدة بلا شك بين الفينة والأخرى على عهد نابليون ، ومع ذلك فقد ظلت مشروعيتها شيئاً غير منازع فيه .

وكانت روسية تعبر عن رغبتها في التوسع الى الجنوب طوال القرن التاسع عشر ، بقدر ما يتعلق بالمضايق ، بالمحاولات التي كانت تبذلها من أجل السيطرة التامة على هذا الممر المائي . وقد كان الحل المثالي لمشكلة روسية هذه ان تحتل منطقة المضايق وتلحقها بها . فكان هذا يعني تقسيم الامبراطورية العثمانية وربما تدميرها ، كما كانت روسية تدرك بأنها لا يمكنها ان تحصل على ذلك بأقل من اشتباكها في حرب رئيسية مع الدول الأخرى التي كان يعنيها الأمر . ويبرهن تاريخ المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر بكل صراحة على ان روسية كلما كانت توشك على تحقيق هذا الهدف المثالي (بالنسبة لها) كانت تصطدم على الدوام بمعارضة شديدة من بريطانية وسائر الدول الأوروبية التي كانت تتفق فيما بينها فتمنع روسية عن تحقيق بغيتها .

من أونقيار أسكله سي الى الحرب العالمية الأولى

ولما كانت روسية غير قادرة على حل مشكلة المضايق كما تريد فقد ترتب عليها ان تقنع بحلول أخرى يمكن تحقيقها عن طريق الدبلوماسية فانها وقد كانت تحرم من امتلاك المضايق امتلاكاً تاماً كان يهمها أن توضع لها الأنظمة والتعليمات التي تطمن حاجاتها الى أقصى حد ممكن . واذا كان لا بد من ان تظل المضايق بعيدة عن سيطرتها المباشرة فان الحل الأحسن الثاني لها هو ان تحصل على تعهد رسمي بأن تقوم حارسة المضايق (اي تركية) بفتحها لبواخر روسية التجارية والحربية ، وسدها في وجه الدول البعيدة عن البحر الأسود بمشيئة روسية ورغبتها . وقد حصلت روسية على هذا الحل الأحسن الثاني في أعظم ظفر أحرزته دبلوماسيتها في الشرق الأدنى ، اي في معاهدة أونقيار أسكلهسي المنعقدة في ١٨٣٣ . ولا حاجة الى القول بأن هذا كان

اكره ما يكون من وجهة النظر البريطانية ، ولذلك لم تتوان بريطانية او تدخر وسعاً في إجراء تبديل ما في السيطرة على المضايق . وقد سنحت هذه الفرصة في المشهد الثاني من تمثيلية محمدعلي سنة ١٨٣٩ — ١٨٤٠ . إذ محت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، الناجمة عن هذا الحدث ، واتفاقية المضايق المنعقدة في ١٨٤١ الشروط التفصيلية الواردة في ترتيبات أونقيار اسكله سي وأعادت الى الوجود « قاعدة الامبراطورية العثمانية القديمة » بأن تكون المضايق أبداً ودوماً مسدودة في وجه البواخر الحربية الاجنبية . فظلت اتفاقية المضايق سارية المفعول خلال الثمانين سنة التالية باعتبارها قانوناً أساسياً لها ، ثم رفعت الى مرتبة قانون أوروبة العام الموقر . فقد أيدتها معاهدة باريس في ١٨٥٦ ، ومعاهدة لندن في ١٨٧١ ، ومعاهدة برلين في ١٨٧٨ . على ان التعديل الطفيف الوحيد الذي طرأ عليها تم في ١٨٧١ حينما أعطي السلطان ، الذي كان حتى هذا التاريخ مجبراً على سد المضايق في وجه البواخر الحربية الأجنبية ، الحق في فتحها في ظروف معينة بموجب معاهدة لندن المذكورة .

وهكذا ظل مبدأ سد المضايق هو السائد من ١٨٤١ إلى ١٩٢٠ . وكان هذا يتفق تمام الاتفاق مع مصالح بريطانية العظمى وبعض الدول الأوروبية الأخرى ، وليس مع مصالح روسية . ولذلك فقد كان يعد عقبةً كأداء في طريق روسية وسياستها التوسعية في الشرق الأدنى ، بينما كان يحمي في الوقت نفسه مصالح بريطانية وخطوط مواصلاتها في شرقي البحر الابيض المتوسط . ولم يكن هناك شيء دائم في هذا الوضع بطبيعة الحال . فقد كانت روسية القوية تجد سد المضايق شيئاً مزعجاً لها ، لكنها حينما كانت تشعر بالضعف ربما كانت تجد ذلك شيئاً مفيداً . على ان واقع الأمر في القرن التاسع عشر يدل على ان روسية كانت تعتقد نفسها على درجة من القوة بحيث تفضل فتح المضايق على سدها . ويكاد يكون من الطبيعي ان تعود بها دبلوماسيتها بين حين وآخر الى سابقة « أونقيار أسكله سي » باعتبارها أحسن حل يقرب من تسلطها الفعلي على المضايق . وقد كانت هذه الروحية السائدة تلاحظ على الأخص في العقد السابق لنشوب الحرب العالمية الأولى الذي حاولت خلاله روسية عدة مرات ان تحصل على نظامٍ اكثر إرضاءً لها . ومع هذا فقد ترتب عليها ، بعد ان أنهكت قواها الحرب اليابانية وثورة ١٩٠٥ ، الاعتماد بالكلية على الدبلوماسية لانها كانت غير قادرة في القرن العشرين على دعم مطاليبها بالقوة كما كانت تفعل في القرن التاسع عشر . فلم تؤد المفاوضات مع بريطانية في ١٩٠٧ ، والنمسا في ١٩٠٨ ، وإيطالية في ١٩٠٩ ،

التي كانت تستهدف الاعتراف بمركزٍ مفضل لروسية في المضايق — الى الحصول على النتائج المرجوة .

الحرب العظمى وتسوية الصلح

كان قد تم البحث من قبل (الفصل الثاني) في ما كان يسمى باتفاقية القسطنطينية لسنة ١٩١٥ التي وافقت فيها الدول الحليفة على ان تلحق روسية المضايق بها اذا ما تم النصر لها في الحرب . وكان هذا الامتياز يدل على حصول تبدل دراماتيكي في السياستين البريطانية والفرنسية ، ولكن تأثيراته انتفت بنشوب الثورة البلشفية وتنازل الحكومة السوفييتية الخطير عن الاتفاقيات السرية .

وقد أثيرت قضية المضايق ، حينما كانت تجري تسوية الصلح ، بانقلاب جذري في السياسة البريطانية (والغربية) . إذ كانت بريطانية وحلفاؤها الغربيون يومذاك في وضع يفرضون فيه حلاً من الحلول بمعزل عن روسية وإرادة تركية ، لأن هاتين الدولتين أبعدتا عن المجالس الأوروبية ومؤتمراتها في ١٩٢٠ . فكان الحل الذي اختارتــه بريطانية هو ان تعلن ، في معاهدة سيفر ، فتح المضايق في وقــتي السلم والحرب للبواخر التجارية والحربية على السواء . وقد نشأ هذا الانقلاب عن التبدل الجذري الذي طرأ على العلاقات بين الدول . إذ كانت روسية الجديدة منهكة القوى ولا يمكنها ، في نظر البريطانيين ، ان تهدد سلامة البلاد الواقعة في شرق البحر الأبيض المتوسط . ولذلك لم يكن هناك داع للإصرار على غلق المضايق وانما كان الأمر بالعكس ، لان بريطانية بالنظر لتزايد قوتها وسطوتها كان من المفيد لها ان تبقى المضايق مفتوحة على الدوام لتمر منها الأساطيل البريطانية وسائر الأساطيل الغربية الى البحر الأسود الذي كان يمكن لها منه ان تراقب حركات الدولة السوفييتية الجديدة فتقمع الخطر في مهده وتقضي عليه في عقر داره فيما لو حاولت هذه الدولة الاقدام على صليبية ثوروية في خارج حدودها .

ومن الصحة بمكان ان تكون معاهدة سيفر قد ثبت عقمها بالمقاومة الوطنية التي أبدتها تركية . لكن المبدأ الجديد المنطوي على السيطرة على المضايق ظل قائماً خلال السنين التي أعقبت الحرب ، وأصبح أساساً للترتيبات التي أدرجت في معاهدة لوزان . ومع هذا فقد كان مما يميز التبدل الحاصل في الجو السياسي بين ١٩٢٠ و ١٩٢٣ ان

تركية وروسية السوفييتية ، دعتا الى الاشتراك في البحث مع الدول بدلاً من ان يكتفى بتبليغهما بالقرارات التي تتخذ في غيابهما . فكانت ملامح السياسة البادية في مؤتمر لوزان ملامح يستدل منها على ان بريطانية وروسية كانتا تبدوان الخصمين المتناحرين الرئيسيين في النقاش الذي جرى حول المضايق . فقد كانت روسية ترغب في إبقاء المضايق مسدودة ، واعتبار ذلك بلا شك إجراءً من إجراءات الحماية لنفسها ضد أي تدخل غربي جديد، ومن أجل هذا ناضل رئيس وفدها الكوميسار شيشرين نضالاً يائساً ضد السيطرة الدولية المقترحة على المضايق ودافع عن حقوق السيادة التركية . وبخلاف ذلك ، أصرت بريطانية على حرية الملاحة والسيطرة الدولية (وكلا المبدأين أُدخلا في معاهدة سيفر) ، لكنها كانت مستعدة لاعطاء امتيازات يكون من شأنها الاعتراف لدرجةٍ ما بمتطلبات السلامة السوفييتية والمشاعر التركية .

وعلى الرغم مما كان موجوداً من الصداقة بين روسية السوفييتية وتركية ، فان الأخيرة لم تنحز إلى جانب روسية انحيازاً تاماً . فقد كان الاتراك ، الذين كانوا عازمين تماماً على العمل بما يرونه مناسباً لهم في كثير من النقاط الأخرى ، مستعدين لقبول الإدارة الدولية العاجزة في المضايق ، اما قضية إبقائها مسدودةً او مفتوحة فقد فضلوا ان يتركوا أمرها الى الدول الكبرى لتتناحر عليها بينها . فكان موقف الأتراك الفاتر هذا بالنسبة للروس شيئاً مخيباً للآمال ، ولو كانت روسية أقوى مما كانت عليه يومذاك فان العلاقات السوفييتية التركية ربما كانت قد فترت بمقدار غير يسير . ونظراً لأن الدولة السوفييتية الضعيفة كان يهمها ان تنمي حسن النية لدى حارسة المضايق ، فقد تخلصت تركية من المهاترات الروسية .

اتفاقيــة لوزان

كانت نتيجة هذه المداولات ان وضع نظام جديد صُوّت عليه في « المؤتمر المختص بالمضايق » يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، أي يوم التوقيع على معاهدة لوزان الرئيسية . وكانت الشروط الرئيسية فيه كالآتي :

البواخر التجارية : صودق على مبدأ حرية المرور لها في وقتي السلم والحرب على السواء . وجعل الاستثناء الوحيد لهذا المبدأ حينما تكون تركية في حالة حرب ، حيث يسمح لها حينذاك بايقاف بواخر العدو من دون تدخل في حرية مرور البواخر المحايدة .



المضايق التركية . الحدود والمناطق المجردة من التحصينات العسكرية
بحسب بنود معاهدة لوزان ١٩٢٣

البواخر الحربية : سمح للبواخر الحربية بحرية المرور في زمن السلم ، بشرط ان لا يتجاوز الحد الأعلى للقوة التي ترسلها الى البحر الأسود أية دولة من غير دول هذا البحر قوة تكون أقوى من أساطيله . وعلى كلٍ فقد سمح لكل دولة من الدول البعيدة عن البحر الأسود بـأن تبعث اليـه قوة بحرية لا تزيد على الثلاث قطع ، على ان لا تتجاوز حمولة كل منها العشرة آلاف طن . اما في زمن الحرب فقد تقرر ان تطبق مبادىء أيـام السلم نفسها ، فيما اذا بقيت تركية على الحيـاد ولم تشترك في الحرب . وحينما تصبح تركية من الدول المحاربة فتطبق حرية المرور على البواخر المحايدة فقط .

وقد تقرر علاوةً على ذلك ان تجرد منطقة المضايق من الصبغة العسكرية ، ولا تخضع المضايق نفسها لإشراف الادارة الفعلية بل لإشراف لجنة المضايق الدولية المتألفة من تركية (رئيسة) وفرنسة وبريطانيا العظمى وإيطالية واليابان وبلغاريا واليونان ورومانية وروسية ويوغوسلافية والولايات المتحدة (عند انضمامها للمؤتمر)[1]

اتفاقية مونترو

ظلت إتفاقية لوزان عن المضايق سارية المفعول مدة ثلاث عشرة سنة . وفي ٢٠ تموز ١٩٣٦ استبدلت باتفاقية مونترو التي لم تزل نافذة (١٩٥٢) . وقد كان من بين المشتركين في مؤتمر مونترو الاتحاد السوفييتي الذي اجتهد ، كما فعل من قبل ، في تقليص حرية الدول البعيدة عن البحر الأسود في الدخول اليه . وكما حصل في لوزان ، كانت الدولة المعارضة الوحيدة لها بريطانية ، لكن الجو بكامله تغير تغيراً محسوساً هذه المرة . فكانت بريطانية وفرنسة بالنظر للخطر الألماني المتزايد على السلم الأوروبي راغبتين في الذهاب بعيداً في تأييد تركية وعدم معاكسة روسية التي كانت هاتان الدولتان تنشدان التقارب معها يومذاك . وبنتيجة ذلك خرجت تركية وروسية من المؤتمر بمغانم ملموسة . فكانت مكاسب روسية تتضمن إنقاص الحد الأعلى للحمولة

---

(١) كانت اتفاقية لوزان ، التي ليس لها تاريخ نهائي ، قد وقعت عليها الامبراطورية البريطانية وفرنسة وايطالية واليابان وبلغارية واليونان ورومانية وروسية ويوغوسلافيـة وتركية في ١٤ آب ١٩٢٤ لكنها لم تصدق . ويمكن مراجعتها في : The Problem of the Turkish Straits (نشرة وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٧٥٢ ، سلسلة الشرق الأدنى رقم ٥ ، واشنطن ١٩٤٧) .

المسموح بها في البحر الاسود للدول البعيدة عنه . على ان هذه الضمانة العظمى جُعلت منوطة بحسن نية تركية ، لانها أُعطيت حرية أكثر في العمل بالنسبة للمضايق .

وقد كانت اتفاقية مونترو تحتوي على الشروط الرئيسية التالية :

البواخر التجارية : صودق من جديد على مبدأ حرية المرور في زمن السلم من دون وضع حد زمني ، وأطلقت الحرية التامة للمرور في زمن الحرب أيضاً حينما تكون تركية على الحياد او داخلة في الحرب . اما حينما تكون تركية من الدول المحاربة فيسمح للبواخر التجارية التابعة للبلاد غير المشتركة في الحرب بالتمتع بحرية المرور بشرط ان لا تقوم بمساعدة العدو . وفي حالة تهديد تركية بالحرب تقرر ان تطبق قاعدة حرية المرور كما تطبق وقت السلم ، بشرط ان يكون دخول البواخر الى المضايق خلال النهار وان تسير في الطريق الذي ترسمه لها السلطات التركية .

البواخر الحربية : حدّد الحد الأعلى للحمولة في زمن السلم لجميع البواخر الحربية الأجنبية ، التابعة لدول البحر الأسود أو غيره ، حينما تمر من المضايق بخمسة عشر ألف طن . على أن دول البحر الأسود سمح لها بارسال بوارج حربية تتجاوز حمولتها الخمسة عشر ألف طن ، بشرط ان تمر على انفراد وان لا تكون محروسة بأكثر من مدمرتين . وكان على مجموع حمولة الدول البعيدة عن البحر الأسود حينما تدخل اليه أن لا تتجاوز الثلاثين ألف طن ، لكن هذا الرقم كان يمكن ان يزداد الى (٤٥) ألف طن اذا ازداد الأسطول السوفييتي بمقدار عشرة آلاف طن على الأقل في وقت التوقيع على الاتفاقية . وتحتّم على البواخر الحربية التابعة للدول البعيدة عن البحر الأسود أن لا تزيد مدة مكثها فيه على واحد وعشرين يوماً .

وقد تقرر ان تطبق قاعدة حرية المرور المعمول بها زمن السلم في حق الدول غير المحاربة فقط ، اذا ما بقيت تركية على الحياد او في وضع غير محارب . وان تمنع الدول المحاربة من المرور في المضايق الا في حالات تقديم المساعدة لضحية من ضحايا الاعتداء بموجب ميثاق تعاون مشترك يلزم تركية بذلك . كما تقرر ان تتمتع تركية حينما تكون من الدول المحاربة بالحق التام في اختيار البواخر التي تسمح لها بالمرور في المضايق . وأُعطيت تركية الحق حينما تتعرض لخطر وقوع الحرب بايقاف السفن الحربية الاجنبية او السماح لها بالمرور بموجب ما تراه مناسباً لها . على ان قراراتها في هذا الشأن تقرر لزوم تبليغها الى الموقعين على الاتفاقية والى مجلس عصبة الأمم . وكان من الممكن لأكثرية الثلثين في مجلس العصبة ، اذا أيدتها أكثرية الموقعين على

الاتفاقية ، ان تقلب قرارات تركية في هذا الشأن .

وقد ألغت اتفاقية مونترو ، علاوةً على الشروط الرئيسية ، لجنة المضايق الدولية وأعادت حق الحكم للحكومة التركية ، ثم اعطت تركية الحق في تحصين المضايق من جديد [1] .

الوضع في أثناء الحرب العالمية الثانية

كان موقف تركية المحايد خلال الحرب العالمية الثانية قد حدا بها الى انتهاج سياسة حذرة بشأن المضايق . ولم يستخدم الحلفاء المضايق بين ١٩٣٩ و ١٩٤٤ في إمدادهم لروسية لان البواخر التجارية غير المحمية كانت ستتعرض للإبادة من قبل العدو ، كما لم تكن حراسة الأسطول لها شيئاً عملياً لان تركية كانت ستمنع مرورها على وجه التأكيد . وكانت أساطيل ألمانية والدول الدائرة في فلكها قد حرم عليها استخدام المضايق ، عدا ما حدث من مرور بعض السفن غير المهمة بالتحايل .

ولم تكن لدى روسية بوجه عام حجة تتذمر بها من موقف تركية لانها برهنت — بقدر ما سمحت به الظروف — على كونها حارساً أميناً وقيماً غير متحيز على المضايق . وكانت روسية قبل مدة ، أي في ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ، قد استخدمت المضايق بحرية لإرسال الوكلاء والمؤن الى إسبانية . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وحتى في أشد اللحظات حلكةً من أيام الدفاع عن ستالينغراد ، لم تسمح تركية لقوات المحور البحرية بالدخول الى البحر الأسود [2] . وحالما أصبحت الظروف موآتية عملية ، أي في خريف ١٩٤٤ ، سمحت تركية باستعمال المضايق للبواخر المسلحة والمحروسة التي كانت تحمل مؤن الإعارة والتأجير الى روسية .

وقد كان هذا الاعتماد على تركية في نظر السوفييت شيئاً لا يتفق مع مفاهيمهم الجديدة

---

(١) يراجع عن النص ، المرجع الأخير . كانت مدة اتفاقية مونترو عشرين سنة ، وقد وقعت عليها بلغارية وفرنسة وبريطانيةالعظمى واليونان واليابان ورومانية وتركية والاتحادالسوفييتي ويوغوسلافية. وقد رفضت إيطالية الاشتراك في المباحثات لكنها أذعنت للاتفاقية في ٢ أيار ١٩٣٨ .

(٢) يراجع عن تقييم موقف تركية مقال نورمان بادلفورد Padelford « حلول لمشاكل المضايق التركية ، تقييم موجز » المنشور في مجلة الشرق الأوسط ، نيسان ١٩٤٨ . ويراجع عن وجهة النظر التركية في هذه المشكلة مقال احمد شكري أسمر « المضايق عقدة السياسة العالمية » المنشور في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية ، كانون الثاني ١٩٤٧ .

للسلامة والأمن . كما كانت هذه المفاهيم ، التي أدت بروسية الى ان تطالب بالسيطرة المباشرة على الطرق الستراتيجية الموصلة الى بلادها بدلاً من تركها في أيدي الأمم الصغيرة ، هي أملت عليها ان تنتهج سياسةً جديدة تجاه المضايق . فتقدم أول طلب رسمي لتعديل اتفاقية مونترو من قبل الحكومة السوفييتية في حزيران ١٩٤٣ ، وقد بحثت القضية في مؤتمر بوتسدام في صيف ١٩٤٥ . وهناك حصلت روسية على موافقة أمريكا وبريطانية في تبديل الاتفاقية ، على ان ذلك لم يكن فيه تخصيص لنوعية التبديل . وكان قد تقرر في بوتسدام أيضاً ان تدرس قضية التعديل بالطرق الدبلوماسية مع الحكومة التركية أولاً .

محاولات التعديل بعد الحرب

قامت الولايات المتحدة بتقديم أول مقترحات إنشائية تختص بالتعديل الذي كانت تفكر فيه الجهات المعنية بالأمر . ففي مذكرة بعثت بها الى الحكومة التركية في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ وضعت الولايات المتحدة المبادىء الوارد ذكرها أدناه للسيطرة على المضايق في المستقبل : (١) ان تفتح المضايق للبواخر التجارية التابعة لجميع الأمم في جميع الأوقات . (٢) ان تفتح المضايق لمرور البواخر الحربية التابعة لدول البحر الأسود في جميع الأوقات . (٣) وفيما عدا حمولة يتفق عليها في زمن السلم يحظر على السفن الحربية ، التابعة لغير دول البحر الأسود ، المرور من المضايق في جميع الأوقات الا بموافقة خاصة من دول البحر الأسود او حينما تكون تلك البواخر خاضعة لسلطة الأمم المتحدة . (٤) ان تجري بعض التبديلات لتجديد اتفاقية مونترو مثل استبدال نظام عصبة الأمم بنظام الأمم المتحدة وإخراج اليابان من بين الموقعين عليها .

وقد بُلّغت محتويات هذه المذكرة الى الحكومتين البريطانية والسوفييتية أيضاً . وسرعان ما أبدت بعد ذلك الحكومتان التركية والبريطانية موافقتهما من حيث المبدأ على المقترحات الأمريكية ، لكن الحكومة السوفييتية أجّلت جوابها حوالي عشرة أشهر . وفي ٧ آب ١٩٤٦ قدمت بصورة نهائية مذكرة مسهبة الى أنقرة ، وبعثت نسخة منها لكل من واشنطن ولندن . فذكّرت روسية في القسم الأول من المذكرة تركية بعددٍ من الحوادث التي وقعت في المضايق أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهي

حادثة مرور زورق الدورية الالماني سيفالك والسفينة الحربية الإيطالية المساعدة ترفيزو من المضايق في ١٩٤١ ، وقافلة البواخر الألمانية المساعدة بحمولة (١٤٠,٠٠٠) طن التي كانت عازمة على المرور الى البحر الأسود في ١٩٤٢ ، ومرور ثماني بواخر ألمانية مساعدة من طراز أيمز وخمس بواخر من طراز كريكس ترانسبورت في ١٩٤٤ . ولهذا السبب كانت روسية تعتقد بأن اتفاقية مونترو لم تستطع منع استخـدام المضايق من قبل الدول المعادية ، وان تركية لا يمكنها ان تتملص من مسؤولية هذه الأعمال ، وان الاتفاقية ينبغي ان تعدل بحيث تكون « ملائمة للأحوال الحالية » . وقد اقترحت الحكومة السوفييتية في القسم الثاني من المذكرة خمسة مبادىء تنظم بموجبها شؤون المضايق . فكانت المبادىء الثلاثـة الاولى من هذه الخمسة تكراراً للمبادىء الثلاثة التي كانت الولايات المتحدة قد اقترحتها في السنة السابقة . على ان المبدأين الأخيرين كانا فوق أي شيء كانت تفكر به الدول الغربية . إذ اقترحت روسية في المبدأ الرابع « تأسيس نظام حكم خاص بالمضايق ... يجب ان يكون من اختصاص تركية وسائر دول البحر الأسود » ، وطلبت في الخامس ان يسهم في الدفاع عن المضايق الاتحاد السوفييتي وتركية بصورة مشتركة .

وقد أثارت المذكرة السوفييتية سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية بين موسكو وأنقرة وواشنطن ولندن . وفي مذكرات مسهبة قدّمت الى مختلف الدول فندت تركية المزاعم السوفييتية عن مرور بواخر المحور الحربية عبر المضايق ، واعترفت بمرور عدد قليل من الوحدات الصغيرة متخفية بشكل بواخر تجارية على سبيل الاحتيال ، ثم اعلنت انها لا يسعها قبول المقترحات السوفييتية التي تختص بمستقبل الإدارة والدفاع عن المضايق . فردت روسية بتصريحات مستفيضة مماثلة ، محاولة إثبات سوء نية تركية او إهمالها الذي يستوجب التعنيف في معالجة حوادث الحرب هذه ، ومصرةً في الوقت نفسه على مقترحاتها التي تعتبرها الحل الوحيد الذي يكفل سلامة الاتحاد السوفييتي . وقد أشارت روسية في مذكراتها أكثر من مرة الى البحر الأسود وكونه بحراً مغلقاً . وفي تبادل الآراء هذه انحازت واشنطن ولندن الى جانب تركية ، فرفضتا مثلها قبول الاقتراحين السوفيتيين الرابع والخامس [1] .

---

(١) يراجع عن النصوص ذات العلاقة كتاب The Problem of the Turkish Straits .

تقييم المقترحات الاخـيرة

ولأجل ان نفهم المناجزة التركية السوفييتية هذه فهماً تاماً يجب علينا ان ندرك أن الولايات المتحدة كانت ، بتقديمها مقترحاتها الخاصة في تشرين الثاني ١٩٤٥ ، قد ذهبت الى أبعد ما تستطيع لتطمن تعطش السوفييت الى السلامة المتزايدة . حيث اننا لو حللنا المقترحات الأمريكية تحليلاً دقيقاً يظهر لنا أنها ، في جوهرها ، تعطي روسية شيئاً كثير الشبه بالمعاملة المفضلة التي عوملت بها من قبل في معاهدة أونقيار اسكله سي سنة ١٨٣٣ . فقد تقرر في كلتا الحالتين ان يكون لروسية مطلق الحرية في ارسال بواخرها الحربية الى البحر الابيض المتوسط بينما حرّم ذلك على الدول الغربية . وكانت صفقة أونقيار أسكله سي قد أثارت كثيراً من الهياج والخصومة في بريطانية التي كانت تشعر بضرورة المحافظة على سلامتها في الثلاثينات من سني القرن التاسع عشر . ومع هذا فحينما خرجت روسية في ١٩٤٥ ، وقد تضخمت عسكرياً وصناعياً وأصبحت مارداً جباراً يسيطر على ثلثي أوروبة وشمالي آسية بأجمعه ، كانت واشنطن ولندن ، الحريصتان على الصداقة السوفييتية والواثقتان بها ، مستعدتين من تلقاء نفسيهما لإعطاء موسكو ما كان قد يؤدي قبل مئة سنة إلى وقوف روسية والغرب على شفا جرف من الحرب . ومن النادر ، في الحقيقة ، أن نجد في تاريخ الدبلوماسية حدثاً مثل هذا تكشفت فيه رغبةٌ في السلم أعظم من الرغبة التي بدت من جانب الأمم القوية المنتصرة بأي ثمن كان تقريباً . وكانت المقترحات الأمريكية في الأساس قد وضعت بروحية مؤتمر يالطا التي كانت النية الواضحة فيها تتجه إلى تطمين الاتحاد السوفياتي وإرضائه من دون الاهتمام كثيراً بالسلامة الغربية واعتباراتها الستراتيجية . لكن هذا ، كما كانت الحال في يالطا ، لم يكن شيئاً كافياً لروسية التي رفضت أنصاف الحلول وجددت الطلب القيصري القديم بامتلاك المضايق ، أو السيطرة العسكرية عليها . وقد كان ذلك في الحقيقة نفس الشيء الذي كانت تعنيه المطالبة السوفياتية بـ « الدفاع المشترك » عن المضايق . غير أن هذا الحل لم يكن مقبولاً لدى الغرب الذي أخذت تغشاه واقعية ١٩٤٦ السياسية المتيقظة . كما لم يغير تبادل التمثيل الدبلوماسي ، واستمراره بين العواصم الأربع ، شيئاً من الموقف الأساسي الذي اتخذته الدول الكبرى منذ أواخر ١٩٤٦ إلا بمقدار طفيف . فقد أدى ، في الحقيقة ، إصرار روسية على

قبول مطالبها وما كان يصحبه من الحركات التوسعية الأخرى على طول حدودها إلى حصول نتائج معاكسة لما كانت تتوقعه موسكو . فلم يتضح في ١٩٥٠ أن الاقتراحين الرابع والخامس من اقتراحات السوفييت الأصلية لا يمكن أن يقبلهما الغرب فحسب ، بل كان من الصعب أيضاً على الغرب أن يقف بجانب مبادئه الأصلية بالنظر للتردي الذي حصل في حالة الأمن الدولي . وفي مثل هذه الظروف لم تستغرب المحافل الغربية كثيراً حينما علمت بأن تركية قد رفضت « نهائياً وبصورة قطعية » في ٢٧ نيسان ١٩٥٠ مقترحات موسكو في السيطرة السوفييتية التركية المشتركة على المضايق . وبهذا العمل صار يبدو أن أي بحث آخر في تعديل اتفاقية مونترو قد أصبح في حكم المنتهي لما يمكن التنبوء به من المستقبل .

قنـاة السويس

وقناة السويس هي الطريق المائي الستراتيجي الآخر في الشرق الأوسط ، الذي يضاهي برغم حداثة عهده المضايق التركية اذا لم يتفوق عليها في الأهمية الدولية . وكانت القناة قد تم حفرها في ١٨٦٩ ، واستغرق انشاؤها عشر سنوات طوال . فقد كانت المشاكل الفنية التي صحبت هذا الانشاء عديدة ومختلفة مع أنها لم تكن صعبة بقدر المشاكل التي صحبت شق قناة بناما . وكانت هذه المشاكل قد طغت عليها بالتأكيد المشاكل السياسية التي جعلت القناة منذ أول فتحها موضعاً لخصومة دولية شديدة[1] .

الامتيـاز

يعزى الشروع في حفر القناة الى موظف قنصلي فرنسي في مصر ، فرديناند دي ليسبس de Lesseps ، كان قد استغل صداقته القديمة مع محمد سعيد

(١) هناك بحث شاف عن هذه الخصومات في كتاب أرنولوتي ويلسن « قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها » (لندن ١٩٣٣) ، وكتاب هالفورد هوسكنز « الطرق البريطانية الى الهند » (نيويورك ١٩٢٨) ، وكتاب أندريه سيغفريد « السويس وبناما » (نيويورك ١٩٤٠) .

باشا والي مصر واستحصل منه في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤ امتيازاً بانشاء قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، وتشكيل شركة دولية لإدارتها. وقد تقرر ان تمتد مدة نفاذ الامتياز الى تسع وتسعين سنة منذ تاريخ افتتاح القناة التي اشترط ان تصبح بعد انقضائها ملكاً للحكومة المصرية . وحينذاك يترتب على الحكومة المذكورة ان تدفع للشركة عن أملاكها المنقولة تعويضات يتم تعيينها بمفاوضات ودية ، او بالتحكيم اذا تعذر الاتفاق على شيء ما . كما تقرر ان تتقاضى الحكومة المصرية من الشركة ١٥٪ من الأرباح الصافية في كل سنة ، عدا الأرباح التي قد تتأتى لها بصفتها مالكة لعدد من الأسهم في الشركة . ثم اشترط ان تكون الملاحة في القناة مستندةً إلى مبدأ المساواة بين الامم . وقد أعقب هذا الامتياز في ٥ كانون الثاني ١٨٥٦ امتياز جديد كان يشتمل على شروط فيها تفصيلات أوفى عن حقوق مصر والتزاماتها تجاه الشركة وبالعكس . فقد كانت الشركة مثلاً معفاة من الرسوم الجمركية عندما تستورد مواد ضرورية لعملها ، ومخولة بالانتفاع من المناجم والمقالع الواقعة على طريق القناة المقترح ، ومجبرة على إنشاء قناة للماء العذب تمتد من دلتا النيل لتأمين احتياجات العمال . وكانت إحدى فقرات الامتياز الجديد تنص على أن أربعة أخماس العمال الذين يشتغلون في إنشائها يجب ان يكونوا من المصريين . وقد ثبت كون هذه الفقرة سلاحاً ذا حدين . فانها ، بينما كان يبدو منها انها تحافظ على حقوق المصريين ، كانت من الناحية العملية ملزمة للحكومة المصرية بتجهيز الشركة بما يكفي من الأيدي العاملة . ولذلك صدر فرمان من الوالي في ٢٠ تموز ١٨٥٦ بتعيين شروط استخدام العمال المصريين . وحينما شرعت الشركة بعملها الانشائي جُندت أعدادٌ كبيرة من العمال المصريين بالقوة ، ولم تتنازل الشركة عن هذا الالتزام للحكومة إلا في ١٨٦٦ حينما عقدت اتفاقية جديدة بين مصر والشركة وتسلمت الأخيرة بموجبها تعويضات غير يسيرة عن هذا التنازل .

المصاعب السياسية والتدخل البريطاني

كان الامتياز الممنوح لدي ليسبس يتطلب تصديق السلطان العثماني عليه ، وهنا نشأت الصعوبات الحقيقية . فقد كانت فرنسة منذ زمن محمد علي تتمتع بنفوذ غير يسير في مصر ، ومع ان انكلتره كانت لها مصالح تجارية مهمة هناك لم يكن

في وسعها ان تتبجح بمركز مماثل. لكن الوضع في استانبول كان بعكس ذلك تماماً. حيث كان النفوذ البريطاني هناك شيئاً فائقاً وخصوصاً بعد ان بدأت في ١٨٥٣ الأزمة الروسية التركية التي أدت الى حرب القرم. فكان الحصول على تصديق فرمان يمنحه والي مصر في صالح فرنسة أو مواطن فرنسي واحد يعني عملياً استحصال حسن نية بريطانية تجاه المشروع المبحوث عنه. وقد كانت بريطانية بالنسبة لمجريات الأمور في ذلك العهد غير راغبة على وجه التأكيد في منح رضائها عن المشروع، كما كانت حكومتها التي يرئسها بالمرستون تعارض في حفر القناة. فكانت المعارضة البريطانية هذه سبباً في تأخير المصادقة مدةً تزيد على العشر سنوات. ولم تثنِ دي ليسبس هذه الانتكاسات الدبلوماسية، فمضى قدماً في العمل على تنفيذ خططه. وفي ١٨٥٨ ألف «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» التي اشترك في معظم حصصها الجمهور الفرنسي والحكومة المصرية، كما خصص ما يكفي من الأسهم للأمم الأخرى. وباشر دي ليسبس بعد ذلك أعماله الإنشائية في البرزخ سنة ١٨٥٩، من دون ان تتم المصادقة على الامتياز. فكانت السنوات السبع التي أعقبت ذلك فترة من العمل المرهق للأعصاب بالنسبة لمؤسس الشركة الذي كرس وقته لحل المشاكل الفنية والمالية والدبلوماسية، المتشابكة كلها تشابكاً تاماً. وكان صديقه سعيد باشا في الوقت نفسه قد مات وخلفه الوالي الجديد اسماعيل باشا، فتعقدت المهمة كثيراً على دي ليسبس بهذه الحادثة. وبعد ان تغلب على معظم الصعوبات، وخاصةً بعد ان أبطل تأثير المعارضة البريطانية، عقد في الأخير اتفاقية جديدة مع اسماعيل في ٣٠ كانون الثاني ١٨٦٦. فصادق السلطان عليها في ١٩ آذار ١٨٦٦. وقد أيدت الاتفاقية فرمان الوالي السابق، وأضيفت فيها بعض الشروط الجديدة. ومن بين ما يستحق الذكر منها المادة ١٦ التي كانت تنص على ان الشركة هي شركة مصرية، وانها والحالة هذه كانت لا بد ان تكون خاضعة لقوانين البلاد ومعاملاتها. على انها كانت تشترط أيضاً تطبيق قانون الشركات الفرنسي بحقها.

وقد كان موعد تدشين القناة بعد ثلاث سنوات لحظةً من لحظات الظفر الشخصي العظيم لدي ليسبس حضرها احتفاءً بالتدشين عدد من ملوك أوروبة ونخبة من ساستها. وكان موقف بريطانية تجاه القناة قد تبدل يومذاك تبدلاً جذرياً. فبدلاً من المعارضة التي كانت تبديها في هذا الشأن اخذت تبدي اهتماماً زائداً بالقناة، باعتبارها طريقاً

تجارياً ستراتيجياً. وفي ١٨٧٥ قرر الخديوي[1] اسماعيل بيع حصصه من الشركة نظراً للمصاعب التي كانت تعانيها خزانته. وقد عرضت الحصص التي كان يبلغ عددها (١٧٢,٦٠٢) في السوق الأوروبية، فقرر دزرائيلي رئيس الوزارة البريطانية شراءها في الحال. ولما لم يكن مخولاً من البرلمان (الذي لم يكن منعقداً) بعقد هذه الصفقة اقترض مئة مليون فرنك من مصرف آل روتشيلد وأصدر لهم التعليمات اللازمة بالشراء. وبذلك عقدت واحدةً من أجرأ الصفقات المالية والسياسية في تاريخ العالم.

وقد جعل شراء الأسهم المصرية بريطانية من أهم حملة الأسهم في الشركة مع ان أكثرية الأسهم ظلت تعود للفرنسيين، اما من الناحية السياسية فقد ظلت القناة خاضعةً للسيادة التركية المصرية. غير ان هذا الوضع تبدل تبدلاً جذرياً عندما احتلت بريطانية مصر في ١٨٨٢. ومع ان ثورة عرابي باشا هي التي اتخذت حجةً لهذه الحركة فقد كان الاحتلال يُعزى في الغالب الى رغبة بريطانية في السيطرة على قناة السويس، الحلقة الجديدة في سلسلة مواصلاتها الامبراطورية.

اتفاقية القسطنطينية

في عام ١٨٨٨ عقدت تسع دول كبرى — فرنسة وألمانية والنمسا — المجر وإسبانية وبريطانية وإيطالية وهولنده وروسية وتركية — اتفاقية في القسطنطينية تحدد الوضع الدولي لقناة السويس. فكانت المادة الأولى من الاتفاقية تنص على ان قناة السويس ينبغي ان تبقى حرةً مفتوحة للسفن التجارية والحربية في وقتي الحرب والسلم. وقد تعهد الموقعون عليها بان لا يحنثوا بهذا النص، ولا يخضعوا القناة للحصار قط. وكانت الحركات العدوانية في القناة ممنوعة منعاً باتاً بموجب فقرات أخرى من الاتفاقية، وكان هذا الاشتراط يشمل موانىء الدخول الى القناة والمياه الاقليمية التي تمتد الى ثلاثة أميال من حولها، ولم يُمنع المتحاربون من الانتفاع بالقناة لأغراض المرور، لكنهم كانوا يخضعون لقيود شتى دفعاً لحدوث حركات عدوانية في مياهها. وقد

(١) اللقب الجديد الذي بدأ يمنحه السلطان لولاة مصر في ١٨٦٧.

منحت المادة العاشرة من الاتفاقية الحق لتركية ومصر باتخاذ الإجراءات الضرورية للدفاع عن نفسيهما والمحافظة على النظام العام . لكن هذه المادة صينت بالتحفظ المعبر عنه بوضوح في المادة الثانية التي كان مفادها ان الإجراءات المذكورة يجب ان لا تعرقل حرية الانتفاع بالقناة . ولم تسمح الاتفاقية بانشاء تحصينات في منطقتها . وقد أوضحت المادة الرابعة عشرة بان مبدأ حرية الملاحة يجب ان يكون شيئاً مستديماً ، وغير مقتصر على مدة الامتياز فقط[1] . وهكـــذا أعلنت اتفاقية القسطنطينية مبدأ حرية الملاحة في القناة لجميع الأمم ، على انها لم تنص على حياد منطقة القناة او مصر باعتبارها الدولة المالكة . ويفسر لنا هذا ما يستبان من عدم وجود تناقض قانوني بين الاحتلال البريطاني لمصر ومبدأ حرية المرور . على ان ذلك كان يعني من الناحية العملية ان بريطانية قد أصبحت منذ ذلك الوقت فصاعداً حارسةً لقناة السويس . وانها في حالة وقوع حرب مع سائر الدول ستبادر الى سد القناة في وجهها وتمنع مرور السفن العائدة لها ، بصرف النظر عن النواحي القانونية التي تمنع او تبرر مثل هذه الحركة .

خبرة حربين عالميتين

كانت الحرب العالمية الأولى قد هيأت الدلائل على ان الحالة كانت على الشاكلة التي مر ذكرها ، وان الشيء نفسه يمكن ان يقال عن الحرب العالمية الثانية . فقد حيل دون انتفاع أعداء بريطانية بالقناة في كلتا الحالتين . بينما كانت هي خلال الحرب العالمية الأولى تستخدم القناة بكل حرية لاغراضها ومصالحها ، اما في الثانية فقد جعلت قوة العدو الجوية ونشاط غواصاته في البحر الأبيض المتوسط والى الجنوب من البحر الأحمر الملاحة في القناة أمراً محفوفاً بالمخاطر على الأساطيل الحليفة . وقد كان هذا ينطبق على الواقع برغم ان القناة لم تسد بنتيجة نشاط العدو الجوي الا مدة ستة وسبعين يوماً فقط خلال الحرب العالمية الثانية كلها . ومما يجدر ذكره ان بريطانية

---

(١) يوجد هذا النص ، والنصوص الاخرى المتعلقة بقنـــاة السويس ، في كتاب مصطفى الحفناوي : Les Problèmes Contemporains Posés par le Canal de Suez (باريس ١٩٥١) ويعد الكتاب دراسة شافية خطيرة للموضوع ، مصطبغة بالوطنية المصرية الى آخر حد .

خلال الحربين العالميتين حاولت في البداية ان تستجيب للمواد التي توجب حرية المرور وعدم ضرب الحصار في القناة بالاستيلاء على بواخر العدو او تفتيش البواخر المحايدة التي كان يشك في كونها تشحن حمولة محرمة ، ليس في القناة الأصلية نفسها بل في عرض البحر وراء الأميال الثلاثة التي كانت تنص عليها الاتفاقية . ولغرض التفتيش ، كانت هذه البواخر تقاد مخفورة الى الاسكندرية حيث كان يسمح لها — اذا كانت محايدة — باستئناف الإبحار بحرية الى هدفها بعد ان تكون قد اطمأنت منها السلطات البريطانية . وقد أهمل هذا التدبير في الأخير باعتباره غير ملائم للطرفين المعنيين . لأن البواخر المحايدة كانت تفضل الخضوع للتفتيش في السويس او بورت سعيد على تبديل اتجاه سيرها والإبحار الى الاسكندرية الذي كان يؤدي الى تأخرها عن الجدول المرسوم لها .

وكانت سيطرة بريطانية ، بموجب الأمر الواقع ، على قناة السويس قد اكتسبت التأييد الشرعي بالمعاهدة الانكليزية — المصرية المنعقدة في ١٩٣٦ . فقد كانت المعاهدة تنص في المادة الثامنة على ان القناة « جزء لا يتجزأ من مصر » وان بريطانية موكلة بواجب الدفاع عنها حتى يكون الجيش المصري قادراً على الاضطلاع بهذا الواجب خلال المدة المتفق عليها بين الطرفين . وكانت بريطانية ، كما يتذكر القارىء من الفصل العاشر ، قد سمح لها بالاحتفاظ بعشرة آلاف جندي وأربعمئة طيار في منطقة القناة بخلاف المدنيين من الفنيين والإداريين . وقد تعهدت مصر ببناء ثكنات لهؤلاء الجنود ، وتزويدهم بالماء . وفي وقت انعقاد هذه المعاهدة لم يثر أحد قضية مطابقتها لما جاء في اتفاقية القسطنطينية المعقودة في ١٨٨٨ ، فكان من المفروض بوجه عام أن الاتفاقية ظلت نافذة .

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها طالبت مصر بتعديل معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل هذا شرعت بالتفاوض مع بريطانية ، وهي المفاوضات التي أخفقت فأدت في ١٩٤٧ الى عرض النزاع الانكليزي المصري على مجلس الأمن الدولي (راجع الفصل العاشر) . ولما لم يتمكن مجلس الأمن من التوصل الى أي قرار في هذا الشأن ظل وضع القناة القانوني غير متبدل .

تأثيرات الحرب الفلسطينية

لقد جاءت الحرب الفلسطينية الواقعة في ١٩٤٨ بقناة السويس فوضعتها في مقدمة

الشؤون العالمية من جديد . إذ بادرت مصر باعتبارها دولة محاربة الى ان تضع في موضع التنفيذ مختلف القيود والإجراءات الرادعة ضد سفن العدو والسفن المحايدة التي كانت تحمل مواد حربية ممنوعة . وكانت هذه الإجراءات تستند إلى البلاغ العسكري رقم ٥ الذي أصدرته الحكومة المصرية في أوائل صيف ١٩٤٨ فوضعت فيه نظاماً لتفتيش البواخر في الاسكندرية وبورت سعيد والسويس . ولم يختلف هذا البلاغ ، الذي سرعان ما أعقبه صدور تعليمات وأنظمة تتعلق بالتفتيش الجمركي ومحاكم الغنائم ، عن المراسيم المماثلة التي صدرت بمصادقة بريطانية حليفة بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ للسيطرة على البواخر المعادية والمحايدة خلال الحرب العالمية الثانية . ومع ان هذه الإجراءات كانت تعتبر تدخلاً في شؤون الملاحة في قناة السويس لم ترفع الدول البحرية الأجنبية أي احتجاج عليها . فقد اعترفت تلك الدول وهي صامتة بأن مصر الداخلة في حرب مع إسرائيل كان من حقها ان تتخذ إجراءات للدفاع عن النفس ، وانها لم تخالف بذلك اتفاقية قناة السويس لسنة ١٨٨٨ .

وقد وضعت الهدنة المصرية ــ الاسرائيلية المعقودة في رودس يوم ٢٤ شباط ١٩٤٩ حداً للأعمال العدوانية ، وبنظامين صدرا في ٣١ تموز و ١٤ أيلول ١٩٤٩ رفعت مصر القيود المفروضة على البواخر المارة بالقناة لكنها لم تقم بالغائها كلها . فقد أدرج نظام أيلول ، المؤيد بإرادة ملكية يوم ٦ شباط ١٩٥٠ ، في قائمة خاصة البضائع التي تذهب لإسرائيل وتخضع لمصادرة السلطات المصرية لها إن وجدت . وكانت هذه القائمة تشتمل على الفقرات الست الآتي ذكرها : (١) الأسلحة والمواد الحربية . (٢) المواد الكيميائية والصيدلية . (٣) الوقود بجميع أنواعه . (٤) الطيارات وقطع الغيار لها . (٥) الساحبات والسيارات التي تستعمل لأغراض عسكرية . (٦) العملات والذهب والفضة والمواد الضرورية لسك النقود [١] .

فكانت جميع البواخر ، بصرف النظر عن الأعلام التي ترفعها ، التي يكشف التفتيش عن كونها تحمل الحمولة المدرجة في أعلاه وتكون بغيتها المباشرة وغير المباشرة اسرائيل تعرّض ما تحمله من الفقرات الممنوعة لخطر المصادرة من قبل محاكم الغنائم المصرية . وكان من الممكن ان يطبق التفتيش والتحقيق على جميع البواخر المارة بالقناة

(١) المرجع الاخير ، ص ٢٠٣ .

حتى إذا اتضح ان وجهتها بلاد أخرى غير إسرائيل . وكانت الحكومة المصرية قد شكّت بأن بعض البواخر وشركات الشحن كانت توصل حمولتها بطرق ملتوية الى اسرائيل . ولهذا السبب أحضرت السلطات المصرية قائمة خاصة بالبواخر وشركات الشحن والموانيء المشكوك فيها فطبقت عليها إجراءات تفتيشية أشد صرامة . ولم يكن لهذا التدخل في شؤون الشحن الدولي في أيام السلم مثيل في السابق . وقد كان هذا يطبق باتقان خاص على الحاملات التي كانت تحمل النفط الخام او المكرر من المنطقة الكائنة في شرق البحر الأحمر الى موانيء البحر الأبيض المتوسط ، فأثر ذلك تأثيراً سيئاً على مقدار النفط الذي صارت تحصل عليه إسرائيل . وقد ظلت بنتيجة ذلك مصفاة النفط في حيفا التي يملكها البريطانيون عاطلةً عن العمل ، وبعد تأخير غير يسير أمكن إعادتها الى العمل غير الكامل بالنفط الخام الذي كان يستورد من فنزويلا فقط . فاحتجت بريطانية على القاهرة ضد هذا التدخل المصري مشيرةً في احتجاجها الى ان الأمر لم يعد يتعلق بمصالح اسرائيل وحدها بل بمصالح بلاد أخرى أيضاً ، وان العمل الذي كانت تقوم به مصر تنجم عنه تأثيرات سيئة على التطور الاقتصادي في دول لا علاقة لها بالنزاع المصري ـ الاسرائيلي بأي حال من الأحوال . ولم تكن بريطانية الدولة الوحيدة التي جاهرت بالاستنكار . فان تسع أمم بحرية أخرى ، هي اوستراليا والدانيمرك وفرنسة وإيطالية وهولندة والنرويج وجنوب افريقية والسويد والولايات المتحدة ، أودعت هي أيضاً احتجاجات رسمية لدى الحكومة المصرية ، وقد ازداد انزعاج بريطانية من سلوك المصريين ازدياداً غير يسير حينما حجزت سفينة مصرية في يوم أول تموز ١٩٥١ سفينة الشحن البريطانية « امباير روتش » Empire Roach واقتحمها رجالها في خليج العقبة في مكان غير بعيد عن ساحل سينا .

وقالت مصر بأنها كان من حقها ان تفتش السفينة البريطانية لانها كانت تشك بأنها كانت تتجه الى إيلات ، الميناء الإسرائيلي الجديد ، القريب جداً من العقبة ، ولأن التفتيش جرى في المياه المصرية الاقليمية [1] .

(١) وقد حدثت حوادث أخرى من هذا النوع في السنين التالية ، كانت احداها تنطوي على قيام المصريين باطلاق النار على سفينة أمريكية كانت تحمل شحنة من الحبوب الى الاردن . وتنشأ الصعوبة عن ان الممر الوحيد الصالح للملاحة والذي يؤدي الى خليج العقبة يقع بين جزيرة تيران وساحل سينا في داخل المياه المصرية الاقليمية . وسواء كان مثل هذا الممر يجب ان يعتبر ممراً مائياً دولياً ، خالياً من أي قيد يمكن لمصر ان تضعه بصفتها دولة ساحلية ذات سيادة ، او لم يكن فان تلك قضية فيها نظر . ويبدو ان ليس هناك سابقة يمكن ان تتخذ دليلا للمواصلات في هذا الطريق المائي المنازع عليه عدا القواعد العامة التي يتضمنها القانون الدولي .

قضية قناة السويس في هيئه الأمم

أدى موقف مصر الحازم تجاه البواخر المتعاملة مع إسرائيل الى رفع الأخيرة شكوى الى مجلس الأمن يوم ١٢ تموز ١٩٥١ . وكانت شكوى إسرائيل تحتوي على ثلاث نقاط . فقد ادعت بأن مصر خالفت (١) القانون الدولي بممارسة حقوق الدولة المحاربة في وقت السلم (٢) وهدنة ٢٤ شباط ١٩٤٩ (٣) واتفاقية قناة السويس لسنة ١٨٨٨ . وقد نظر مجلس الأمن في الأمر بين ٢٦ تموز وأول ايلول . فدافع مندوب مصر عن المسلك الذي سلكته بلاده وفنّد كل واحدة من نقاط النزاع الثلاث . إذ ناقش أولاً ان الهدنة لم تصبح معاهدة للصلح بعد وان مصر على هذا الأساس كانت لا تزال في حالة حرب مع اسرائيل من الوجهة الفنية . ولذلك كان يحق لها ان تمارس حقوق الدولة المحاربة . ثم ادعى ثانياً بأن الهدنة وضعت حداً للأعمال العسكرية العدوانية الفعالة فقط ، لكنها لم تحظر على الطرفين المتهادنين اتخاذ الإجراءات الاقتصادية التي تراها مناسبة . وقال المندوب المصري علاوةً على ذلك إن إسرائيل قد خالفت شروط الهدنة باخراج السكان المسالمين من العرب عبر الحدود المصرية ، وغزو بعض المواقع الكائنة في منطقة الحدود المحايدة ، ومهاجمة الأراضي المصرية بصورة غير مشروعة . وأشار كذلك الى مشكلة اللاجئين العرب وما تنطوي عليه من إجحاف بحقهم . ثم قال بالنسبة للنقطة الثالثة ان اتفاقية ١٨٨٨ سمحت لمصر سماحاً خاصاً باتخاذ اجراءات مناسبة تدافع بها عن نفسها في قناة السويس ، وان حرية الملاحة في القناة بقيت بالرغم من هذه الإجراءات على وضعها الاعتيادي حيث ان عدد البواخر المارة بالقناة يزداد ازدياداً فعلياً بخطوات واسعة .

العلاقات بين مصر وشركة قناة السويس

كانت العلاقات بين مصر والشركة تنظمها قوانين الامتياز الأصلية . وقد عُدلت هذه القوانين بعد ذلك بموجب الاتفاقيات العديدة التي عقد ما يزيد على السبعين واحدة منها بين ١٨٦٦ و ١٩٣٧ . وكانت ثلاث منها لها أهمية خاصة :

١ ـ ففي اتفاقية ٢١ آذار ١٨٨٠ تنازلت الحكومة المصرية عن حقها في ١٥٪

من أرباح الشركة الصافية الى «كريدي فونسيه دو فرانس» التي أسست بدورها شركة خاصة لتوزيع الأرباح. ويعزى هذا التنازل الى الحالة المؤسفة التي أصبحت عليها المالية المصرية يومذاك.

٢ ــ وتم الاتفاق في اتفاقية ١٩٢٠ على إدخال بيوت الموظفين الذين يشتغلون في الشركة في عداد المكائن الوارد ذكرها في قوانين الامتياز الأصلية. وقد كان هذا يعني ازدياد التعويضات المقبلة التي سيترتب على الحكومة المصرية دفعها لشركة قناة السويس في وقت انتهاء الامتياز.

٣ ــ وعلى أثر التوقيع على المعاهدة الانكليزية المصرية وإلغاء الامتيازات الأجنبية عقدت اتفاقية بين الحكومة والشركة في ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ لتنظيم عدد من الفقرات مثل الإعفاءات الجمركية واستدامة بلدية الإسماعيلية والانتفاع بالماء العذب. وقد كانت هذه الاتفاقية تنص علاوةً على ذلك على قيام الشركة سنوياً بدفع ثلاثمئة ألف جنيه مصري الى مصر، وبذلك أصبح لمصر مصلحة مالية في قناة السويس لأول مرة منذ سنة ١٨٨٠.

وفي ١٩٤٧ صادق البرلمان المصري على قانون يختص بالشركات العاملة في مصر. فكان ينص على ان أربعين بالمائة على الأقل من أعضاء مجالس المديرين لهذه الشركات يجب ان يكونوا من المصريين، وان ٧٥٪ من موظفيها يجب ان يكونوا مصريين أيضاً بحيث يمكن ان يتقاضوا ما لا يقل عن ٦٥٪ من مجموع المدفوعات المدونة في القوائم. وقد منح القانون سلطة لوزير التجارة والصناعة تعين بموجبها الاستثناءات لهذا القانون في حالات خاصة. وتقرر ان يكون هذا القانون نافذاً خلال السنوات الثلاث التالية. ولما كانت شركة قناة السويس تتمتع بمركز خاص فقد دخلت في مفاوضات مع الحكومة للتوفيق بين نصوص القانون ومصلحة الشركة. وبعد مفاوضات استغرقت عدة أشهر توصل الفريقان الى اتفاق وضع رسمياً في ٧ آذار ١٩٤٩ بشكل اتفاقية تعرض على البرلمان للمصادقة عليها. فأدخلت هذه الاتفاقية تعديلات رئيسية على وضع الشركة:

١ ــ ان تقوم الشركة بتمصير موظفيها تدريجاً. وفيما عدا الملاحين والموظفين البحريين يتحتّم على المستخدمين الإداريين ان ينصاعوا لقانون ١٩٤٧ قبل انتهاء الامتياز. اما مجلس المديرين فقد كان عدد أعضائه اثنين وثلاثين قبل ١٩٤٩، كما كان مؤلفاً من تسعة عشر فرنسياً وعشرة بريطانيين وهولندي واحد ومصريين

اثنين. وقد مددت مدة خدمتهم ثماني سنوات، كما كان يمكن إعادة تعيينهم. فنصت الاتفاقية الجديدة على ان يُعين في الحال عضوان مصريان علاوةً على العدد الأصلي، وبذلك يرتفع عددهم الى أربعة على ان يكون مفهوماً بأن العدد هذا يجب ان يرتفع الى سبعة في ١٩٤٦. وتقرر ان يكون عدد الاعضاء الأجانب في المجلس ثلاثين، وان يكون مؤلفاً من ثمانية عشر فرنسياً وعشرة بريطانيين وهولندي واحد وأمريكي واحد على سبيل التجديد.

٢ ــ وافقت الشركة على ان تدفع الى الحكومة ٧٪ من ربحها السنوي العام، على ان لا يقل ذلك بأي حال من الأحوال عن ثلاث مئة وخمسين ألف جنيه مصري (وقد بلغ ذلك في ١٩٤٩ وحده ٨٠٥,٠٠٠ جنيه مصري). فأصبحت الحكومة المصرية بهذا الترتيب من جديد شريكاً له مصلحة في نجاح المشروع.

٣ ــ وافقت الشركة أيضاً على ان تعفي البواخر الصغيرة من رسوم القناة (وأغلبها جنائب ذات حمولة قليلة وقوارب أخرى ترفع العلم المصري). وقد قدر هذا التنازل بخمسين ألف جنيه مصري في السنة لمصلحة مصر.

وقد وضعت اتفاقية ١٩٤٩ أسساً جديدة للعلاقة بين الحكومة والشركة على احتمال قوي بأنها ستبقى نافذة حتى ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٨، وهو تاريخ انتهاء الامتياز. فلم تقابل بحماسة إجماعية في مصر. فقد انتقدت في البرلمان لأنها من الناحية العملية لم تعترف تقريباً بقانون الشركات المصري، كما أن الحكومة بدلاً من ان تفاوض الشركة كان يجب عليها ان تطالبها بالإذعان لذلك القانون لاغير. وقد أشير الى ان عدد مستخدمي الشركة في ٣١ كانون الأول ١٩٤٨ كان (٦٤٠) وكان حوالي ٧٥٪ منهم أجانب بينما كان المصريون لا يكونون الا ٢٥٪ منهم على الأكثر. أضف الى ذلك ان هؤلاء المصريين كانوا يتقاضون ١٥٪ فقط من مجموع ما كان يدفع للمستخدمين بأجمعهم. ثم أكد على ان الـ(٢٥٪) هؤلاء لم يكونوا مواطنين مصريين في الأصل بل مواطنين بالتجنس كانوا قد حصلوا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية على الجنسية المصرية بسرعة على سبيل الحماية لأنفسهم. وقد انتقدت الحكومة في موافقتها على ان يكون عدد المصريين في مجلس المديرين أربعة بدلاً من ثلاثة عشر عضواً، وهو العدد الذي يتفق مع نصوص قانون الشركات.

اما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الحركة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية على أحسن ما يكون من النشاط. إذ أخذ سير البواخر في القناة يزداد باطراد بعد

توقف الحركات العدوانية حتى وصل في ١٩٥٠ الى أعلى مما وصل اليه من قبل ، أي الى ما يقرب من ٨٢ مليون طن ، وكانت ناقلات النفط الخفيفة والمحملة تكوّن ما يزيد على ٥٢ مليون طن منه . وقد كان هذا يعد ازدياداً غير قليل على حد التسعة والستين مليون طن تقريباً الذي وصل اليه سير البواخر في ١٩٤٩ ، وهذا بدوره كانت فيه زيادة بنسبة ٢٥٪ على السنة السابقة [١] . وقد أدخلت الحرب الفلسطينية ، وافتتاح أنابيب النفط العربي التي تعبر الصحراء في ١٩٥٠ ، بعض العوامل المربكة في أعمال الشركة التجارية لكنها لم تؤخر توسعها المطرد .

وكان من المحتمل جداً ان يخلق عقد اتفاقية انكليزية ــ مصرية جديدة في ١٩٥٤ بشأن قاعدة قناة السويس ، وتوقع انتهاء امتياز شركة قناة السويس في ١٩٦٨ ، مشاكل رئيسية ذات طابع سياسي واقتصادي لمصر وسائر الدول . فبمقتضى اتفاقية قاعدة السويس الجديدة كانت مصر ستستعيد سيطرتها العسكرية على القناة في ١٩ حزيران ١٩٥٦ ، وبذلك كانت ستصبح الحارس الوحيد لأهم طريق مائي ستراتيجي في العالم . وبالنظر للفرق الموجود بين قوة بريطانية ومصر ، وللخصومة التي كانت تنطبع بها العلاقات المصرية الاسرائيلية ، كان لا بد ان يخلق هذا وضعاً دولياً جديداً بالمرة . وكانت مصر من جهة أخرى ستصبح أيضاً المدبر الوحيد لشؤون الملاحة في القناة منذ سنة ١٩٦٨ فصاعداً . وبذلك كانت ستضطلع بمسؤولية أدق العمليات الفنية التي كانت تقوم بها حتى هذا الوقت هيئة من الغربيين ذوي الأهلية والكفاءة الذين تدربوا تدريباً خاصاً . وقد كانت هذه الترتيبات السياسية والفنية ، اذا ما سمح لها بالتبلور من دون التعرض لتعقيدات رئيسية مثل نشوب حرب عالمية ثالثة محتملة مثلاً ، ستكون شيئاً يعادل بالتأكيد أماني الشعب المصري العميقة ويزيل من الوجود عنصراً هاماً من عناصر الإحتكاك بين مصر والديمقراطيات الغربية . اما كيف سيمكن التوفيق بين هذا الوضع والمصالح الستراتيجية للائتلاف المكون من الأمم غير الشيوعية التي تتزعمها أمريكا ، فان ذلك لا يعلمه الا المستقبل .

---

(١) ان الاحصاءات الدورية عن سير السفن في القناة يمكن مراجعتها في Bulletin de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez التي تنشر بانتظام في باريس .

الفصل الخامس عشر

جامعة الدول العربية

في ٢٢ آذار ١٩٤٥ وقعت في القاهرة سبع دول عربية (مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسورية ولبنان واليمن وشرقي الأردن) على ميثاق جامعة الدول العربية [١] . وقد ولدت الجامعة بنتيجة تأثيرين : أحدهما الرغبة في اتحاد أكبر وقوة أشد ، التي انتشرت انتشاراً واسعاً بين العرب ، وثانيهما التشجيع البريطاني . وقد كانت الوسيلة العريقة في القدم التي تتبعها الحكومات الاستعمارية في حكم الشعوب بصورة تقليدية هي طريقة « فرق تسد » ، فكيف كان يمكن لبريطانية إذن ان توفق بين استمرار سيادتها على الشرق الأوسط وتأييد إشتغال العرب من أجل الوحدة بينهم

---

(١) يراجع عن نشاط الجامعة العربية ومنشأها ما كتبه فيرنون ماكي Vernon McKay بعنوان « الجامعة العربية في السياسة العالمية » في مجلة Foreign Policy Reports ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وما كتبه حوراني بعنوان « الجامعة العربية في الميزان » في مجلة الشرق الأوسط ، نيسان ١٩٤٧ ، وما كتب بتوقيع G. E. K. « التيارات المتضاربة في الجامعة العربية بمشروع سورية الكبرى » في مجلة العالم اليوم، كانون الثاني ١٩٤٨، وما كتبته الإيكونوميست بعنوان « فتح الجثة العربية » Arab Post Mortem ، ٥ مارت ١٩٤٩ ، وما كتبه موريس مويال Moyal « فتح الجثة في الجامعة العربية » Post Mortem on the Arab League في مجلة الشؤون العالمية ، فيسان ١٩٤٩ ، وما كتب بتوقيع A. D. « الجامعة العربية : تطورها وصعوباتها » مجلة العالم اليوم أيار ١٩٥١ ، وما كتبه جي إي كيرك « سورية ولبنان المستقلان » في المجلة الآسيوية الملكية ، تموز – تشرين الأول ١٩٤٨ ، وكتاب جان لوغول Jean Lugol « الوحدة العربية » بالافرنسية (القاهرة ١٩٤٦) .

يا ترى ؟ إن هذا السؤال الذي يبدو محيراً لا يمكن الرد عليه الا على ضوء الحوادث التي وقعت منذ ١٩١٤ .

نشوء فكرة الجامعة وتطورها

لا بد ان يتذكر القارىء بأن المفاهيم البريطانية الأساسية عن الشرق الأوسط قد طرأ عليها عند نشوب الحرب العالمية الأولى تبدّل جذري . فقد تخلت بريطانية عن سياستها في المحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية وكيانها واستبدلتها بخطة لبناء مملكة عربية أو تأسيس إتحاد عربي . وعند ذلك ترث هذه الدول العربية واجب الامبراطورية الراحلة المزدوج ، أي تقوم مقام الحارس الصديق لطريق بريطانية الى الهند ، وتكون من جهة أخرى دولة حاجزة تقف في وجه التوسع الروسي الى الجنوب . وبعد ان وضعت بريطانية هذا الهدف نصب عينها توصلت الى اتفاقية مع الشريف حسين تشتمل على وعد صريح باستقلال العرب واعتراف ضمني يجعل الهاشميين أسرة حاكمة . على ان هذه الاتفاقية لم توضع في موضع التنفيذ قط نظراً للصفقات التي عقدتها بريطانية زمن الحرب مع الفرنسيين والصهاينة . كما حال ابن سعود دون البرّ بها في شبه الجزيرة العربية . فنجم عن هذا ان العرب بدلاً من ان يحققوا وحدتهم واستقلالهم وجدوا بلادهم مجزأة الأوصال وحريتهم مقيدة . وكابد الهاشميون خيبة أمل مفجعة : فأخرج ابن سعود الملك حسين من بلاده ، ولاقى فيصل مصيراً مماثلاً في دمشق على يد الفرنسيين، ووجد عبدالله ، الذي كان يتهيأ لتسلم حكم العراق ، ان آماله قد تحطمت فاضطر لاقناع نفسه بقطعة قاحلة من البادية تقع في الضفة الشرقية من نهر الأردن .

وقد بلورت تسوية الصلح عملية تقسيم البلاد العربية . ولم يكن في مقدور بريطانية في الفترة الواقعة بين الحربين ان تحقق مشروعها في الوحدة العربية الا على حساب الفرنسيين او الصهاينة . غير انها لم تكن راغبة في الإقدام على ذلك . على انها استعادت بين ١٩٣٩ و ١٩٤١ حريتها في العمل بتأثير الخطر النازي واستفحال أمره . ولما وجدت من الضروري لها ان تحصل على حسن نية العرب دبرت في أوائل ١٩٣٩ عقد مؤتمر في لندن للدول العربية بإشرافها هي للنظر في مشكلة فلسطين . وهكذا وضعت نمطاً للعمل العربي الموحد وسابقة له ، وحمته بجناحها الواقي . وأصدرت

بريطانية بالإضافة الى ذلك على إثر انفضاض المؤتمر ، واستجابة لرغبات العرب ، الكتاب الأبيض الذي جاء صدمة للآمال التي كان يعقدها اليهود على المزيد من الهجرة ، وتوسع الصهيونية في فلسطين . وقد اتخذت هذه الإجراءات وهي تتمتع بحصانة نسبية ، لأن اليهود لم يكونوا قادرين يومذاك على المساومة مع معسكرين متخاصمين في وقت واحد . ذلك لانهم في هذه المرة لم يجدوا مجالاً للاختيار بسبب السياسة النازية فاضطروا للوقوف بجانب الحلفاء .

وقد سنحت الفرصة الثانية في ١٩٤١ حينما استولى البريطانيون على سورية ولبنان وانتزعوهما من حكومة فيشي الفرنسية . فقد وجدوا أنفسهم من الناحية المادية في وضع يسيّرون فيه السياسة العربية في الشرق الأوسط بأجمعه لانهم كانوا يحتلون من جديد البلاد العربية كلها احتلالاً عسكرياً ، عدا المملكة العربية السعودية واليمن . ولم يكونوا من الناحية المعنوية يشعرون بروادع خاصة يجارون بها فرنسة ، لأنها لم تفرط بهم وتحنث بحلفها معهم بالتسليم للألمان والتوقيع على صلح منفرد معهم فحسب وانما ذهبت أيضاً الى حد سمحت فيه بجعل سورية قاعدة لاعمال العدو الحربية في الشرق الأوسط .

وكان الاستيلاء على سورية نتيجة للوضع الخطر الذي تكوّن في الشرق العربي في ربيع ١٩٤١ . إذ كان النفوذ المحوري قد بلغ ذروته ، وشعرت بريطانية بحاجة ملحة الى عقد صفقة جريئة تكسب بها صداقة العرب . فصرح وزير الخارجية المستر إيدن يوم ٢٩ أيار ١٩٤١ قائلاً :

«كان العالم العربي قد خطا خطوات واسعة منذ أن تمت تسوية الصلح في نهاية الحرب الأخيرة ، وصار الكثير من مفكري العرب يريدون للشعوب العربية مقداراً أكبر من الوحدة التي تتمتع بها اليوم . ولأجل ان تصل هذه الشعوب الى الوحدة المنشودة لا بد انها تنتظر الحصول على سند يسندها في مسعاها . ونحن نرى ان طلباً مثل هذا يأتي من أصدقاء لنا يجب ان لا يرد . ويبدو لي من الطبيعي والصواب ان تعزز الروابط الثقافية والاقتصادية بينها أيضاً . وستمنح حكومة صاحب الجلالة من جانبها تأييدها التام لأي مشروع يحظى بتأييد العرب العام . » [1]

ولم يمض اسبوعان على هذا التصريح حتى احتلت سورية الجيوش البريطانية والفرنسية

(١) التايمس اللندنية ، ٣٠ أيار ١٩٤١ .

الحرة . وبتسليم حكومة فيشي نصب المسرح للحركة الأخرى في اللعبة السياسية . فقد تركز العمل الدبلوماسي منذ ذلك التاريخ فصاعداً في مهمتين كانت تتعلق احداهما بالأخرى تعلقاً تاماً : (١) تحرير سورية ولبنان من السيطرة الفرنسية (٢) وتشجيع الاتحاد بين بلاد الهلال الخصيب [١] في ظل الزعامة الهاشمية . وقد كان من المفهوم ان يؤدي تحقيق هذه الأهداف الى تحقيق المفهوم البريطاني الأصلي الذي وجد في عام ١٩١٥ — القسم الأعظم منها على الأقل : اذ كان من المؤمل ان يقف السوريون واللبنانيون موقفاً ودياً تجاه بريطانية جزاء تحريرها لهم ، وان يرحب سكان المنطقة كلها بزوال الحدود السياسية المصطنعة ، فتستطيع هي حينذاك تعزيز مركزها بتأييد مصالح الأسرة الهاشمية . كما كان من المأمول علاوةً على ذلك ان تعطى الفرصة للأصدقاء الموثوق بهم مثل نوري السعيد في العراق ليلعبوا دوراً رئيسياً كبناة امبراطورية وموحدين للعالم العربي .

ولذلك كان عمل بريطانية منذ سنة ١٩٤١ فصاعداً عملاً يدل على خطة وهدف ، وقد وقّت على أحسن وجه مع العمل الذي كان يقوم به العرب أنفسهم . وكان يخدم المصالح البريطانية خدمةً صالحة في هـــذا العمل فريق قوي من المختصين بالشؤون العربية مثل السر كيناهان كورنواليس ، السفير البريطاني في العراق ، وأمير اللواء إي إيج كلايتون شقيق السر غلبرت كلايتون المتوفى الذي تعرف خلال ربع قرن على الساسة العرب الأحياء أكثر من أي غربي آخر ، وأمير اللواء غلوب باشا قائد الجيش العربي في الأردن ، والسر والتر سمارت السكرتير الشرقي (والوزير المفوض بعد ذلك) في السفارة البريطانية في القاهرة الذي كان متزوجاً من سيدة مصرية تنتسب لأسرة مرموقة ، واللورد موين وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط الذي حل في محل ريتشارد كيسي في ١٩٤٤ ، والجنرال إدورد سبيرز رئيس البعثة البريطانية في بلاد المشرق . وقد بذل الجنرال سبيرز على الأخص قصارى جهده في إزالة نفوذ فرنسة من سورية وتأسيس علاقات ودية مع كتلة شكري القوتلي الوطنية . ولم يكن في وسع اتفاقية ديغول — ليتلتون ، ولا التكذيبات البريطانية الرسمية ، ان تخفي حقيقة ان البريطانيين حينما خيّروا بين صداقة الفرنسيين الأحرار وصداقة العرب آثروا الأخيرة على الأولى .

(١) العراق وسورية ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين .

أما بالنسبة للعمل الذي قام به العرب فان أولى الخطوات التي اتخذت ، كما كان من الممكن ان ينتظر ، قام بها نوري السعيد باشا رئيس وزراء العراق . فقد وضع في ١٩٤٢ كتاباً أزرق رسم فيه خطةً لاتحاد العرب كانت تنص على تكوين سورية كبرى يدخل فيها لبنان وفلسطين وشرقي الأردن ، وترتبط بالعراق باتفاقية فدرالية . وحينذاك يتألف، من المجموع هذا، اتحاد الهلال الخصيب . ومن مميزات هذا الاتحاد انه كان يجمع سويةً البلاد المتقاربة المتشابهة في وحدة ملتئمة صغيرة نسبياً ، وبشكلها المتواضع هذا تكون خطوةً واقعية أولى من خطوات التطور التدريجي نحو كيان عربي شامل أكبر . وقد بعث نوري بخطته الى ريتشارد كيسي ، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط ، ثم وزعه شخصياً على زعماء العرب [١] في ١٩٤٣ . وكان عمل نوري يحظى بتأييد بريطانية التام ، ففي ٢٤ شباط ١٩٤٣ كرر إيدن تأييد بريطانية التام لأي مشروع يقدم عن وحدة العرب . على انه أضاف قائلاً بأن « المبادأة في أي مشروع من هذا القبيل يجب ان تأتي من جانب العرب أنفسهم » وأنه بالنسبة لمعلوماته هو « لم يوضع بعد مشروع مثل هذا يمكن ان يحظى بتأييد الجميع » [٢]. وهكذا أشار الى أن مقترحات نوري لم تحظ بالقبول من جميع الجهات التي يهمها الأمر . والحقيقة انها قوبلت بمعارضة غير يسيرة من جهاتٍ متفرقة ثلاث . وأولها مصر ، وثانيها المملكة العربية السعودية التي كان عاهلها يعارض معارضة جازمة أي اتحاد يتم في ظل الأسرة الهاشمية المناوئة. اما الجهة الثالثة فقد كانت سورية ولبنان .

وهكذا تعطل مشروع نوري فانتقلت المبادأة الى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية . فقد تقدم الى البرلمان المصري بعد مضي خمسة أسابيع على تصريح المستر إيدن بمقترحات تجريبية حول تشكيل جامعة للدول العربية . وقد دفعت النحاس الى هذا العمل اعتبارات مختلفة ، أهمها انه لم يكن يستطيع ان يرفض مشروع نوري السعيد من دون ان يلام في كونه معارضاً لتكوين نوع من الاتحاد بين العرب .

وفي الأشهر الثمانية عشر التالية انشغل النحاس بعقد اجتماعات مع رؤساء وزارات الدول العربية ووزراء خارجيتها الذين وفدوا على مصر واحداً بعد آخر . فحظيت فكرة النحاس ، بتشكيل جامعة عربية غير محبوكة من الدول العربية ذات السيادة ،

(١) طبع ببغداد سنة ١٩٤٣ بعنوان« استقلال العرب ووحدتهم» في مطبعة الحكومة لكنه لم ينشر للجمهور.
(٢) اشار اليه الدكتور مجيد خدوري في مقال كتبه بالانكليزية بعنوان « نحو اتحاد عربي » في عدد شباط ١٩٤٦ ، ص ٣٠ من مجلة American Political Science Review

بقبول أوسع مما كان مشروع نوري قد حظي به من قبل . ومع هذا ، وبالرغم من طبيعة مقترحات النحاس غير الجذرية ، كانت المملكة العربية السعودية ولبنان مترددين في إلزام نفسيهما بأي مشروع من مشاريع الاتحاد العربي . فتدخل اللورد موين في الأخير وأقنع ابن سعود بأنه لا يمكن ان يخسر شيئاً اذا ما انضم الى الجامعة العربية ، ووافق لبنان على الانضمام لقاء ضمانات خاصة تحافظ على سيادته .

شروط الاتفاقية

في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ وقعت في الاسكندرية الدول العربية السبع في الشرق الأوسط على بروتوكول تعهدت فيه بأن تؤسس في المستقبل القريب جامعة عربية تستند إلى مجموعة من المبادىء المتفق عليها . وقد رفض البروتوكول المقترحات الأولى بتكوين وحدة تامة ، ثم نص بدلاً عن ذلك على تكوين جمعية من دول ذات سيادة ، وأكد مع ذلك على الوحدة العربية بتعابير يحتمل جداً ان تستثير تأييد الناس لها . وقد طُمن لبنان من جديد ببلاغ خاص يضمن سيادته الوطنية . وقد كان البروتوكول يحتوي علاوةً على ذلك على شرطين مهمين ، يحظر أحدهما على الدول الأعضاء اتباع سياسات مضرة بالجامعة ، ويعلن الثاني مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية . وقد فُسر هذان الشرطان بكونهما نصراً للسياستين البريطانية والمصرية على التعاقب . حيث ان الشرط الأول كان يعني ان سورية ولبنان سوف يمتنعان عن عقد معاهدات خاصة مع فرنسة وبذلك يتأيد إبعاد فرنسة التدريجي — بجهود بريطانية — عن بلاد المشرق . وبالتأكيد على حرمة أنظمة الحكم الداخلية للدول الأعضاء كان الشرط الثاني يُعد تأنيباً لدعاية الوحدة الملكية التي كان يروجها الهاشميون في سورية حتى ذلك التاريخ ، أو خطراً عليها ، ويعد الشرط الأخير هذا نجاحاً دبلوماسياً لمصر ، فسارع عزام باشا ، الأمين العام المقبل ، الى تبديد الشكوك التي كانت تحوم حول هذه النقطة بتصريحه حالاً بأن هذا الشرط قد وضع مشروع سورية الكبرى على الرف بصورة باتة .

وحينما ظهرت الجامعة العربية للوجود بعد نصف عام بعقد الميثاق في القاهرة كانت جامعةً أشد ارتخاءً او تفككاً مما جرى التفكير فيه في الاسكندرية من قبل . فقد وضع الميثاق تأكيداً أشد على سيادة الدول الأعضاء ، وحُذف الحظر الذي كان

مفروضاً على السياسات المضرة بالجامعة . كما نص على تشكيل جهاز يتألف من مجلس وست لجان ، ثم أدخل مبدأ قرارات الأكثرية التي تكون مازمة للذين يقبلون بها . وقد تقرر أن يجتمع المجلس مرتين في السنة ، في آذار وتشرين الأول ، ويعقد جلسات غير اعتيادية بطلب من دولتين من الدول الأعضاء . وان يكون للجامعة أمين عام ، ورشح عبدالرحمن عزام بك (باشا بعد ذلك) في الملحق ليكون أول من يشغل هذا المنصب . كما تقرر أن تكون القاهرة مقراً للجامعة . وكان الميثاق يحتوي على مواد تختص بتسوية النزاعات تسويةً سلمية ، لكنه لم يضع نظاماً للأمن الجماعي . فقد شدد الميثاق على التعاون الطوعي والتشاور ، ثم عاد فأثبت في المادة الثانية أن « تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يوحي الى تغيير ذلك النظام فيها » [١] . لكن تأثير هذه المادة قد خفف بعض الشيء بما ورد في المادة التاسعة التي تنص على ان « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » [٢] . ولم يكن هناك ضمان خاص لاستقلال لبنان لأن مبدأ السيادة العام هو الذي يشمل هذه النقطة ويعالجها . وفي ملحق من الملاحق منحت فلسطين ، ولو لم تكن عضواً في الجامعة ، حق التمثيل في المجلس ، وقد أعربت الجامعة في ملحق آخر عن اهتمامها بمصير وأماني البلاد العربية الأخرى التي بقيت في خارج الجامعة . وهكذا تضمن الميثاق شروطاً لهيكل الوحدة العربية والتعاون بين العرب .

الجامعة في دور العمل

إن خطاً واضحاً يمكن أن يرسم بين الأعمال السياسية وغير السياسية التي قامت بها الجامعة . ويحق للجامعة ان تفتخر بالأعمال غير السياسية التي أنجزتها في مجالي التعاون الفني والثقافي . فقد أشرفت على تبادل رجال العلم والأدب بين البلاد والمحافظة على المخطوطات العربية القديمة ، ودعت الى عقد مؤتمرات للمهندسين والأطباء والمنقبين عن الآثار وعلماء الاجتماع العرب ، وأسست وكالة للأنباء العربية ، ووضعت لوائح

(١) و (٢) اقتبس النص من الميثاق الأصلي بالعربية — المترجم .

لاتفاقيات الطيران وسائر المعاهدات النموذجية . ثم توصلت الى قرارات في ميدان التعاون الاقتصادي ، وخاصةً فيما يتعلق بمقاطعـــة السلع والبضائع اليهودية . لكن النواحي الاقتصادية والاجتماعية لم تكن هي الشيء الحاسم كما هو المعتاد ، لأن العمل السياسي هو الذي يعوّل عليه في الحقيقة . ففي وسعه وحده ان يعين فيما اذا كان التعاون الإجتماعي والاقتصادي يعد شيئاً باطلاً ام غير باطل .

وقد كان هناك عاملان موحدان من الوجهة السياسية : قضية فلسطين ، وقضية تحرير الشعوب العربية من السيطرة الأجنبية . فان قضايا مثل قضية اتحاد السودان بمصر ، وتحرير ليبية ، وتحرير مراكش في وسعها ان تهيء المسرح للعمل السياسي الموحد والاتفاق المنسجم ، وقد قامت بذلك فعلياً .

الشجار حول فلسطين

اما فلسطين فقد ثبت كونها سلاحاً ذا حدين . فقد كانت قضية فلسطين لا تأتي الا بالتكتل والوحدة بين الدول العربية طالما كانت الجامعة لا ينتظر منها ان تفعل أكثر من اتخاذ القرارات والظهور بالمظهر الدبلوماسي المطلوب . ولكن حالما كانت تُدعى الجامعة للعمل الملموس كانت فلسطين تبرهن على كونها حجر عثرة كاد ان يودي بالجامعة ويقضي عليها .

وقد نشأت الاختلافات حول العمل على إنقاذ فلسطين في ١٩٤٨ عن الاصطدام الأساسي في الأفكار بين الهاشميين ومصر الذي سبق وأشرنا اليه عند البحث عن مبادأة نوري السعيد في العمل . على اننا يجب ان نتذكر ان الحامل الرئيسي للواء مشروع سورية الكبرى لم يكن نوري بل الأمير عبدالله الذي أصبح بعد وفاة فيصل الرأس المعترف به للأسرة الهاشمية . وكان عبدالله ، بخلاف نوري ، عديم الصبر ومتهوراً مندفعاً . فقد أعلن في ١٩٤١ ، أي بعد أن طردت حكومة فيشي من بلاد المشرق مباشرةً ، ان الهدف الرسمي في سياسته هو توحيد البلاد العربية . فكانت مجاهرة مثل هذه تعلن للملأ عن أطماعه شيئاً يكاد يكون محرجاً للبريطانيين ، الذين كانوا يعتقدون بأنها مجاهرة سابقة لأوانها ويفضلون تمهيد الأرض لعمل نوري المتصف بالتيقظ والحذر والعمل البطيء في سورية نفسها على أية طريقة أخرى . وبعد الإدلاء بهذا التصريح مباشرة أسرع المستر أوليفر ليتلتون ، وزير الدولة البريطاني في الشرق

الأوسط ، بالسفر الى عمان ليعمل على ردع الأمير عبدالله عن أعمال متسرعة أخرى مثل هذه . ولم يكن الغرض من ذلك ثنيه عن الهدف الذي كان يستهدفه ، بل إفهامه بأن يجعل ذلك سياسة طويلة الأمد له . وعلى هذا فقد بعث عبدالله وكلاءه الى دمشق ، ولم يفوّت فرصة يدعو بها الى مشروعه الرامي الى تكوين سورية الكبرى . فناشد السوريين في مناسبتين معروفتين ، أي في ١٩٤٣ و ١٩٤٧ ، حينما كانوا يتوجهون الى صناديق الاقتراع ، الانضواء تحت رايته . وقد أثارت المناشدة في المناسبة الثانية احتجاجات خطيرة من جانب مصر والمملكة العربية السعودية ، وهدد ابن سعود بالمطالبة بمعان والعقبة من جديد . لكن العائق الوحيد الذي كان يعيق عبدالله عن أطماعه ظهور كتلة القوتلي الوطنية في سورية وعزمها الأكيد الخالي من التردد على الاحتفاظ باحتكارها للسلطة .

ولما حيل دون عبدالله وبلوغه مأربه في سورية أجّل العمل موقتاً هناك ويمم وجهه شطر فلسطين ، حيث كان يبدو من التبدلات التي كانت على وشك ان تقع انها غنية بالفرص التي يمكن ان يستغلها لمصلحته . لانه لو نجح في السيطرة على الضفة الغربية من الأردن يكون قد خطا خطوته الأولى في سبيل توحيد البلاد العربية فتزداد الفرص له ، بعد أن يصبح ملكاً على فلسطين ، ويتمهد له النجاح في تحقيق الأهداف التي يستهدفها في سورية . وكان مركز عبدالله يومذاك مركزاً قوياً : فقد كان جيشه العربي على أتم استعداد للعمل ، كما كان عدد من وحداته موجوداً في فلسطين خلال الدور الأخير من نظام الحكم الانتدابي البريطاني في البلاد . وكان في وسع الأمير عبدالله علاوةً على ذلك، التعويل على تعاون موسى العلمي الودي ، وهو ممثل عرب فلسطين في الجامعة العربية ، الذي كان في غياب الحاج أمين الحسيني ، قد حصل على نفوذ غير يسير في فلسطين وأصبح معروفاً بتأييده لمشروع الهلال الخصيب .

ولا حاجة الى القول بأن مشاريع مثل هذه كانت شيئاً لا يمكن ان تستسيغه مصر بتاتاً . فقررت الحيلولة دون اتحاد شرقي الأردن مع فلسطين بأي ثمن ، وكانت الطريقة المثلى لتحقيق ذلك تتطلب العمل على تكوين دولة عربية على حدة في فلسطين . فأيدت ذلك من الصميم المملكة العربية السعودية وسورية ولبنان . وكانت الخطوة التالية تستهدف إرجاع مفتي القدس من منفاه الى بلاده . إذ كان الحاج أمين الحسيني قد قضى سني الحرب في ألمانية وإيطالية ، وفي نهاية الحرب أسره الفرنسيون الذين اعتقلوه في « فيلا » بالقرب من باريس . وقد جرت مداولات في أوساط الحلفاء المسؤولة

عن محاكمته باعتباره مجرماً من مجرمي الحرب ، وقد اعتبرته حكومة تيتو اليوغوسلافية مجرماً من هذا النوع بالفعل لانه ساعد على تكوين وحدات الصاعقة البوشناقية المسلمة خلال الحرب . وقبل أن يتخذ أي تدبير من هذا القبيل بشأنه هرب من الاعتقال على متن طائرة هولندية ، وسرعان ما رحب به الملك فاروق في مصر . وقد دبر هربه القنصل السوري في باريس ، معروف الدواليبي ، الذي سجل عنه فيما بعد ، حينما كان وزيراً من الوزراء ، انه يحبذ انتهاج سياسة ميالة للسوفييت او الوقوف على الحياد في النزاع بين الشرق والغرب . ولم يتضح الدور الذي لعبه الفرنسيون في هذه المناورات ، لكنهم لا بد وانهم قد شعروا بلحظة من الغبطة السارة بتوريط البريطانيين على هذه الشاكلة . والحق ان القضية كلها كانت تبدو وكأنها انتقام طال أمده عن إخراجهم من سورية . ولا شك ان المفتي كانت له مصلحة ملحة في الاحتفاظ بفلسطين كوحدة سياسية مستقلة على حدة . وكان في وسعه ان يجمع عدداً غير يسير من الاتباع من بين عرب فلسطين . وبتزويده بالمال والسلاح تزويداً غير مقيد بشيء أعادت مصر إخراجه على مسرح فلسطين من جديد لتوازن به كفة الأمير عبدالله . وكان الصراع من أجل الغنائم قد بدأ قبل حصول عبدالله على فلسطين بمدة طويلة .

وقد انعكست هذه الخصومات والشكوك من قبل في أثناء تسليح قوات المجاهدين العرب وخلال الحرب مع اسرائيل فيما بعد . إذ رفض الضباط العراقيون الذين كانوا يتولون مركز التدريب في دمشق تزويد السلاح لقادة عصابات المقاومة الفلسطينية الذين كانوا من اتباع المفتي . وكانت مصر والمفتي من جهة أخرى تقدم السلاح لجيش الانقاذ الذي كان يقوده القاوقجي لأنه كان مناوئاً للهاشميين ، ورفضت تقديمه للذين كانت تشك في تقبلهم من عبدالله . وقد نجم عن وضعٍ مثل هذا ان أصبح عرب فلسطين يفتقرون الى السلاح افتقاراً خطيراً ، وبقيت بعض المراكز الكبيرة مثل يافا وطبرية من دون دفاع تقريباً تجاه التعبئة اليهودية العامة .

وعلى الشاكلة نفسها فشل التعاون الذي كان يجب ان يحصل بين الجيوش العربية ، في وقت الحركات الفعلية ، فشلاً ذريعاً . إذ كان عبدالله يشك في أن خصومه كانوا يريدون من جيشه العربي ان يخوض المعمعة في شدتها ، وبعد ان يستنزف قوته الى أقصى حد ممكن يأتون هم فيحتلون فلسطين بجيوشهم . ولهذا السبب كانت أعماله تتصف بالفطنة والحذر ، وأخذ يعتمد على قوته هو لا غير ثم رفض ان يمد خطوط مواصلاته الى أبعد مما يمكن له فيتقدم الى الساحل .

ويمكن ان يُعزى ، لدرجةٍ ما ، انهيار التعاون بين العرب والانحدار الناجم عن ذلك في فلسطين الى توقف المؤازرة البريطانية أيضاً . فقد كانت بريطانية لمدة عقد من السنين على الأقل تتبع سياسة ميالة للعرب في فلسطين كان يدل عليها إصدار الكتاب الأبيض في ١٩٣٩ ، والموقف الذي اتخذته بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ . لكن هذه السياسة لم تعد عليها بالنتائج المنتظرة ، بسبب السياسة التي كانت تتبعها مصر . فانها بتقلدها الزعامة في الجامعة العربية افسدت الخطط البريطانية الهاشمية .

النزاع الهاشمي – المصري

كنا قد بحثنا بشيء من الإسهاب في الفصل الثامن عن انقلاب الزعيم حسني الزعيم . وقد أتاح انهيار حكم القوتلي الذي كان يتمسك باستقلال سورية على الدوام ، فرصة جديدة للملك عبدالله يضغط فيها على بغيته بتحقيق مشروع سورية الكبرى . وكان الانقلاب على ما يظهر قد قام به الجيش بالتواطؤ مع جماعة من الشبيبة في حلب . وليس من المستغرب ان يكشف التحري في المستقبل عما يثبت أن وكلاء الملك عبدالله كانت لهم يد في تدبيره . فمن المهم ان يذكر هنا ان أولى الحركات التي تحركها الزعيم بعد الانقلاب كانت تستهدف تكوين اتحاد أوثق مع العراق والأردن . غير أنه كان من سوء حظ الهاشميين أن يبدل الزعيم رأيه بسرعة ويلتفت الى مصر والمملكة العربية السعودية . وقد عُزي تبدله المفاجيء الى التصرف الأخرق الصادر من نوري السعيد الذي عامل الزعيم خلال زيارته لدمشق بعد الانقلاب مباشرة معاملة المتنازل المتفضل .

وبتخلي حسني الزعيم عن العراق والأردن أصيب نجم عبدالله بالأفول . لكن القضاء والقدر (وهل كان ذلك وحده ؟) خفا لمعونته حينما أطاح بالزعيم بعد عدة أشهر العقيد الحناوي الذي جعل ، بالاتفاق مع ناظم القدسي وحزب الشعب ، وحدة الهلال الخصيب شعاره الرسمي . فاستبان في منتصف كانون الأول ١٩٤٩ كأن مشروع الاتحاد الذي ظل يراعى مدةً من الزمن مراعاة خاصة سوف يوضع في موضع التنفيذ أخيراً لأن المجلس التأسيسي السوري أعطى هذا الأمر أرجحية فائقة في جدول أعماله . غير ان انقلاب العقيد الشيشكلي أحبط هذه الخطط أيضاً . ولم يحسم تدخل الشيشكلي قضية مصير سورية حسماً باتاً . فقد كان يترتب عليه ان يشارك في السلطة حزب الشعب الذي كان يدعو الى الوحدة العربية . وبالرغم من محاولاته في إبعاد ناظم القدسي

عن المنصب استغل الأخير جولته القصيرة بصفته رئيساً للوزارة ليقدم الى الجامعة العربية في كانون الثاني ١٩٥١ مشروعه الرامي الى تكوين اتحاد أوثق بين العرب .

وبنتيجة هذه الحوادث كلها وصلت علاقات عبدالله بأكثرية الجامعة الى درجة من التدني جعلته يقاطع دورة الربيع التي عقدها مجلس الجامعة في ١٩٥٠ . وسرعان ما استغل النحاس باشا تغيب الوفد الأردني فاقترح دعوة أحمد حلمي باشا رئيس حكومة غزة لحضور الدورة . فأقر الاقتراح ، لكن ذلك حمل عبدالله على تغيير فكره وأصدر أمره الى وزيره في القاهرة بهاء الدين بك طوقان بحضور الجلسات . على أنه أوصى بالامتناع عن الاشتراك في المناقشة ، اذا ما قرر المجلس الخوض في موضوع التسوية الإقليمية في فلسطين .

فلم يرأب الصدع الحاصل حضور الوزير المذكور في الجلسة ، واقترحت مصر بالفعل إخراج الأردن من الجامعة بسبب مفاوضات الملك عبدالله لأسرائيل . وكانت هذه المفاوضات قد جرت بالفعل في سنة ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠ لغرض التوصل الى ميثاق عدم اعتداء أمده خمس سنوات ، وإجراء ترتيبات للترانسيت عبر الأراضي الاسرائيلية ، مع تخصيص منطقة حرة في حيفا للأردن . على ان هذه المفاوضات كان قد سبقها ما سمي باتفاقية الشونة ، التي عقدت سرياً في أواخر آذار ١٩٤٩ (قبل الهدنة الأردنية ـ الاسرائيلية) ؛ فتنازل الجيش العربي بموجبها الى الجيش الإسرائيلي عن نطاق من الأرض يمتد في طول الجبهة على عمق خمسة أميال . وحينما جوبهت الأردن بمثل هذا الاجراء العنيف من الجامعة قطعت المفاوضات المذكورة فجأةً ، وفي أول نيسان ١٩٥١ انضمت الى جميع الدول العربية الأخرى في التصويت على إخراج أي واحدة من الدول الأعضاء من الجامعة اذا ما تقـدّم على عقد صلح منفرد مع إسرائيل . ولم ينقذ الأردن حتى هذا النزول على رأي الأكثرية من تورطها في مصاعب أخرى ، ففي ١٥ أيار أدانتها اللجنة السياسية في الجامعة لأنها ألحقت وحدها القسم الشرقي من فلسطين بالأردن . وقد حظي اقتراح مصري بإخراجها من الجامعة بتأييد المملكة العربية السعودية وسورية ولبنان ، لكن معارضة العراق واليمن [1] حالت دون تبلور هذا الإجراء .

(١) كان الامام الجديد أحمد يعترف بجميل عبدالله عليه في تأييد مبـدأ الوراثة الشرعية له حينما وقعت الأزمة المعروفة في اليمن . وكان عبد الله أول عاهل عربي يبرق له مؤيداً حقه باعتلاء العرش .

وبناءً على مبادأة مصر وضعت الجامعة لائحة لضمان جماعي عربي . وكان الميثاق الذي أقرتـه اللجنة السياسية أولاً ينص على أن أي اعتداء يحصل عـلى أية دولة من الدول الموقعة عليه يعتبر اعتداءً على الجميع . وعـلى الدول الموقعـة جميعها حينذاك أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لصد الاعتداء بالقوى المسلحة بعد أن تشعر أولاً مجلس الأمن والجامعة العربية بالأمر . وقد نص أيضاً على تشكيل مجلس دفاع مشترك يتألف من وزراء دفاع وخارجية الدول الأعضاء ، ولجنة دائمة تتألف من رؤساء أركان الجيش . وفي ١٧ حزيران ١٩٥٠ وقعت على الميثاق بالأحرف الأولى خمس من الدول العربية السبع الاعضاء في الجامعة العربية . وقد رفض العراق الانضمام الى هذه الدول لأن الأردن لم تكن حاضرة في الجلسة . فكان من الواضح أن مصر كانت تعتبر الميثاق المذكور ضمانةً أخرى ضد أي توسع أردني محتمل في اتجاه سورية ، وانها لأجل ان تحافظ على الوضع الراهن حاولت قلب الجامعة من هيئة استشارية الى هيئة للضمان الجماعي . وهذا من شأنه أن يفسر لنا إحجام الدولتين الهاشميتين عن إلزام نفسيهما بهذا المشروع الجديد . وفي النهاية ، وقع نوري السعيد باسم العراق في ٢ شباط ١٩٥١ على ميثاق معدّل بعد ان حذفت من اللائحة الأصلية الإجراءات التلقائية للضمان الجماعي . وبذلك ظلت الأردن الدولة الوحيدة خارج النظام الجديد .

وقد أضاف اغتيال الملك عبدالله في صيف ١٩٥١ عنصراً مشوشاً جديداً الى الصورة التي كانت معقدة من قبل . فان وفاة الواضع الأعظم لمشروع سورية الكبرى كان لا بد ان يحدث تأثيرات بعيدة المدى .

وقد أدت محاولات الغرب في ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ في تكوين حلف دفاعي إقليمي الى حصول اختلافات أخرى في داخل الجامعة . فانتقلت الأضواء الكاشفة في هذه المرة من الأردن الى العراق الذي كان نوري السعيد رئيس وزرائه عازماً على ربط بلاده بعجلة بريطانية وتركية وإيران والباكستان بما صار يسمى « ميثاق بغداد » . فقد كانت مصر ، برغم التبدل الحاصل في نظام حكمها الداخلي ، تعارض هذا الحلف معارضةً شديدة . وفي جلسة اعتيادية من جلسات مجلس الجامعة ، ٢٩ تشرين الثاني ـ ١٢ كانون الأول ١٩٥٤ طرحت على بساط البحث مشكلة علاقات العرب العامة بالغرب . فاتخذت القرارات التالية ، على حد قول الرئيس اللبناني : (١) تبنى السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ، وميثاق هيئة الأمم

المتحدة . ولا تسمح السياسة الخارجية هذه بعقد أي واحد من المواثيق او الأحلاف الأخرى (٢) يكون التعاون بين الدول العربية والغرب خاضعاً لشرطين أساسيين : (ا) على الغرب ان يساعد في حل القضايا العربية حلاً منصفاً عادلاً (ب) على الغرب ان يساعد الدول العربية في اكتساب القوة المطلوبة للدفاع عن سلامتها ضد أي عدوان يقع ، على أن لا تكون هذه المساعدة ماسة بسيادتها . وقد علم من مصادر أخرى ان العراق أبدى تحفظات «واضحة قاطعة» تعليقاً على هذا القرار . والحقيقة ان موسى الشابندر وزير خارجيته ذهب بعيداً الى حد انه صرح في دمشق يوم ٢٢ كانون الأول ١٩٥٤ بأن جميع الشغب الموجه ضد التعاون الغربي — العربي لا معنى له طالما كانت للعرب وما تزال ارتباطات كثيرة مع الغرب . ولأجل ان تحاول مصر منع العراق من الانضمام الى الحلف الذي يشرف عليه الغرب دعت الى عقد جلسة غير اعتيادية من جلسات مجلس الجامعة العربية في أواخر كانون الثاني ١٩٥٥ . ومع هذا ، فبالرغم من إصرار مصر على لوم العراق لم يتوصل المؤتمرون الى أي اتفاق كان ، وانفضت الجلسة والجو مشبع بفرص للمزيد من المهاترات المتبادلة . وقد ازدادت هذه عُنفاً وشدة ، وعلى الأخص بعد ان زارت بغداد ، على اثر الاجتماع المنفض في مصر ، لجنة فرعية تتكون من ثلاثة رؤساء وزارات عرب فكانت زيارة عقيمة .

وكانت حجة مصر في المناقشة ان العراق بانضمامه لميثاق بغداد قد خالف ميثاق الجامعة العربية ، وصدّع الجبهة العربية فأصبح آلةً في يد الاستعمار ، وبذلك خدم مصالح اسرائيل في النهاية . وكان رد العراق ينطوي على انه كان يُشعر أعضاء الجامعة بنواياه على الدوام ، وان ميثاق الجامعة لا يمنع عقد الأحلاف للدفاع عن النفس ، وان قربه من روسية ووجود الأقلية الكردية على الحدود يتطلبان منه ان ينشد ضمانات خاصة ، وان مشاركته لتركية وأهليته للتزود بالسلاح من الغرب تجعل المعسكر العربي أقوى تجاه اسرائيل . والمملكة العربية السعودية ، على حد قول العراقيين ، قد وقعت اتفاقية قاعدة الظهران الجوية مع الولايات المتحدة ، وبذلك فتحت بلادها لقوات الغرب المسلحة ولم يبق لها حق أدبي في انتقاد العراق . اما العراق ، كما كان يؤكد المتحدث الرسمي ، فانه بدلاً من ان يسمح للقوات الأجنبية بالدخول الى بلاده قد سبب جلاء البريطانيين بالفعل عن القاعدتين الجويتين الباقيتين لهم في البلاد .

وقد ركّزت مصر جهودها في إنشاء حلف عسكري ثلاثي بينها وبين المملكة العربية السعودية وسورية ، وما حلت بداية ١٩٥٦ حتّى كانت قد نجحت في جعل

القوات العسكرية السورية والسعودية تابعة لقيادة موحدة . وبالتعاون مع المملكة العربية السعودية أحبطت محاولة بريطانية لضم الأردن الى ميثاق بغداد بعمل عنيف كان هدفه فصم الروابط الموجودة بين الأردن وبريطانية في المحاولات السياسية والعسكرية والاقتصادية . فتوجت جهودها بموفقيات غيرة يسيرة ، ولكنها غير تامة . وفي أوائل ١٩٥٦ قطعت حكومة الاردن الجديدة وعداً بعدم الانضمام الى ميثاق بغداد . ويعتبر إخراج الملك حسين للجنرال غلوب بصورة مفاجئة نصراً بيّناً آخر لمحور القاهرة — الرياض . لكن مصر والعربية السعودية وجدتا من الصعب عليهما إقناع الأردن بالتنازل عن المساعدات المالية رسمياً . وفي ١٩٥٦ مرت الجامعة العربية في أزمتها الكبرى الثانية ، فأصبحت غير قادرة على العمل كأداة للتكتل العربي . وبينما وجد العراق نفسه وهو يكوّن فيها أقليةً وحده ، لم تنجح مصر في عزله عزلاً تاماً لأن دولاً مثل لبنان والأردن وحتّى سورية لم تكن راغبة في أن يسجل عنها أنها أدانت العراق للعمل الصادر منه .

وهكذا كانت الجامعة العربية ، بالرغم من الجبهة المهيبة التي كانت تبدو فيها ، بعيدةً عن تحقيق الوحدة التي كان يفكر فيها الجميع في الأصل . فقد برهنت شؤون فلسطين وميثاق بغداد بكل وضوح على مقدار الوهن الموجود في القاعدة التي كان يستند اليها التعاون العربي ، وعلى كيفية سماح الفئات الحاكمة لأغراضها الشخصية بأن تطغى على مصالح العالم العربي المشتركة. ولم تقدر تلك الفئات تقديراً كافياً التناقض الموجود بين الطموح الوطني المستيقظ في كل دولة من دول الجامعة وقابليتها — أو عدم قابليتها — في تأدية الحد الأدنى من الواجبات التي تعتبر كل دولة مسؤولة عنها .

وقد برهن تاريخ الجامعة بالإضافة الى ذلك أنه ، مهما كان مقدار المسؤولية التي تتحملها بريطانية في خلقها وتكوينها، فإنها سرعان ما انقطعت عن كونها أداةً تسيّرها السياسة البريطانية . ولذلك لم يكن من المستغرب ان تنبعث أصوات من لندن وهي تعترض بجدية على استمرار الجامعة في سيرها بشكلها الحالي . وقد قُدمت الاقتراحات المختلفة بإعادة تشكيلها على أسس آسيوية بحتة . فكتبت الإيكونوميست تقول : «ان انسحاب مصر الى افريقية يجب ان لا يثير أي نوع من الأسف ». «فإنها — أي الجامعة — من وجهة النظر العربية البحتة ستكون مجموعة أكثر تناسقاً من المجموعة التي تكونت في ١٩٤٥ . » [1]

(١) Arab Post - Mortem في مجلة الايكونوميست الانكليزية ٥ آذار ١٩٤٩ ، ص ٤٢٢ .

وكانت مصر تبدو من جهة أخرى أنها قد شدّت الحبل فتوتر أكثر مما يجب : حيث انهـا حينما حاولت في ١٩٥٠ ان تفرض على الجامعة سياستها الحيادية في المشكلة الكورية رفض الأعضاء الآخرون السير في ركابها . وهي بمعارضتها المصيبة لسياسة العراق كان يلوح انها جعلت التصدع الذي سبق ان كان موجوداً من قبل في داخل الجامعة شيئاً يكاد لا يمكن رأبه . وفي مثل هذه الظروف لم يؤد انضمام دولتين عربيتين تكونتا حديثـاً الى الجامعـة ، ليبيـة (٢٨ آذار ١٩٥٣) والسودان (١٩ كانون الثاني ١٩٥٦) ، الى حصول أي تبدل ملموس في الوضع ، ولم يمكن تفسير هذا الحدث بأي حال من الأحوال بأنه جاء مقوياً للمخلوق الذي أخذ يحتضر من قبل . فقد كانت لكل من الدولتين الجديدتين في الحقيقة ميزاتها السياسية الخاصة بها ، إذ كانت ليبية داخلة في حلف مع بريطانية وكانت تتسلم مساعدة مالية بموجب معاهدة ٢٩ تموز ١٩٥٣ ، كما حققت السودان استقلالها برغم الضغط الشديد الذي كانت تفرضه مصر عليها للاتحاد معها في دولة واحدة ، ويمكن ان يُعزى الكثير مما كان لدى مصر من سياسة معارضة للعراق (وللغرب) الى ان حكامها ، القدماء والجدد ، كان يجب عليهم ان يداروا الرأي العام في بلادهم ، ويصح ذلك أيضاً بالنسبة للعربية السعودية وسورية ، بالرغم من الفوارق الموجودة في نظام الحكم الداخلي في الدول الثلاث . لكن هذا لم يكن سوى دليل آخر على وجود العقبات التي تقف في طريق الوحدة العربية .

الفصل السادس عشر

الدول الكبرى والشرق الاوسط

بريطانية العظمى

كانت بريطانية وحدها من بين جميع الدول المعظمة الأخرى التي لها تقاليد في السيادة على الشرق الأوسط . وقد لاقت في تأسيس هذه التقاليد معارضةً ومنافسة ؛ لكنها تغلبت في الاثنتين تغلباً ناجحاً . فقد شنت لمدة قرن ونصف « حرباً باردة » على روسية مستهدفةً إبعادها عن المضايق التركية والخليج الفارسي . ثم قضت على النفوذ الفرنسي ، وفي حربين عالميتين أحبطت الخطط الألمانية في المنطقة إحباطاً فعالاً .

وقد كانت ضرورة المحافظة على خط الحياة الأمبراطوري هي التي تملي على بريطانية ممارسة السيادة التي بدأت بها في ١٩١٨ بوسائل اقتصادية وعسكرية وسياسية . فكانت تجارتها مع الشرق الأوسط ، وحصتها من البواخر المارة بقناة السويس ، أعظم مما كان يعود لأية بلاد أخرى . فالمصارف البريطانية ، وشركات الشحن والتأمين ، وغرف التجارة ، ومكاتب السياحة ، والخطوط الجوية كانت كلها تتمتع بمركز متفوق في هذا الجزء من العالم . كما كانت عملات مصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن مبنية كلها على الجنيه الاسترليني . وكانت سيطرة بريطانية كذلك على حصة لا يستهان بها من استخراج النفط وتكريره تعزز هذا التفوق الاقتصادي وتزيد فيه . وقد أصبحت بريطانية خلال الحرب العالمية الثانية مدينة لبلاد الشرق الأوسط بمقدار ست مئة مليون جنيه ، فأدى هذا الرصيد الاسترليني الى المزيد من التوسع في صادرات بريطانية الى المنطقة .

وكانت سيطرة بريطانية العسكرية على الشرق الأوسط تكاد تكون تامة في ١٩١٨ ، وخلال الحرب العالمية الثانية . وفي فترة ما بين الحربين كانت تتمسك مباشرةً ببعض

المناطق باعتبارها بلاداً خاضعة للانتداب . واستمرت سيطرتها العسكرية بطرق ووسائل شتى بعد تخليها عن انتدابيها الأخيرين في شرق الأردن (١٩٤٦) وفلسطين (١٩٤٨) . فقد كانت هناك علاقات معاهدة مع العراق ومصر والأردن ، كما كانت تمتلك مالطة وقبرص وعدن ، وتحتل ليبية بعد الحرب ، فضلاً عن سيطرتها البحرية على الخليج الفارسي . فكان يحق لبريطانية بموجب معاهداتها مع الدول العربية المذكورة ان تحتفظ بعشرة آلاف جندي في منطقة قناة السويس ، وتتمتع بالأرجحية في تدريب الجيوش المحلية وتجهيزها بالسلاح ، وتتمسك بخمس قواعد جوية كبرى : أي بقاعدتي عمان والمفرق في الأردن ، والحبانية والشعيبة في العراق ، وقاعدة فايد في مصر . وكان من الممكن ان تضاف الى ذلك السيطرة الفعلية على الجيش العربي في الأردن الذي ازدادت فعاليته بمقدار غير يسير اثناء الحرب الأخيرة وما بعدها . وقد أكمل هذه الصورة وجود بعثة عسكرية بريطانية في المملكة العربية السعودية .

وقد حلّت فترة من الزمن ، في ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، تفحص فيها البريطانيون تفحصاً تاماً استراتيجيتهم الامبراطورية وأعادوا النظر فيها ، وكان يبدو ان مفاهيم جديدة أخذت تسيطر على الأذهان . وقد تسبب ذلك عن عاملين اثنين : الدروس التي ألقتها الحرب العالمية الثانية ، وطغيان مدّ القومية في مصر والعراق ، إذ دلت خبرة الحرب على تعرض قناة السويس والطرق البحرية في البحر الأبيض المتوسط تعرضاً شديداً للعطب والانقطاع . فلم يكن من الممكن إيصال القوافل البحرية البريطانية الى الاسكندرية من جبل طارق او مالطة الا بشق الأنفس وتكبد الكثير من الخسائر . وتحتم نقل الجيوش والأعتدة الضرورية لحملة الشرق الأوسط بالطريق الذي يدور حول إفريقية . وقد أدى الفوران السياسي في مصر والعراق من جهة أخرى ببعض رجال الستراتيجية والسوقية الى ان يقتنعوا بأن الاحتفاظ بالقواعد البريطانية في هذه البلاد لا يساوي في فائدته العداء العام المسبب عنها . ويبدو ان رئاسة الأركان البريطانية العامة قد فكرت جدياً في نقل القواعد البريطانية والمنشآت الى افريقية الشرقية حيث يمكن ، في ظل الأمن النسبي الموجود في كينيا وتنجانيقا وأوغندة ، تأسيس مركز عسكري جبار لا يبعد كثيراً عن مناطق الإضطراب الكامن ولا يتأثر بالانفعال السياسي الموجود في البلاد العربية [1] .

---

(١) راجع مقال كليفتون دانيال « بريطانية تبحث عن قواعد جديدة للدفـاع عن الشرق الاوسط » في جريدة النيويورك تايمس ، ١٣ تشرين الأول ١٩٤٦ .

وقد وجد هذا الاتجاه في التفكير انعكاسه في رغبة المستر بيفن في التقليل من امتيازات بريطانية العسكرية حينما كان يبحث تعديل المعاهدتين مع مصر والعراق في فترة ما بعد الحرب . على أن المفاهيم الجديدة هذه رفضت رفضاً باتاً بحلول عام ١٩٤٨ ، وعادت بريطانية الى سياستها القديمة في الاحتفاظ بالتفوق العسكري في الشرق الأوسط . ويُعزى هذا التبدل الى ظهور بوادر الامبريالية السوفييتية في المنطقة .

وبينما كانت بريطانية تفكر وتعمل بمفاهيم السيطرة والسيادة [1] أدركت ان قابليتها في الاحتفاظ بهما قد تناقصت بمقدار غير يسير . فقد كانت جيوشها واسطولها في نهاية الحرب تسيطر على منطقة شرقي البحر المتوسط بأسرها . لكنها لم تكد تمر مدة ثمانية عشر شهراً عليها حتى اعترفت بغتةً بعدم مقدرتها على الدفاع عن اليونان وتركية وطلبت الى الولايات المتحدة ان تريحها من هذا العبء . وفي ظرف مدة وجيزة حصل تبدل ثوري : فلم تقم الولايات المتحدة بمشاركة بريطانية في الدفاع عن الشرق الأوسط ، وتأخذ على عاتقها المسؤولية في قطاعه الشمالي المعرض للخطر على الدوام فقط ، بل سرعان ما أخذ الاسطول الأمريكي أيضاً يتفوق على الأسطول الملكي في وحداته المخصصة للبحر المتوسط .

وقد شهدت أواسط العقد السادس من القرن مزيداً من التطور في السياسة البريطانية . وكانت الميزة الرئيسة له انسحاب بريطانية من السويس والسودان ، وانتقال التأكيد في الأهمية الى العراق والخليج الفارسي . ويدل انتقال قاعدتها العسكرية من منطقة القناة الى قبرص على النهاية الحقيقية لمركز بريطانية المسيطر على داخلية البلاد الواقعة في الجنوب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط . كما يدل الدور الذي لعبته في اخراج

---

(١) ولذلك كتبت الايكونوميست في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨ معلقة على عقد المعاهدة الانكليزية العراقية المعدلة ، اي معاهدة بورتسموث ، قولها : « وقد بات من المهم ان نتذكر ان وضع السيادة البريطانية القائم في الشرق الاوسط يعتمد على حسن النية المتبادل والمصلحة أكثر مما يعتمد على أية وثيقة مدونة ، فان العلاقات البريطانية مع الشرق الأوسط ليس فيها من الاستقرار إلا بقدر ما تصادفه منه الانظمة التي تعتمد تلك العلاقات عليها . ففي الهجوم الذي تشنه المعارضة على الحكومة القائمة لا بد ان تكون بريطانية ، بصفتها السلطة العليا ، اكثر الاهداف تعرضاً لها ، وقد بدأت انتقادات المعارضة في العراق تجلجل بصوتها وهي تستند إلى أسس وطنية ، لكن هذا كان يعد شيئاً طبيعياً في العلاقات الموجودة بين دولة كبرى وحليف صغير . ولا يجب ان يفزع ذلك احداً ، بشرط ان يوضع نصب العين على الدوام ان بريطانية تضطلع بمسؤولية مباشرة عن سلامة الشعوب في الشرق الأوسط ، وعن تقدمها وازدهارها الاقتصادي » .

ميثاق بغداد الى الوجود ، وحركتها الجريئة في البوريمي وعمان ، على مصلحتها المتجددة في الخليج الفارسي الذي وضعته ثروته النفطية في مركز عالمي مرموق يذكرنا لدرجة ما بوضعه في بداية القرن .

العمل السياسي البريطاني

على هذه الشاكلة إذن كانت مزايا السيادة البريطانية ، العسكرية والاقتصادية ، في المنطقة . لكنها لم تكن لها أية قيمة لو كانت غير مقرونة بالعمل السياسي . فقد أتينا في السابق على وصف الدور الذي خصص للشرق العربي كي يلعبه في اطار الستراتيجية البريطانية الاستعمارية ، ثم تتبعنا بشيء من التفصيل التقلبات التي صحبت تطبيقه. ومهما يمكن ان يقال غير هذا عن السياسة البريطانية فقد كانت لها فضائل ثلاث لا يمكن تجاهلها بسهولة : حيث كان لها مفهوم عام يمكن ان يتصوره الجميع ، كما كانت ثابتة وخالية من الاعتبارات الشخصية الحزبية ، فضلا عن انها كان ينفذها فريق نابه من الخبراء .

فقد كان مما يميز السياسة البريطانية انها كانت تخلو من الروح الصليبية والحماسة الاصلاحية في علاقتها بالشعوب المحلية . وكان البريطانيون اذا ما صادفوا نظاماً اقتصادياً واجتماعياً قد ثبت وترسخت جذوره فانهم نادراً ما كانوا يحاولون تبديله . وهم كثيراً ما ينتقدون اليوم في بعض الأوساط الغربية لما يزعم من أساليبهم الرجعية ، ويلامون عن مجتمعات الشرق الأوسط المتأخرة . لكن النقاد يجب ان يتذكروا اذا ما توخوا الانصاف احترام البريطانيين للحضارات القومية وكرامة الشعوب . وكلما كان البريطانيون يتولون المسؤولية المباشرة عن إدارة أي واحدة من المناطق كانوا يمنحونها من دون اختلاف أشياء ثلاثة : (١) أمناً أعظم في الداخل والخارج . (٢) ومالية صحيحة . (٣) وطرقاً جيدة ومواصلات ممتازة .

ومع هذا ، فاذا سلمنا بهذه الحقائق يجب ان نضيف لها ان البريطانيين كانوا أوفر حظاً في تعاملهم مع البلاد المتأخرة من تعاملهم مع البلاد المتقدمة . فحينما كانت سياستهم تتطلب الاتصال بالحكام المشيخيين من طبقة الشيوخ ورؤساء القبائل كانت تعد ناجحة على الدوام . لكنها حالما كانت تجابه بلاداً توجد فيها مظاهر الديمقراطية الغربية مثل البرلمان والصحافة او الأحزاب السياسية كانت تلاقي مصاعب غير يسيرة .

نقاط ضعف السياسة البريطانية

ويجرنا هذا إلى البحث في بعض نقاط الضعف الموجودة في سلوك البريطانيين . فالظاهر ان الحكومة البريطانية كانت تعاني المشاق من تجزئة سياستها تجزئةً مصطنعة لدرجة ما . فقد كان يلوح عليها انها كانت تنتهج سياسة واحدة في أوروبة وأخرى في آسية ، وثالثة في النصف الغربي من الكرة الأرضية . وبينما كان كل من هذه السياسات حسناً وممدوحاً في حد ذاته ، لم تكن السياسات كلها مرتبطة مترابطة ترابطاً كافياً . وتعتبر العلاقات البريطانية الفرنسية في الشرق الأوسط مثلاً صالحاً لتوضيح هذه النقطة . فقد كانت سياسة بريطانية الأوروبية خلال الحربين العالميتين تتطلب التحالف مع فرنسة . وباسم هذا التحالف عقدت بريطانية اتفاقية سايكس — بيكو في ١٩١٦ ، واتفاقية ديغول — ليتلتون في ١٩٤١ ، لضمان حقوق فرنسة في سورية . لكن هاتين الصفقتين لم تتناسبا تناسباً تاماً مع سياسة بريطانية العربية ، فاستنكرهما بشدة الذين كانوا مسؤولين عن تطبيقهما .

وقد حصل تناقض مماثل ، ولو كان أقل وضوحاً ، في العلاقات البريطانية — الأمريكية . فقد كانت روحية الوطنية الراشدة ، المتضحة بهذا المقدار في المجتمعات العربية في العقد الأخير من السنين ، مدينة في وحيها لمصادر أمريكية . فان مبدأ الحكم الذاتي ، الذي كان ينادى به مناداة عامة من دون تفريق بين درجات النضج الوطني ، ومبدأ الديمقراطية الذي كانت تبشر به معاهد التعليم الأمريكية في الشرق الأوسط كانا لا بد ان يحدثا فوراناً يجد طريقاً للتعبير عن نفسه في السياسة ان عاجلاً أو آجلاً . ومع هذا فقد ظلت الولايات المتحدة ردحاً من الزمن غير ميالة الى تحمل المسؤوليات التي تصحب ذلك ، كما لم تفعل بريطانية التي كانت حريصة على مركز المحتكر لنفسها شيئاً لتنسيق خططها مع الخطط التي كانت تضعها أمريكا .

وكانت الوطنية الراشدة هذه في الشعوب القديمة المتحضرة منذ القدم هي التي أفسدت الكثير من الخطط البريطانية وأثارت في ١٩٤٩ مشكلة ما اذا كانت المفاهيم الأساسية والأساليب التي كانت تستخدمها بريطانية قادرةً على الصمود في وجه الامتحان والتجربة .

وكان هدف بريطانية في ١٩٤٥ ان تدافع عن الشرق الأوسط ضد الاعتداء

الخارجي ، وتوحد قواه في ظل زعامتها هي . وقد حاولت تحقيق هذا الهدف بمد يد المساعدة الى الجامعة العربية ، وتعضيد مشروع وحدة بلاد العرب الشمالية ، وبالاحتفاظ بقواعدها العسكرية والتخلي عن حكمها لفلسطين . غير انه اتضح لها في ١٩٤٩ ، أي بعد الحرب العربية الإسرائيلية مباشرةً ، ان هذا الهدف لم يتحقق الا القليل منه . وقد تصدعت الجامعة العربية من ثقل الحرب الفلسطينية ، والخصومات الناشبة بين العرب ، وميثاق بغداد ، وكانت منذ أول تشكيلها تعرقل مصالح بريطانية في المنطقة بدلاً من ان تروجها . وقد كابدت مصر والعراق الشيء الكثير من نوبات حادة من كره الأجانب ، ورفضتا بتأثيرها قبول معاهدات معدلة مع بريطانية ، ثم تخلصتا في النهاية من القواعد البريطانية المقامة في بلاديهما . كما أُصيب مشروع سورية الكبرى الذي كانت تتبناه بريطانية بسلسلة من الانتكاسات بنتيجة الخصومة المصرية له ، وظهور الديكتاتوريات في سورية ، وارتياب الجماهير العربية العام منها . فأصبح تحالف عبدالله مع بريطانية سبباً من اسباب انعزاله ، وكابدت الصداقة البريطانية الهاشمية إجهاداً عنيفاً في أيام حكم حفيده حسين . وما حلت الخمسينات الوسطى حتى كانت المملكة العربية السعودية ، صديقة بريطانية سابقاً ، قد انضمت الى المعسكر المعادي للبريطانيين وبرهن ملكها الجديد على خصومته لهم بنفي صديق والده الحميم سنت جون فيلبي ، وتنازعه على الحدود الشرقية معهم . وقد وصل مركز بريطانية في ايران على عهد مصدق دركاً لم يصل الى اسفل منه في جميع الأوقات من قبل، ولم يسمح لبريطانية باستئناف دورها ، جزئياً فقط وبحيلة شرعية مختلفة ، في صناعة النفط الايراني الا بعد جهود جبارة اشتركت فيها عناصر دولية عدة .

وقد كان هذا سجلاً محزناً لم تخف الصحافة البريطانية والأوساط البرلمانية خيبة أملها منه . ففي ١٩٤٩ وجهت مجلة بريطانية معروفة نداءً ناشدت فيه الجهات المختصة إعادة النظر في السياسة البريطانية ، واتخاذ موقف جديد تجاه المشكلات المعقدة في الشرق الأوسط . وبعد ان اعترفت بعدم مقدرة بريطانية على العمل وحدها في الدفاع عن الشرق الأوسط جزمت قائلة :

« ان الموارد الطبيعية المطلوبة لتقوية الأسس الشعبية التي تستند إليها الحكومات غير الشيوعية في الشرق الأوسط لا يمكن ان تأتي إلاّ من الولايات المتحدة ... ولا

بد ان تبدأ نقطة الانطلاق الجديدة للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط من خلق تفاهم انكلو أمريكي وثيق . ولم تجر محاولة ما في ١٩٤٥ لتحقيق اتفاق مثل هذا ، لأن التفاهم مع أمريكا لم يكن في ذلك الوقت الهدف الأول للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط . بل كان هناك بالعكس تيار خفي من الشعور الرامي الى إخراج أمريكا من منطقة كانت تهيمن عليها بريطانية مدة الثمانين سنة الأخيرة . لكن النتائج لم تكن موفقة ، ولذلك لا بد ان تبذل اليوم المحاولة التي تركت في ١٩٤٥ . » [1]

روسيـــة

كانت روسية خلال القرن ونصف القرن الأخيرين أشد الخصوم ثباتاً لبريطانية في آسية . ولم تبدل الثورة السوفييتية هذا النمط الأساسي من الخصومة ، وانما أضافت فقط نكهة أيديولوجية جديدة له . وكان موقف روسية هذا يختلف عن موقف بريطانية من هذه الناحية المهمة ، وهي انه بينما كانت بريطانية موجودة في الشرق الأوسط وخاصة بعد ١٩١٨ كانت روسية قد ظلت في خارجه . وجل ما كانت تسعى اليه هو ان تتبادل الأدوار ، ولذلك كانت سياستها سياسة تبديل .

وإذكانت روسية تحاول التغلغل في أرجاء الشرق الأوسط واقتلاع بريطانية (وفرنسة) منه ، كانت تستعمل أسلحة دبلوماسية وعسكرية واقتصادية وايديولوجية وفقاً للحاجة التي كان يتطلبها الوقت . وكانت جهودها الأولى بعد الثورة جهوداً دبلوماسية وايديولوجية. ففي « مؤتمر الشعوب الشرقية » الذي عقد في باكو في أيلول ١٩٢٠ باشراف « المؤتمر الشيوعي الدولي » وضعت روسية مبدأ تحرير الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة من نير الاستعمار [2] . وقد كان الكومنترن يضرب على هذا الوتر بصورة دائمة ، وأعد في مؤتمره السادس سنة ١٩٢٨ خرائط تشير الى النواحي المبدأية والتكتيكية من الثورة في الشرق . فكانت حافتها الحادة موجهة الى الدول الغربية مالكة المستعمرات ، ولم تنكر أية نقطة من هذه القواعد حتى عندما طبقت سياسة « الجبهة الشعبية » في

---

(١) « بداية جديدة للشرق الأوسط » ، الايكونوميست ١٦ تموز ١٩٤٩ .

(٢) يراجع للبحث عن مؤتمر باكو كتاب جورج لينشوفسكي مؤلف هذا السفر المعنون Russia and the West in Iran 1918 - 1948 (ايتاكا – نيويورك) ص٦ .

أواسط الثلاثينات او في اثناء التحالف مع الغرب في الحرب العالمية الثانية .

وقد وُقت العمل الدبلوماسي الذي كان يتولاه الاتحاد السوفييتي مع هذا الهجوم الايديولوجي ، وكان الغرض منه الاستحواذ على الرأي العام في بلاد الشرق الأوسط وتأمين التعاون مع حكوماتها . فبدأت الجولة الأولى عندما عقدت روسية معاهدات عدة مع تركية وايران وأفغانستان . وقد وقتت هذه المعاهدات توقيتاً حسناً ، لان عقدها حصل في وقت ترددت فيه العلاقات بعد الحرب بين بريطانية والبلاد الثلاثة موضوع البحث . إذ كانت تركية يومذاك تقاتل في حربها التحررية ضد اليونان الذين كانت تشد أزرهم بريطانية ، وكانت إيران تعاني نوبةً من النوبات التي كانت تنتابها في كره الأجانب ، وتميز عدم استقرارها من الناحية العاطفية ، كما كانت أفغانستان تنشد بهوس التمسك بالاستقلال الجديد الذي حصلت عليه بعد الحرب الأفغانية الثالثة . وكانت المعاهدات الثلاث هذه تتشابه كلها في كونها تستعمل الجمل والعبارات المعادية للاستعمار التي يُحسب لها الحساب في التأثير على الجماهير المتيقظة في البلاد الشرقية .

على ان هذه المعاهدات حين آن أوان تطبيقها ، ووضعها في موضع التنفيذ ، سرعان ما أدركت جارات روسية في الجنوب ان الكرملين ، بينما كان يحرص على خلق الأحوال والظروف ضد الغرب ، كان يحجم إحجاماً جازماً في التخلي عن الأهداف التقليدية التي كانت تستهدفها الامبريالية القيصرية . فقد كانت روسية الجديدة من الناحية الاقتصادية تواقة للسيطرة على ولايات إيران وافغانستان الشمالية بقدر ما كانت تحرص عليه روسية القيصرية في هذا الشأن . ولم يتردد السوفييت من الناحية الاقليمية في استخدام القوة والعنف لاقتلاع الكماليين من باطوم ، واحتلال كيلان في ١٩٢٠ ، والانهماك في مماحكات اعتدائية خفية بشأن حدود أترك وجيحون مع إيران وافغانستان . يضاف الى ذلك ان ما كانوا يتبجحون به من تأييد الحكم الذاتي للشعوب قد ثبت أنه لا يزيد عن كونه وسيلة من وسائل الدعاية ضد الغرب التي لم تستطع الصمود في امتحان الواقع حينما سحق السوفييت حركات الاستقلال الوطنية في القفقاس وأواسط آسية . وأخيراً ، فقد كان تأييد السوفييت للميول الانفصالية بين الأقوام الناطقة بالتركية عبر حدودهم الجنوبية ، والحركات الهدامة التي كانت تقوم بها الأحزاب الشيوعية المحلية ، شيئاً لا يمكن ان يفضي الى حصول الود المتبادل بينهم وبين جيرانهم . ففترت العلاقات بين الطرفين بمرور الزمن . وربما

كان أحسن ما يشير الى هذه الظاهرة ويوضح هذا الاتجاه ان إيران وتركية وأفغانستان ، التي وقعت على سلسلة من معاهدات الصداقة المتبادلة مع السوفييت بين ١٩٢٦ و ١٩٢٨ ، قد اضطرت بعد عشر سنوات ، أي في ١٩٣٧ ، الى الاتفاق مع العراق في التوقيع على ميثاق سعدآباد الموجه ضمنياً ضد التغلغل السوفييتي في المنطقة . وقد قطعت عملية التباعد هذه أشواطاً بعيدة في ١٩٣٩ حينما دخلت إير ان وافغانستان في علاقات ودية مع ألمانيا النازية ، بينما جنحت تركية الى التحالف مع بريطانية وفرنسة .

وكانت العلاقات بين السوفييت والبلاد العربية معدومة تقريباً في فترة ما بين الحربين . فقد كان الشرق العربي حينئذٍ خاضعاً لسيطرة بريطانية وفرنسة المباشرة وغير المباشرة ، ولم يكن هناك ما يدعو هاتين الدولتين الى تسهيل الاتصال بين روسية الثورية ومناطق استعمارهما . كما لم يؤسس السوفييت علاقات دبلوماسية الا مع المملكة العربية السعودية واليمن ، الدولتين اللتين كانتا مستقلتين في الحقيقة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى (أسست العلاقات في ١٩٢٦ و ١٩٢٨) ، وقد عملت بعثة تجارية سوفييتية مدةً وجيزة من الزمن في صنعاء . لكن التحريض علـى قيام ثورة بروليتارية في هـذه المناطق المنعزلة النائية ، حيث ينعدم وجود طبقة بروليتارية بين السكان ولا يوجد شعور قوي مناوىء للغرب ، كان يعد مطلباً خاسراً، وبعد مدة من الزمن تخلت روسية عن محاولتها في تأسيس موطىء قدم هناك .

ولما كان السوفييت قد حرموا من العلاقات الدبلوماسية المباشرة على هذه الشاكلة ، أخذوا يعملون عن طريق الكومنفورم والأحزاب الشيوعية الصغيرة غير الكفء في البلاد العربية وفلسطين ، وقد كان المنوال الرسمي الذي تسير عليه هذه الأحزاب ان تحبذ القومية العربية والانحياز اليها ضد الصهيونية . وكانت الصهيونية [1] ، التي توصف رسمياً بكونها ايديولوجية رأسمالية بورجوازية ، تعتبر آلة بيد الاستعمار البريطاني ، ولذلك كانت تلقى معارضة شديدة في فلسطين وروسيةفسها على السواء . على ان هذا لم يمنع الروس عن تبني الحزب الشيوعي الذي أسسه الشيوعيون من اليهود في فلسطين [2] . لكنهم بذلوا عناية خاصة لعزل هذا الحزب عن الشيوعيين العرب

---

(١) كتاب جوزيف ستالين Marxism and the Nationa l and Colonial Question (المكتبة الماركسية) ص ٢٨٩ .

(٢) مقال كتبه مارتن أيبون Ebon بعنوان « التاكتيك الشيوعي في فلسطين » في مجلة الشرق الاوسط عـدد تموز ١٩٤٨ .

في البلاد نفسها .

ولم يكن النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين عظيماً بوجه عام . فقد كانت لتركية المتناسقة عنصرياً ، الوطنية في روحيتها ، والتي أصلحت فيها الأمور الى حد كبير ، مثلها العليا الخاصة بها فرفضت الأفكار الغريبة عنها رفضاً باتاً . ولم ينتظر من إيران وأفغانستان ، بمجتمعيهما المحافظين وما تعرفانه عن الدسائس السوفييتية التي كانت تحاك بين الجماعات المقيمة على الحدود ، ان تقعا فريستين سهلتين للأفكار الجديدة الوافدة عليهما . أما الشعوب العربية التي تعزلها عن روسية المسافات الشاسعة ، والشاعرة بقوة الأساطيل التي لا تملكها روسية ، فلم يكن من المحتمل ان تتأثر بالوحي الشيوعي تأثراً يذكر .

النشاط الروسي خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها

وقد طرأ على هذا الوضع تبدل جذري بنتيجة الحرب العالمية الثانية . حيث نجم عن السياسة البريطانية الميالة للسوفييت خلال الحرب ان رفع الحظر المفروض على وجود البعثات الدبلوماسية السوفييتية في العواصم العربية ، فشهدت منذ ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ القاهرة وبغداد وبيروت ودمشق احتلالاً حقيقياً من الدبلوماسيين السوفييت والممثلين التجاريين والثقافيين . وبعد أن رسخ الوكلاء السوفييت أقدامهم تحت ستار الحصانة الدبلوماسية أخذوا يبدون نشاطاً غير يسير ومداورة في أعمالهم المتنوعة . فكونوا اتصالات مع نقابات العمال وأصحاب الحرف الموجودة ، كما ساعدوا على تنظيم نقابات جديدة . وقد أبدى الاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي يسيطر عليه السوفييت اهتماماً فعالاً بحركة العمال العربية والإيرانية ، ولم يفوت فرصة في ايفاد البعوث الزائرةوتقوية نفوذ زعماء العمال الشيوعيين مثل رضا روستا في إيران . ثم ظهر للوجود عدد من الجرائد اليومية والمجلات الميالة للشيوعية في طهران والعواصم العربية . وشهد الشرق الأوسط تزايداً مفاجئاً في عدد جمعيات الصداقة السوفييتية وسائر المنظمات الجبهوية المتفرغة في الظاهر لقضايا الثقافة والسلم وتحرير المرأة . فكانت « دور الثقافة » والمكتبات الملأى بالمطبوعات الشيوعية ، ومعارض الفن السوفييتي ، والحفلات الموسيقية ، ومحاضرات العلماء السوفييت ، والأفلام السوفييتية ، كانت هذه كلها من الأمثلة الكثيرة على التغلغل الشيوعي . وكان المثقفون والفنانون

من الإيرانيين والعرب يؤخذون بسفرات مجانية يتجولون فيها في المراكز الآسيوية من الاتحاد السوفييتي ويصرف على استضافتهم بسخاء . كما كان يؤمن بحذق ومهارة تعاون بعض « المليونيرية العاطلين عن العمل » الذين كانوا في العادة ورثاء كسالى وغير ناجحين لثروات كبيرة في طهران والقاهرة .

وقد كانت الدعاية الروسية أشبه شيء بنظام حسن للضرائب : إذ كانت تتخذ أشكالاً مختلفة ، علنية أحياناً ومستترة أحياناً أخرى ، لكنها كانت تلاحق هدفها الرئيسي المعروف على الدوام . وكان من الأشياء التي لها أهمية خاصة التشجيع الذي كانت تقدمه للاقليات العنصرية المحتشدة بالقرب من حدودها . فكان سكان أذربيجان الإيرانية الذين يتكلمون التركية موضع قلق وجزع خاص في هذا الشأن ، لكن طوائف أخرى تتمتع بمركز جغرافي مماثل كانت تتعرض بالمقدار نفسه للمداهنة السوفييتية والتملق . فقد كان تركمان السهول الشمالية في إيران وأفغانستان ، والأوزبك والتاجيك الأفغانيون ، وفوق ذلك كله الأكراد ــ يشجعون باستمرار على تحقيق أمانيهم القومية والوطنية . ويعد خلق دولة كردية في مهاباد خاضعة للإشراف السوفييتي سنة ١٩٤٥ شهادة بيّنة على أطماع السوفييت وتكتيكهم .

وقد كان السوفييت خلال توددهم للأقليات العنصرية يصيبون نجاحاً لا يستهان به مع الأرمن . فقد احتفظت هذه الأمة المنكودة الحظ ، المتفرقة شذر مذر في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، وغير المحبوبة عند الإيرانيين والأتراك على السواء ، بحضارتها وطابعها الخاص على أساس ولائها لكنيسة الأرمن الأورثوذوكس . وكان وجود مقر رئيسها ، الجاثليق (كاثوليكوس) ، في اخميادزين الواقعة في أرمينية السوفييتية قد أتاح لروسية الفرصة للتأثير على الرأي العام الأرمني في الخارج . أضف الى ذلك ان تكوّن المجتمع الأرمني الذي يحتوي على أعداد كبيرة من العمال الماهرين والميكانيكيين والمثقفين ، ممن كانت تكاد تخيب آمالهم كلهم بالتمييز العنصري الذي كانوا يلاقونه وانعدام الفرص الكافية لهم في بلادهم المتبناة ، قد سهل انتشار الايديولوجية الشيوعية بين طبقة العوام منهم . وكانت الدعاية السوفييتية التي تبث بين ظهرانيهم على درجة من الحذق بحيث انها نجحت حتى في جعل حزب الطاشناق الأرمني يتردد ويتلجلج في موقفه المعادي للسوفييت .

وكان الاتحاد السوفييتي في ١٩٤٦ يبث الدعاية علناً ، ويشرف على « ترحيل »

عدة آلاف من الأرمن المقيمين في بلاد الشرق الأوسط وغيرها [1] . وفي خلال قيامهم بهذه المأثرة كان السوفييت يوجهون لمنفعتهم هم أنفسهم العقد النفسية الخاصة بعنصر متفرق مضطهد . فان الأمل في التمتع بعدالة اجتماعية أعم وأوسع في ظل النظام الشيوعي (الذي كان يزداد شدةً بقناعة تكاد تكون ساذجة بأن الأشياء في الجمهورية الأرمنية السوفييتية قد تبدو أكثر اجتذاباً مما تكون فيه في سائر أجزاء الاتحاد السوفييتي) ، والثورة الباطنية ضد الموقف المعادي الذي كانت تقفه منهم بلادهم المتبناة ، والاعتقاد بأسطورة روسية التي لا تقهر والتشوق الخفي للموت في ظل الأرارات – كانت تجتمع كلها لتسبغ على هذه الهجرة شيئاً أشبه بحج الجماهير لأماكنهم المقدسة . أما روسية فقد أصابت بهذه الحركة نجاحاً دبلوماسياً بالبرهنة على ان العالم لا يزال فيه أناس يرغبون في قبول النظام السوفييتي بتحمس ، وتوسعت في اتصالاتها بالمجتمع الأرمني بوجه عام واستفادت من هذه الاتصالات عند الحاجة في نشر الدعاية ضد الأتراك ، كما أنها أمسكت بيدها عن طريق المستوطنين الجدد عتلة الضغط على أقاربهم الذين ظلوا ماكثين في الخارج .

وخير ما كان يوضح تعدد الأوجه في النشاط السياسي السوفييتي الرجوع المتكرر الى الدعاية الدينية والاستعانة بها . فقد كانت الاذاعات والمطبوعات السوفييتية منذ ١٩٤١ تشدد في تأكيدها على ما يزعم من الحرية الدينية في الاتحاد السوفييتي ، وعلى حسن النية الذي كانت تضمره الحكومة تجاه الإسلام . وفي المراحل الأخيرة من الحرب ، والفترة التي أعقبتها ، أخذت وفود المسلمين السوفييت تحج الى مكة وتقوم بزيارات لإيران . وبذلت العناية في تعيين عدد من المسلمين السوفييت في المفوضيات والسفارات السوفييتية في الشرق الأوسط ، وبعضهم من ذوي الرتب الدبلوماسية العالية أحياناً . فكان هؤلاء يظهرون تدينهم بمهارة ، ويؤدون فريضة الجمعة في الجوامع التي كان يتردد عليها أكبر عدد ممكن من الناس . اما مقدار تأييد السوفييت للجمعيات الدينية المتعصبة ، مثل جمعية الإخوان المسلمين في مصر و « فدائيان إسلام »

(١) يراجع عن قصة هذه الهجرة ما كتبه بيرتولد شبولر بالألمانية بعنوان : « Moskaus Kirchen-politische Offensive im Vorderen Orient » Ost - Probleme ، في ٢ حزيران ١٩٥١ .

في إيران ، فيبقى موضعاً للحدس والتخمين ، لكنها بالنظر لطبيعتها المعادية للغرب ليس من المستغرب اذا ما علمنا في يوم من الأيام بأن الأموال السوفييتية كانت على الأقل مسؤولة جزئياً عن بعض أعمالها [1] . وقد جاهر الكثيرون في بريطانية على كل حال بأن فقير آبيي Ipi مثير القلاقل على الحدود الأفغانية الباكستانية كان يتقاضى منحاً سوفييتية باطراد .

ولم يتردد السوفييت أيضاً في تسخير الكنيسة الأورثوذوكسية الروسية لترويج سياستهم [2] . فقد كانت تبذل جهود خاصة للإتيان بالمطارنة الأورثوذوكس في الشرق الأوسط الى موسكو لحضور « السنودس » Synods المقدس الذي كانت مهمته تنحصر في انتخاب البطاركة . وكان الغرض من هذا التكتيك جعل المؤسسات الأورثوذوكسية في تركية واليونان وسورية وفلسطين وسائر أجزاء الشرق الأوسط خاضعة لسيادة الكنيسة الروسية . وقد أخفق هذا التكتيك في بعض الحالات ، لكن التوفيق حالفه في حالات أخرى – وخاصة في القسم اليهودي من القدس .

وكانت أعمال البعثات الدبلوماسية السوفييتية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال الأحزاب الشيوعية المحلية . وقد ظلت هذه الأحزاب مدة من الزمن ، وخاصة أيام التحالف الغربي السوفييتي زمن الحرب ، تتمتع بالحصانة الواقية ضد التدخلات الرسمية . فتوسع حزب توده الشيوعي في إيران من حيث النفوذ وعدد المنتمين اليه ، وكذلك فعلت الأحزاب الشيوعية في العراق ومصر . على ان هذه الهدنة المصطنعة لم تدم طويلاً ، إذ اتخذت في ١٩٤٧ – ١٩٤٩ إجراءات قاسية ضد الشيوعيين في إيران والعراق ومصر وسورية . فنجم عن ذلك ان أصبحت هذه الأحزاب مؤسسات سرية في بعض البلاد ، لكنها لم تكف عن نشاطها كما برهنت حوادث إيران فيما بعد .

وكانت هناك زيادة على هذا النشاط غير المباشر مظاهر مختلفة للضغط السوفييتي . فقد تشجعت روسية على ما يظهر حينما لاحظت السهولة التي تنازل بها الغرب عن

(١) فيليب آيرلاند « الاسلام والديمقراطية والشيوعية » ، فصل في كتاب كتب بالانكليزية بعنوان « الاسلام في العالم الحديث » وجمعه دي اس فرانك (واشنطن ١٩٥١) ص ٦٥ .

(٢) ألبيون روس Albion Ross ، مقال بعنوان « السوفييت يجددون الروابط بكنيسة المشرق » ، النيويورك تايمس ١٧ تموز ١٩٥٠ .

أوروبة الشرقية ووضعها تحت رحمتها هي ، فأقدمت على صفقة جريئة بعد الحرب مباشرةً تستهدف منها السيطرة على إيران وتركية وفتح أبواب البحر الأبيض المتوسط لها . إذ كان فصلا هذا الكتاب اللذان بحث فيهما عن إيران وتركية قد وصفا بشيء من الإسهاب والتفصيل كيف دبرت روسية ثورةً في أذربيجان وكيف أخافت رئيس الوزراء الايراني فمنحها امتيازاً للتنقيب عن النفط ، كما أشارا الى المطالب التي قدمتها هي بشأن المضايق التركية وولايات الحدود الشرقية في الأنضول . ويمكننا ان نضيف هنا قولنا ان الروس طالبوا في مؤتمر بوتسدام ، المنعقد بين الحلفاء سنة ١٩٤٥ ، بالوصاية على طرابلس الغرب أو أريترية . وفي أوائل ١٩٤٧ أصبح الضغط السوفييتي في اليونان ، عن طريق العصابات الشيوعية ، خطيراً بحيث وجد رئيس الولايات المتحدة ضرورةً لإعلان ما كان يعد بمثابة قاعدة جديدة في سياسة أمريكا الخارجية .

ومع ان الخطط السوفييتية ضد اليونان وتركية وإيران قد أصيبت بانتكاسات عدة بنتيجة الإجراءات الغربية المقابلة فان روسية لم تنثن عن جهودها في إحباط خطط الدفاع الغربية واستغلال المشاكل الحاصلة بين الغرب والعرب من جراء القضية الفلسطينية الى أقصى حدٍّ ممكن . وقد شهدت سنة ١٩٥٥ هجوماً سوفييتياً مجدداً في المنطقة — كان هذه المرة هجوماً دبلوماسياً ونفسانياً في الأساس — يستهدف التغلغل في الشرق العربي ، والحيلولة دون انتفاع الغرب بميثاق بغداد . فكانت مظاهر العداء الحادة للغرب في مصر والأردن وسورية والعربية السعودية — لدرجةٍ ما — تدل حسبما يظهر على ان روسية قد فازت بانتصارات رائعة على خصومها الغربيين .

الولايات المتحدة

ان علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط يمكن تقسيمها الى ثلاثة أدوار بارزة : ينتهي أولها بسنة ١٩٤١ ، ويشتمل الثاني على مدة الحرب ١٩٤١ — ١٩٤٥ ، ويبدأ الثالث بعد سنة ١٩٤٥ .

ولم تكن الولايات المتحدة خلال الدور الأول تبدي اهتماماً سياسياً مطرداً في المنطقة . وقد ظل المبشرون والمدرسون البروتستانت مدةً من الزمن الأمريكيين الوحيدين الذين يبدون اهتماماً جدياً بالشرق الأوسط . فكانت معاهد مثل الجامعة الأمريكية في بيروت (المؤسسة باسم الكلية السورية البروتستانتية في ١٨٦٦) ،

والجامعة الأمريكية في القاهرة ، وكلية روبرت والكلية الأمريكية للبنات في استانبول ، والمدرستين الثانويتين اللتين كانت تسمى كل منهما «كلية» في طهران وبغداد ، يدل وجودها على الروابط التي كانت تربط العالم الجديد ببلاد التوراة والانجيل القديمة . وكانت هناك علاوةً على ذلك في عدد من بلاد الشرق الأوسط البعثات التبشيرية البريسبيتيرية التي كانت تجمع بين العمل الديني والأعمال الخيرية والطبية . وقد جعلت هذه المؤسسات كلها أمريكا محبوبةً في نظر الناس الذين كانوا يتصلون بها ، كما كان عدم تدخل الحكومة الامريكية في أعمالها مؤدياً الى تقوية حسن النية تجاه الديمقراطية الأمريكية .

وقد وقعت أول حادثة من حوادث التدخل الأمريكي السياسي في ١٩١٨ — ١٩١٩ حينما كانت تجري تسوية الصلح . إذ كان البند الثاني عشر من بنود ويلسن الأربعة عشر يبحث بالتفصيل عن تقسيم الأمبراطورية ، فأحدث مبدأ الحكم الذاتي العام الذي جاء به تأثيراً عميقاً على الرأي العام المثقف في الشرق الأوسط . واذا أراد المرء ان يحكم على الأمور من رد الفعل هذا فيمكنه ان يقول بأن الصليبية الامريكية التي شنت يومذاك ، من أجل تأسيس نظام عالمي شريف عادل ، قد استثارت في نفوس الناس أمانيَ أكثر أملاً من الراديكالية الاجتماعية التي انبعثت من روسية الثورية في نفس الوقت . ولما كان ويلسن حريصاً على تطبيق مبادئه في العالم أوفد بعثتين إلى الشرق الأوسط ليقف بواسطتهما على رغبة الناس في المنطقة مباشرةً ، وهما بعثة كينغ — كراين King - Crane الى سورية وفلسطين وبعثة هاربورد Harbord الى أرمينية . لكن أحابيل السياسة الدولية في باريس أحبطت خطط ويلسن على الأكثر ، وأدت الى حصول توافق لم يستطع حجب الاستعمار البريطاني التقليدي إلاّ بحجاب خفيف . وعلى أثر وفاة ويلسن ، وإنكار معاهدة فرساي ، انسحبت الولايات المتحدة كلياً من ميدان السياسة العالمية تاركةً الشرق الأوسط يدبر نفسه بنفسه .

وكانت المصالح الأمريكية بعد ذلك مصالح ذات طبيعة مشتتة . فقد كانت الولايات المتحدة ، وهي تركز جهودها في القضايا الاقتصادية وتعتبرها القضايا الوحيدة التي يمكن ان تستدعي الاهتمام ، تصر على مبدأ « الباب المفتوح » وتدافع عنه وخاصةً في البلاد الخاضعة للانتداب البريطاني . فأدى هذا الهاجس في ١٩٢٤ الى عقد اتفاقية

انكليزية أمريكية حول تكافؤ الفرص في فلسطين . على ان اكتشاف النفط في العراق أدى من جهة أخرى الى حصول اختلاف موقت بين الشركات الأمريكية التي يهمها الأمر وبريطانية بسبب أسلاب شركة النفط التركية المؤسسة قبل الحرب . وقد تعقد هذا الاختلاف وازدادت ملابساته لأن جماعة اخرى من الأمريكان ، تعرف باسم شركة الاستثمار العثمانية الأمريكية ، كانت تسعى في الوقت نفسه برئاسة الأميرال تشستر Chester للتصديق على امتيازها القديم (١٩٠٩) في تركية الذي لم يكتب له النجاح سنة ١٩١٣ ، بسبب المعارضة البريطانية الألمانية له . وفي ٩ نيسان ١٩٢٣ منحت تركية الأميرال تشستر امتيازاً شاملاً للمعادن والنفط وسكك الحديد يشمل استثمار « مسافة عشرين كيلومتراً على جانبي طريق (حق طريق) يمتد الى (٢٤٠٠) كيلومتر ويبدأ بأنقرة ثم يسير عن طريق سيواس وخربوط وديار بكر ويتجه بخط مستقيم ماراً بالموصل الى حدود إيران » [١] . فكان إدخال منطقة الموصل المتنازع عليها ، قبيل عقد معاهدة لوزان ، في هذا الامتياز يعني ان مصالح جماعة تشستر كانت لا بد ان تصطدم بمطالبة بريطانية بالموصل بوصفها الدولة المنتدبة على العراق .

وكانت شركة نفط ستاندارد ، نيوجرسي قد توصلت قبل ذلك بقليل ، في ١٩٢٢ ، الى اتفاق مع بريطانية حصلت بموجبه على ٢٥٪ من موارد النفط العراقي ، وبذلك صارت لها مصلحة مقررة في سيطرة بريطانية على الموصل . ولا شك ان الجهتين المذكورتين كانتا تنتظران التأييد من حكومتيهما ، فاستبان في وقت من الأوقات ان الولايات المتحدة قد تُجر إلى التورط في نزاع سياسي كريه . وظل الأمر كله معلقاً مدة سنتين أخريين لأن معاهدة لوزان لم تبت بصورة قاطعة في قضية الموصل . لكن حقوق تشستر أصبحت ملغاة من تلقاء نفسها حينما قرر مجلس عصبة الأمم في ١٩٢٥ ضم المنطقة المتنازع عليها الى العراق . ففتح هذا القرار الطريق لعقد اتفاق حاسم بين شركات النفط الأمريكية والحكومة البريطانية ، وهو اتفاق كان يحظى بتأييد وزارة الخارجية الأمريكية له لانه تم بمقتضى مبدأ الباب المفتوح .

---

(١) Benjamin Gerig, The Open Door and the Mandates System. London (1930), P 146

وكانت قضية فلسطين [١] ، فيما عدا هذه القضايا الاقتصادية ، هي التي لفتت أنظار الولايات المتحدة الى الشرق الأوسط . إذ يُعزى إعلان وعد بلفور في ١٩١٧ على ما نعلم الى تأثير اليهود الأمريكان الذين كان يؤازرهم فيه موقف حكومتهم الودي تجاه هذا الوعد . وحينما تقرر الانتداب ، الذي كان ينص بالصراحة على البر بالوعد المذكور ، فتر اهتمام أمريكا الرسمي بفلسطين بعض الفتور ، لان الجهات المختصة هناك حسبت ان الانتداب قد طمن الأماني الصهيونية من أساسها . وهناك عاملان آخران يُعزى اليهما حصول هذا الفتور : أولهما ان زعامة العالم الصهيوني كانت في أيدي اليهود البريطانيين (لا الامريكيين) الذين كانوا يحرصون على الاشتغال يداً بيد مع بريطانية ، والثاني ان بريطانية لم تكن حتى سنة ١٩٣٩ قد حددت بعد الهجرة اليهودية الى فلسطين تحديداً فعالاً فسمحت بذلك للوطن اليهودي بالنمو والتوسع .

ومن الممكن بوجه عام ان يوصف موقف الولايات المتحدة السياسي تجاه الشرق الأوسط حتى سنة ١٩٤١ بكونه موقف حسن نية وعدم اكتراث مع القناعة بأن المنطقة هي منطقة مقفلة للانكليز وليس فيها مصالح أمريكية مهمة . والى ان ظهرت شركات النفط الأمريكية في الميدان ، مع امتيازاتها في العراق والبحرين والعربية السعودية ، لم يتبدل موقف الترفع هذا تبدلاً ملموساً .

في أثناء الحرب

لقد كونت الولايات المتحدة خلال الدور الثاني (١٩٤١ — ١٩٤٥) فجأةً اتصالات متعددة بالشرق الأوسط بتأثير الطوارىء التي جاءت بها الحرب . فلم يعد تسيير دفة الحرب في هذه المنطقة شيئاً يقتصر على بريطانية وحدها . وظهرت الجيوش الأمريكية في إيران لتتولى إيصال المعدات الى روسية ، ووصلت الى فلسطين ومصر كذلك لتقوم في الدرجة الأولى بمهمات فنية شتى تتعلق بالسلاح الأمريكي

---

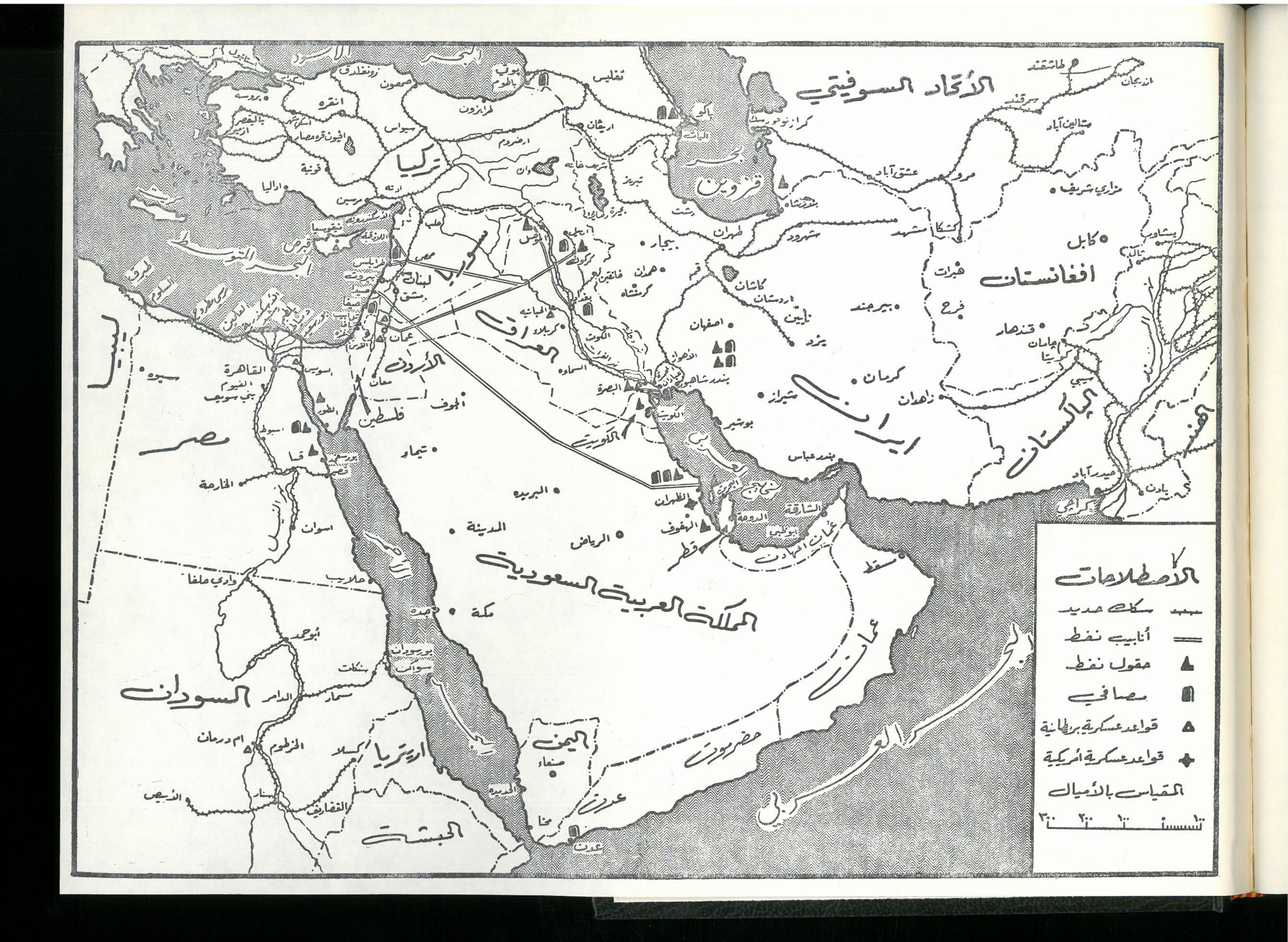
(١) يراجع كتاب كارل فريدريش American Policy toward Palestine (Washington, 1944) ، وتراجع كذلك الكتب التالية عن سياسة امريكا تجاه المنطقة : Walter Batsell, United States and the System of Mandates, (N.Y. 1925). Harvey Hall, American Interests in the Middle East (Headline Series, No. 72, Nov - Dec. 1948)

الذي كان يزود به الجيش البريطاني . وقد لعب الأسطول الأمريكي والبواخر التجارية دوراً حيوياً في نقل المعدات الى ميادين الحرب في الشرق الأوسط . كما أسست القوة الجوية الأمريكية سلسلة ً من القواعد لربط افريقية الشمالية بميدان الهند — برما — الصين . وقد تعزز هذا الارتباط العسكري بالمنطقة باجراءات اقتصادية عدة : إذ شملت الولايات المتحدة معظم بلاد الشرق الأوسط بالاعارة والتأجير ، وقدمت معونة فعالة مقرونة بالإرشاد والتوجيه لمركز تموين الشرق الأوسط . ثم أبدت اهتماماً فعالاً ً بالترتيبات الموقتة المختصة بإنتاج النفط . ولتطمين ما كانت تحتاجه الستراتيجية الأمريكية في الشرق الأقصى على الأكثر اتخذت شركة النفط الإيرانية الترتيبات اللازمة لانتاج وقود الطيران ذي « الاوكتين » العالي . وفي ١٩٣٦ كان هارولد أيكس ، مدير إدارة مصلحة البترول الأمريكية ، قد اقترح أن تشترك الحكومة اشتراكاً فعلياً في مد أنابيب النفط المزمع مدها عبر البادية العربية . فتوسعت المسؤوليات الأمريكية في هذا الشأن الى حد ان الحكومة وجدت في ١٩٤٤ من الضروري لها ان تعين موظفاً كبيراً ، هو المستر جيمس لانديس James Landis وزيراً اقتصادياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وكان من المهم في الوقت نفسه ان تستحدث الحكومة وظيفة ملحق بترولي للمنطقة كلها يشتغل في السفارة الأمريكية في القاهرة .

وأصبحت الحكومة كذلك أشد تيقظاً للقضايا السياسية في الشرق الاوسط . وفي خلال الحرب زار المنطقة الكولونيل دونوفان Donovan مدير دائرة الخدمات الستراتيجية ، ووندل ويلكي Willkie ممثل الرئيس الشخصي ، والسفير هاريمان Harriman وعدد آخر من الشخصيات المرموقة . وقد وجد حتى الرئيس روزفلت ، برغم تعبه المنهك بعد مؤتمر يالطا ، وقتاً يخصص منه بضعة أيام للاجتماع فيها بالملوك والرؤساء العرب في منطقة قناة السويس . كما أبـــدت الولايات المتحدة مساعـــدةً للمملكة العربية السعودية في وقت ضيقها الاقتصادي ، ولسورية ولبنان في كفاحهما من أجل التحرر .

بعد الحرب

وفي فترة ما بعد الحرب توسع هذا الاهتمام المتزايد بالشرق الأوسط ، فهيأ النفط وقضية فلسطين والخطر الشيوعي طرقاً ثلاثة للعمل . وقد أقنع التطور الرائع في انتاج النفط في العربية السعودية والكويت ، وما صحب ذلك من وجود ممتلكات



الاصطلاحات
سكك حديد
أنابيب نفط
حقول نفط
مصافي
قواعد عسكرية بريطانية
قواعد عسكرية أمريكية
المقياس بالأميال
١٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠
الاتحاد السوفيتي
تركيا
بحر قزوين
ايران
افغانستان
باكستان
هند
سوريا
لبنان
العراق
الأردن
فلسطين
مصر
ليبيا
السودان
اريتريا
الحبشة
اليمن
المملكة العربية السعودية
البحر المتوسط
بحر العرب
عمان
حضرموت
عدن
قبرص
طهران
اصفهان
شيراز
كرمان
زاهدان
كابل
قندهار
هيرات
مشهد
تبريز
بغداد
البصرة
الكويت
الموصل
كركوك
دمشق
بيروت
حلب
حمص
عمان
القاهرة
السويس
اسوان
الخرطوم
ام درمان
مكة
جدة
المدينة
الرياض
الظهران
الهفوف
قطر
الشارقة
مسقط
صنعاء
الحديدة
مخا
كراتشي
انقرة
قونية
سيواس
ارضروم
طرابزون
تفليس
باكو
ارمان
بندر عباس
بوشير
حيدر آباد

أمريكية في البحرين والعراق ومصر ، أولياء الأمر في أمريكا بأهمية المنطقة الستراتيجية . كما وضع إلغاء بريطانية العملي لوعد بلفور ، عن طريق الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٩ ، وما رافق ذلك من تجدد الصراع في فلسطين ، أمام الولايات المتحدة ضرورة تحديد موقفها ، وجعلت هذه الضرورة على درجة أعلى من الأهمية بانتقال القيادة الصهيونية الى أقطاب اليهودية الأمريكية . وأخيراً وليس آخراً ، فقد أجبر واشنطن التوسع السوفييتي المتزايد على ان تتخذ في ١٩٤٧ موقفاً واضحاً تجاه التزاماتها السياسية والعسكرية في النطاق الشمالي من الشرق الأوسط ، وتحدد على هذا المنوال حدود السلامة الامريكية . فعبرت الأهمية المتزايدة لهذه المنطقة عن نفسها تعبيراً مفصحاً بافتتاح المؤتمرات السنوية لممثلي أمريكا الدبلوماسيين في الشرق الأوسط عام ١٩٤٤ ، في احدى عواصم المنطقة ، التي كان يرئسها عادة مساعد وزير الخارجية . وصار الشرق الأوسط يذكر بازدياد في تصريحات ما بعد الحرب التي كان يدلي بها عن السياسة الخارجية الرئيس الأمريكي أو وزير خارجيته [1] .

---

(١) أدلت وزارة الخارجية بالبيان التالي عن الشرق الأوسط حينما عرضت منهج الأمن المشترك لسنة ١٩٥٢ على الكونغرس :
تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة لسلامة الولايات المتحدة والعالم الحر . فانها تقع على الطرق الرئيسة للمواصلات البحرية والجوية في النصف الشرقي من الكرة الارضية . وهي والحالة هذه جسر أرضي بين آسية وافريقية يعرض القارة الافريقية الى الخطر اذا ما استولى عليه السوفييت. وهو مصدر من مصادر المادة الستراتيجية الأولى ، أي النفط الذي يعد استمرار توفره شيئاً اساسياً للدول الصديقة في أوروبة وآسية، حيث يستمد منه ثلاثة أرباع النفط المطلوب لأوروبة الغربية . (الأيكونوميست ٤ آب ١٩٥١) .
وقد أكد الرئيس ترومان تأكيداً مماثلا على أهمية الشرق الاوسط العظمى للعالم الحر بأجمعه في رسالته التي وجهها الى الكونغرس يوم ٢٤ ايار ١٩٥١ حول المساعدات الخارجية ، فأضاف قائلا: وليس هناك جزء من أجزاء العالم معرضاً تعرضاً مباشراً للضغط السوفييتي مثل الشرق الاوسط . ولم يفوت الكرملين أية فرصة يحرك فيها هذه المياه العكرة كما يستدل على ذلك من سجل الحوادث لما بعد الحرب فان الحرب الأهلية في اليونان والضغط على الاتراك للحصول على امتيازات في المضايق ، والاشراف على حزب توده الثائر في ايران تعكس كلها الخطة المحبوكة لتمديد السيطرة السوفييتية على هذه المنطقة الحيوية .
وليست هناك قاعدة بسيطة لتثبيت الاستقرار في الشرق الاوسط . فقد تمكنت تركية بمساعدة أمريكا العسكرية والاقتصادية من مقاومة الضغط السوفييتي مقاومة حاسمة ، كما دحرت حرب العصابات التي اثارها السوفييت في اليونان دحراً حاسماً . لكن الضغط على الشرق الأوسط لم ينقطع . ولا يمكن التغلب عليه إلا بالاستمرار على بناء خطوط دفاع مسلحة ، وتعزيز التطور الاقتصادي . فباجراءات

وبينما كان في وسع الولايات المتحدة ان تتبجح بكونها أحرزت شيئاً غير يسير من النجاح وأخذت الى جانبها اليونان وتركية والعراق وإيران والباكستان ، أي دول النطاق الشمالي من خط دفاع الشرق الأوسط ، فانها لم تحرز على وجه التأكيد الا قليلاً من التقدم في العالم العربي . فلم تكن السياسة الامريكية في هذا الجزء من العالم تخلو من المعضلات التي عجزت عن حلها . فقد كان هناك في الدرجة الأولى عدم انسجام بين التصريحات المتكررة والوقائع الملموسة التي كانت تدل على محاباة إسرائيل من جهة وضرورة تنمية حسن النية عند العرب من جهة أخرى . فأدى عدم الانسجام هذا في الحقيقة الى تحولات مفاجئة وحركات متناقضة . إذ كان يبدو ان البيت الأبيض ، الذي كانت ترنو عيناه الى السياسة الداخلية ، كان يتجاهل مصالح السياسة العربية ، بينما كان يعرف عن وزارة الخارجية انها تساند العرب ضد إسرائيل . فلم يفعل هذا التردد والتقلب شيئاً لتقوية نفوذ أمريكا وسطوتها . والحقيقة ان كثيراً من حسن النية الذي اكتُسب بالكد والعمل خلال السنين الطويلة من العمل التبشيري والتثقيفي صار يبدو انه قد ذهب هباءً . فقد نجحت الولايات المتحدة كما قال أحد المراقبين : « ... في ان تصنع ما كانت بريطانية قد صنعته خلال ثلاثين سنة ، في مخاصمة الشرق الأوسط » . ولا ريب ان هناك شيئاً من المبالغة في هذا القول لكنه كان يعكس بطبيعة الحال الأخطار الكامنة في سياسة ترفض انتهاج خطة ثابتة غير متقلبة .

= مثل هذه لا غير ، تستطيع هذه الشعوب التقدم نحو الاستقرار والأحوال المعيشية الحسنة، وتتمكن من الاطمئنان بان أهدافها يمكن ان تتحقق عن طريق تقوية ارتباطها بالعالم الحر .
ومن أجل هذه الأهداف أوصي بمنح (٤١٥) مليون دولار من المساعدات العسكرية لليونان وتركية وايران ، وسيمكن توفير قسم من هذه المساعدات لأمم الشرق الاوسط الاخرى عند الضرورة . وأوصي كذلك بمنح (١٢٥) مليون دولار من المساعدات الاقتصادية لبلاد الشرق الاوسط باستثناء اليونان وتركية اللتين اعتبرت المساعدات الاقتصادية لها جزءاً من المنهج الموضوع لمساعدة أوروبة . ويشتمل هذا المبلغ أيضاً على مناهج للمساعدة الفنية الى ليبية وليبرية والحبشة، الدول الافريقية المستقلة الثلاث التي تعد مشاكلها الاقتصادية مماثلة لمشاكل بلاد الشرق الاوسط الاقتصادية (النيويورك تايمس ٢٥ ايار ١٩٥١) .

وحذر اتشيسون وزير الخارجية من جانبه ، في خطاب رئيسي عن السياسة الخارجية ألقي في ١٨ نيسان ١٩٥١ ، بان الحرب الكورية « يجب ان لا تحجب عن أنظارنا حقائق الأمور في الشرق الأوسط الأقل وضوحاً من دون ان تكون أقل خطورة » (النيويورك تايمس ١٩ نيسان ١٩٥١).

وقد أزف الوقت للحكومة الأمريكية والرأي العام الأمريكي في أواسط الخمسينات ان يقدرا ما انجزاه ويقيما ما أصابهما من خيبة ، ويتأملا في ذلك ، ثم يبادرا الى رسم سياستهما وفقاً لحاجات الساعة وواقع الحال في ميدان الشرق الأوسط . فلم تفقد هذه المنطقة شيئاً من أهميتها في السنين الأخيرة ، وانما حظيت على ما يظهر بأرجحية فائقة في ستراتيجية التوسع الشيوعي والسوفييتي . حيث ان عدم وجود دول حاجزة تدور في الفلك السوفييتي في هذه المنطقة يجعل حصر الحرب ، على شاكلة ما جرى في كوريا ، شيئاً بعيد الاحتمال للغاية . والحقيقة ان الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة التي ظلت تتاخم روسية مباشرةً ولم تقع بعد فريسةً للاستعمار الشيوعي . وقد صار من الأمور الحيوية للولايات المتحدة وشركائها ان تدافع عن الشرق الأوسط ضد الاعتداء الخارجي لأجل ان تبقيه في داخل حدود العالم الحر . وفي الوقت الذي يكون فيه من السهل الاتفاق على هذا الهدف نجد ان تنفيذه لا بد ان يلاقي عقبات خطيرة . فمن الضروري للانتفاع بالإمكانيات الدفاعية الى أقصى حد ممكن الحصول على التعاون العسكري والسياسي لجميع البلاد .

اما في الميدان السياسي فمن الضروري الحصول على تعاون حقيقي بين الخطط الغربية من جهة وصداقة الدول المختلفة ، او حيادها الودي على الأقل ، من جهة أخرى . وقد منيت السياسة الأمريكية في هذا الميدان بالذات بأعظم الانحدارات التي عرفتها من قبل . إذ ظلت الولايات المتحدة مدةً طويلة من الزمن تعتقد بأن بعض المناطق في العالم تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الامبراطوريتين البريطانية او الفرنسية ، او مناطق نفوذ لهما . وربما كان لهذا الرأي ما يبرره اذا كان مدعوماً بشرطين : (١) ان تقبل المناطق المشار اليها بوضعها التابع هذا من دون ان ترفع عقيرتها بالاحتجاج (٢) وأن يكون في مقدور البريطانيين والفرنسيين المحافظة على سيطرتهما فيها من دون وقوع وثبات او انتفاضات كبيرة . وقد برهن تاريخ الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى فصاعداً على ان هذين الشرطين لم يتوفر كلاهما . إذ اكتسحت هذا الجزء من العالم موجة عارمة من القومية والوطنية تطالب بالحرية والمساواة وتدعم هذه المطالبات بالكفاح والتضحية . ولم يستطع الفرنسيون ولا البريطانيون الاحتفاظ بسيطرتهم عليه . فحصلت بلاد الشرق الأوسط واحدةً بعد أخرى على استقلالها اما ان يستمر التحدث بالسيطرة و « السيادة » في مثل هذه الظروف ، كما كانت تفعل بعض المصادر البريطانية ، فذلك يخالف منطق الحوادث وليست هناك أية ضرورة تحتم

على الولايات المتحدة تأييد هذا التفكير البالي . وفي وسع المرء بطبيعة الحال ان يدافع عن الموقف البريطاني الفرنسي بالاشارة الى القواعد العسكرية الحيوية في المناطق المبحوث عنها ، التي تخدم مصالح السلامة الأمريكية . فمع ان فوائد هذه القواعد كانت ولا تزال واضحة للعيان فليس من الضروري ان يعني ذلك حصول هذه الفوائد بطريقة التسلط الاستعماري لا غير . اذ من الممكن والمعقول ان تحصل النتائج نفسها بعقد اتفاقيات ثنائية بين البلاد المستقلة . فان الخبرة التي اكتسبتها أمريكا من تعاملها مع تركية والعربية السعودية ، وهما دولتان مستقلتان تختلفان تمام الاختلاف عن بعضهما ، لتبرهن على ان معالجة الأمور بروحية جديدة قد تكون شيئاً ناجحاً . وبخلاف ذلك ، بات وضع القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس يعتبر ترتيباً يخالف الغرض المطلوب منه . فقد كانت الخطة الموضوعة لهذه القاعدة في الأساس ان تقوم بالدفاع عن مصر ضد الاعتداء الخارجي . وكان من الواجب بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ان لا يظل فيها أكثر من عشرة آلاف جندي . غير انها في السنين الأخيرة من وجودها كان تدبير أمورها لا يمكن ان يتم بأقل من ثمانين ألف رجل ، جيء بهم الى هناك للدفاع عن القاعدة ضد المصريين أنفسهم .

ويشير ازدياد العدد المطلوب من الجند البريطاني لقناة السويس الى وجه آخر من أوجه القضية ، وهو خطل السياسة التي تنطوي على عدم الاهتمام بحكومات البلاد الخاضعة للنفوذ وشعوبها . وكثيراً ما نجد في الولايات المتحدة ان الأصوات ترتفع من بعض الجهات داعية الى إسقاط معظم شعوب الشرق الأوسط من الحساب باعتبارها شعوباً ضعيفة عسكرياً ولا يمكن الاعتماد عليها من الناحية السياسية . على اننا يجب علينا ان نعلم بأن الثقة بين الطرفين لها ارتباط واضح بقضية الولاء السياسي بوجه عام . فليس من المعقول ان ينتظر الولاء من جماعة تشعر بأن الغرب كان يعاملها معاملة تتنافى مع هذا الولاء . فالظاهر إذن ان القضية هنا هي قضية إزالة السخط والتذمر وخلق الأسس المطلوبة للولاء نفسه . إذ كان الغرب يعمل منذ مدة طويلة على أساس ان بعض الأمم تتوفر فيه البسالة العسكرية وبعضها الآخر محروم منها . غير ان ما قام به الصينيون المسلحون تسليحاً حسناً ، والذين كانوا يحاربون من أجل مبدأ يعتنقونه في كوريا ، وما قام به الشيوعيون من الفيتناميين في بلادهم ليدل على ان ما كان في مخيلتنا من أفكار عن الصفات العسكرية التي تتصف بها بعض الأقوام

والجماعات يستدعي التنقيح والتبديل . فبدلاً من ان نقوم بتقسيم الأمم من هذه الناحية تقسيماً يخلو من المرونة قد يكون من الأعقل لنا الاعتراف بأن المعنويات العالية ، والأسلحة المتفوقة ، والتنظيم الحسن هي المكونات الحقيقية للبسالة العسكرية وانه ليس هناك أمر من هذه الأمور يقع بعيداً عن متناول أية قومية من القوميات أو فئة من الفئات .

وقد يكون من الممكن لنا في الختام ان نقترح على الولايات المتحدة ، التي لها مصلحة حيوية في الاحتفاظ بمشاركة الدول الكبرى الاعضاء في منظمة شمال الأطلسي والمحافظة على شبكة القواعد التي تساعد هذه المشاركة على توفرها ، بألا تشارك الدول المذكورة في الأفكار البالية التي كثيراً ما كانت تتميز بها سياستها . وقد يتساءل المرء لمَ قدمت الضرورات الاخرى أكثر مما يجب على المُثُل الأمريكية في الديمقراطية والحكم الذاتي ، فجردت السياسة الأمريكية بذلك من أرجحيتها المعنوية التي كانت تتمتع بها في يوم من الأيام ، والتي يجدر بها اليوم ان تحاول استعادتها من جديد في هذه الحقبة المفعمة بالتقلبات السياسية في العالم الذي لم يعد يسيطر عليه الغرب .

الجـداول الملحقة

والمراجع والفهارس

الجداول الملحقة

الجدول الاول : مساحة بلاد الشرق الأوسط وعدد نفوسها

	المساحة بالكيلومتر المربع	السكان	كثافة السكان في الكيلومتر المربع
الأردن	٩٦,٥١٣	١,٣٦٠,٠٠٠[١]	١٤
افغانستان	٦٥٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠[٣]	١٨
إيران	١,٦٣٠,٠٠٠	٢٠,٢٥٣,٠٠٠[٢]	١٢
تركية	٧٦٧,١١٩[٤]	٢٢,٩٤٩,٠٠٠	٢٩
سورية	١٨١,٣٣٧	٣,٥٣٥,٠٠٠[٢،٥]	١٩
العراق	٤٣٥,٤١٥	٤,٨٧١,٠٠٠[٦]	١١
العربية السعودية	١,٦٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠[٦]	٤
قطاع غزة	٢٠٢	٣٠٠,٠٠٠[٢]	١٤٨٥
لبنان	١٠,٤٠٠	١,٣٥٣,٠٠٠[٢و٧]	١٣٠
مصر	١,٠٠٠,٠٠٠[٨]	٢١,٩٣٥,٠٠٠[٢]	٢٢
اليمن	١٩٥,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠[٣]	٢٣

المراجع : United Nations, Statistical Office, Demographic Yearbook, 1954 (N.Y.: 1954); Review of Economic Conditions in the Middle East, Supplement to World Economic Report. 1949 - 50, U. N. Dept. of Economic Affairs, (New York, March 1951).

(١) تقدير سنة ١٩٥٤ (٢) تقدير ١٩٥٤ (٣) تقدير ١٩٤٩ (٤) عدا البحيرات والمستنقعات التي تقدر مساحتها بحوالي ٩٨٦١ كيلومتراً مربعاً (٥) عدا البدو وشبه البدو الذين قدروا في ١٩٥٤ بحوالي (٢٨٨،٤٠٠) نسمة تقدير (٦) ١٩٥٢، وقد بلغ العدد في احصاء ١٩٥٧ (٦و٥) مليون تقريباً (المترجم) (٧) مواطنون لبنانيون فقط (٨) تبلغ مساحة الارض المسكونة والمزروعة ٣٤٨١٥ كيلومتراً مربعاً، فتكون كثافة للسكان على هذا الاساس (٦٣٠).

الجدول الثاني : امتيازات[1] النفط في الشرق الأوسط

البلاد والشركة صاحبة الامتياز	تاريخ منحه أو تعديله[2]	تاريخ انتهاء الامتياز	المساحة بالاميال المربعة	النسبة المئوية لمجموع المساحة	سنة الانتاج الأول
الاردن :		١٩٥٤			
شركة نفط شرقي الأردن المحدودة (.I P.C) شركة ادوين باولي .	٣٠ تشرين الأول ١٩٥٥	٢٠١٠		٣٣,٣	
ايران :					
وليم نوكس دارسي	٢٨ ايار ١٩٠١	١٩٦١	٤٨٠,٠٠٠	٧٦,٤	١٩١٣
شركة النفط الانكليزية المحدودة (حكومة المملكة المتحدة ٥٢,٥ ٪ ، شركة نفط برما المحدودة ٢٥ ٪ ، اشخاص ٢٢,٥ ٪)	٢٩ نيسان ١٩٣٣	١٩٩٣	١٠٠,٠٠٠	١٥,٩	١٩١٣
شركة المنتفعين بالنفط الايراني المحدودة[4] (B. P. ٤٠ ٪ ؛ شيل ١٤ ٪ ؛ .C. P. F ٦ ٪ ايس أو أين جي ٧ ٪ ؛ سوكوني ٧ ٪ ؛ أيس أو سي أو أيل ٧ ٪ ؛ الخليج ٧ ٪ ؛ تكساس ٧ ٪ وكالة ايريكون المحدودة ، ٩ شركات أمريكية مستقلة ٥ ٪) .	٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤	١٩٧٩[5]	١٠٠,٠٠٠	١٥,٩	١٩٥٤
البحرين :					
شركة نفط البحرين المحدودة .	١٩٣٠	١٩٨٩	١٠٠,٠٠٠ أيكر	٧٣,٧	١٩٣٣
(شركة نفط ستاندارد كاليفورنيه ١٠٠ ٪ ، وبعد ١٩٣٦ ستاندارد كاليفورنية ٥٠ ٪ و تكساس ٥٠ ٪) .	١٩ حزيران ١٩٤٠	٢٠٢٤	المساحة جميعها	١٠٠	
الساحل المهادن :					
شركة استثمار النفط (المهادن) المحدودة آي بي سي (.I.P.C) .	١٩٣٩	٢٠١٤	ابو ضبي والفجيرية		
امتيازات النفط المحدودة (.I.P.C)	١٩٣٧	٢٠١٢	ما بقي من القطر ٢١		
	١٩٥١	٢٠٢٦			
سورية :	٢٦ آذار ١٩٤٠	٢٠١٥	٤١٧٠٠	٠,٤	
شركة النفط السورية المحدودة (.I.P.C)	٦ كانون الأول ١٩٥٥[19]				
شركة النفط والغاز السورية المحدودة (منهل J. W. Menhall)	اوائل ١٩٤٩ / ١٦ أيار ١٩٥٥[20]	٢٠١٩	ما بقي من سورية ٢٨ بقعة في الشمال		

العراق :					
شركة النفط العراقية المحدودة . (بي بي B. P ٢٣,٧٣ ٪ ، شل ٢٣,٧٣٪ ، C.P.F. ٢٣,٧٣٪ أيس أو أين جي ١١,٨٧٥ ٪ ، سوكوني ١١,٨٧٥ ٪ ؛ سي . ايس . كولبنكيان ٥ ٪) .	٢٢ آذار ١٩٢٥	٢٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٠,٥	١٩٢٧
شركة نفط الموصل المحدودة I.P.C.	٢٥ ايار ١٩٣٢	٢٠٠٧	٤٦,٠٠٠	٢٩,٥	١٩٢٧
شركة نفط البصرة المحدودة I.P.C.	١٣ تشرين الأول ١٩٣٨	٢٠١٣	بقية العراق عدا حقول نفط خانقين	٤٩,٦	
الشركات الثلاث الداخلة في مجموعة I.P.C.	٣ شباط ١٩٥٢ [6] ٢٤ آذار ١٩٥٥ [7]				
شركة نفط خانقين المحدودة B, P.	٣٠ آب ١٩٢٥ ٢٥ كانون الأول ١٩٥١	١٩٢٥	٦٨٤	٠,٤	
العربية السعودية :					
شركة نفط ستاندارد كاليفورنية [14]	٢٥ أيار ١٩٣٣	١٩٩٣	٣٦٠,٠٠٠	٦٠,٦	١٩٣٦
شركة النفط العربية الأمريكية [15]	٢١ تموز ١٩٣٩	١٩٩٩	٤٤٠,٠٠٠	٧٤,١	
(ستاندارد كليفورنية ٣٠٪ ؛ ستاندارد نيوجرسي ٣٠٪ ، تكساس ٣٠٪ ؛ سوكوني ١٠٪) .	١ تشرين الأول ١٩٤٨ ٣٠ كانون الأول ١٩٥٠ [16] ٢ تشرين الأول ١٩٥١ [17]	١٩٩٩	المنطقة غير الساحلية		
قطر :					
شركة استثمار النفط المحدودة قطر (I. P.C.)	١٧ أيار ١٩٣٥ ١ أيلول ١٩٥٢ [13]	٢٠١٠	شبه الجزيرة	١٠٠	١٩٤٩
الكويت :					
شركة نفط الكويت المحدودة . (الخليج ٥٠ ٪ ؛ شركة دارسي الكويت المحدودة (B.P.) ٥٠ ٪) .	٢٣ كانون الأول ١٩٣٤ ١ كانون الأول ١٩٥١ [9]	٢٠٠٩	٦٠٠٠	١٠٠	١٩٤٦
محمية عدن :					
شركة امتيازات البترول المحدودة (I.P.C.)	١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ [3]		البلاد الداخلية عدا امارة بيحان جزر القمران		
شركة تنقيب دارسي المحدودة (B. P.)	شباط ١٩٥٦				
مسقط ــ عمان :					
شركة استثمار النفط المحدودة عمان (I.P.C.)	٢٤ حزيران ١٩٣٧	٢٠١٢	٥٢٠٠٠ [9] منطقة ذفار	٦٤,٣	
شركة مصلحة المدن في ذفار (شركة نفط مصلحة المدن وشركة نفط ريتشفيلد) .	تموز ١٩٥٣				

الشركة	التاريخ	الانتهاء	المساحة	النسبة	السنة
مصر :					
شركة بترول الصحراء (يو إيس) .					
شركة حقول النفط الانكليزية المصريـــة المحدودة . (مصرية وبريطانية ــ هولاندية) .					
شركة التنقيب عن النفط المصري (يو إيس)					
جمعية البترول التعاونية (مصرية) .					
شركة النفط المصرية الدولية المتحدة (دولية)					
شركة موبيل أويل المتحدة (أمريكية) .					
المنطقة المحايدة ، الكويت السعودية :					
شركة النفط الامريكية المستقلة [10]	٢٨ حزيران ١٩٤٨	٢٠٠٨	النصف غير	٥٠	١٩٥٣
شركة نفط الباسفيك الغربية [11]	٢٠ شباط ١٩٤٩	٢٠٠٩	المقتسم من المنطقة	٥٠	١٩٢٣
اليمن :					
شركة سي ديلمن بيرغبو ، جي أيم بي ايتش [21]	٩ تشرين الأول ١٩٥٣	١٩٧٣			
شركة استثمار اليمن المتحدة .	٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥	١٩٨٥	٢٤٠,٠٠٠ [22]		

المرجع : استقيت المعلومات الى حد ١٩٤٩ على الأكثر من Review of Economic Conditions in the Middle East الملحق بنشرة World Economic Report 1949 - 50 دائرة الشؤون الاقتصادية في هيئـــة الأمم المتحدة ، نيويورك آذار ١٩٥١ . اما بعد ١٩٤٩ فقــد استقيت الأرقام عنها من عدة مراجع مثل تقارير الشركات المطبوعة ، والصحف ، والمجلات المختصة فضــلاً عن المعلومات التي قدمتها للمؤلف بعض الشركات .

معنى الحروف :

آي أي أو سي . A I O C ــ شركة النفط الانكليزيـــة الايرانية المحدودة .

بي بي B P ــ شركة النفط البريطانية المحدودة .

سي إف بي C F P ــ شركة النفط الفرنسية .

الخليج ــ شركة نفط الخليج أو ملحقاتها مثل شركة تنقيب الخليج المحدودة .

آي بي سي I P C ــ شركة النفط العراقية .

شيل ــ مجموعة كات شيل الهولندية الملكية .

أيس أو سي أي إيل SOCAL ــ شركة نفط ستاندارد كليفورنية.

إيس أو إين جي SONJ ــ شركة نفط ستاندارد نيو جرسي .

سوكوني ــ شركة سوكوني موبيل أويل .

تكساس ــ شركة نفط تكساس .

الهوامش :

(١) ويشمل ذلك رخص التنقيب والاتفاقيات عدا الامتيازات والتعديلات الرئيسية .
(٢) تدخل في ذلك التعديلات الرئيسية فقط .
(٣) رخصة للتنقيب تجدد بصورة دورية .
(٤) الموقعة على الاتفاقية التي حلت في محل امتياز شركة النفط الانكليزية الايرانية. وقد أممت أملاك الشركة هذه في آذار ١٩٥١ ثم عهد الى شركة النفط الايرانيـة الوطنية (أين آي أوسي)، وهي مؤسسة حكومية ، بادارة صناعة النفط . وتستثمر هذه الشركة حقول « نفطي شاه » ومصفاة كرمنشاه تاركة استغلال حقول خوزستان ومصفاة عبادان الى مؤسسة المتنفعين بالنفط الايراني المحدودة .
(٥) على ان يمكن تجديدها لمدة سنوات خمس ثلاث مرات .
(٦) اتفاقية مشاركة في الارباح .
(٧) تعديلات مالية اخرى .
(٨) وفي ٣١ كانون الاول ١٩٥١ مددت الى ٢٠٢٦ .
(٩) اتفاقية مشاركة في الارباح .
(١٠) الامتياز المستحصل من أمير الكويت .
(١١) استحصل الامتياز من حكومة المملكة العربية السعودية.

←

(١٢) وانقص فيما بعد الى (٤٠٠٠٠) بالنظر لاستثناء ذفار من المساحة الأصلية.

(١٣) اتفاقية مشاركة في الارباح .

(١٤) في ١٩٣٦ كانت شركة نفط تكساس قد حصلت بالاشتراك مع شركة نفط ستاندارد كاليفورنية وشركة نفط ستاندارد العربيةالكاليفورنية على ٥٠بالمئة من الاسهم . وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٤ أبدل الاسم الى (شركة النفط العربية الامريكية) « الأرامكو » .

(١٥) كانت المنطقة الملحقة تشتمل في الاتفاقية المعدلة على النصف غير المقسم من الأسهم العائد الى العربية السعودية من منطقتي الحياد العراقية الكويتية ، وعلى المنطقة التي تشملها الحقوق المفضلة في العربية السعودية التي تبلغ مساحتها (١٧٧) الف ميل مربع . وفي ١٩٤٨ تنازلت الجهة صاحبة الامتياز عن حقوقها في منطقة الحياد الكويتية السعودية ، وفي القسم العائد للمملكة السعودية الواقع في غرب خط طول ٤٦ درجة . وتقرر ان ينتهي تأجير الحقوق المفضلة في ٢١ تموز ٢٠٠٥ . اما ما يعود لسنة ١٩٥٦ فان المساحة التي يشملها امتياز الشركة تبلغ (٤٠٠٠٠٠) ميل مربع ، باستثناء المناطق البعيدة عن الساحل .

(١٦) إتفاقية مشاركة في الارباح (بعد حسم الضرائب في الولايات المتحدة).

(١٧) تعديل مالي آخر (مساهمة في الارباح قبل حسم ضرائب الولايات المتحدة).

(١٨) اتفاقية لانهاء الامتياز .

(١٩) رخصة بالتنقيب ، حلت في محل اتفاقية قديمة ، تمتد لاربع سنوات قابلة للتجديد أربع سنوات اخرى .

(٢٠) تشتمل على مشيخات العجمان ودبي وكلبة ورأس الخيمة والشارجة وام القوين.

(٢١) مشاركة مع الحكومة اليمنية .

(٢٢) رقم تقديري يشمل الامتياز الثلثين الشماليين من البلاد عدا سهل تهامة .

الجدول الثالث : احتياطي النفط المقدر وانتاج النفط الخام في الشرق الاوسط وبعض البلاد الأخرى (بآلاف البراميل)

	الاحتياطي				انتاج ١٩٥٤		
	نهاية ١٩٤٥	منتصف ١٩٥٥	النسبة المئوية لإنتاج العالم في ١٩٥٥	التبدل منذ ١٩٤٥	المقدار	النسبة المئوية للانتاج العالمي	نسبة احتياطي ١٩٥٥ الى انتاج ١٩٥٤
إيران	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	٨,٤١	٧,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٣١٦	٠,٤٣	٦٠٩,٩
البحرين	٢٥٠,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	٠,١٥	١٥,٠٠٠	١٠,٩٩١	٠,٢٢	٢١,٤
تركية	——	٨٠,٠٠٠	٠,٠٦	٨٠,٠٠٠	٤١٣	٠,٠١	١٩٣,٧
الساحل المهادن	——	٥٠,٠٠٠	٠,٠٣	٥٠,٠٠٠	——	——	——
العراق	٤,٧٥٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠,٠٠٠	٩,٣٨	٩,٧٥٠,٠٠٠	٢٢٨,٤٦٨	٤,٥٦	٦٣,٥
قطر	٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٠,٩٧	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٦,٧٣٢	٠,٧٣	٤٠,٨
الكويت	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٨٠	٢٣,٥٠٠,٠٠٠	٣٤٧,٥٥٧	٦,٩٣	٧٩,١
مصر	٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠,٠٧	٢٥,٠٠٠	١٣,٧٦٠	٠,٢٨	٧,٣
المملكة العربية السعودية	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢٩	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٧,٨٤٤	٦,٩٤	١٠٣,٥
المنطقة المحايدة	——	٤٠٠,٠٠٠	٠,٢٦	٤٠٠,٠٠٠	٥,٩٩١	٠,١٢	٦٦,٨
مجموع الشرق الاوسط	١٨,٥٧٥,٠٠٠	٩٣,٣٦٥,٠٠٠	٦٠,٤٢	٧٤,٧٩٠,٠٠٠	١,٠١٣,٠٧٢	٢٠,٢٢	٩٢,١
فنزويلا	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٩١٩,٠٠٠	٧,٠٧	٣,٩١٩,٠٠٠	٦٩١,٧٨٦	١٣,٨٠	١٥,٨
الاتحاد السوفيتي	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٤٨	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٣,٠٠٠	٨,٤٤	٢٣,٦
الولايات المتحدة	١٩,٩٤١,٨٤٦	٣٠,٠٦٠,٠٠٠	١٩,٤٦	١٠,١١٨,١٥٤	٢,٣١٦,٣٢٣	٤٦,٢١	١٣,٠
مجموع العالم	٥٨,٠٢٦,٨٤٦	١٥٤,٥٣٩,٢٠٠	١٠٠,٠٠	٩٦,٥١٢,٣٥٤	٥,٠١٣,١٦٣	١٠٠,٠٠	٣٠,٨

المرجع : نشرة النفط في العالم ١٥ آب ١٩٥٥ .

الجدول الرابع : واردات النفط لثلاث بلاد رئيسية من بلاد الشرق الأوسط[1]

السنة	العراق[2] (آلاف الباونات)	ايران[2] (آلاف الباونات)	المملكة العربية السعودية[3] (آلاف الدولارات)
١٩٥٠	٥,٦٠٠,٨٥٩	١٦,٠٣١,٧٣٥	١٠٧,١٩٣,٠٠٠
١٩٥١	١٣,٩٠١,٥٣٢	٨,٣٢٦,٤٤٦	١٦٤,٠٠٩,٠٠٠
١٩٥٢	٤٠,١٩٧,٠٢٥	— —	٢١١,٢٢٨,٠٠٠
١٩٥٣	٥١,٤٤٦,٤٦٦	— —	٢٢٣,٣٩٣,٠٠٠
١٩٥٤	٦٨,٤٩٧,١٦١	— —	٢٧٥,٢٦٤,٠٠٠
١٩٥٥	٧٣,٧٤٢,٨٨٦	٣١,٩٧١,٦١٦[4]	٢٧٠,٩٢٩,٠٠٠

(١) يدل على مجموع الالتزامات المالية التي تلتزم بها الشركات للحكومات .
(٢) الارقام الرسمية .
(٣) ارقام غير رسمية جمعت من مراجع شتى بما فيها الصحف .
(٤) تخمينات .

الجدول الخامس : قيمة الصادرات[1] والواردات الدولارية عدا الذهب

لسنة ١٩٥١ — ١٩٥٤ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٣		١٩٥٤[2]	
	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر
الاردن[7]	٣٦	٤	٤٠	٤	٣٩	٦	—	—
إيران[5]	٢١٢	١٣٤	١٥٥	١٧٨	١٦٤	٩٥	—	—
تركية	٤٠٢	٣١٤	٥٥٦	٣٦٣	٥٣٢	٣٩٦	٣٦١	٢٢١
سورية[8]	١٣٣	١٢٦	١٣٨	١٤٦	١٣١	١٧٠	٧٣[9]	٧٢[9]
العراق[6]	١٤٢	٨١	١٧٣	٥٦	١٩٢	٥٦	١٤٦	٣٢
قبرص[3]	٥٤	٤٣	٥٧	٥١	٥٩	٤٣	٤٦	٣٣
لبنان[8]	١٣٦	٤١	١٤١	٣٥	١٤٣	٤٠	١٢٣	٢٩
مستعمرة[3] عدن	١٤١	١٢٥	١٥٨	١٢٨	١٧٢	١١٦	١٤٠	٨٧
مصر[4]	٦٦٧	٥٨٣	٦٢٨	٤١٧	٥٠٢	٣٩٤	٣٢٠	٢٩٦
المجموع[10]	٢٣٠٣	١٤٩٨	٢٣٦٧	١٤٢٢	٢٢١٦	١٣٧٦	١٣٥٤	٧٦٨

المرجع : التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ ، ملحق بالتقرير الاقتصادي العالمي ١٩٥٣ — ٥٤ الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في ١٩٥٥ .

(١) تجارة خاصة ما لم تعين .
(٢) الأشهر التسعة الاولى . (٣) تجارة عامة .
(٤) عدا المتاجرة مع السودان .
(٥) لا تشمل ارقام ايران واردات وصادرات شركة النفط واصحاب الامتياز الآخرين . وتشير الارقام الى السنة المالية الايرانية التي تبدأ في ٢١ او ٢٢ آذار ، ولأسباب فنية اعتبر كل (٣،١٠١) من السنتات الامريكية مساوية لريال ايراني واحد لاحتساب العملة بينما كانت الاسعار الفعلية لأكثر الواردات والصادرات تتذبذب بين (٢،٥) و(٦٦،٩ بالمائة) من السنتات للريال الواحد خلال ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ .
(٦) باستثناء البترول الخام المصدر بالانابيب .
(٧) عدا التجارة العائدة لاصحاب الامتيازات .
(٨) عدا التجارة العائدة لشركات النفط .
(٩) من كانون الثاني الى حزيران فقط .
(١٠) تشتمل المجموعات على ارقام لإيران من دون ان تعدل بسبب تداخل أشهر السنة المالية .

المراجع

BIBLIOGRAPHY

THE AREA IN GENERAL

Adamiyat, Fereydoun. Bahrein Islands : A Legal and Diplomatic Study of the British-Iranian Controversy. New York : Praeger, 1955.

Arnold, Sir Thomas W. The Caliphate. Oxford : Clarendon Press, 1924.

Baker, Robert L. Oil, Blood and Sand. New York : Appleton-Century, 1942.

Barazi, Mouhsine. Islamisme et Socialisme. Paris : Geuthner, 1929.

Batsell, Walter R. The United States and the System of Mandates. New York : Carnegie Endowment for International Peace, 1925.

Beaujeu-Garnier, J. L'Economie du Moyen-Orient. Paris : Presses Universitaires, 1951.

Belot, Raymond de. The Struggle for the Mediterranean, 1939 - 1945.

Princeton : Princeton University Press, 1951.

Ben-Horin, Eliahu. The Middle East : Crossroads of History. New York : Norton, 1943.

Bentwich, Norman. The Mandates System. London, New York : Longmans, 1930.

Berger, Rabbi Elmer. Who Knows Better Must Say So ! New York : American Council for Judaism, 1955.

Bonné, Alfred. The Economic Development of the Middle East, London : Kegan Paul, Trench, Trubner and Co., 1945.

Bonné, Alfred, State and Economics in the Middle East : A society in Transition. Rev. ed. London : Routledge and Kegan Paul, 1955.

Boutros - Ghali, B.Y. The Arab League, 1945-1955. (International Conciliation, No. 498.) New York : Carnegie Endowment for International Peace, 1955.

Brockelman, Carl. History of the Islamic Peoples. New York : Putnam, 1947.

Brooks, Michael. Oil and Foreign Policy. London : Lawrence and Wishart, 1949.

Bullard, Sir Reader. Britain and the Middle East. New York : Longmans, 1951.

Carlson, John R. Cairo to Damascus. New York : Knopf, 1951.

Caroe, Sir Olaf K. Wells of Power, the Oilfields of South-West Asia : A Regional and Global study. New York : Macmillan, 1951.

Cooke, Hedley V. Challenge and Response in the Middle East : The Quest for Prosperity, 1919-1951. New York : Harper, 1952.

Cumming, Henry H. Franco-British Rivalry in the Post-War Near East. New York : Oxford University Press, 1938.

Davis, Helen Miller, comp. Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East. 2d ed. Durham, N.C. : Duke University Press, 1953.

Douglas, William O. Strange Lands and Friendly People. New York : Harper, 1951.

The Encyclopaedia of Islam. Ed. M. Th. Houtsma and others. London : Luzac, 1913-1934. Suppl., 1938.

Fernau, F. W. Moslems on the March. Tr. from the German by E. W. Dickes. New York : Knopf, 1954.

Fielding, George E. Hate, Hope and High Explosives : A report on the Middle East. Indianapolis : Bobbs - Merrill, 1948.

Fisher, Sydney N., ed. Social Forces in the Middle East. Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1955.

Fisher, W.B. The Middle East : A Physical, Social and Regional Geography. London : Meuthen; New York : Dutton, 1950.

Frye, Richard N., ed. The Near East and the Great Powers. Cambridge : Harvard University Press, 1951.

Gerig, Benjamin. The Open Door and the Mandates System.

London : Allen and Unwin, 1930.

Gibb, H A.R. The Arabs. New York : Oxford University Press, 1940.

Hall, H. Duncan. Mandates, Dependencies and Trusteeship. Washington : Carnegie Endowment for International Peace, 1948.

Hindus, Maurice. In Search of a Future. New York : Doubleday, 1949.

Hitti, Philip K. The Arabs : A Short History. Princeton : Princeton University Press, 1943.

Hollingworth, Clare. The Arabs and the West. London : Methuen, 1952.

Hoskins, Halford L. The Middle East : Problem Area in World Politics. New York : Macmillan, 1954.

Hoskins, Halford L. Middle East Oil and United States Foreign Policy. Washington : Library of Congress, 1950.

Hurewitz, J.C. Middle East Dilemmas. New York : Harper, 1953.

Hurewitz, J.C. Unity and Disunity in the Middle East. New York : Carnegie Endowment for International Peace, 1952.

Hurewitz, J.C., ed. Documents of Near East Diplomatic History. New York : Columbia University School of International Affairs, 1951. (Mimeographed.)

Ireland, Philip Willard, ed. The Near East. Chicago : University of Chicago Press, 1942.

Izzeddin, Nejla. The Arab World : Past, Present, and Future. Chicago : Regnery, 1953.

Jackh, Ernest, ed. Background of the Middle East. Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1952.

Kazemzadeh, Firuz. The Struggle for Transcaucasia (1917-1921). New York : Philosophical Library, 1952.

Kimche, Jon. Seven Fallen Pillars. Rev. ed. New York : Praeger, 1953.

Kirk, George. The Middle East, 1945-1950. New York : Oxford University Press, 1954.

Kirk, George. The Middle East in the War. London : Royal Institute of International Affairs, 1953.

Kirk, George E.A Short History of the Middle East : From the Rise of Islam to Modern Times. Rev. ed. New York : Praeger, 1955.

Knatchbull-Hugessen, Sir Hughe. Diplomat in Peace and War. London : J. Murray, 1949.

Kohn, Hans. Nationalism and Imperialism in the Hither East, London : Routledge, 1932.

Kohn, Hans. Western Civilization in the Near East. New York : Columbia University Press, 1936.

Lacoste, Raymond. La Russie Soviétique et la Question D'Orient. Paris : Editions Internationale, 1946.

Laissy, Michel. Du Panarabisme à la Ligue Arabe. Paris : Maisonneuve, 1949.

Lawrence, Thomas E. Seven Pillars of Wisdom. London: J. Cape, 1935.

Longrigg, Stephen Hensley. Oil in the Middle East. New York : Oxford University Press, 1954.

McFadden, Tom J. Daily Journalism in the Arab States. Columbus, 0. : Ohio State University Press, 1953.

Mandelstam, André N. La Politique Russe D'Accès à la Méditerrannée au XXe Siècle. (In Hague, Academy of International Law. Recueil des Cours, 1934, I.) Paris : Hachette, 1935.

Marriott, J.A.R. The Eastern Question. Oxford : Clarendon Press, 1917.

Mattison, Frances C. A Survey of American Interests in the Middle East. Washington : Middle East Institute, 1953.

The Middle East. London : Europa Publications, 1948—.

Mikesell, Raymond F., and Chenery, Hollis B. Arabian Oil, America's Stake in the Middle East. Chapel Hill, N.C. : University of North Carolina Press, 1949.

Montagne, Robert, Rondot, Pierre, and Colombe, Marcel. Evolution Politique des Pays de l'Islam Méditerranéen. Paris : Peyronnet, 1953.

Reitzel, William. The Mediterranean : Its Role in America's Foreign Policy. New York; Harcourt, Brace, 1948.

Review of Middle East Oil. London : Petroleum Times, 1948.

Romainville, François de. l'Islam et l'U.R.S.S. Paris : Hermés, 1947.

Roosevelt, Kermit. Arabs, Oil and History : The Story of the Middle East. New York : Harper, 1949.

Royal Institute of International Affairs. The Middle East : A Political and Economic Survey. 2d ed. London and New York : The Institute, 1954.

The Security of the Middle East : A Problem Paper. Washington : Brookings, 1950.

Seton-Williams, M.N. Britain and the Arab States : A Survey of Anglo-Arab Relations, 1920-1948. London, Luzac, 1948.

Shwadran, Benjamin. The Middle East, Oil and the Great Powers. New York : Praeger, 1955.

Speiser, Ephraim. The United States and the Near East. Cambridge : Harvard University Press, 1947.

Stark, Freya M. The Arab Island. New York : Knopf, 1945.

Stoddard, Lothrop. The New World of Islam. New York : Scribner, 1921.

Storrs, Sir Ronald. Memoirs. New York : Putnam, 1937.

Strany Blizhnevo i Srednevo Vostoka. Gosudarstvenny Nauchny Institut «Sovietskaya Entsiklopedia,» Ogiz : 1944.

Thickness, S.G. Arab Refugees : A Survey of Resettlement Possibilities. London : Royal Institute of International Affairs, 1949.

Topf, Erich. Die Staatenbildungen in den Arabischen Teilen der Türkei seit dem Weltkrieg. Hamburg : De Gruyter, 1929.

Warriner, Doreen. Land and Poverty in the Middle East. London : Royal Institute of International Affairs, 1948.

Webster, Sir Charles. The Foreign Policy of Palmerston, 1830-1841 : Britain, the Liberal Movement and the Eastern Question. London : G., Bell and Sons, 1951.

Who's Who in Egypt and the Middle East. Cairo : Imprimerie Française, 1950.

Williams - Thompson, Richard. Progress or the Pashas ? London : Frederick Muller, 1952.

Wilson, Sir Arnold. The Persian Gulf. London : George Allen and Unwin, 1928.

Woodward, E.L. and Butler, Rohan, eds. Documents on British Foreign Policy, 1919-39. 1st. ser., vol. IV, 1919 London : H. M. Stationery Office, 1952.

Wright, Quincy. Mandates under the League of Nations. Chicago : University of Chicago Press, 1930.

Young, T. Cuyler, ed. Near Eastern Culture and Society. Princeton : Princeton University Press, 1951.

The First World War and the Peace Settlement.

Adamov, Evgenii A. Die Europaischen Machte und die Turkei wahrend des Weltkrieges. Dresden : C. Reissner, 1932.

Antonius, George. The Arab Awakening. New York, London : H. Hamilton, 1938.

Bowman - Manifold, Sir Michael G.E. An Outline of the Egyptian and Palestine Campaigns, 1914 to 1918. Chatham, Mackay, 1922.

Dane, Edmund. British Campaigns in the Nearer East, 1914-1918. London : Hodder and Stoughton, 1917-19, 2 v.

Emin, Ahmed. Turkey in the World War. New Haven, Conn. : Yale University Press, 1930.

Howard, Harry N. The Partition of Turkey. Norman, Okla. : University of Oklahoma Press, 1931.

Larcher, Maurice. La Guerre Turque dans la Guerre Mondiale. Paris : Berger - Levrault, 1926.

Lawrence, Thomas E. Revolt in the Desert. New York : Doran, 1927.

Storrs, Sir Ronald. Orientations. London : Nicholson and Watson, 1937.

Survey of International Affairs, 1925. London : Oxford University Press, 1927.

Temperly, H.W.V., ed. A history of the Peace Conference of Paris. London : Henry Frowde and Hodder and Stoughton, 1924. Vol. VI.

Townshend, Charles V. My Campaign in Mesopotamia. London : T. Butterworth, 1920.

The Second World War

Australia. Active Service : With Australia in the Middle East. Canberra : Australian War Memorial, 1941.

Beaton, Cecil. Near East. London : Batsford, 1943.

Churchill, Winston S. The Second World War. Vol. III : The Grand Alliance; Vol. IV : The Hinge of Fate. Boston : Houghton Mifflin, 1949-1950.

Cowie, Donald. The Campaigns of Wavell : The Inner Story of the Empire in Action. London : Chapman, 1942.

De Guingand, Maj.-Gen. Sir Francis. Operation Victory. London: Hodder and Stoughton, 1947.

Hill, Russell, Desert Conquest. New York : Knopf, 1943.

Moorehead, Alan. Don't Blame the Generals. New York : Harper, 1943.

Moorehead, Alan: Mediterranean Front. New York: Whittlesey, 1942.

Paiforce : The Official Story of the Persia and Iraq Command, 1941-1946. London : H.M. Stationery Office, 1948.

Talbot, Godfrey. Speaking from the Desert. London : Hutchinson, 1944.

Young, Desmond. Rommel, The Desert Fox. New York : Harper, 1950.

Minorities.

Bouron, Narcisse. Les Druzes. Paris : Berger-Levrault, 1930.

Fany, Messoud. La Nation Kurde et Son Evolution Sociale. Paris: Rodstein, 1933.

Hamilton, Archibald M. Road through Kurdistan. London : Faber, 1939.

Hourani, Albert H. Minorities in the Arab World. New York : Oxford University Press, 1947.

Landshut, S. Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East. London : Jewish Chronicle, 1950.

Luke, Harry C. Mosul and Its Minorities. London : Hopkinson, 1925.

Malek, Yusuf. The British Betrayal of the Assyrians. Chicago : Assyrian National Federation and the Assyrian National League of America, 1935.

Rambout, L. Les Kurdes et le Droit. Paris: Editions du Cerf, 1947.

Rondot, Pierre. Les Chrétiens D'Orient. Paris: Peyronnet, 1955.

Safrastian, Arshak. Kurds and Kurdistan. London : Harvill Press, 1948.

Soane, E.B. To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise. London: J. Murray, 1926.

Stafford, Ronald S. The Tragedy of the Assyrians. London : Allen and Unwin, 1935.

Vratzian, Simon. Armenia and the Armenian Question. Boston: Hairenik Publishing Co., 1943.

Strategic Waterways.

Hallberg, Charles W. The Suez Canal. New York : Columbia University Press, 1931.

Hefnauoi, Moustapha el -. Les Problèmes Contemporains Posés par le Canal de Suez. Paris : Guillemot et de Lamothe, 1951.

Hoskins, Halford L. British Routes to India. New York : Longmans, 1928.

Reinhard, Ernst. Kampf um Suez. Dresden : Kaden, 1930.

Schonfield, Hugh J. The Suez Canal. New York : Penguin, 1939.

Schonfield, Hugh J. The Suez Canal in World Affairs. London : Constellation Books, 1952. New York : Philosophical Library, 1953.

Shotwell, James T., and Déak, Francis. Turkey at the Straits. New York · Macmillan, 1940

Siegfried, André. Suez and Panama. New York : Harcourt, Brace, 1940

Wilson, Sir Arnold T. The Suez Canal. London : Oxford University Press 1939.

COUNTRIES OF THE MIDDLE EAST

Afghanistan

Dollot, René. L'Afghanistan. Paris : Payot, 1937.

Fouchet, Maurice. Notes sur L'Afghanistan. Paris : Maisonneuve, 1932.

Fraser-Tytler, W.K. Afghanistan : A Study of Political Developments in Central and Southern Asia. Rev. ed. London : Oxford University Press, 1953.

Ik'bal, 'Ali Shah, Sirdar. The Tragedy of Amanullah. London : Alexander - Onseley, 1933.

Pakhtunistan : The Khyber Pass as the Focus of the New State of Pakhtunistan. London : Embassy of Afghanistan, 1952.

Pazhwak, A. Rahman. Afghanistan (Ancient Aryana). London: Key Press, 1954.

Rybitschka, Emil. Im Gottengegebenen Afghanistan. Leipzig : Brockhaus, 1927.

Snesarev, A.E. Afghanistan. Moscow : Gosizdat, 1921.

Sykes, Sir Percy M. A History of Afghanistan. London : Macmillan, 1940. 2 v.

Ziemke, Kurt. Als Deutscher Gesandter in Afghanistan. Stuttgart : Deutsche Verlagsanstalt, 1939.

Egypt

Abbas, Mekki. The Sudan Question : The Dispute over the Anglo-Egyptian Condominium, 1884-1951. London : Faber, 1952.

Adams, Charles C. Islam and Modernism in Egypt. New York : Oxford University Press, 1933.

Barawy, Rashed el -. The Military Coup in Egypt : An Analytic Study. Cairo : Renaissance Book Shop, 1952.

Christophe, Leon R. L'Egypte et le Régime des Capitulations. Paris : Pedone, 1938.

Cleland, William W. The Population Problem in Egypt. Lancaster, Pa. : Science Press, 1936.

Colombe, Marcel. L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950. Paris : Maisonneuve, 1951.

Cromer, Evelyn B., First Earl of Modern Egypt. New York : Macmillan, 1916.

Crouchley, Arthur E. The Economic Development of Modern Egypt. New York : Longmans, 1938.

Cumberbatch, A.N. Egypt : Economic and Commercial Conditions in Egypt, October, 1951. London : H.M. Stationery Office, 1952.

Elgood, Percival G. The Transit of Egypt. New York : Longmans, 1928.

Galatoli, Anthony M. Egypt in Midpassage. Cairo : Urwand & Sons Press, 1950.

Heyworth-Dunne, James. Religious and Political Trends in Modern Egypt. Washington : The author, 1950.

Howell, Joseph M. Egypt's Past, Present and Future. Dayton : Service, 1929.

Issawi, Charles. Egypt at Mid-century : An Economic Survey. New York : Oxford University Press, 1954.

Kabil, Ibrahim H. Le Commerce Extérieur de L'Egypte. Paris : Pedone, 1935.

Kitaigorodskii, P. Egipet v Bor'be za Nezavisimost'. Moscow : 1925.

Landau, Jacob M. Parliaments and Parties in Egypt. Tel-Aviv : Israel Oriental Society, 1953.

Lloyd, George Ambrose, 1st Baron. Egypt since Cromer. New York : Macmillan, 1933-34. 2 v.

Lugol, Jean. Egypt and World War II. Cairo : Société Orientale de Publicité, 1945.

Marlow, John. A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953. London : Cresset, 1954. New York : Praeger, 1954.

Moore. Austin L. Farewell Farouk. Chicago : Scholars' Press, 1954.

Nasser, Gamal Abd el -. The Philosophy of the Revolution. Cairo : Dar el-Maaref, 1954. Washington, D.C. : Public Affairs Press, 1955, under title Egyt's Liberation.

Neguib, Mohammed. Egypt's Destiny. London : Victor Gollancz, 1955. New York : Doubleday, 1955.

Newman, Edward W.P. Great Britain in Egypt. London : Cassell, 1928.

Rifaat, Mohammed, Bey. The Awakening of Modern Egypt. London : Longmans, 1947.

Royal Institute of International Affairs. Great Britain and Egypt, 1914-1951. London and New York : The Institute, 1952.

Schmitz-Kairo, Paul. Agyptens Weg zur Freiheit. Leipzig : Goldmann, 1937.

The Unity of the Nile Valley : Its Geographical Bases and Its Manifestations in History. Cairo : Government Press, 1947.

Wavell, Archibald P., Viscount. Allenby in Egypt. New York : Oxford University Press, 1944.

Young, George. Egypt. New York : Scribner, 1927.

Youssef, Amine, Bey. Independent Egypt. London : J. Murray, 1940.

Iran

Afschar, Mahmoud. La Politique Européenne en Perse. Berlin : Nay, 1921.

Alavi, Ebrahim-Khelil. Le Redressement Economique de L'Iran. Paris : Imprimerie Artistique Moderne, 1939.

Amini, Ali. L'Institution du Monopole de Commerce Extérieur en Perse. Paris : Rousseau, 1932.

Balfour, James M. Recent Happenings in Persia. London: Blackwood, 1922.

Blucher, Wipert von. Zeitenwende in Iran, Erlebnisse und Beobachtungen. Biberach an der Riss : Koehler and Voigtlander, 1949.

Curzon, George N., Earl of Kedleston. Persia and the Persian Question. London : Longmans, 1892.

Elwell-Sutton, Lawrence P. Modern Iran. London : Routledge, 1941.

Elwell-Sutton, Lawrence P. Persian Oil : A study in Power Politics. London : Lawrence and Wishart, 1955.

Emelianov, A.G. Persidskii Front. Berlin : Gamaiun, 1923.

Fatemi, Nasrollah S. Diplomatic History of Persia, 1917-1923 : Anglo-Russian Power Politics in Iran. New York : R.F. Moore Co., 1952.

Fatemi, Nasrollah S. Oil Diplomacy : Powderkeg in Iran. New York : Whittier Books, 1954.

Filmer, Henry. Pageant of Persia. Indianapolis. Ind. : Bobbs-Merrill, 1936.

Ford, Alan W. The Anglo-Iranian Oil Dispute of 1951-1952. Berkeley, Calif. : University of California Press, 1954.

Frye, Richard N. Iran. New York : Henry Holt, 1953.

Furon, Raymond. L'Iran. Paris : Payot, 1952.

Groseclose, Elgin E. Introduction to Iran. New York : Oxford University Press, 1947.

Gupta, Raj Narain. Iran : An Economic Study. New Delhi : Indian Institute of International Affairs, 1947.

Haas, William S. Iran. New York : Columbia University Press, 1946.

Hamzavi, A. H. Persia and the Powers : An Account of Diplomatic Relations, 1914-1946. London, New York : Hutchinson, 1946.

Kemp, Norman. Abadan : A First-Hand Account of the Persian Oil Crisis. London : Allan Wingate, 1953.

Khalatbary, Abbas. L'Iran et le Pacte Oriental. Paris : Pedone, 1938.

Koscialkowski, Stanislaw. L'Iran et la Pologne à travers les Siècles. Teheran : Société Polonaise des Etudes Iraniennes, 1943.

Lenczowski, George. Russia and the West in Iran, 1918-1948. Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1949.

Melzig, Herbert. Resa Shah, der Aufstieg Irans und die Grossmachte. Stuttgart : Unison, 1936.

Millspaugh, Arthur C. Americans in Persia. Washington: Bookings, 1946.

Moazzami, Abdollah. Essai sur la Condition des Etrangers en Iran. Paris : Sirey, 1937.

Motter, T.H. Vail. The Persian Corridor and Aid to Russia. Washington : Department of the Army, 1952.

Nakhai, M. L'Evolution Politique de l'Iran. Brussels : J. Felix, 1938.

Niedermayer, Oskar von. Under der Glutsonne Iran's. Munich : Einhorn, 1925.

Pavlovich, M. (Pseud. of Mikhail Vel'tman) and Iranskii, S. Persiia v Bor'be za Nezavisimost, Moscow : Nauchnaia Assotsiatsiia Vostokovedenia, 1925.

Poidebard, A. Au Carrefour des Routes de Perse. Paris : Cres, 1923.

Rajput, A.B. Iran Today. New Delhi : Lion Press, 1953.

Roberts, Norman S. Iran, Economic and Commercial Conditions. London : H.M. Stationery Office, 1948.

Saba, M. Bibliographie de l'Iran : Domat-Montchrestien, 1936.

Sayre, Joel. Persian Gulf Command : Some Marvels on the Road to Kazvin. New York : Random House, 1945.

Schulze-Holthus, Bernhardt. Daybreak in Iran : A Story of the German Intelligence Service. Tr. by M. Savill. London : Staples Press, 1954.

Shuster, Wiliam M. The Strangling of Persia. New York : Century, 1912.

Siassi, Ali A. La Perse au Contact de L'Occident. Paris : Leroux, 1931.

Stark, Freya M. The Valleys of the Assassins. New York : Dutton, 1934.

Steppat, Fritz. Iran Zwischen den Grossmachten, 1941 - 1948. Oberursel : Verlag Europa-Archiv, 1948.

Sykes, Christopher. Wassmuss, «The German Lawrence». London : Longmans, 1936.

Sykes, Sir Percy M. A History of Persia. London : Macmillan, 1930. 2 v.

Thomas, Lewis V., and Frye, Richard N. The United States and Turkey and Iran. Cambridge : Harvard University Press, 1951.

Van Wagenen, Richard W. The Iranian Case, 1946. New York : Carnegie Endowment for International Peace, 1952.

Wilber, Donald N. Iran : Past and Present. 3d ed. Princeton : Princeton University Press, 1955.

Wilson, Sir Arnold T. Persia. New York : Scribner, 1933.

Wilson, Sir Arnold T. South-West Persia : A Political Officer's Diary, 1907 - 1914. London : Oxfrod University Press, 1941.

Zanguehneh, Azami. Le Pétrole en Perse. Paris : Domât Montchrestien, 1933.

Zavriev, D.S. Torgovo - Politichesky Kurs Persii. Tiflis : Zakkniga, 1934.

Iraq

Bell, Gertrude L. Letters. Ed. Lady Florence Bell. New York : Boni and Liveright, 1927. 2 v.

Burne, Alfred H. Mesopotamia : The Last Phase. Aldershot : Gale, 1936.

Coke, Richard. The Heart of the Middle East. London : T. Butterworth, 1925.

Crutiansky, Leon. La question de Mossoul. Paris : Presses Modernes, 1927.

Erskine, Beatrice (Strong). King Faisal of Iraq. London : Hutchinson, 1933.

Foster, Henry A. The Making of Modern Iraq. Norman, Okla. : University of Oklahoma Press, 1935.

Haldane, Sir Aylmer L. The Insurrection in Mesopotamia, 1920. London : Blackwood, 1922.

Iraq. Statistical Abstract, 1944-5. Baghdad : Government Printer, 1946.

Ireland, Philip W. Iraq : A Study in Political Development. London : J. Cape, 1937.

Khadduri, Majid. Independent Iraq : A study in Iraqi Politics since 1932. London : Oxford University Press, 1951.

Lloyd, Seton. Iraq. New York : Oxford University Press, 1944.

Longrigg, Stephen Hemsley. Iraq, 1900 to 1950 : A Political, Social, and Economic History. London : Oxford University Press, 1953.

Macdonald, Alan David. Euphrates Exile. London : Bell, 1936.

Main, Ernest. Iraq from Mandate to Independence. London : Allen and Unwin, 1935.

Van Ess, John. Meet the Arab. New York : John Day, 1943.

Wilson, Sir Arnold T. Loyalties; Mesopotamia, 1914-1917. London : Oxford University Press, 1930.

Wilson, Sir Arnold T. Mesopotamia 1917-1920 : A Clash of Loyalties. London : Oxford University Press, 1931.

Jordan

Abdallah, King of Jordan. My Memoirs Completed. Tr. by Harold Glidden. Washington, D.C. : American Council of Learned Societies, 1954.

Glubb, John Bagot. The Story of the Arab Legion. London : Hodder and Stoughton, 1948.

Graves, Philip, ed. Memoirs of King Abdullah of Transjordan. New York : Philosophical Library, 1950.

Jarvis, Major Claude Scudamore. Arab Command : The Biography of Lt. Col. F.W. Peake Pasha. London : Hutchinson, 1942.

Konikoff, A. Transjordan : An Economic Survey. Jerusalem : Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1946.

Luke, Harry C., and Keith-Roach, Edward. The Handbook of

Palestine and Trans-Jordan. London : Macmillan, 1930.

Toukan, Baha Uddin. A Short History of Trans-Jordan. London : Luzac, 1945.

Saudi Arabia

Aldington, Richard. Lawrence of Arabia : A Biographical Enquiry. London : Collins, 1955.

Armstrong, Harold C. Lord of Arabia, Ibn Saud : An Intimate Study of a King. London : Barker, 1934.

Bassi, Ugo. L'Italia e L'Arabia Centrale. Modena : Bassi, 1932.

Benoist-Méchin, Baron. Le Loup et le Léopard : Ibn Séoud. Paris : Albin Michel, 1955.

Brémond, Edouard. Yémen et Saoudia: L'Arabie Actuelle. Paris: Lavauzelle, 1937.

Donkan, Rupert. Die Auferstehung Arabiens. Vienna : Goldmann, 1935.

Eddy, William A.F.D.R. Meets Ibn Saud. New York : American Friends of the Middle East, 1954.

Graves, Robert. Lawrence and the Arabian Adventure. New York : Doubleday, 1928.

Ingrams, William H. Arabia and the Isles. London : J. Murray, 1942.

Kheirallah, George. Arabia Reborn. Albuquerque : University of New Mexico Press, 1952.

Lebkicher, Roy, Rentz, George, and Steineke, Max. The Arabia of Ibn Saud. New York : Russell F. Moore, 1952.

Nallino, Carlo A. L'Arabia Sa'udiana. Rome : Istituto per L'Oriente, 1939.

Philby, H. St. John B. Arabia. New York : Scribner, 1930.

Philby, H. St. John B. Arabia of Wahhabis. London : Constable, 1928.

Philby, H. St. John B. Arabian Days. London: Robert Hale, 1948.

Philby, H. St. John B. Arabian Highlands. Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1952.

Philby, H. St. John B. Arabian Jubilee. London : Robert Hale, 1951. New York : John Day, 1953.

Philby, H. St. John B. A Pilgrim in Arabia. London : Robert Hale, 1946.

Philby, H. St. John B. Saudi Arabia. London : Ernest Benn,

1955. New York : Praeger, 1955.

Rihani, Ameen. Makers of Modern Arabia. New York : Houghton Mifflin, 1928.

Sanger, Richard H. The Arabian Peninsula. Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1954.

Thomas, Bertram. Alarms and Excursions in Arabia. Indianapolis, Ind. : Bobbs-Merrill, 1931.

Thomas, Lowell. With Lawrence in Arabia. New York : Grosset, 1955.

Twitchell, K.S. Saudi Arabia. 2d. ed. Princeton : Princeton University Press, 1953.

SYRIA AND LEBANON

Abouchid, Eugenie Elie. Thirty Years of Lebanon and Syria (1917-1947). Beirut : Sader Rihani Printing Co., 1948.

Achkar, J. Evolution Politique de la Syrie et du Liban, de la Palestine et de L'Iraq. Paris : 1935.

Catroux, General Georges. Dans la Bataille de Méditerranée. Paris : Julliard, 1949.

David, Philippe. Un Gouvernement Arabe à Damas : Le Congrès Syrien. Paris : Marcel Girard, 1923.

Du Véou, Paul. Le Désastre d'Alexandrette, 1934.1938. Paris : Baudinière, 1938.

Haddad, George. Fifty Years of Modern Syria and Lebanon. Beirut : Dar-al-Hayat, 1950.

Hitti, Philip K. History of Syria. New York : Macmillan, 1951.

Hornet, Marcel. Syrie, Terre Irredente. Paris : Peyronnet, 1938.

Hourani, Albert H. Syria and Lebanon : A Political Essay. London : Oxford University Press, 1946.

Lammens, R.P. Petite Histoire de Syrie et du Liban. Beirut : Imprimerie Catholique, 1924.

MacCallum, Elizabeth P. The Nationalist Crusade in Syria. New York : Foreign Policy Assn., 1928.

Morgan Jones, John. La Fin du Mandat Français en Syrie et au Liban. Paris : Pedone, 1958.

O'Zoux, Raymond. Les Etats du Levant sous Mandat Français. Paris : Larousse, 1931.

Pearse, Richard. Three Years in the Levant. London : Macmillan, 1949.

Puaux, Gabriel. Deux Années au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940. Paris : Hachette, 1952.

Puryear, Vernon J. France and the Levant. Berkeley, Calif. : University of California Press, 1941.

Rabbath, Edmand. Unité Syrienne et Devenir Arabe. Paris : Rivière, 1937.

Schultz-Esteves, Christoph. Syriens Freiheitskampf. Leipzig : Goldmann, 1939.

Stark, Freya M. Letters from Syria. London : J. Murray, 1942.

Weygand, Maxime. Recalled to Service : The Memoirs of General Maxime Weygand of the Académie Française. Tr. by E. W. Dickes. Garden City : Doubleday, 1952.

TURKEY

ALLEN, Henry E. The Turkish Transformation. Chicago : University of Chicago Press, 1935.

Armstrong, Harold C. Grey Wolf, Mustafa Kemal : an Intimate Study of a Dictator. London : Barker, 1932.

Bisbee, Eleanor. The New Turks : Pioneers of the Republic, 1920-1950. Philadelphia : University of Pennsylvania Press, 1951.

Bisbee, Eleanor. People of Turkey. New York : East and West Assn., 1946.

Conker, Orhan, and Witmeur, Emile. Redressement Economique et Industrialisation de la Nouvelle Turquie. Paris : Sirey, 1937.

Djemal, Ahmad, Pasha. Memories of a Turkish Statesman, 1913-1919. New York : Doran, 1922.

Du Véou, Paul. Turkey: Old and New. New York: Scribner, 1947. Geuthner, 1938.

Ekrem, Selma. Turkey: Old and New. New York: Scribner, 1947.

Germanskaia Politika v Turtsii, 1941-1943. Moscow : 1946. (Available in French translation : La Politique Allemande, 1941-1943. Turquie. Documents Secrets du Ministère des Affaires Etrangères d'Allemagne. Paris : 1946.)

Gordon, Leland J. American Relations with Turkey, 1830-1930. Philadelphia :University of Pennsylvania Press, 1932.

Graves, Philip P. Briton and Turk. London : Hutchinson, 1941.

Gurko-Kriazhin, V.A. Istoriia Revoliutsii v Turtsii. Moscow : Mir, 1923.

Halidah Adib, Khanum. Memoirs. New York : Century, 1926.

Halidah Adib, Khanum. The Turkish Ordeal. New York : Century, 1928.

Heyd, Uriel. Foundations of Turkish Nationalism : The Life and Teachings of Ziya Gökalp. London : Harvill Press, 1950.

Jackh, Ernest. The Rising Crescent. New York : Farrar and Rinehart, 1944.

Jäschke, G. Die Türkei in den Jahren 1942-51. Wiesbaden: Harrassowitz, 1954.

Johnson, Walter. Turbulent Era : A Diplomatic Record of Forty Years, 1904-1945. Cambridge, Mass. : Houghton Mifflin, 1952.

Kinross, Patrick Balfour, Lord. Within the Taurus. London : John Murray, 1955.

Kral, August, Ritter von. Kamal Ataturk's Land : The Evolution of Modern Turkey. London : King, 1938.

Levonian, Lutfy, ed. The Turkish Press. Athens, School of Religion, 1932.

Lingeman, E.R. Turkey : Economic and Commercial Conditions in Turkey. London : H.M. Stationery Office, 1948.

Luke, Sir Harry Charles Joseph. The Making of Modern Turkey. London : Macmillan, 1936.

Mears, Eliot Grinnell. Modern Turkey. New York : Macmillan, 1924.

Mikusch, Dagobert von. Mustapha Kemal. New York : Doubleday, 1931.

Moyzisch, L.C. Operation Cicero. New York : Coward- McCann, 1950.

Okay, Kurt. Enver Pascha, der Grosse Freund Deutschlands. Berlin : Verlag für Kulturpolitik, 1935.

Ostrorog, Leon, Hrabia. The Angora Reform. London : University of London Press, 1927.

Papen, Franz von. Memoirs. of London : Andre Deutch, 1952.

Pavlovich, M. (pseud. of Mikhail Vel'tman), Gurko-Kriazhin, V.A., and Raskolnikov, F. Turtsiia v Bor'be za Nezavisimost'. Moscow : Nauchnaia Assotsiatsiia Vostokovedeniia, 1925.

Thomas, Lewis V., and Frye, Richard N. The United States and Turkey and Iran. Cambridge : Harvard University Press, 1951.

Thornburg, Max, Spry, George, and Soule, George. Turkey : An Economic Appraisal. New York : Twentieth Century Fund, 1949.

Toynbee, Arnold J. The Western Question in Greece and Turkey. London : Constable, 1922.

Turkey. La Guerre de l'Indépendance Turque. Istanbul : Imprimerie d'Etat, 1937.

Vere-Hodge, Edward R. Turkish Foreign Policy, 1918-1948. Ambilly-Annemasse : Imprimerie Franco-Suisse, 1950.

Ward, Barbara. Turkey. New York : Oxford University Press, 1942.

Waugh, Sir Telford. Turkey : Yesterday, Today, and Tomorrow. London : Chapman and Hall, 1930.

Webster, Donald E. Turkey of Ataturk. Philadelphia : American Academy of Political and Social Science, 1939.

Ziemke, Kurt. Die Neue Turkei (1914-1928). Stuttgart : Deutsche Verlagsanstalt, 1930.

Yemen

Faroughy, A. Introducing Yemen. New York : Orientalia, 1947.

Scott, Hugh. In the High Yemen. London : J. Murray, 1942.

Tritton, Arthur S. Rise of the Imams of Sanaa. London : Oxford University Press, 1925.

فهرس تفصيلي للمحتويات

صفحة

صفحة



هذا الكتاب

هو احدى ثمرات الدراسة التي قام بها
الاستاذ جورج لينشوفسكي استاذ العلوم السياسية
في جامعة كاليفورنيا وقد اثار فيه عدداً كبيراً
من قضايا الساعة الخطيرة التي تتصل بالتنظيم
السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبلدان الشرق
الاوسط ، فعرضها باسلوب علمي مجرد ، يلقي اضواءً
مركزة على هذه القضايا التي قد تكون غير
معروفة ، بالنسبة الى عدد كبير من قراء
العربية ومثقفي بلدان الشرق الاوسط ، واكاد
اجزم بانها غير معروفة إلا لدى نفر قليل
جداً من الاجانب لا يخطئهم الحصر
او العد.

من مقدمة الدكتور حسن علي الذنون

الثمن ٥٠٠ فلس